جامعة الجزائر 2

معهد الترجمة

تقييم فاعلية تدريس ترجمة النصوص الاقتصادية في الجامعات الجزائرية على ضوء برامج تدريس الترجمة دراسة حالة جامعة ورقلة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الترجمة

تخصص: تعليمية الترجمة عربي- انجليزي-عربي

إعداد الطالبة : صفية صديقي

إشراف: أ.د ياسمين قلو

أ.د جمال قوي

جويلية 2021

جامعة الجزائر 2

معهد الترجمة

تقييم فاعلية تدريس ترجمة النصوص الاقتصادية في الجامعات الجزائرية على ضوء برامج تدريس الترجمة دراسة حالة جامعة ورقلة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الترجمة

تخصص: تعليمية الترجمة عربي- انجليزي-عربي

إعداد الطالبة : صفية صديقي

إشراف: أ.د ياسمين قلو

أ.د جمال قوي

اللجنة المناقشة

أ.د محمد الصالح بكوش	**جامعة الجزائر 2**	**رئيسا**
أ.د ياسمين قلو	**جامعة الجزائر 2**	**مشرفا ومقررا**
أ.د جمال قوي	**جامعة ورقلة**	**مشرفا ومقررا**
د. عديلة بن عودة	**جامعة الجزائر 2**	**عضوا مناقشا**
د. بثينة عثامنية	**جامعة الجزائر 2**	**عضوا مناقشا**
د. محمد رضا بوشامة	**جامعة البليدة**	**عضوا مناقشا**
د. هشام بن شريف	**المركز الجامعي ميلة**	**عضوا مناقشا**

جويلية 2021

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي وإخوتي وأسرتي،

شكـر وتقـدير

أشكر الله القدير أولا وأخيرا وأحمده على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل؛

من لم يشكر الناس لم يشكر الله؛

فبعد حمد الله لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل من أمد لي يد المساعدة وساهم في إتمام هذه العمل وإخراجه بهذه الحلة، وفي مقدمة من أشكر أستاذي المشرفين على بحثي :

الأستاذة الدكتورة المحترمة **ياسمين قلو** على دعمها ومرافقتها بالإضافة إلى نصائحها وتوجيهاتها السديدة طيلة فترة إنجاز العمل.

الأستاذ الدكتور الفاضل **جمال قوي** على دعمه ومرافقته وتوجيهاته السديدة وإرشاده ورحابة صدره حتى إتمام العمل.

أتوجه بالشكر أيضا لكل أساتذة معهد الترجمة، وأساتذة جامعة قاصدي مرباح بورقلة على التسهيلات والمساعدة.

ولا أنسى في الأخير أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتخصيصهم جزءا من وقتهم لتمحيص هذا العمل ومناقشته.

فهرس المحتويات

إهداء..... أ
شكر وتقدير..... ب
فهرس المحتويات..... ج
قائمة الجداول..... ط
قائمة الأشكال البيانية..... ي
مقدمة..... ك
الفصل الأول: اللغات المتخصصة والترجمة المتخصصة 01
1-0 تمهيد..... 01
1-1 اللغات المتخصصة..... 01
1-1-1لغة الاختصاص واللغة المتخصصة..... 02
1-1-2 اللغة المتخصصة في مقابل اللغة العامة..... 06
1-1-3 خصائص اللغة المتخصصة 10
1-1-3-1 الموضوعية..... 10
1-1-3-2 الدقة..... 10
1-1-3-3 البساطة والوضوح..... 10
1-1-3-4 الإيجاز..... 11
1-2 الترجمة العامة والترجمة المتخصصة..... 11
1-2-1 ترجمة النصوص المتخصصة..... 12
1-2-2 الترجمة العلمية والترجمة التقنية..... 14
1-2-3 أصناف الترجمة المتخصصة..... 15
1-2-4 خصائص الترجمة المتخصصة..... 17
1-2-4-1 المصطلح العلمي..... 17
1-2-4-2 أسلوب النص المتخصص..... 19
1-2-4-3 الوظيفة التواصلية للنصوص المتخصصة..... 19
1-2-5 مراحل الترجمة المتخصصة..... 20
1-2-5-1القراءة..... 20

1-2-5-2 الفهم..... 20
1-2-5-3 الترجمة..... 20
1-2-5-4 المراجعة..... 20
1-2-6 تكوين المترجم المتخصص..... 21
1-3 المصطلح العلمي..... 23
1-3-1 مفهومه..... 24
1-3-2 صياغته..... 25
1-3-3 وضعه..... 26
1-3-3-1 الاشتقاق..... 27
1-3-3-2 المجاز..... 27
1-3-3-3 النحت..... 27
1-3-3-4 التوليد..... 27
1-3-3-5 القياس..... 28
1-3-3-6 التعريب..... 28
1-3-3-7 الترجمة..... 28
1-3-3-8 الاقتراض..... 29
1-3-4 المصطلح العلمي والترجمة..... 29
1-3-5 المصطلح العلمي العربي..... 30
1-3-5-1 مشكلات ناتجة عن اللغة العربية ذاتها..... 31
1-3-5-2 مشكلات ناتجة عن اللغة المنقولة..... 31
1-3-5-3 مشكلات تنظيمية..... 32
1-3-5-3-1 تعدد واضعي المصطلحات..... 32
1-3-5-3-2 إغفال التراث العلمي العربي..... 32
1-3-5-3-3 عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة..... 33
1-4 خلاصة الفصل..... 33
الفصل الثاني: لغة الاقتصاد والترجمة الاقتصادية 35
2-0 تمهيد..... 35
2-1 لغة النصوص الاقتصادية..... 35
2-1-1 تطورها..... 36
2-1- 2 خصائصها..... 41
2-1-2-1 توظيف التورية..... 41

2-1-2-2 مصطلحات مستحدثة..... 41
2-1-2-3 المجاز المرسل..... 42
2-1-2-4 المتلازمات اللفظية..... 42
2-1-2-5 المختصرات والحروف الاستهلالية..... 43
2-1-2-6 الأسماء المركبة..... 43
2-1-2-7 الاستعارة..... 44
2-2 الترجمة الاقتصادية 46
2-2-1 مشاكلها..... 47
2-2-1-1 تعدد المعاني في اللغة الانجليزية..... 47
2-2-1-2 كلمات متعددة الاستعمال..... 48
2-2-1-3 إدخال تعديلات في نص اللغة المنقولة..... 48
2-2-1-4 الاقتراض..... 49
2-2-1-5 النظائر..... 50
2-2-2 النقل إلى اللغة العربية..... 51
2-2-3 الترجمة الاقتصادية في الميدان..... 55
2-2-3-1 كفاءة المترجم..... 55
2-2-3-2 أدوات المترجم..... 58
2-2-3-2-1 المعاجم المتخصصة..... 58
2-2-3-2-2 البيانات المصطلحية..... 59
2-2-3-2-3 النصوص الموازية..... 60
2-2-3-2-4 الخبراء والزملاء في الميدان..... 62
2-2-3-2-5 الترجمة بمساعدة الحاسوب..... 62
2-3 نظريات خاصة بالترجمة المتخصصة..... 63
2-3-1 نظريات الترجمة..... 63
2-3-1-1 تطور علم الترجمة..... 64
2-3-1-2 التوجهات التنظيرية في الترجمة..... 66
2-3-1-2-1 التكافؤ..... 67
2-3-1-2-2 تحول الترجمة..... 68
2-3-2 النظريات الوظيفية لترجمة النصوص المتخصصة..... 69
2-3-2-1 أنماط النصوص..... 70
2-3-2-2 فعل الترجمة..... 71

2-3-2-3 نظرية الغرض..... 72
2-3-2-4 نظرية كريستيان نورد..... 73
2-4 خلاصة الفصل..... 73
الفصل الثالث : تعليمية الترجمة الاقتصادية 75
3-0 تمهيد..... 75
3-1 التعليمية في حقل الترجمة..... 75
3-1-1 تعليمية الترجمة ضمن دراسات الترجمة..... 75
3-1-2 تعليمية الترجمة..... 78
3-1-2-1 تدريسها..... 79
3-1-2-2 تعليمية الترجمة وكفاءة المترجم..... 80
3-1-2-3 مجالها..... 82
3-2 تدريس الترجمة الاقتصادية..... 85
3-2-1 تدريس الترجمة المتخصصة..... 85
3-2-1-1 أساسيات درس الترجمة المتخصصة..... 85
3-2-1-2 مراحل تدريس الترجمة المتخصصة..... 87
3-2-1-2-1 الإعداد لتنفيذ الترجمات..... 87
3-2-1-2-1-1 اختيار النصوص 87
3-2-1-2-1-2 وضع منهاج تعليمي..... 88
3-2-1-2-2 مراعاة طريقة التدريس..... 89
3-2-1-2-3 الإعداد للحياة المهنية..... 90
3-2-2 مقاربة دوليل..... 90
3-2-2-1 بعض النماذج..... 90
3-2-2-2 المقاربة بالأهداف..... 91
3-2-2-3 توظيفها في تدريس الترجمة الاقتصادية..... 92
3-2-2-4 أهدافها..... 93
3-2-2-4-1 استيعاب المفاهيم..... 93
3-2-2-4-2 فهم المصطلحات..... 94
3-2-2-4-3 فهم التراكيب والصيغ اللغوية..... 95
3-2-2-4-4 تعلم كيفية القيام بالبحث الوثائقي..... 95
3-2-2-4-5 اكتساب مهارة الترجمة..... 96
3-3 خلاصة الفصل..... 98

الفصل الرابع: دراسة واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية 100
4-0 تمهيد..... 100
4-1 تحليل ترجمة الطلبة لعينة من النصوص الاقتصادية..... 100
4-1-1 وصف اختبار الترجمة..... 101
4-1-1-1 إعداد الاختبار ومكوناته..... 101
4-1-1-2 مواضيع الاختبار..... 102
4-1-1-3 عينة الاختبار..... 103
4-1-2 تحليل ترجمة الطلبة..... 104
4-1-2-1 الجمل الاقتصادية..... 104
4-1-2-2 النص المالي..... 113
4-1-2-3 الميزانية المحاسبية..... 115
4-1-2-4 المسرد..... 119
4-1-2-5 أهم نتائج تحليل الترجمات..... 121
4-2 تقويم فعالية تدريس الترجمة الاقتصادية..... 121
4-2-1 من منظور الطلبة..... 121
4-2-1-1 عينة الاختبار ومكوناتها..... 122
4-2-1-1-1 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة..... 123
4-2-1-1-2 نقد أداة الدراسة..... 124
4-2-1-2 دراسة الإجابات..... 124
4-2-1-2-1 آراء الطلبة بخصوص البرنامج..... 125
4-2-1-2-2 آراء الطلبة حول منهجية التدريس..... 127
4-2-1-2-3 آراء الطلبة حول تقويم التدريس..... 130
4-2-1-2-4 استنتاجات..... 132
4-2-2 من منظور الأساتذة..... 134
4-2-2-1 عينة الاختبار ومكوناتها..... 134
4-2-2-1-1 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة..... 135
4-2-2-1-2 نقد أداة الدراسة..... 136
4-2-2-2 دراسة الإجابات..... 137
4-2-2-2-1 آراء الأساتذة حول واقع التدريس..... 137
4-2-2-2-2 آراء الأساتذة حول منهجية التدريس..... 140

4-2-2-2-2-1 آراء الأساتذة حول برامج التدريس..... 141
4-2-2-2-2-2 آراء الأساتذة حول تقويم الطلبة..... 144
4-2-2-2-2-3 آراء الأساتذة حول تقويم التدريس..... 146
4-2-2-2-2-4 استنتاجات..... 149
4-2-3 من منظور المترجمين الميدانيين..... 150
4-2-3-1 عينة الاختبار ومكوناتها..... 151
4-2-3-2 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة..... 151
4-2-3-3 دراسة الإجابات..... 152
4-2-3-4 استنتاجات..... 155
4-2-3-5 النتائج العامة للدراسة..... 156
4-3 خلاصة الفصل..... 157
خاتمة..... 159
ملاحق..... 164
ملحق 1: استبانة موجهة للطلبة..... 164
ملحق 2: استبانة موجهة للأساتذة..... 166
ملحق 3: استبانة موجهة للمترجمين الميدانيين..... 171
مصادر ومراجع..... 174
ملخص البحث باللغة الانجليزية..... 179

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أشباه النظائر بين الفرنسية والانجليزية	51
02	عينة الدراسة	104
03	المعاني المختلفة لاشتقاقات مصطلح "اقتصاد"	105
04	المعاني المتعددة لمصطلح "Scarcity"	107
05	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة وفق مقياس ليكرت الثلاثي	122
06	توزيع أفراد عينة الدراسة (الطلبة) وفقا للبيانات الشخصية	123
07	قياس ثبات وصدق الاستبيان باستخدام معامل ألفاكرونباخ	124
08	المتوسط المرجح وفق مقياس ليكرت الثلاثي	124
09	قياس اتجاه آراء الطلبة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية	125
10	قياس اتجاه آراء الطلبة حول منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية	127
11	قياس اتجاه آراء الطلبة حول تقويم تدريس الترجمة الاقتصادية	131
12	توزيع أفراد عينة الدراسة (الأساتذة) وفقا للبيانات الشخصية	135
13	قياس ثبات وصدق الاستبيان باستخدام معامل ألفاكرونباخ	137
14	قياس اتجاه آراء الأساتذة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية (إجابات نعم/لا)	139
15	قياس اتجاه آراء الأساتذة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية (الاختيار بين البدائل)	140
16	قياس اتجاه آراء الأساتذة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية	141
17	قياس اتجاه آراء الأساتذة حول منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية	142
18	قياس اتجاه آراء الأساتذة حول آلية تقويم الطلبة في درس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية	145
19	قياس اتجاه آراء الأساتذة حول تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية	147
20	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للبيانات الشخصية	151
21	قياس اتجاه آراء المترجمين الميدانيين حول واقع ممارسة الترجمة الاقتصادية وتحدياتها	153

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف "رايس" لأنماط النصوص وأثرها على طرق الترجمة	71
02	الفرع التطبيقي لدراسات الترجمة	77
03	المراحل الثلاث لتكوين المترجم حسب بيرس	82
04	إجراءات التعلم في مدخل للترجمة الاقتصادية	97
05	ترجمة مصطلح "Scarcity" بالاعتماد على google translation	108
06	ترجمة عبارة "wants and needs" بالاعتماد على google translation	109
07	ترجمة عبارة "credit institutions" بالاعتماد على google translation	110
08	ترجمة مصطلح "cash" بالاعتماد على google translation	118
09	المسرد الأول	120
10	المسرد الثاني	120

مقدمة

لطالما شكلت الترجمة أداة للتواصل بين مختلف الشعوب والأجناس، ولعبت دورا هاما في التفاعل الثقافي بين الأمم لقرون عديدة. فالترجمة وإن كانت ظاهرة طبيعية يخيل للجميع سهولتها والقدرة على القيام بها، إلا أن صعوبتها وتعقيدها سرعان ما تتضح لمن يضطلع بها، فتنفيذها على الوجه الصحيح يتطلب موهبة وتكوينا وممارسة. لقد كانت الترجمة موضع نقاش وجدل في العديد من جوانبها سواء من حيث الحاجة إليها أو عدمها، من ناحية تصنيفها باعتبارها فنا وموهبة فطرية أو علما مكتسبا، من ناحية الحاجة إلى تدريسها أم لا، كما تعددت النظريات والاتجاهات التي تحاول فهم سيرورة عملية الترجمة والتأسيس لنظرية متجانسة وشاملة بدلا من الاعتماد على التجارب والممارسات الفردية.

إن دراسة الترجمة لا يمكن أن تتم بمعزل عن فهم السياق التواصلي الذي تتم فيه، خاصة عند الحاجة للتواصل داخل جماعات معينة تجمعها خصائص وسمات علمية ومهنية مشتركة. إن الترجمة في إطار هذه المواقف التفاعلية الخاصة تتطلب فهم طبيعة وخصوصية الخطاب المستعمل فيها أو ما يعرف بـ "اللغات المتخصصة" التي تستعمل للتعبير عن مضامين العلوم باختلافها وتفرعاتها.

لقد أسهم التطور التكنولوجي وثورة المعلومات في زيادة الاهتمام باللغات الخاصة بحقول علمية محددة، كما أن تزايد الاهتمام والطلب والحاجة لنشر المصطلحات الجديدة وفهمها وحتمية التعامل بها في لغات مختلفة زاد من الحاجة إلى الترجمة المتخصصة وتكوين المترجمين المتخصصين للاضطلاع بهذه المهمة. وتعتبر اللغة الاقتصادية مثالا عن اللغات المتخصصة التي تشهد انتشارا وطلبا ملحا لدراستها وترجمتها خاصة مع الاتجاه نحو العولمة وتحرير المعاملات الاقتصادية والمالية بين الدول، مع التركيز بشكل خاص على اللغة الإنجليزية الاقتصادية التي تعتبر لغة العلم والاختراع ولغة التواصل العالمية.

إن الاهتمام بمجال تعلم اللغة الاقتصادية يعتبر غير كاف مقارنة بلغات متخصصة أخرى سواء لأجل فهم خصائص الخطاب الاقتصادي على الصعيد اللغوي أو للتعامل مع صعوبات ومشاكل ترجمته خاصة إلى اللغة العربية، وهذا على الرغم من تزايد الطلب على تعلم اللغة الاقتصادية بكافة تفرعاتها، وتزايد الحاجة لترجمة مختلف الوثائق الاقتصادية. ويضاف إلى قلة البحث في هذا المجال، نقص في الاهتمام بتدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة المتخصصة في الجامعة الجزائرية. فالمشكلات التي تميز تعليمية الترجمة بشكل عام تتضاعف عند تدريس تخصص يشهد هو الآخر قلة في الأبحاث مع عزوف للطلبة على دراسته لتخوفهم واعتقادهم بصعوبته وتعقيده.

إن عدم وضوح وضبط العملية التعليمية فيما يتعلق بالتعامل مع تدريس الترجمة المتخصصة عموما والترجمة الاقتصادية على نحو خاص، جعل هذا الدراسة تركز على محاولة الوقوف على هذه العملية في شكلها الحالي، أي السعي لتقييم عملية تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة المعتمدة حاليا في الجامعة الجزائرية، وعليه فهي تسعى للإجابة على إشكالية محددة هي : "ماهي المنهجية المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة المعتمدة حاليا في الجامعة الجزائرية، وإلى أي مدى يمكن اعتبارها فعالة في تكوين مترجم اقتصادي كفء؟ "

لأجل محاولة الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، تم تقسيمها إلى جملة من الأسئلة أهمها : ما هي المناهج التعليمية المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية ؟ وهل هناك اتجاه واضح ومحدد للعملية التدريسية يأخذ في الاعتبار خصوصية الترجمة الاقتصادية وحاجة متعلميها ؟ كما يمكن طرح السؤال التالي : هل هناك ضرورة وحاجة ملحة للتركيز أكثر على تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن البرامج التعليمية ؟ وهل تعتبر المخرجات الحالية لتدريس الترجمة الاقتصادية كافية للحكم على نجاحها وفعاليتها ؟ وفي الأخير ماهي الآليات المقترحة لتدعيم وتعزيز تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن البرامج الحالية ؟

بغية الإجابة على إشكالية البحث، تم الانطلاق من مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تمثل إجابات مبدئية لكل من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، حيث تم الانطلاق من افتراض أن المنهجية المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية لا تختلف عن تلك المتبعة في تدريس الترجمة المتخصصة عموما، خاصة وأن درس الترجمة الاقتصادية يقدم كجزء من درس الترجمة المتخصصة، كما تقوم على اختيار عينة من النصوص الاقتصادية ثم العمل على ترجمتها جماعيا في القسم في حدود الحيز الزمني المتاح والمخصص لهذا الدرس. إن عدم كفاية الحجم الزمني لتغطية جميع التخصصات وفروعها أيضا خلال درس الترجمة المتخصصة، بالإضافة إلى عدم وضوح معايير اختيار النصوص وعدم وضوح الهدف من ترجمتها خاصة من منظور الطالب يجعل المنهجية المعتمدة حاليا غير كافية لتكوين مترجم اقتصادي كفء. تم الانطلاق أيضا من افتراض أنه يتم الاعتماد في درس الترجمة الاقتصادية على الترجمة الجماعية للنصوص مع محاولة بناء رصيد مصطلحي معتبر لدى الطالب، كما ويقدم درس الترجمة الاقتصادية بشكل مشابه لباقي دروس الترجمة المتخصصة. إن تلاشي الحدود بين الدول وتحرير المبادلات الاقتصادية في ظل العولمة زاد من الحاجة لاستعمال اللغة الاقتصادية واللجوء إلى الترجمة الاقتصادية، وبالتالي فلابد لمناهج التكوين من مواكبة هذه الحاجة المتنامية؛ ولذا يمكن افتراض أن الحيز المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية غير كاف لتكوين مترجم اقتصادي قادر على التعامل مع مختلف الوضعيات الترجمية التي تصادفه في الحياة المهنية، وعليه فالاتجاه والتركيز على حصول الطالب ضمن البرامج المعتمدة على تكوين متخصص في المجال الاقتصادي يغطي كل من الجانب المعرفي واللغوي والترجمي من شأنه العمل على الزيادة من كفاءة تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية.

على الرغم من غزارة الأبحاث في حقل دراسات الترجمة خاصة في أواخر القرن الماضي، إلا أن البحث في مجال تعليمية الترجمة لم ينل بعد الحظ الكافي من الدراسة، وقد انعكس هذا بشكل واضح على المناهج التعليمية المعتمدة في تدريس الترجمة والتي تعرف تذبذبا كبيرا إضافة إلى عدم وضوح أهداف العملية التعليمية وبالتالي صعوبة تقييم مخرجاتها. وهذا الواقع الذي يعرفه تدريس الترجمة بشكل عام، يظهر أيضا في طرق تدريس الترجمة المتخصصة التي تختلف من جامعة لأخرى داخل الوطن، بل ومن أستاذ لآخر داخل الجامعة الواحدة، كما أن من مظاهر هذا التذبذب هو اختلاف تسمية المقياس إلى اختلاف محتواه والتخصصات التي يغطيها وغيرها من الفروق. إن جميع النقاط السابقة جعلت هذه الدراسة تركز على الوقوف على عملية تدريس الترجمة ضمن البرامج المعتمدة في الجامعة الجزائرية مع التركيز على تدريس الترجمة المتخصصة وبالأخص الحديث عن تخصص قد لا يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بتخصصات أخرى كالطب والقانون ألا وهو الترجمة الاقتصادية. والحديث عن تدريس الترجمة الاقتصادية لابد وأن ينطلق من الوقوف على خصوصية الخطاب الاقتصادي، ومشاكل الترجمة الاقتصادية خاصة إلى اللغة العربية.

إن هذه الدراسة تسعى وانطلاقا من تحري واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية إلى تسليط الضوء على منهجية التدريس المتبعة والاختلافات الملاحظة فيها، كما تسعى إلى تقييم هذه المنهجية من خلال معرفة آراء الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بدءا بالأستاذ والطالب ووصولا إلى المترجم الميداني أو المهني الذي يعتبر أحد مخرجات العملية، ولذا فبإمكانه الحكم على كفاءة التكوين ونقائصه خاصة بعد اقتحامه الحياة المهنية. كما تحاول الدراسة أيضا اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها الرفع من كفاءة مخرجات العملية التعليمية.

استندت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي ركزت كل منها على جانب من جوانب الإشكالية المدروسة، حيث نجد في هذا السياق الدراسات التي ركزت على الترجمة الاقتصادية وتحدياتها بشكل خاص ومن أمثلتها دراسة "فريديريك هوبرت" (2001) التي ركز من خلالها على تحليل خصائص وسمات الخطاب الاقتصادي وانعكاساتها على الترجمة من خلال المقارنة بشكل خاص بين اللغة الإنجليزية الاقتصادية واللغة الفرنسية. وقد حاول إعطاء العديد من الأمثلة المستقاة من الصحافة الاقتصادية وتحليلها من منظور الصعوبات التي يواجهها المترجم الاقتصادي، كما أشار أيضا إلى أهم الكفاءات التي يجب أن يتمتع بها هذا المترجم ليكون قادرا على فهم الخطاب الاقتصادي ثم ترجمته. كما يمكن الإشارة أيضا إلى دراسة "إلهام بزاوشة" (2013) حول دراسة استراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، والتي حاولت من خلالها دراسة الترجمة الاقتصادية كنوع من أنواع الترجمة المتخصصة خاصة مع الوتيرة المتسارعة التي اتسمت بها الظواهر الاقتصادية منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008 وما صاحبها من استخدام واسع للعبارات والمصطلحات الاقتصادية الجديدة التي تناقلتها وسائل الإعلام. وقد طرحت الدراسة إشكالية أساسية تمثلت في "ماهي استراتيجيات الترجمة التي يعتمدها المترجم لحل المشاكل التي تثيرها ترجمة النصوص الاقتصادية ؟ وما هي

الخصائص الترجمية التي تتفرد بها الترجمة الاقتصادية في منظمات دولية تجعل من التطورات الاقتصادية شغلها الشاغل". ولأجل معالجة الموضوع، تم الاعتماد على تحليل متن ثنائي اللغة (انجليزي–عربي) يضم التقارير السنوية لمنظمتين دوليتين هما منظمة البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). زيادة على الدراسات السابقة يمكننا ذكر بعض الدراسات التي ركزت على جانب تعليمية الترجمة وبالأخص تعليمية الترجمة المتخصصة ومنها دراسة "كريستين دوريو" (2007) التي حاولت من خلالها اقتراح منهج تربوي لإعداد المترجمين الذي يتعاملون في حياتهم المهنية مع مجالات متخصصة لا يتم التطرق إليها بشكل معتاد في مناهج التدريس التقليدية. وقد ركزت الدراسة على توضيح معالم الترجمة التقنية، ثم مناقشة قضية تعليم الترجمة والذي ترى "دوريو" أنه ليس تعليما كغيره فهو لا يهدف إلى نقل معرفة ما بقدر ما يهدف إلى نقل مهارة. وقد عرضت الدراسة منهجية يمكن اتباعها في تدريس الترجمة المتخصصة بشكل خاص تنطلق من اختيار النصوص وصولا إلى إعداد المتعلم للحياة المهنية. بالإضافة إلى دراسة "جون دوليل" (1988) والتي تركز بشكل خاص على تعليمية الترجمة الاقتصادية، حيث تعتبر من الدراسات القلائل التي أسقطت النماذج والاتجاهات التعليمية والتربوية على مجال الترجمة الاقتصادية. ولقد سعى "دوليل" إلى توظيف "المقاربة بالأهداف" لبناء منهجية في التدريس تتمحور حول تحقيق خمسة أهداف أساسية لدرس الترجمة الاقتصادية.

تعتبر هذه الدراسة دراسة استقصائية هدفها الوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية وتقييم مخرجاته، ولذا فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على الجوانب المختلفة للعملية التعليمية وهذا بالاستعانة بأداة الاستبيان لمعرفة آراء جميع الأطراف المشاركة في العملية، حيث تم تصميم ثلاثة نماذج للاستبيان ووجهت على التوالي لكل من الطلبة، الأساتذة والمترجمين الميدانيين. كما اعتمدت الدراسة وفي محاولة لتقييم مخرجات العلمية التعليمية، على تقييم ترجمة عينة من طلبة الماستر لمجموعة من النصوص الاقتصادية المنتقاة وهذا للوقوف على كيفية تعاملهم معها بالإضافة إلى تحديد طبيعة المشاكل التي تمت مواجهتها للاستفادة منها عند وضع مناهج تدريس الترجمة الاقتصادية.

لأجل الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول أساسية : ثلاثة فصول مخصصة للجانب النظري للموضوع، بالإضافة إلى فصل رابع وأخير يتضمن دراسة الحالة. استهلينا الدراسة بالفصل الأول المعنون بـ "اللغات المتخصصة والترجمة المتخصصة" الذي تم التطرق من خلاله إلى مختلف الخصائص التي تتميز بها اللغات المتخصصة في مقابل اللغة العامة، وما لفهم خصوصية هذه اللغات من أثر فيما بعد على عملية الترجمة وعلى تدريسها أيضا. ثم تمت مناقشة مختلف المفاهيم المرتبطة بالتمييز بين الترجمة المتخصصة والترجمة العامة، بالإضافة إلى الحديث عن كفاءة المترجم المتخصص وأهم العناصر الضرورية في تكوينه. أما في الجزء الأخير من هذا الفصل، تم التطرق إلى أهم القضايا المرتبطة بالمصطلح العلمي بدءا بمفهومه ومرورا بصياغته وطرق توليده، ثم مناقشة أهم القضايا والمشاكل المرتبطة بترجمته خاصة إلى اللغة العربية.

ركز الفصل الثاني الذي عنوانه "لغة الاقتصاد والترجمة الاقتصادية" على نوع محدد من اللغات المتخصصة ألا وهي اللغة الاقتصادية من خلال التطرق إلى أهم الأسباب لتزايد الاهتمام والحاجة لدراستها، ثم الحديث عن أهم خصائص الخطاب الاقتصادي ليتم في الجزء الموالي البحث عن أثر هذه الخصائص على عملية الترجمة الاقتصادية ناهيك عن أهم المشاكل التي يواجهها المترجم عند التعامل مع ترجمة هذه النصوص خاصة إلى اللغة العربية، وما هي أهم الأدوات التي يمكن للمترجم توظيفها والاستفادة منها في الميدان لتعزيز كفاءته في هذا النوع من الترجمة. أما الجزء الأخير من هذا الفصل فقد خصص للحديث عن أهم التوجهات التنظيرية في حقل دراسات الترجمة والتي يمكن للمترجم الاقتصادي اللجوء إليها لمساعدته على إيجاد حلول للمشاكل الترجمية التي يمكن أن تصادفه.

تناول الفصل الثالث المعنون بـ "تعليمية الترجمة الاقتصادية" في الجزء الأول منه الحديث عن المفاهيم المرتبطة بتعليمية الترجمة، بالإضافة إلى بعض القضايا ذات الصلة بها على غرار تعليمية اللغات ومجال البحث في تعليمية الترجمة. أما في الجزء الثاني فقد تم التطرق إلى تعليمية الترجمة المتخصصة، مع التركيز على الترجمة الاقتصادية كنموذج للدراسة، وتم خلال هذا الجزء عرض مقاربتين تعليميتين هما تعليمية الترجمة المتخصصة وفقا لـ "دوريو"، وتعليمية الترجمة الاقتصادية وفقا للمقاربة بالأهداف لـ "دوليل".

تم من خلال الفصل الرابع الذي عنوانه "دراسة واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية" القيام بدراسة الحالة التي تضمنت أداتين للاختبار : الأداة الأولى متمثلة في تحليل ترجمة عينة من الطلبة لمجموعة من النصوص الاقتصادية المنتقاة وهذا ضمن المبحث الأول. أما الأداة الثانية فتمثلت في استخدام الاستبيان لمعرفة آراء الأطراف المشكلة للعملية التعليمية وتحديدا كلا من الطلبة والأساتذة والمترجمين الميدانيين حول عملية تدريس الترجمة الاقتصادية وهذا خلال الجزء المتبقي من الفصل.

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتها عند القيام بالدراسة في قلة المراجع والأبحاث التي تتناول تعليمية الترجمة الاقتصادية، فالملاحظ أن الأبحاث التي تم الاعتماد عليها يناقش كل منها جانبا واحدا للإشكالية، سواء بالتركيز على الترجمة المتخصصة عموما، أو التركيز على تعليمية الترجمة بالمجمل، ولم نجد إلا القليل ممن حاول الجمع بين كل هذه العناصر في عمل واحد. أما الجانب التطبيقي فقد تصادف القيام بالدراسة الميدانية مع انتشار جائحة كورونا "كوفيد-19" مما صعب من عملية التنقل وتوسيع دائرة البحث الميداني لتشمل جامعات أخرى أو عدد أكبر من المستجوبين، وعلى الرغم من اللجوء إلى الاستبيان الالكتروني الذي ساعد على إتمام الدراسة إلا أن توسيعها أكثر كان سيساعد على بناء نتيجة أكثر شمولا.

الفصل الأول : اللغـــات المتخصصـــة والترجمة المتخصصـــة

1-0 تمهيد

لقد أدى تنوع السياقات والوضعيات التواصلية التي تستعمل فيها اللغة إلى ظهور لغات خاصة بجماعات معينة تتشارك مع بعضها البعض من حيث اهتماماتها العلمية والمهنية، كما تشكل هذه اللغات حاجزا أمام غير المختصين يعيق اقتحامهم لتخصصات معينة. لقد أطلق على هذه اللغات الفرعية تسمية اللغات المتخصصة والتي تشكل بدورها موضوع الترجمة المتخصصة.

إن الحديث عن اللغات المتخصصة يظهر اختلاف الباحثين في تحديد مفهومها أو حدود كل منها وتقاطعاتها مع اللغة العامة. كما أن ترجمة هذا النوع من النصوص تطرح العديد من التحديات للمترجم المتخصص خاصة منها التعامل مع المصطلح العلمي وترجمته وكذا التركيز على تحقيق الوظيفية التواصلية للنص المتخصص. تطرح الترجمة المتخصصة أيضا العديد من التساؤلات حول طبيعة تكوين المترجم المتخصص ما بين التكوين اللغوي والترجمي أو التكوين في مجال التخصص أو المزاوجة بينهما.

خصص هذا الفصل لمناقشة جميع العناصر السابقة، وقد تضمن ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول الحديث عن اللغات المتخصصة وإشكالية تحديد مفهومها وطبيعتها، أما المبحث الثاني فينطوي على الحديث عن الترجمة المتخصصة في مقابل الترجمة العامة، زيادة على خصائص هذه الترجمة وكفاءة المترجم المتخصص. في حين خصص المبحث الأخير لمناقشة أهم قضية في حقل الترجمة المتخصصة ألا وهي التعامل مع المصطلح العلمي وصياغته ونشره.

1-1 اللغـــات المتخصصـــة

إن الغرض الرئيسي للغة هو التواصل وتبادل المعلومات بالإضافة إلى التعبير عن الحاجات والرغبات اليومية للإنسان عند تعامله مع غيره في مختلف البيئات والمجتمعات. إن اختلاف المحيط الذي تستعمل فيه اللغة وتباينه من حيث المستويات الثقافية والاجتماعية لمستعملي اللغة نتج عنه أنواع لغوية متعددة سواء على صعيد اللهجات الإقليمية المتنوعة على نحو المصرية والمغربية والسورية مثلا، أو على صعيد المستوى الاجتماعي لمستعملي اللغة على نحو اللغة التي تستعملها الطبقة الراقية أو الطبقة المتوسطة أو الفقيرة ...الخ. وإضافة إلى هذا التقسيم، نلاحظ أن اللغة وزيادة على وظيفتها التواصلية العامة يمكن أن تستعمل أيضا داخل جماعات معينة تشترك مع بعضها البعض من حيث اهتماماتها العلمية أو المهنية، فأهل المهنة يكتسبون لغتهم الخاصة أثناء تدربهم على المهنة ومزاولتها ليتمكنوا من التواصل بسهولة مع بقية أبناء المهنة، وعليه فهو يستعملون اللغة لتحقيق أغراض خاصة أهمها تبادل المعلومات الخاصة والمهنية فيما بينهم ولهذا ظهر ما يعرف باللغات الخاصة أو المتخصصة.

1-1-1 لغة الاختصاص واللغة المتخصصة

بدأ الاهتمام باللغات المتخصصة أو الخاصة مع مطلع القرن العشرين خاصة مع ما صاحب هذه الفترة من تطور علمي وتكنولوجي كبير أدى إلى الحاجة أكثر إلى التعامل مع النصوص المتخصصة في مختلف العلوم والمهن. زد على ذلك تزايد ظاهرة العولمة وانصهار الحدود بين الدول ما أدى إلى نشر المصطلحات وترويجها وحتمية التعامل بها في لغات مختلفة وهو ما زاد من ضرورة اللجوء إلى الترجمة المتخصصة. فتعلم اللغات المتخصصة إذا والتمكن منها أضحى أمرا ضروريا لأجل فهم وترجمة النصوص المتخصصة بهدف نقل العلوم سواء بين المتخصصين أو تبسيطها لغير المتخصصين.

إن من أهم التحديات التي تتم مصادفتها في عملية تدريس الترجمة المتخصصة وتكوين المترجمين في هذا المجال هي توضيح المقصود بلغة الاختصاص أو اللغة المتخصصة، باعتبارها الموضوع الأساسي (المادة الأولية) للترجمة المتخصصة، وهنا لابد إذن من الوقوف على المقصود بهذه اللغة، وما الفرق بينها وبين ما يطلق عليه باللغة العامة.

ظهرت أولى الدراسات حول اللغات المتخصصة بدءا من ثلاثينات القرن الماضي، غير أنه نادرا ما تم التطرق لها في سياق لغوي خاص بها، وهذا ما أوضحه "لورا" في كتابه عن أنه "وفي فرنسا لم توجد آنذاك أية دراسة لغوية تعنى بشكل خاص باللغات المتخصصة"(Lerat, 1995, p. 11) ، كما لم تحظ بأية نظرية لسانية تعنى بها، ولم يتم التركيز على دراستها إلا حديثا خاصة في الدول الأنجلو سكسونية مع تطور اللسانيات التطبيقية (لسانيات النص، المصطلحية....) وحقل تدريس اللغات الأجنبية. (Beauchesne, 2008, p. 07)

ولعل أهم سبب لعدم الاهتمام بهذا الحقل البحثي هو أنه غالبا ما تم النظر إلى اللغات المتخصصة على أنها مجرد قاموس من المفردات الخاصة بحقل علمي معين، ناهيك عن اعتبارها أقل مكانة سواء من حيث الكم أو الكيف من اللغات "غير المتخصصة" التي كثيرا ما تم التركيز عليها لما تتمتع به من تعقيد وتنوع أدبي. وقد ترتب عن هذا عدم اتفاق الباحثين على تعريف موحد للغات الاختصاص، أو حتى الاتفاق على تسمية موحدة لها. (Vicente Garcia, 2009, p. 40)

فعلى صعيد التسمية، نلاحظ وجود العديد من التسميات التي تطلق على هذا الحقل خاصة في اللغة الفرنسية ومنها: "langue de spécialité"-"langue spécialisée"-"langage de spécialité"- "langage technique"- "technolectes" – "vocabulaire scientifico-technique" –"vocabulaire spécialisé". وفي المقابل نجد في اللغة الإنجليزية التسميات التالية : "language for special purposes (LSP)" و "language for specific purposes" وقد نجد أيضا تسمية "Special Language". أما في اللغة العربية، فقد أطلق الباحثون واللغويون على اللغة المستعملة داخل حلقات أو في أوساط خاصة، باللغة الخاصة أو بلغة الأغراض الخاصة أو اللغة المتخصصة أو

حتى لغة الاختصاص، سعيا لتمييزها عن اللغة العامة التي تستعمل لأغراض الحياة اليومية، كما قد يسميها البعض باللغة القطاعية كونها تستخدم داخل قطاع معين. (القاسمي، 2019، الصفحات 93-94)

ويميل "لورا" إلى استعمال تسمية "اللغة المتخصصة" (Langue Spécialisée) بدلا من تسمية "لغة الاختصاص" (langue de spécialité)، فهو يعتبر أن استعمال التسمية الأخيرة "لغة الاختصاص" للإشارة إلى هذه اللغة الفرعية قد يترتب عنه الكثير من الغموض، إذ قد توحي هذه التسمية بأن هذه اللغة هي جزء مستقل من اللغة العامة، وهذا أمر غير صحيح لأنه لا وجود لنشاط بشري مستقل أو منعزل تماما، وعليه لا وجود لاختصاص مستقل تماما عن بقية العلوم، فلا وجود إذن للغة مستقلة عن اللغة العامة.

ويفضل "فيسانتي" كذلك استعمال تسمية "اللغة المتخصصة/ Langue Spécialisée" متفقا في ذلك مع رأي "لورا" في عدم اعتبارها بمثابة نظام مغلق ومنعزل، مع التأكيد على وجود تفاعل مستمر بين اللغة المتخصصة واللغة المشتركة (langue commune) داخل نظام واحد هو اللغة العامة (langue générale). كما ويفضل تبني هذه التسمية أيضا لكونها تتماشى مع عبارة "الترجمة المتخصصة/ Traduction Spécialisée" وهو أمر يسهل استيعابه من طرف الطلبة في سياق تدريس الترجمة.

أما فيما يتعلق بالتمييز بين مصطلحي "اللغة المتخصصة" أو "اللغات المتخصصة" أي بين استعمال مفرد الكلمة أو جمعها، فنجد أيضا أن الباحثين قد اختلفوا بهذا الشأن مع تفضيل معظمهم استعمال جمع الكلمة. حيث يرى "كوكوريك" مثلا أنه لا وجود لفرق جوهري بين مفرد المصطلح وجمعه، وأن الاختيار بينهما يعود لتفضيل الباحث ومتطلبات السياق(Kocourek, 1991, p. 17) . ويميل العديد من الباحثين هنا إلى استعمال المصطلح المفرد للإشارة والتأكيد على وحدة اللغة المتخصصة، كما ويستعملون الجمع للتأكيد على التنوع الموجود بداخل هذه اللغة. وهو ما يراه "فيسانتي" الذي يعتبر أن مصطلح "اللغة المتخصصة" هو إطار عام يتضمن خصائص تشترك فيها جميع اللغات المتخصصة، وفي المقابل فمصطلح "اللغات المتخصصة" يوحي بوجود سمات خاصة قد تميز كل لغة متخصصة على حدا في مقابل اللغات الأخرى داخل نفس الإطار العام.

إضافة إلى الاختلاف في التسمية، نجد اختلاف الباحثين أيضا في التعريف المسند للغة المتخصصة على الرغم من اتفاقهم على أهمية وضرورة التحديد الدفيق للمقصود بهذا المجال، وهذا ما عبر عنه "كوكوريك" بقوله "من أجل فهم تنوع اللغة في مجملها، وجدنا أنه من المفيد تقسيمها إلى أنظمة فرعية أكثر تجانسا" (Kocourek, p. 13). كما يركز "فيسانتي" أيضا على أهمية هذا التعريف خاصة في سياق تكوين المترجم في مجال الترجمة المتخصصة، إذ لابد وأن يكون ملما بالمادة الأولية لهذه الترجمة؛ فتعريف اللغة المتخصصة يساعد دارس الترجمة على إدراك الخصائص اللغوية التي تشترك فيها كل من اللغات المتخصصة وغير المتخصصة إلى جانب الخصائص المتعلقة بكل نوع على حدا، مع عدم حصر مفهوم هذه اللغة في كونها قاموسا من المصطلحات. (Vicente Garcia, p. 39)

إن التمييز بين اللغة العامة واللغة الخاصة أساسه تقسيم اللغوين الألفاظ إلى لفظ عام ولفظ خاص : فاللغة التي تكثر فيها الألفاظ الخاصة أو المصطلحات العلمية والمهنية هي لغة خاصة، عكس اللغة العامة التي يتم الاعتماد فيها على استعمال الألفاظ العامة المعبرة عن تفاصيل الحياة اليومية. (القاسمي، الصفحات 93-94)

ويعتبر "لورا" أن تسمية "اللغة المتخصصة" تشير إلى معنى ضيق ومحصور ألا وهو "وسائل التواصل اللغوي اللازمة لنقل المعلومة المتخصصة بين المتخصصين في نفس المجال"*، وعليه يستثنى من هذا التعريف جميع النصوص المستعملة من طرف غير الخبراء. إذن فهو يميز بين وسائل التواصل بين الخبراء وبين باقي مستعملي هذه الوسائل من عامة الناس، ويعرف اللغة المتخصصة بكونها : "لغة طبيعية ناقلة لمعارف متخصصة"**. (Lerat, pp. 19-20)

ويشير "لورا" في هذا الصدد إلى جملة من العناصر المرتبطة بهذا التعريف هي :

- إن اللغة المتخصصة هي في المقام الأول لغة موجهة للاستعمال المهني أي "لغة في خدمة التخصص (langue en spécialité) ، فهي إذن اللغة ذاتها (كنظام مستقل) في خدمة هدف أساسي هو نقل المعارف؛
- إن مستوى التقنية المستعمل في هذه اللغة يتغير تبعا لحاجة التواصل وصولا إلى استعمال رموز معينة للتواصل بين المختصين أو العاملين في مجال محدد مما ينجم عنه أيضا الاستعمال المحدود لهذا النوع من اللغات؛
- يتم التعبير عن المعارف المتخصصة لغويا من خلال اللجوء إلى المصطلحات، والتي هي عبارة عن كلمات ذات مفاهيم متفق عليها تتنافس داخل اللغات المتخصصة مع مصطلحات أخرى موجودة داخل نفس اللغة أو تم اقتراضها من لغات أخرى على نحو استعمال كلمتي "الماء" و"H_2O" للتعبير عن نفس الشيء؛

يعرف كل من "غاليسون & كوست" اللغة المتخصصة على أنها "تسمية متداولة تستعمل للإشارة إلى اللغات المستعملة في وضعيات التواصل (الشفهي أو الكتابي) التي تنطوي على نقل المعلومة المتعلقة بحقل خبراتي معين" (Galisson & Coste, 1976, p. 511). ويعرفها "ساجر" على أنها "أدوات التواصل اللغوي اللازمة لنقل المعلومة المتخصصة بين المتخصصين في نفس المجال". (Sager, 1980, p. 21)

ويعرفها "هوفمان" بكونها "مجموعة كاملة من الظواهر اللغوية التي تحدث في حيز تواصلي محدد"* (Hoffmann, 1979, p. 16)، كما تعرف وفقا لـ "دوبوا" على أنها " نظام لغوي فرعي يحوي جميع الخصائص اللغوية لمجال معين". (Dubois, 2001)

* 'Moyens de communication linguistique requis pour véhiculer de l'information spécialisée parmi les spécialistes d'une même matière'

** 'Une langue naturelle considérée en tant que vecteur de connaissances spécialisées'

* 'A complete set of linguistic phenomena occurring within a definite sphere of communication'

نلاحظ من خلال استعراض هذه التعاريف المختلفة أن الباحثين اختلفوا في تحديد مواصفات ومضمون اللغات المتخصصة، فغالبا ما يلاحظ بروز اتجاهين فكريين هما :

❖ الاتجاه الأول الذي يعتبر اللغة المتخصصة أقرب ما تكون إلى اللهجة (dialecte) من حيث أن لها سمات لغوية وقواعد خاصة بها، (Hoffmann, 1979) ، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه "أن اللغات المتخصصة في الواقع عبارة عن رموز لغوية مختلفة عن اللغة المشتركة، وتتألف من قواعد ووحدات متخصصة" (Letafati & Zarei, 2016, p. 88). إذن ووفقا لهذا المنظور فاللغة المتخصصة هي لغة ذات طابع خاص ومستقل. غير أن القبول باعتبار اللغة المتخصصة بمثابة رموز متخصصة يجعلها غير مفهومة إطلاقا من طرف غير المتخصصين في المجال، وهذا الأمر غير صحيح إذ نجد أن الخطاب العلمي ذو درجة محدودة من التخصص نتيجة للتبسيط العلمي -vulgarisation- يمكن فهمه من طرف جمهور كبير من المستعملين (المتلقين). كما أن "لورا" وفي تمييزه بين كل من اللغة واللهجة أكد على أنه لا يمكن اعتبار اللغة المستعملة في مجال معين بمثابة لغة كما لا يمكن تسميتها لهجة، وإنما هي استعمال اللغة العامة لنقل معارف متعلقة بهذا المجال، أو ما أسماه باللغة الفرعية (sous-langue).

❖ نجد في الاتجاه الثاني وهو الأكثر شيوعا، مجموعة من الباحثين في مجال اللسانيات النظرية والوصفية الذين يحصرون الفرق بين اللغة المتخصصة واللغة غير المتخصصة على الصعيد التداولي (pragmatique) أي تبعا لسياق الحديث، وهنا نذكر "راي" (Rey, 1977) الذي يرى أنه "لا وجود أصلا للغة وإنما هناك قائمة مصطلحات، مستخدمين وخطاب خاصا بالتخصص"*. إذن ما يلاحظ على هذا الاتجاه هو اعتباره اللغة المتخصصة مجرد قائمة من المصطلحات (un vocabulaire). كما تعتبر "كابري" أن "كل لغة متخصصة ليست إلا متغيرا داخل اللغة الأم"**، وعلى نحو خاص هي متغير ذو طابع معجمي، وعليه فاللغة المتخصصة ليست إلا قائمة من المصطلحات المتخصصة.(Cabré, 1999, p. 119)

وينجر عن هذا الاتجاه وفقا لـ "فيسانتي" أي عن اعتبار اللغة المتخصصة بمثابة قائمة مصطلحات ثلاثة نتائج تؤثر على عملية تدريس الترجمة المتخصصة ألا وهي :

1) تحتل اللغة المتخصصة مكانة أقل من اللغة غير المتخصصة (الأدبية) التي تحتل الصدارة في التصنيف تليها اللغات المتخصصة جميعها في نفس المستوى والتي تعتبر تابعة للغة المشتركة. وهذا الاعتبار قد ينعكس إيجابا على تدريس الترجمة وفقا لرؤية "فيسانتي"، كونه سيسمح بالتعامل مع اللغات المتخصصة من الناحية المنهجية بصرامة أقل من تلك التي يفرضها التعامل مع اللغة العامة.

* 'Il n'y a pas à proprement parler de langue, mais des vocabulaires, des usagers, et des discours de spécialités'
** 'Toute langue de spécialité est une simple variante de la langue générale'

2) العدد المحدود لمستعملي هذه اللغات مقارنة بعدد مستعملي اللغة العامة، غير أن هذه السمة قد تشترك فيها اللغة المتخصصة مع اللغة العامة في حالات كثيرة، إذ نجد مثلا أن مستعملي اللغة الإنجليزية الاقتصادية قد يكون أكثر حول العالم من مستعملي اللغة الدانماركية العامة.

3) باعتبار أن اللغة المتخصصة هي مجموعة مفردات متخصصة (مصطلحات)، إذن يمكن عزل هذه المجموعة المعجمية داخل اللغة العامة (قيام الهيئات الرسمية المختصة بالتحديد الدقيق لهذه القائمة وعزلها). إلا أنه وفي الواقع من الصعب التمييز بشكل دقيق بين المفردة والمصطلح دون العودة إلى ما تحدده الجهات الرسمية أو ما يوجد في القواميس المتخصصة. (Vicente Garcia, 2009, pp. 42-43)

يؤكد "لورا" في هذا السياق، وردا على هذا الاتجاه، على أن مفهوم اللغة المتخصصة لا يقتصر على كونها مجموعة من المصطلحات، فالمصطلحية أيضا لا يمكن اعتبارها مجموعة من المفاهيم، وإنما هي مجموعة من العبارات المستعملة في اللغة الطبيعية للإشارة إلى مفاهيم متعلقة بمجال علمي عال التخصص. إذن فاللغة المتخصصة تستعمل أسماء متخصصة (مصطلحات) والتي قد تتضمن رموزا غير لغوية في عبارات توظف الموارد العادية (المعتادة) للغة معينة. كما أن اعتبار اللغة المتخصصة وحصرها في كونها قائمة من المصطلحات يلغي سماتها التواصلية كما ويتجاهل كونها تستعمل وتحتوي على أدوات غير معجمية –non lexicaux– كالأداوت غير اللغوية –Extra-linguistiques- على نحو الصيغ الرياضية والتوضيحات وغيرها. (Letafati & Zarei, p. 88)

في مقابل هذين الاتجاهين، نجد الرأي الوسط الذي تبناه العديد من الباحثين والذين يتفقون من خلاله على أن جميع اللغات المتخصصة تتشارك مع اللغة غير المتخصصة في استعمال نفس الأدوات والموارد على غرار الأبجدية أو النظام الهجائي، النظام الصوتي والنظام الشكلي، ويظهر الاختلاف بينهما على الصعيد المعجمي، التداولي، والوظيفي. ويعتبر هذا الاتجاه أن اللغات المتخصصة تعد بمثابة مجموعات فرعية ذات طابع تداولي –براغماتي– من اللغة في مجملها.

1-1-2 اللغة المتخصصة في مقابل اللغة العامة

يعتبر التمييز بين اللغة المتخصصة واللغة العامة عنصرا أساسيا أيضا في فهم المقصود باللغة المتخصصة وكيفية التعامل معها خاصة في سياق تعليمية الترجمة المتخصصة. وما يلاحظ وجود العديد من التسميات التي تم توظيفها للإشارة إلى ما يقابل اللغة المتخصصة، إذ يشير "كوكوريك" إلى أن هناك العديد من التسميات المستعملة للإشارة إلى مفهوم اللغة المستعملة أو المعتادة (usuelle)، لعل أكثرها انتشارا هو تسمية اللغة المتداولة (langue courante) المستعملة من طرف "بونار" (Bonard)، تسمية اللغة اليومية (langue quotidienne) المستعملة من طرف "فال"(Phal)، اللغة المشتركة (langue commune) من طرف "روندو"(Rondeau)، اللغة العامة، اللغة العادية (langue générale/ordinaire) المستعملة من طرف "مونان" (Mounin).

يشير "دوبوا" إلى أن اللغة المتخصصة (langue spécialisée LS) تقابلها اللغة المشتركة أو الشائعة أو المتداولة (langue commune LC)، وأن اللغة العامة (langue générale LG) هي محصلة كل من اللغتين المتخصصة والمشتركة. كما أن "كابري" ترى أن اعتبار اللغات المتخصصة بمثابة مجموعات جزئية من اللغة العامة يشير إلى أن كلتا اللغتين قد تتشاركان العديد من العناصر، كما أن الحدود بينهما غير ملموسة (perméables) أي "اللغات المتخصصة تربطها علاقة احتواء مع اللغة العامة، وعلاقة تقاطع مع اللغة المشتركة، ويمكن اعتبار اللغة العامة محصلة لكل من اللغات المتخصصة واللغة المشتركة"، كما ترى "أن الاختلاف بين اللغة العامة واللغة المتخصصة يتعلق في الواقع بدرجة ومستوى التخصص وليس بطبيعة اللغة في حد ذاتها، كما أن خصوصية اللغات المتخصصة تظهر بشكل خاص في مستوى الاستعمال". (Cabré, p. 126)

وقد حاول "فيسانتي" في دراسته تقديم مقاربة للتمييز بين كل من اللغة المتخصصة واللغة المتداولة (langue courante) قائمة على شقين أساسيين هما الجانب اللغوي والجانب التداولي. ويميز بين ثلاث مجموعات أساسية هي اللغة المتخصصة، اللغة المتداولة واللغة العامة.

يعرف اللغة المتداولة بكونها نظام للتعبير والتواصل يتمتع برموز لغوية (هجائية، صوتية، شكلية، صرفية وإيحائية ومعجمية) إضافة إلى رموز تداولية. يمكن التعرف على هذين الرمزين من طرف المتحدث العادي وعليه تظهر اللغة المتداولة في جميع النصوص غير المميزة بتخصص معين (textes non marqués). أما اللغة المتخصصة وزيادة على ما سبق تقديمه من تعاريف لها فهي "نظام للتعبير والتواصل" يتمتع برموز لغوية إضافة إلى رموز تداولية، ويمكن التعرف على هذين الرمزين من طرف المتحدث المثالي المتخصص وتستعمل في سياق مثالي –نموذجي– للتواصل المتخصص. تتميز كل لغة متخصصة بجملة من الخصائص المعجمية والدلالية والتداولية، وتظهر في الخطاب المتخصص المكون من الإجمالي النظري لنصوص تخصص معين. في حين يعتبر أن اللغة العامة هي مجموع كل من اللغات المتخصصة واللغة المتداولة، ويستخدم هذا التصنيف لفهم طبيعة اللغة العامة في مجملها وتنوعها خاصة في السياقات التعليمية.

تتكون اللغة العامة إذن من نظام رموز لغوي مشترك بين جميع اللغات المتخصصة وبين اللغة المتداولة. إذن فهي نظام كلي مكون من أنظمة فرعية متعددة أحدها غير محدد بموضوع معين وهو اللغة المتداولة **(LC)**، والأنظمة الفرعية الأخرى محددة بمواضيع محددة وهنا نشير إلى اللغات المتخصصة **(LS)** إذن ف :

اللغة العامة (LG) : اللغة المتداولة (LC) + اللغات المتخصصة (LS)

إن المعيار الأساسي الذي تبناه العديد من الباحثين للتمييز بين اللغات المتخصصة واللغة المتداولة هو معيار "درجة التخصص"، والذي يمكن إسقاطه على العديد من الجوانب اللسانية التي تختلف بين الباحثين :

فبالنسبة لـ "ساجر" يطبق هذا المعيار على المستويات الدلالية، الصرفية والتداولية، إذ يقول "يمكننا إنشاء نموذج يظهر أن اللغات المتخصصة تتميز بخصائص تختلف حسب درجة التخصص عن اللغة العامة". في حين أن "مولر" (Muller, 1985) يسقط هذا المفهوم على الجوانب التداولية للغات المتخصصة ويقول : "هي لغات ذات مستويات لغوية ناتجة عن التخصص في المعرفة والابتكارات التقنية في مجال معين للنشاط الإنساني والمستعمل في حالات التواصل المتخصصة من طرف مستعملين يمتلكون هذه المعارف ويشاركون في هذه الابتكارات بشكل كلي أو جزئي". ويضيف "روندو" (Rondeau, 1984) أن مفهوم اللغة المتخصصة يرتبط بالمعجم، وأن كلا من اللغات المتخصصة واللغة المشتركة لا يشكلان سوى مجموعة جزئية من اللغة العامة وهي المجموعة المعجمية أو مجموعة المفردات"*. وعليه فـ "روندو" يركز في التمييز بين اللغتين على الجانب المصطلحي، ويؤكد على مفهوم حركية المصطلحات (mobilité des termes) والتي يترتب عنها تغيير في المعنى، فأي مصطلح ما عند انتقاله من اللغة المتخصصة إلى اللغة العامة يكتسب مفهوما مختلفا نوعا ما حيث يصبح أقل دقة وحدة مقارنة بمفهومه داخل اللغة المتخصصة التي ينتمي إليها. كما ويرى نتيجة لهذا المفهوم أنه كلما ابتعدنا عن اللغة المشتركة باتجاه مجال اللغات المتخصصة، كلما قل عدد المستعملين. وهذا ما عبر عنه "لورا" أيضا من خلال اعتباره أن القاموس عال التخصص (jargon -ultra spécialisé–) هو بمثابة حاجز بين الخبراء وغير الخبراء في المجال، حيث يمكن لغير الخبراء الاطلاع على حيز محدود من اللغة المتخصصة من خلال عملية التبسيط العلمي (la vulgarisation) ولا يمكنهم الوصول إلى الحيز عالي التخصص. وهذا ما يعكس وجود مستويات أو درجات للتخصص داخل اللغة المتخصصة في حد ذاتها.

والاختلاف من حيث درجة التخصص أيضا جعل الباحثين يصنفون اللغات المتخصصة إلى "لغة علمية أو متخصصة عامة" والتي تكون معروفة لدى فئة واسعة من المنتمين إلى قطاع معرفي أو مهني معين مثل قطاع الصحة والتجارة وغيرها، و"لغة علمية متخصصة" والتي تنفرد بمصطلحات لا توجد في غيرها، وإن وجدت في تخصص آخر فغالبا ما تكون مفاهيمهما مختلفة، حيث يمكن اعتبار الصنف الأول بمثابة مستوى وسطي بين اللغة العامة اليومية واللغة العلمية المتخصصة. (بوشحدان،2017)

كما أن التمييز بين اللغة المتخصصة واللغة المشتركة والعامة يكون على صعيد المعنى (sémantique) أي مدى تفرد المصطلحات بمعان وحيدة وواضحة (monosémie)، فكلما تعددت المعاني لكلمة واحدة (polysémie) كلما وجدنا أنفسنا بداخل اللغة العامة، وكلما قلت هذه الظاهرة كلما اتجهنا نحو اللغات المتخصصة مع الملاحظ أن هذه الظاهرة قد لا تختفي تماما داخل اللغات المتخصصة وهذا بفعل التحديث وخلق مصطلحات جديدة باستمرار. إذن

* 'Il faut noter d'abord que les expressions 'langue de spécialité' et 'langue commune' ne couvrent qu'un sous-ensemble de la langue, celui des lexèmes'

يمكن القول أنه كلما قل مستوى التخصص في لغة معين كلما كانت خصائص هذه اللغة أشبه بخصائص اللغة العامة خاصة على صعيد المعنى. (Letafati & Zarei, p. 91)

وبالإجمال يعتبر "فيسانتي" أن هناك نظامين مختلفين للتقاطع بين اللغات المتخصصة واللغة المتداولة هما :

- التقاطع الكلي على كل من الصعيد الهجائي والصوتي والشكلي والصرفي، فهذه الخصائص لا تتغير مهما كان موضوع الخطاب أو مستوى التخصص، وعليه فمعيار تغير درجة التخصص لا ينطبق على هذه الجوانب؛
- التقاطع الجزئي على الصعيد المعجمي والدلالي والتداولي، وهذه الخصائص تتغير تبعا لتغير موضوع الخطاب، حسب الكاتب، والجمهور؛

وعليه ما يلاحظ أن التقاطع الجزئي بين اللغات المتخصصة واللغة المتداولة هو ما يجب التركيز عليه في سياق تدريس الترجمة المتخصصة كون هذا الجانب هو ما يطرح العديد من الصعوبات والعراقيل للمتعلمين.

ويرى "القاسمي" أن اللغة الخاصة بقطاع معين تتأثر بطبيعة هذه المهنة وتصبح لها خصوصيات تميزها عن اللغة العامة في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية (التركيبية) والدلالية، كما يشير إلى أن اللغة الخاصة هي جزء من اللغة العامة، وتعتمد في وجودها عليها، وتستقي معظم عناصرها منها، ولكنها أقل منها كما وأكثر منها دقة، فاللغة الخاصة نوع مقنن ومرمز من أنواع اللغة العامة، ويستعمل لأغراض خاصة في سياقات حقيقية، وليست خيالية كما هو الحال أحيانا في اللغة العامة. ويؤكد على وجود تفاعل مستمر بين اللغة العامة واللغة الخاصة، إذ تلجأ اللغة الخاصة لاستعارة بعض مصطلحاتها من اللغة العامة، وفي الوقت نفسه قد تثري اللغة العامة نفسها باقتراض بعض المصطلحات من اللغة الخاصة وتحويلها إلى كلمات عامة كنتيجة لشيوع استعمال تلك المصطلحات التي تصبح بمرور الوقت ألفاظا حضارية ثم تضحى ألفاظا عامة. كما تمتاز اللغة العامة بالثبات النسبي في وحداتها اللغوية مقارنة بالوحدات اللغوية للغة الخاصة التي تعبر عن مفاهيم وأدوات ومخترعات تتغير باستمرار نتيجة للتطور السريع للمعارف والعلوم والتقنيات، وعليه يمكن القول أن وحدات اللغة العامة أطول عمرا من وحدات اللغة الخاصة. (القاسمي، الصفحات 94-95)

إذن ما يمكن أن نخلص إليه من هذا النقاش الذي يهدف إلى التمييز بين مفهوم اللغات المتخصصة واللغة العامة هو الاتفاق على النقاط التالية :

- ✓ اللغة المتخصصة هي اللغة المستخدمة للتعبير عن مضامين العلوم، أي اللغة التي يختص بها أحد حقول العلم؛
- ✓ اللغة المتخصصة هي لغة طبيعية ناقلة لمعارف متخصصة؛
- ✓ اللغة المتخصصة ليست لغة مستقلة عن اللغة العامة كما أنها ليست مجرد قائمة من المصطلحات؛
- ✓ تعتبر اللغات المتخصصة بمثابة أنظمة فرعية تشترك مع اللغة المتداولة في تكوين اللغة العامة؛

✓ تتقاطع اللغات المتخصصة مع اللغة المتداولة على الصعيد الهجائي الصوتي والشكلي والصرفي في حين تختلفان على الصعيد المعجمي والدلالي والتداولي، تبعا لتغير درجة التخصص؛

1-1-3 خصائص اللغة المتخصصة

تتميز النصوص الخاصة أو النصوص العلمية بجملة من الخصائص التي يمكن إجمالها فيما يلي :

1-1-3-1 الموضوعية

وقد يطلق على هذه الصفة أيضا تسمية "الاستقلالية" للإشارة إلى ضرورة انفصال النص العلمي واستقلاله الكلي عن ذات الكاتب وعن السياقات الخارجية المحيطة بالنص، على العكس من اللغة العامة التي تعكس رغبات الفرد وانفعالاته وتخيلاته. وعليه يمكن القول أن اللغة العامة هي أقرب للذات في حين أن اللغة الخاصة هي أقرب للموضوع. وتنعكس الموضوعية على الخصائص البنيوية لكلتا اللغتين، فمثلا وعلى صعيد الصفات الصرفية، تتميز اللغة الخاصة بغياب الضمائر وخاصة منها ضمير المتكلم والمخاطب، وهو ما يظهر في الكتابات العلمية من خلال تفادي الكاتب عبارات مثل "عندما أنهيت الاختبار" ويستبدلها بـ "عند الانتهاء من الاختبار"، كما تتفادى الكتابة العلمية كل ذاتية في التعبير من خلال تجنب كلمات مثل "أعتقد" "أظن". أما على صعيد النحو، فالتراكيب النحوية مشتركة بين اللغتين العامة والخاصة، ما عدا ندرة صيغ معينة في اللغة الخاصة مثل صيغة التعجب والاستفهام الاستنكاري، كما تميل اللغة الخاصة إلى استخدام التراكيب اللغوية البسيطة وتفادي كل ما هو مركب أو معقد.

1-1-3-2 الدقة

أي اتسام اللغة الخاصة بكونها "أحادية الدلالة" والتي تشير إلى أن المصطلح الواحد في الحقل الواحد يعبر عن مفهوم واحد، على العكس من اللغة العامة التي تتميز بظاهرتي الاشتراك اللفظي والترادف نتيجة لحاجة الإنسان منذ القديم إلى التعبير عن معان لا متناهية بأدوات لغوية متناهية. وتنعكس هذه الخاصية على كلتا اللغتين في قيام الكاتب العلمي مثلا بوضع تعاريف دقيقة للمصطلحات التي سيستعملها في بحثه سواء في بداية النص أو نهايته كما يمكن أن يضع بعض المصطلحات بين مزدوجتين لتنبيه القارئ إليها حتى لا يخلط بينها وبين نظيراتها في اللغة العامة، على العكس من اللغة الأدبية مثلا التي يسعى مستعلموها إلى كسر القوالب اللفظية النمطية وابتكار استعمالات جديدة في سياقات غير مسبوقة تهدف إلى تحفيز خيال المتلقي وضمان تفاعله.

1-1-3-3 البساطة والوضوح

تشترك في هذه الصفة جميع المستويات اللغوية للغة الخاصة أي على صعيد المفرداتية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية وغيرها. فالباحث العلمي يسعى إلى إبلاغ رسالته إلى المتلقي بطريقة بسيطة وواضحة مع تفادي أي

تعقيدات أو محسنات بديعية وبلاغية من شأنها إضفاء لبس وغموض على المعاني أو تعدد للتفسيرات والتأويلات، فالدقة في التعبير مقدمة على جمال الأسلوب في اللغة العلمية. وسعيا للوضوح، يفضل اللجوء إلى استعمال الألفاظ المتداولة بدلا من الألفاظ الغريبة، أما في التراكيب فيتطلب استعمال قوالب لغوية سهلة وتراكيب نحوية بسيطة مع تفادي الحذف والتلميح والتقديم والتأخير وغيرها مما قد يؤثر على وضوح المعنى.

1-1-3-4 الإيجاز

أو مبدأ "الاقتصاد في اللغة" الذي يقوم على التعبير عن المضامين العلمية بأقل عدد ممكن من الألفاظ دون الإخلال بالمعنى. ويمس الإيجاز كلا من المصطلح والتعريف والنص، فالإيجاز في المصطلح يقتضي تفضيل المصطلح المؤلف من لفظ واحد فقط في مقابل المصطلح المؤلف من أكثر من لفظ، أما الإيجاز في التعريف فيقتضي صياغته بأقصر العبارات المباشرة وأقل الألفاظ أو ما يعرف بـ "التعريف الأدنى"، والإيجاز في النص فيقتضي التعبير المباشر عن المفاهيم والمعاني المقصودة مع تفادي الحشو والتكرار. (القاسمي الصفحات 96-99)

1-2 الترجمة العامة والترجمة المتخصصة

لقد أصبحت الترجمة المتخصصة أو كما يطلق عليها أيضا "الترجمة العلمية والتقنية" تشغل حيزا كبيرا في حقل الترجمة، حيث ساهمت في نقل وانتشار الابتكارات والاختراعات التكنولوجية بين الدول، فما تعيشه المجتمعات اليوم من ازدهار علمي وتقني لطالما كان مصحوبا في الواقع بعملية الترجمة، وهذا ما يبرز أثر هذه الترجمة وإسهاماتها في التقدم العلمي والتقني للمجتمعات. ناهيك عن أن الترجمة العلمية والتقنية أصبحت من المجالات المهنية المغرية الأكثر استقطابا للمترجمين، حيث أظهرت الإحصائيات التي قدمتها جمعية المترجمين الأمريكيين أن الترجمة الأدبية تشغل 10% فقط من سوق الترجمة العالمي، كما أظهرت الإحصائيات التي قدمتها جمعية المترجمين الفرنسية (2001) أن الترجمة التقنية (مؤلفات علمية، قانونية، اقتصادية، طبية) تمثل حوالي 80% من سوق الترجمة. (Vicente Garcia, p. 40)

تعتبر الترجمة المتخصصة والتي يقصد بها ترجمة مواد في مجال معرفي خاص، الأكثر انتشارا في مجال ممارسة الترجمة في العالم، إلا أنها عادة ما تصنف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مقارنة بنظيرتها وهي الترجمة الأدبية، حيث غالبا ما ينظر إليها بأنها أقل إبداعا وأقل مكانة، بل وقد توصف بشكل سلبي بكونها ترجمة آلية ومحدودة وجامدة.

1-2-1 ترجمة النصوص المتخصصة

يشير مصطلح "الترجمة العامة" إلى "ترجمة جميع المستندات والمواد التي لا تنتمي إلى أي حقل أو مجال معرفي خاص، لا تنتمي أيضا إلى أي نوع معين، ولا تتبع منهجية معينة أو تتطلب وسائل خاصة بها"*. وعليه فالترجمة العامة تغطي حيزا كبيرا من المواد على نحو : الرسائل، السير الذاتية، كتب الطبخ، الدليل السياحي، دليل الاستعمال، المقالات الصحفية...الخ، وعموما تشمل الترجمة العامة جميع المواد التي لا تنتمي إلى مجال تخصصي معين. (Gouadec, 2007, p. 27)

أما الترجمة المتخصصة فتشير إلى ترجمة مواد تتميز بكونها تقع في مجال تخصصي معين على نحو : القانون، الاقتصاد، الإعلام الآلي، علوم الاتصال...الخ؛ لها نوع محدد؛ تستعمل من قبل جمهور معين أو من قبل المختصين في حالات وظروف خاصة؛ يتم استعمالها عبر وسائط معينة (وسائط تكنولوجية، أفلام، فيديو...الخ)، وعليه فاستعمالها يتطلب وسائل وأدوات وبروتوكولات معينة مما يؤدي إلى ظهور تخصصات أو وظائف جديدة؛ (Gouadec, 2007, pp. 27-28)

يصنف "محمد أحمد طجو" الترجمة تبعا لأنواع النصوص إلى ترجمة أدبية تتعامل مع النصوص الأدبية، وترجمة علمية أو مختصة موضوعها النصوص العلمية أو المختصة. والفرق بين الترجمتين ناتج عن عنصرين أساسين هما : أولا الاختلاف بين النصوص الأدبية والنصوص العلمية، وثانيا : الاختلاف بين طبيعة المترجم الأدبي وغايته وطبيعة المترجم العلمي وغايته، فالأول غايته جمالية، والثاني غايته ليست غاية جمالية، وتغلب على عمله الغاية وليست الوسيلة. وغايته هي نقل المعلومات وتحري الموضوعية والتزام الدقة المتناهية والأمانة في التعبير عن الفكرة التي يريد توصيلها، مع مراعاة ترتيب عناصر النص بالطريقة التي رتبت فيها في الأصل حتى لو تنافى ذلك مع جمال الأسلوب ومنطق اللغة التي ينقل إليها. (طجو، 2009)

ظهرت الترجمة المتخصصة في البداية تحت اسم "الترجمة العلمية والتقنية" لتصبح بعد ذلك ترجمة "للغات والنصوص المتخصصة"، ويعتبر "فرج محمد صوان" الترجمة التقنية جزءا من الترجمة المتخصصة، كما ويعتبرها ترجمة غير ثقافية أي عالمية، من حيث أن فوائد التكنولوجيا لا تقتصر على مجتمع لغوي واحد. (صوان، 2019).

ويعرف الباحثون في حقل الترجمة، الترجمة التقنية على أنها ترجمة متخصصة تتناول مواضيع تنتمي إلى مجال تخصص معين (تقني، علمي، تجاري، قانوني وغيرها)، وهي تهدف إلى نقل معلومات معينة من لغة إلى أخرى مع التأكيد على إيصالها بطريقة سليمة وفعالة. كما تراعي الترجمة التقنية منظومة إجراءات معينة تتمثل في المصطلحية

* "General translation refers to the translation of documents and materials that do not belong to any specific type or domain area، do not belong to any particular type، do not entail a specific translation process or the use of equipment beyond an ordinary computer and word processor".

والبحث الوثائقي والموسوعاتي والاعتماد على لغات الاختصاص. وعليه فتعبير "الترجمة التقنية" لا يعني بأن الترجمة تقنية في حد ذاتها، وإنما يعني ترجمة نصوص ذات طبيعة تقنية أو تكنولوجية أو علمية. (بلقاسمي، 2009)

تعرف "بوستوليا" الترجمة المتخصصة بأنها "الترجمة التي تتم في سياق متخصص، والذي يقصد به السياق الذي يكون فيه النص المصدر منتجا من قبل متخصصين في المجال، ويعالج مواضيع أو أنشطة متخصصة" (Postolea, 2016, p. 56)

ويشير كل من "رايت & رايت" إلى أنه وعلى اعتبار أن اللغة التقنية تتميز وتهدف إلى مراعاة كل من الوضوح والاختصار والدقة، فالترجمة التقنية أيضا تسعى لتحقيق هذه الجوانب، ولذا فالمترجم التقني الجيد هو كاتب تقني جيد في الأساس. (Wright & Wright, 1993, p. 11)

وترى "دوريو" أن المراد من "الترجمة التقنية" ليست العملية في حدا ذاتها (أي فعل الترجمة) وإنما تتعلق بطبيعة النص المترجم، فهي إذن ترجمة نصوص ذات طبيعة تقنية أو تكنولوجية أو علمية. وقد حاولت توضيح الحد الفاصل بين ما هو تقني وما هو أدبي وذلك بالاعتماد على مفهوم "دوليل" (Delisle) الذي يطلق على النصوص التقنية تسمية "النصوص التداولية" وهي "نصوص تهدف أساسا إلى حمل معلومة ولا يكون فيها المظهر الجمالي هو المظهر المسيطر" (نقلا عن دوريو، 2007). فالعنصر الأساسي التي يستعمل عادة للفصل بين النص الأدبي والنص التقني إذن هو الوظيفة التداولية، فالنص التقني يحمل مضمونا إخباريا يطغى عليه التركيز على المعلومة ونقلها في مقابل النص الأدبي الذي يطغى فيه الاهتمام بالجانب الشكلي فقط. إلا أن هذا الفارق بين اللغتين غالبا ما يواجه بصعوبة رسم الحد الفاصل بالاعتماد على هذا المعيار، ذلك أن النصوص الأدبية لا تخلو أبدا من الوظيفة الإخبارية، فهي ليست مجرد سلسلة من الصور الأسلوبية، وفي المقابل لا تهمل النصوص التقنية الجانب الشكلي تماما بل على العكس من ذلك فهي تأخذ شكلا معينا وتتطلب صفة معينة في الكتابة. زد على ذلك فالبحث الوثائقي الذي يسبق كتابة أي نص تقني ليس حكرا فقط على هذا النوع من النصوص، إذ أن النصوص الأدبية أيضا تحتاج لهذا البحث من أجل تقديم تفاصيل صحيحة. وعليه فالنص الأدبي ليس نصا شكليا يطغى عليه المظهر الجمالي فقط والنص التقني ليس نصا إخباريا بحتا. (دوريو، 2007، الصفحات 36-37)

تعتمد ترجمة النصوص التقنية على البحث الاصطلاحي الذي يستأثر بنصيب الأسد من وقت الترجمة، ويتراوح عادة ما بين 40% و50% من عمل المترجم، وقد يتعدى هذه النسبة في الترجمة المتخصصة. غير أن هذا لا يحصر دور المترجم لهذا النوع من النصوص في مجرد إيجاد مقابلات للمصطلحات التقنية بين اللغات، فترجمة النصوص التقنية تفرض على المترجم فهم الطبيعة الخاصة للغة المستخدمة في هذه النصوص والتي غالبا ما تختلف عن اللغة الشائعة، فهذه الطبيعة الخاصة تفرض على المترجم عدم الاكتفاء بالبحث الاصطلاحي وإنما تتطلب منه إجراء بحث وثائقي أشمل لفهم موضوع النص ومعاني المفردات المستعملة فيه. وقد لخصت "دوريو" السمات الأساسية للغات

الاختصاص في ثلاث عناصر هي : لغات تتميز باستخدام مفردات مغلقة؛ تستعمل صياغات خاصة بها، وتوظف مفاهيم تستعصي على الفهم. (دوريو، الصفحات 39-40)

1-2-2 الترجمة العلمية والترجمة التقنية

غالبا ما يشار إلى الترجمة العلمية أو الترجمة المتخصصة باسم "الترجمة العلمية والتقنية" مما يوحي بوجود اعتقاد أن كلتا الترجمتين (العلمية/التقنية) متماثلتين وهو أمر غير صحيح في الواقع. إذ أنه وعلى الرغم من التشابه بين الترجمتين إلا أن كلا منهما تتفرد بموضوعاتها الخاصة بها*. (Byrne, 2012, p. 2)

تشير "جودي بيرن" إلى أن هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في ترسيخ هذا الاعتقاد والخلط بين التسميتين لعل أهمها هو الطريقة المتبعة في تدريس كل منهما، إذ غالبا ما نجد أن تدريس كل من الترجمة العلمية والترجمة التقنية يتم في سياق مقياس واحد مخصص لتدريس الترجمة المتخصصة، وقد يحمل هذا المقياس أو المادة اسم "الترجمة العلمية والتقنية" أو "الترجمة المتقدمة : العلمية والتقنية" مما قد يؤكد التماثل بين الترجمتين. إضافة إلى هذا فقد يعود الخلط بينهما إلى تشارك كل من النصوص التقنية والعلمية للعديد من الخصائص وهو ما قد يصعب من عملية التمييز بين المجالين.

وقد عرضت "بيرن" لرأي "بينتشاك" (Pinchuk, 1977) في هذا الشأن، والذي يرى أن السبب الرئيسي في الخلط بين مجالي الترجمة يعود إلى طبيعة المعلومة العلمية والتقنية في حد ذاتها والتي تشكل المادة الأولية لكلا التخصصين. فهذه الأخيرة قد تأخذ أحد الأشكال التالية : النتائج العلمية البحتة؛ نتائج الأبحاث العلمية التطبيقية التي تم إجراؤها لحل مشكل معين؛ أعمال الباحثين في المجال التقني والمؤدية لصناعة منتج معين قابل للتسويق والبيع؛

ويرى "بينتشاك" أنه وعلى الرغم من اختلاف النصوص واختلاف شكل المعلومة، إلا أن الأساس الذي تبنى عليه النصوص العلمية والنصوص التقنية على حد سواء في الحقيقة هو نفس المعلومة وما يتغير هو طريقة عرضها بين النوعين من النصوص. وهذا التشابه في الأساس يظهر في العديد من الأمثلة التي تبرز التداخل بين المجالين، فما يمكن اعتباره اليوم أبحاثا علمية نظرية يمكن أن تتحول في المستقبل إلى ابتكار تكنولوجي أو منتج ملموس. إذن فلا وجود لحدود فاصلة بين الأصناف السابقة. وقد حاول "بينتشاك" التمييز بين النوعين من النصوص، إذ يعتبر أن "النصوص التقنية مصممة لنقل المعلومة بأعلى قدر من الوضوح والفعالية، في حين أن النصوص العلمية تقوم بمناقشة وتحليل وتجميع المعلومات لغرض شرح الأفكار وعرض نظريات جديدة أو لتقييم الطرق" (Byrne, p. 2). إذن

* 'Scientific and technical are not identical and that the expression scientific and technical is not a tautological reference to the same type of translation'

فاختلاف أهداف كل نوع من النصوص يترتب عنه اختلاف اللغة المستخدمة في كل منهما، وبالنتيجة اختلاف الاستراتيجيات اللازمة لترجمتهما.

وقد أوضحت "بلقاسمي" أن الحدود بين الترجمتين غير واضحة لعدم وضوح الفرق بين ما هو علمي وما هو تقني، فالنصوص في هذين الميدانين تقترض دوما من بعضها البعض إلى درجة أصبح فيها التمييز بين النص التقني والنص العلمي أمرا غير مجديا يتقلص يوما بعد يوم، بل وأصبح الحديث اليوم عن النص التقنوعلمي مع مراعاة فكرة نسبة العلم ونسبة التقنية في هذا النوع من النصوص. أما في مجال الترجمة فلا يفرق العديد من المنظرين والباحثين بين الترجمة التقنية والترجمة العلمية، بل ويعتبرون كل من الترجمتين جزءا لا يمكن فصله عن الآخر، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كون الحدود بين العلوم وبين التكنولوجيا غير واضحة وبينة، كما نجد في العديد من المجالات مواضيع ينظر إليها من منظور علمي وتقني على حد سواء. (بلقاسمي، 2009)

إن الاختلاف بين الترجمة العلمية والترجمة التقنية مرده تمييز اللغويين بين اللغة العلمية واللغة التقنية، فمدرسة "براغ" اللغوية تفضل الحديث عن الوظائف اللغوية بدلا من الأغراض، وقد حددت أربعة أنواع من اللغة لكل منها وظيفة مختلفة كما يلي : اللغة اليومية، ذات وظيفة تواصلية؛ اللغة التقنية، ذات وظيفة عملية تقنية؛ اللغة العلمية، ذات وظيفة نظرية/ تقنية؛ اللغة الأدبية، ذات وظيفة جمالية؛

حيث يختص كل نوع من هذه الأنواع اللغوية بأسلوب معين، فللغة الأدبية مثلا أسلوب جمالي يستخدم في النثر الفني والشعر وبقية الأجناس الأدبية، وللغة العلمية أسلوب علمي تدون به نتائج البحوث العلمية، وللغة التقنية أسلوب مهني تصاغ به الإرشادات والتعليمات المهنية، إذ يكمن الفرق بين اللغة العلمية واللغة التقنية في مستوى التفكير ومستوى التجريد، فاللغة العلمية تميل أكثر إلى التنظير والتجريد من اللغة التقنية التي تهتم بالتطبيقات العلمية. (القاسمي، صفحة 94)

1-2-3 أصناف الترجمة المتخصصة

يتم تقسيم المواد التي تتناولها الترجمة المتخصصة بالاعتماد على المواضيع التي تحتويها وتناقشها، وتتغير هذه التقسيمات إذ يمكن أن تظهر تخصصات جديدة متى ما استقطب موضوع جديد اهتمام المترجمين، ويشير "غوادوك" إلى التقسيمات الشائعة للترجمة المتخصصة والتي تتضمن :

- **الترجمة التقنية**

وتتضمن بدورها العديد من التخصصات، فهي تشمل ترجمة المواد التي تنتمي إلى أي مجال معرفي أو حقل تقني على غرار ترجمة المواد ضمن مجال الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الاقتصاد وإدارة الأعمال...الخ وتتطلب

هذه الترجمة الإلمام الجيد والتمكن من مجال التخصص. وهنالك من يرى أن الترجمة التقنية تتضمن ترجمة كل المواد التي لا تقع ضمن مجال الترجمة الأدبية.

➢ الترجمة الأدبية

تتضمن ترجمة جميع الأعمال الأدبية سواء تعلق الأمر بالأعمال النثرية أو الشعرية، ويمكن أن نجد مزيدا من التخصص داخل هذه المجموعة، إذ يمكن للمترجم التخصص في مجال أدبي بعينه ككتب الأطفال أو الروايات أو حتى الروايات البوليسية مثلا أو كتب الخيال العلمي أو الكتب المصورة كما يمكنه التخصص في الترجمة لكاتب معين أو لحقبة معينة. يتم اعتبار المترجم الأدبي في العديد من الدول بمثابة مؤلف للعمل المترجم وليس فقط بمثابة كاتب ثاني، وهذا ما يمنحه حقوق الملكية الفكرية من الناحية المهنية، وعليه فالترجمة الأدبية عكس ما يعتقد ليست مجانية وإنما تحكمها العديد من الاعتبارات كالحصول على موافقة الناشر الأصلي للعمل وجميع من لهم علاقة بالمؤلف الأصلي وضرورة الأخذ برأيهم حول شكل العمل المترجم. وتتطلب الترجمة الأدبية أيضا تمتع المترجم بقدر جيد من الموهبة عكس الترجمة التقنية التي يمكن تعلمها من خلال اكتساب مجموعة من المهارات الأساسية.

➢ الترجمة التجارية

وتشمل ترجمة جميع أنواع المستندات التجارية كترجمة الفواتير، العقود، ملفات النقل والتعاملات الجمركية...الخ. وعادة ما ينتمي المترجم المتخصص في المجال التجاري أو يعمل في شركة معينة ويمكن لمجال عمله أن يتعدى هذا النطاق ليشمل كلا من الترجمة المالية والقانونية حسب الضرورة.

➢ الترجمة المالية

وتتضمن ترجمة جميع المستندات المالية على نحو التقارير التي تصدرها الشركات، القوائم المالية، العقود والصفقات، جميع المعلومات الجبائية والبنكية ويمكن أن يتعدى مجال هذه الترجمة إلى مجالات أخرى كالمجال البنكي، الضريبي، العمليات المتعلقة بالبورصات وأسواق المال إضافة إلى أي نشاط اقتصادي بشكل عام. ويلاحظ بأن مجال الترجمة المالية قد شهد تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفعل الاتجاه نحو التحرير والعولمة المالية مما زاد من الحاجة إلى مترجم مالي كفء ملم بجميع الجوانب المتصلة بالنظام المالي والاقتصادي العالمي.

➢ الترجمة القانونية

وتنطوي على ترجمة المستندات القانونية كالمراسيم والقوانين والتشريعات إضافة إلى التنظيمات والعقود. وعادة ما يستوجب أن يكون المترجم القانوني محاميا أو عاملا في المجال القانوني أي أن تكون له معرفة عميقة في المجال وهذا يعود للدقة الواجب تحريها عند التعامل مع هذا النوع من النصوص، أو على الأقل أن تتم هذه الترجمة بالاشتراك بين المترجم ورجل القانون الذي تكون له كلمة الفصل كلما اقتضت الضرورة.

➢ الترجمة الصيدلانية والشبه طبية

يشتمل هذا المجال على ترجمة المستندات ذات العلاقة بمجال الطب أو الصيدلة كالمؤلفات البحثية، تقارير التجارب، التحاليل، نتائج الاختبارات، بروتوكولات العلاج وغيرها.

➢ **الترجمة العلمية**

تتضمن ترجمة جميع الأعمال البحثية كالأطروحات والمقالات وديباجات الملتقيات العلمية وكل ما من شأنه المساهمة في تقدم البحث العلمي. غالبا ما تتم هذه الترجمة على يد الباحثين أنفسهم الذين يرغبون في نشر أبحاثهم على المستوى الدولي وبالتالي ضرورة ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. تشغل هذه الترجمة حيزا ضئيلا من سوق الترجمة لأنه وعلى الرغم من ضيق وقت الباحثين وعدم قدرتهم على التحرير باللغة الإنجليزية، إلا أنهم يفضلون ترجمة أعمالهم بأنفسهم عوض إسناد هذه المهمة لمترجم.

➢ **ترجمة تكنولوجيا المعلومات (IT Translation)**

وتشير إلى ترجمة جميع المواد المتعلقة بالمعدات والبرمجيات الإلكترونية.

➢ **الترجمة الإشهارية**

ترتبط بشكل مباشر بالحملات الإشهارية وتسعى للجمع بين مرونة وجمال التعبير الأدبي مع دقة المحتوى التقني، وقد أصبحت تتم شيئا فشيئا عبر المواقع الإلكترونية وألعاب الفيديو وبرامج الحاسوب.

➢ **ترجمة المحتوى (X)**

وتشير إلى ترجمة المواد المتعلقة بأي تخصص خارج التخصصات التسعة المذكورة آنفا، حيث يشير (X) إلى مجال التخصص مرفوقا بمصطلح الوثائق أو المستندات مثل ترجمة وثائق الهندسة المدنية وغيرها. (Gouadec, 2007)

1-2-4 خصائص الترجمة المتخصصة

تنطوي الترجمة المتخصصة على العديد من التحديات الناتجة عن خصوصية النصوص المتخصصة في حد ذاتها، إذ لابد للمترجم المتخصص من فهم الطبيعة الخاصة لهذا النوع من النصوص حتى يكون في وسعه التعامل معها ونقلها من لغة إلى أخرى. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن أهم المشاكل التي يواجهها مترجم النصوص العلمية والتقنية هي تكافؤ المصطلحات والمفاهيم والمترادفات والمصطلحات المركبة والأسلوب والإشارات الثقافية. (بلقاسمي، 2009).

تشترك النصوص المتخصصة في العديد من المواصفات التي سبق وأن أشرنا لها سابقا، وتطرح هذه السمات بدورها جملة من التحديات أمام المترجم المتخصص لدى تعامله مع هذا النوع من النصوص. ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تطرحها الترجمة المتخصصة في العناصر التالية :

1-2-4-1 المصطلح العلمي

إن اتصاف النصوص المتخصصة وتعريفها على مر السنوات على أنها مجرد قائمة من المصطلحات هو ما تسبب في اعتبار الترجمة المتخصصة أقل مكانة من الترجمة الأدبية. فالعديد من الباحثين في حقل الترجمة يتفقون على اعتبار التعامل مع المصطلحات هو أسهل جانب في الترجمة المتخصصة (Ortega, 2004, Gonzalez-jover 2004) ، وهذا ما عبر عنه "غوميز غونزاليس خوفير" في قوله أن "في الترجمة، نجد أن المصطلحات المتخصصة هي ما يطرح

إشكالا أقل للمترجم، حيث غالبا ما تكون مجمعة وموحدة في معاجم ومسارد متخصصة" * (نقلا عن ,Postolea) (2016) ، بل ويتجه الكثير من الباحثين إلى اعتبار ترجمة المصطلحات المتخصصة عملية آلية لا تنطوي سوى على مقابلة المصطلحات في النص الأصلي بما يقابلها في قاموس اللغة الهدف، وهذا أمر لا يصعب على أي مترجم متخصص ذو خبرة متواضعة في الميدان.

إن التعامل مع ترجمة النصوص المتخصصة يظهر في الواقع عكس هذا الاعتقاد، فالتعامل مع ترجمة المصطلحات يشكل تحديا كبيرا للمترجم، بل ويتطلب منه جهدا كبيرا في البحث مع تمتعه بقدر عال من الإبداع حتى في ظل توفر المعاجم المتخصصة وقواعد البيانات التي تجمع المصطلحات والتي لا تعد كافية لوحدها لسببين رئيسيين هما : السبب الأول هو عدم قدرة المعاجم وقواعد البيانات المتخصصة على تغطية جميع الأنشطة ومجالات المعرفة، وهو ما يظهر بصور متفاوتة بين الدول، فكما هو متوقع نجد أن هذه المعاجم تكون أكثر ثراء وشمولا من حيث المصطلحات في الدول المتطورة التي تهتم ببنائها وتحديثها لمواكبة ما تشهده من تطور علمي وتكنولوجي بناء على قاعدة أن "لغة الاختراع هي لغة المخترع" (طجو، 2009)، وهذا مقارنة بالدول الأقل تطورا والتي قد يغيب فيها تماما الاهتمام بهذا الجانب مما يجبر المترجم المتخصص على البحث والاجتهاد لإيجاد المصطلحات المقابلة التي يرى أنها الأنسب في اللغة المستهدفة. أما السبب الثاني فيتمثل في استحالة احتواء المعاجم وقواعد البيانات المتخصصة على جميع المصطلحات الموجودة مهما كانت شاملة ومحدثة وهذا يعود إلى الفاصل الزمني الموجود دائما بين ظهور الاختراع أو المنتج الجديد، وبين ابتكار المصطلحات الموافقة له، وعادة ما يكون هذا الفاصل ونقص التحيين ملازما للقواميس التقنية أكثر مقارنة بالقواميس اللغوية. فالمترجم المتخصص غالبا ما يجد نفسه هاهنا في مواجهة مصطلحات جديدة أو مستحدثة (Neonyms) في اللغة المصدر ويقع عليه التصرف في محاولة نقلها للغة المستهدفة وهذا ما يتطلب منه قدرا كبيرا من الإبداع عكس الاعتقاد السائد.

إن من التحديات التي قد يصادفها المترجم المتخصص أيضا عند التعامل مع المصطلح هو إشكالية وجود أكثر من مقابل للمصطلح الواحد في اللغة المستهدفة وهذا راجع لتعدد معانيه في اللغة المصدر أو ما يعرف بـpolysemy. وعليه وفي ظل غياب مقابلات موحدة ومتفق عليها للمصطلحات، وحتى عند وجودها فهي ليست ثابتة وإنما قابلة للتغير عبر الزمن حسب دواعي الاستعمال، مما يجبر المترجم على البحث واختيار المقابلات الأنسب عند الترجمة.
كما يواجه المترجم صعوبات أخرى منها إشكالية المصطلحات المتشابهة من حيث المعنى، تأثير السياق على المعنى بالإضافة إلى التداخل الكبير الموجود بين حقول المعرفة، فحتى لو اعتبرنا النصوص المتخصصة بمثابة قائمة من المصطلحات، فإنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا حصر هذه القائمة وربطها بمجال معرفي محدد معزول عن باقي المجالات، والأمثلة كثيرة في هذا السياق على غرار احتواء النصوص الطبية على مصطلحات في الإحصاء أو الفيزياء، احتواء النصوص الموسيقية على مصطلحات من الرياضيات وغيرها من الأمثلة. (Postolea, p. 57)

* 'In translation, it is specialized terms that pose fewer problems to the translator, and, moreover, they are often documented in specialized dictionaries, glossaries, and they can even be standardized'

1-2-4-2 أسلوب النص المتخصص

غالبا ما توصف النصوص المتخصصة بكونها نصوصا لا تتمتع بأسلوب خاص بها فهي نصوص تداولية غايتها وظيفية في المقام الأول، وبالتالي فأسلوبها موضوعي وحيادي خال من أي مظاهر شكلية أو جمالية*.(Byrne, p.5) إلا أن الواقع يظهر وجود العديد من الخصائص الأسلوبية التي تشكل تحديا كبيرا للمترجم المتخصص بعيدا عن مشاكل المصطلح، فالنصوص المتخصصة تبنى بالإضافة إلى المصطلحات، على كلمات من اللغة المتداولة أو الشائعة بالإضافة إلى كلمات شبه متخصصة (وهي التي تنتمي إلى العديد من المجالات في نفس الوقت)، وهنا تظهر أهمية اختيار الكلمات المناسبة التي تتماشى مع سياق النص مع الحفاظ على سجل وأسلوب كل تخصص. وتزيد أهمية هذا الاختيار عند التعامل مع التعابير الاصطلاحية (Idioms) على سبيل المثال أو مع المتلازمات اللفظية التي لابد من الحفاظ عليها بما يتماشى وأسلوب كل تخصص مع الحفاظ على الوظيفية التواصلية للنص. (Postolea, p. 60)

1-2-4-3 الوظيفة التواصلية للنصوص المتخصصة

إن أهم خاصية للنصوص المتخصصة هو أنها تكتب لتحقيق غرض معين، كما أنها تفسر من قبل قرائها بطريقة معينة. إذن فكل نص متخصص تحكمه خصائص البيئة التي أنتج فيها والتي يتوجه إليها وهذا ما يظهر في طبيعة كل نوع من النصوص المتخصصة مقارنة بغيرها، وهذا ما يجب أن يأخذه المترجم في الحسبان، حيث لابد أن يفهم السبب وراء استعمال عناصر معينة في لغة المصدر خاصة منها الأسباب الثقافية ثم معرفة كيفية التعامل معها عند نقل النص للغة المستهدفة وهذا ما قد يفرض على المترجم اتخاذ قرارات هامة كالحذف أو الإضافة أو إعادة صياغة النص عند الترجمة في محاولة منه لتكييف النص الجديد مع الخصائص النوعية للنص المصدر. بالإضافة إلى ما سبق، تسعى النصوص المتخصصة إلى تحقيق وظيفة تواصلية عكس ما يعتقد عنها أن الهدف منها هو الإخبار، فباستثناء بعض كتيبات الإرشادات ودليل المستخدم التي يكون الهدف منها إخباريا بحتا، فإن معظم النصوص المتخصصة هدفها تواصلي وإن كان هدفها الأساسي هو نقل المعلومة فلا يمكن إنكار أن هدفها هو الإقناع وهذا ما نجده على سبيل المثال في المقالات العلمية، الإشهار...الخ (Postolea, pp. 60-61)

1-2-5 مراحل الترجمة المتخصصة

تمر ترجمة النصوص المتخصصة بالعديد من المراحل التي قد تشترك في البعض منها مع الترجمة الأدبية مع الاختلاف في بعض العناصر خاصة منها ضرورة قيام المترجم بالبحث الوثائقي، والذي يكون الهدف منه هو فهم الموضوع ثم فهم المصطلح، بالإضافة إلى البحث الاصطلاحي لأجل إيجاد المقابلات المناسبة عند الترجمة. (دوريو، صفحة 70)

* 'In many cases, the importance or even the existence of style in technical texts goes completely unacknowledged, due largely to the belief that because technical language is functional, it must be "plain" and stripped of any form of style or linguistic identity'

ويمكن تلخيص المراحل التي تمر بها ترجمة النصوص العلمية والتقنية إلى أربع مراحل أساسية هي :

1-2-5-1 القراءة

وهي المرحلة الأولى عند ترجمة جميع أنواع النصوص، إلا أنها تركز عند تعاملها مع النصوص المتخصصة على الفهم الجيد للمصطلحات والذي يمكن أن يتأتى بالتقدم في قراءة النص، كما تهدف إلى معرفة نوع النص وطبيعة المتلقي (مختص أو للجمهور العام) وهذا ما يكون ظاهرا من خلال مستوى اللغة والمفردات المستخدمة التي تحدد المستوى العام للنص. إن قراءة النص المتخصص تساعد المترجم أيضا على تحديد نوع الوثائق والمستندات التي يرى بأنها ستساعده لفهم النص بشكل أفضل وهذا ما يتحكم في نجاح المرحلة الثانية.

1-2-5-2 الفهم

يبدأ المترجم في هذه المرحلة بالاطلاع على ما جمعه من وثائق ومستندات مساعدة وهذا ما يسمى بـ "البحث الوثائقي" الذي يمكن أن يتم من خلال اطلاع المترجم على مختلف المؤلفات حول الموضوع، وهو ما قد يفيده في فهم النص وضبط المصطلحات أكثر من مجرد الاستعانة بقاموس ثنائي اللغة. وتشير "دوريو" إلى أن "البحث الوثائقي يسمح بالحصول على معارف حول موضوع معين، وبالتآلف مع المصطلحات ولغة الاختصاص العائدتين إليه، بيد أن هذا النهج لا يسمح بحل كل المشكلات الاصطلاحية التي تطرحها الترجمة" (دوريو، صفحة 142)، كما يمكن أن يتم هذا البحث ويدعم باستشارة الخبراء من أهل الاختصاص خاصة إذا لم يسعف البحث الوثائقي المترجم في فهم بعض العناصر أو بعض المصطلحات. إذن فالمترجم يسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول إلى فهم أعمق للنص مع مراعاة عنصر الوقت إذ غالبا ما تتم الترجمة وفقا لآجال لابد من احترامها.

1-2-5-3 الترجمة

بعد تأكد المترجم من فهمه لمضمون النص فهما كافيا وإحاطته بمعاني المصطلحات الواردة فيه، يمكنه عندها الشروع في الترجمة التي تقتصر في هذه المرحلة على إيجاد المعنى المكافئ في اللغة الهدف أو لغة الوصول.

1-2-5-4 المراجعة

بعد الانتهاء من الترجمة، يستحسن عرض النص المترجم على تقني في الاختصاص بغرض قراءته واكتشاف أي أخطاء سواء في اختيار المصطلحات أو في نقل المضمون أو حتى في الأسلوب المعتمد. (بلقاسمي، 2009)، ومن هنا تظهر ضرورة التعاون ما بين المترجم المتخصص وبين المختص للوصول إلى أحسن ترجمة ممكنة، وهذا ما يقودنا إلى طرح السؤال حول طبيعة التكوين أو الخلفية التي يجب أن يحظى بها المترجم المتخصص.

1-2-6 تكوين المترجم المتخصص

حينما يتعلق الأمر بممارسة الترجمة المتخصصة وتكوين المترجم المتخصص، نجد أن أهم سؤال يطرح هو طبيعة التكوين الذي يجب أن يحصل عليه هذا المترجم : هل يجب أن يحصل على تكوين في الاختصاص المعني أي الطب أو القانون أو الاقتصاد مثلا أم عليه أن يتمتع بتكوين في مجال الترجمة (التكوين اللغوي أساسا) ؟ لقد شغل هذا السؤال العديد من الباحثين الذين انقسمت آراؤهم بين من يميل إلى أهمية التكوين في مجال الاختصاص، وبين من يعتقد أن تمكن المختص من الانتقال بين اللغة المصدر ولغة الهدف (أي امتلاكه فقط للثنائية اللغوية) لا يعني بالضرورة قدرته على الترجمة أي التركيز على أهمية التكوين في الترجمة.

ترى "جوديث لافوا" في مقالها الذي خصصته لمناقشة السؤال السابق، أنه قد تمت المبالغة في طرح هذا الفكرة ومناقشتها. فهي وإن ركزت على مجال الترجمة القانونية، فهي ترى أن المطالبة بتكوين مزدوج (التخصص والترجمة) للمترجم أي أن يكون المترجم القانوني على وجه الخصوص دارسا لمجال القانون (un juriste) يشبه المطالبة بأن يكون المترجم في مجال ميكانيك السيارات قادرا على تصليح جميع أعطاب السيارات وهذا أمر غير منطقي، وعليه فهي ترى أن اشتراط التكوين المزدوج للمترجم المتخصص قد لا يكون الحل الأمثل للوصول إلى ترجمة متخصصة جيدة. (Lavoie, 2003)

على الرغم من وجهة النظر السابقة، نلاحظ أن العديد من الباحثين يتفقون في المجمل على حل وسط للسؤال السابق أي أنهم يميلون إلى تفضيل التكوين المزدوج ومنهم من يذهب إلى أهمية التكوين المزدوج مع ترجيح كفة التكوين في مجال الاختصاص، إذ نجد إشارة "لافوا" في مقالها إلى رأي "غابريال سمارت" (Gabrielle Smart,1991) الذي يعتبر أنه " ... من الصعب ترجمة المستندات القانونية دون امتلاك حد أدنى من المعرفة بالقانون في كلتا اللغتين، تماما مثلما من الصعب للقانوني ترجمة نص قانوني بشكل جيد دون التمكن الجيد من لغة الوصول حتى يكون قادرا على نقل جميع المعاني فلطالما تمحور القانون حول تفسير معاني الكلمات". وفي المقابل وعكس ما ينتظر، يميل باحثون آخرون إلى أهمية التكوين في مجال الترجمة عوضا عن التكوين في مجال التخصص، ومن بينهم نجد رأي "ميشال سبارور" (Michel Sparer,2002) الذي يرى أن جودة الترجمة تتوقف على امتلاك المترجم القدرة على الترجمة (L'aptitude à la traduction) وأنه لا يكفي أن يكون المختص في القانون أو الطبيب ثنائي اللغة حتى يكون قادرا على الترجمة في مجاله. كما ويرى "جون كلود جيمار" (Jean-Claude Gémar,1988) أن اعتبار المختص في القانون هو الأكفأ للقيام بالترجمة القانونية هو اعتقاد شائع لدى الجميع، غير أنه يرى أن المختص في القانون إذا لم يكن مكونا في الترجمة فلن يكون أكثر قدرة على القيام بها من سكرتير في مؤسسة ما. وعليه فلا يكفي حسب الباحثين دراسة القانون حتى يكون الشخص قادرا على الترجمة القانونية بل لا بد من التركيز على تكوين المترجم وقدرته على الترجمة. وهذه النتيجة تدعمها وتؤكدها مجموعة من الاختبارات التي تمحورت حول تدريس الترجمة القانونية لكل من خريجي الترجمة وخريجي القانون، أين أظهرت النتائج تفوق طلبة الترجمة وتمكنهم من استيعاب

المفاهيم القانونية المعقدة في نهاية التكوين عكس خريجي القانون الذين لا يتمتعون بمهارات لغوية تؤهلهم لممارسة الترجمة القانونية.

ونلاحظ أنه مع تعدد الآراء والنقاشات حول هذه المسألة، فإن هناك اتجاها جديدا يميل إلى تفضيل المترجم المتخصص "traducteur spécialisé" خاصة مع ظهور الوسائل والأدوات المساعدة في عمل المترجم خاصة الأنترنت ووسائط الإعلام الآلي، حيث تعتبر "ماريون دودان" في هذا الشأن "أن الأكفأ للقيام بالترجمة المتخصصة من بين كل من المختص أو المترجم أو المختص مزدوج اللغة (Spécialiste Bilingue) هو المترجم التقني أو المترجم المتخصص " والسبب في هذا الاختيار أن المترجم يمتلك ما يكفي من المعارف اللغوية والكفاءة الترجمية والتحريرية وينقصه فقط المعارف التقنية أو المتخصصة وهو ما لا يشكل عقبة أمام المترجم الذي يحوز في الوقت الحالي على كم هائل من المصادر الوثائقية التي تمكنه من إثراء معارفه في أي تخصص يريد. إن قيام المترجم بالبحث الوثائقي والاصطلاحي يمكن أن يأخذ الكثير من وقت المترجم عندما يكون موضوع البحث جديدا تماما، ويمكن أن يصبح هذا البحث أكثر سهولة وأقل وقتا كلما زاد تخصص وتمكن المترجم من التخصص حتى لو لم يصبح متخصصا في نهاية الأمر، كما يمكن له الاستعانة دائما بالمختصين في المجال الذي يعتبرون في هذه الحالة كجزء من أدوات البحث التي يستعملها أو يلجأ إليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وعليه ما يمكن استخلاصه من هذه الآراء هو أهمية تمتع المترجم المتخصص بالمعارف الضرورية في عمله، خاصة الجمع بين المعارف التقنية والمعارف اللغوية بالإضافة إلى معارفه في الترجمة والقدرة على التحرير الجيد، وهذا ما يتأتى من خلال البحث الوثائقي والاصطلاحي، بالإضافة إلى استشارة والعودة للمختصين لأجل المراجعة والتصويب، كما لا ننسى أهمية الممارسة المستمرة في الميدان.

إن الجدل الذي أشرنا له سابقا حول طبيعة التكوين الذي يجب أن يحظى به المترجم المتخصص بين من يرى أهمية التكوين في المجال المعرفي المعني وبين من يركز على أهمية التكوين اللغوي، لا يقلل من أهمية وضرورة تمتع المترجم المتخصص بحجم كاف من المعارف حول الموضوع أو المجال الذي يترجم فيه سواء اكتسب هذه المعارف بفعل الاحتكاك المتكرر مع التخصص (مع الخبراء من أهل الاختصاص) الذي ينتمي إليه النص أو بفعل كونه باحثا مختصا في المجال الذي يترجم فيه. ففي الحالة الأولى يكون المترجم غير مختص في المجال المترجم فيه ويحتاج إلى القيام ببحث وثائقي واصطلاحي لفهم النص الأصلي ونقل الرسالة في النص المترجم، وتسمح له هذه العملية عند تكرارها باكتساب حجم لا بأس به من المعارف في هذا الحقل المعرفي والتحكم في مصطلحاته (لا يمكننا أن نطالب المترجم أن يكون موسوعي على الرغم من أن الجميع يتوقع منه ذلك). ويرى العديد من المختصين ممن يميلون إلى تغليب أهمية الكفاءة اللغوية للمترجم المتخصص على معارفه في التخصص، أن هذه العملية كافية وفي وسعها تكوين مترجم متخصص جيد، وهو ما عبر عنه "الديداوي" في قوله " إن التخصص في الترجمة ممكن على صعوبته ويحصل بالمعايشة والممارسة والمواظبة. وهو مطلوب حتى وإن كانت ترجمة العالم المتخصص ذي المقدرة اللغوية أنفع وأسلم" (الديداوي،

2007، صفحة 154). أما في الحالة الثانية، فالمترجم ملم بالتخصص الذي ينتمي إليه النص ويكون الأقدر على فهم معانيه ومصطلحاته وخاصة إذا كان هذا المختص متحكما بكل من اللغة المنقول منها وإليها، فهذا يمكنه حتى من التعامل مع المصطلحات والعبارات الجديدة واقتراح مقابلات لها بما يتناسب وموضوع النص، وقد يحتاج فقط إلى المترجم المتمرس ليعينه على ضبط الصيغ والتراكيب اللغوية.

إن عدم إلمام وتمكن المترجم من الموضوع الذي يترجم فيه قد يؤدي إلى ظهور العديد من الأخطاء في الترجمة وشيوع استعمالها، وقد يكون من الصعب استبدالها وتصحيحها لاحقا كما سنراه عند الحديث عن خصائص اللغة العربية الاقتصادية والتي شاعت فيها العديد من الأخطاء سواء لعدم تمكن المترجم من التخصص أو لقيام المتخصص غير المؤهل لغويا بالترجمة. وقد أشار "الجاحظ" في كتابه "الحيوان" إلى أهمية الجانب المعرفي للمترجم المتخصص إلى حد اشتراطه لأن يكون علمه في مجال الترجمة مضاهيا لعلم مؤلف النص الأصلي، فقال في هذا الشأن "ولابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقول منها والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية"، وقد طرح شرطين اثنين للمترجم المختص هما : مستوى الإلمام بالموضوع، إذ يتعين على المترجم أن يكون على دراية بحقائق مذهب الكاتب الذي يترجم له؛ مستوى التمكن من لغة النص المنقول منها، ومن دقائقها.

يمكن إذن تلخيص أهم الشروط الواجب توفرها في المترجم المتخصص والمتمثلة في : أن يكون متمكنا من الزوج اللغوي؛ الاطلاع المستمر على كل ما هو جديد خاصة في المجال الذي تخصص فيه؛ الإلمام بالحقل المعرفي الذي يترجم منه وإليه، غير أنه من البديهي ألا يكون في مستوى معرفة التقني أو المتخصص، فحتى عملية البحث الوثائقي تتم لأجل الفهم لغرض الترجمة وليس لنقد الأفكار أو النظريات الموجودة في النص؛ القدرة على البحث الوثائقي، إذ يمكن القول أن أهم مهارة يجب أن يحوزها المترجم المتخصص هو قدرته على البحث وجمع المستندات والوثائق مهما كان موضوع النص الذي يترجم فيه، أي قدرته على الوصول إلى الموارد اللازمة متى ما احتاج إليها وتوظيفها لفهم مضمون النص وترجمة مصطلحاته؛ التكوين العام والتكوين الخاص، إضافة إلى أهمية التخصص حتى داخل الترجمة التقنية في حد ذاتها.

1-3 المصطلح العلمي

إن المصطلح العلمي هو النواة الأساسية التي تقوم وتبنى عليها النصوص المتخصصة، وعليه فلطالما أثيرت قضية المصطلح العلمي والتعامل معه عند نقله من لغة إلى لغة أخرى، ولطالما شغلت اهتمام الباحثين والمفكرين منذ القديم خاصة في مجال الترجمة عموما والترجمة المتخصصة على نحو خاص، وعلى الرغم من كل ما خصص لها من أبحاث وندوات إلا أنه لا وجود لنتيجة جامعة بخصوص وضوح هذا المصطلح ووحدته. ويرى "السراقبي" في هذا الصدد "أن البارع في اللغة الأجنبية يمتلك المقدرة على فهم موضوع ما، ولكن نقل هذا العلم يتفلت منه ويتأبى عليه إذا لم

يجد المصطلحات العربية التي تقبل بها نفسه" (السراقبي، 2017، صفحة 31)، كما يضيف مركزا على ما يحدث من أخطاء عند التعامل مع المصطلحات العلمية فيقول "وربما يتراءى له وضع مصطلحات جديدة من دون أن يكون على قدر هذه المهمة، إما لجهله دقائق الموضوع العلمي، وإما لقلة بضاعته من المفردات العربية المتعلقة به، وإما لعدم معرفته بالوسائل الواجب اتخاذها في وضع المصطلحات العلمية بلغتنا الضادية، فيخبط خبط عشواء، فيضل عن المقصود ويفضي بغيره إلى تيه أكثر" (نفسه، صفحة 10). وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مفهوم المصطلح العلمي وأهم صفاته وسبل صياغته باعتبار أنه الركيزة الأساسية للترجمة المتخصصة، كما سنحاول استعراض أهم المشاكل التي يفرضها التعامل مع المصطلح العلمي في العالم العربي.

1-3-1 مفهومه

يختلف المصطلح عن الكلمة العادية من حيث كونه أحادي المعنى، فالمفهوم الواحد يدل عليه مصطلح واحد، والمصطلح الواحد يدل على مفهوم واحد. ويأخذ المصطلح بعدين اثنين: الأول بعد لغوي، حيث يعمل المصطلح عمل مفردة لغوية عادية، والثاني بعد مرجعي، يحدده الميدان المعرفي أو العلمي الذي ينتمي إليه، أي أنه يتكون من دال ومدلول، العلاقة بينهما ضرورية وعضوية.

وتركز "دويدري" في تحديدها لمفهوم المصطلح على هذه العلاقة، حيث لا تقتصر المصطلحات الخاصة بلغة ما على كونها لائحة تضم تسميات متتالية لما يتضمنه العالم المحسوس، وإنما هي نظام من العلاقات بين المفردات، يكتسب قيمته ودلالته من صميم هذه العلاقات، وليس من ارتباط الكلمات بالأشياء التي تدل عليها. (دويدري، 2010، صفحة 141). ويرى "القاسمي" أن المصطلح هو جزء من المعجم العام، ويتكون كما تتكون بقية مفردات هذا المعجم، ويعرف المصطلح بأنه "لغة خاصة أو معجم قطاعي يسهم في تشييده وبنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين، ولذلك استغلق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه" (القاسمي، صفحة 361)

كما وقد ميز القاسمي بين الكلمة والمصطلح من خلال نقطتين أساسيتين هما أن يكون للكلمة معنى في حين أن للمصطلح مفهوما؛ كما تنتمي الكلمة إلى اللغة العامة، أما المصطلح فينتمي إلى اللغة المتخصصة، أي اللغة العلمية أو التقنية لمجال معرفي معين. وقد يكون اللفظ عاما وخاصا حسب السياق، فإذا قلنا "شعرت بالعطش فشربت الماء"، فإن لفظ (الماء) هنا ينتمي إلى اللغة العامة، أما إذا قلنا في درس الكيمياء "إن الماء يتكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأوكسجين" فلفظ (الماء) هنا مصطلح ينتمي إلى اللغة العلمية الخاصة بالكيمياء. (القاسمي، صفحة 365)

تقسم اللغة من وجهة النظر التداولية والتواصلية إلى مستوى عام وآخر خاص، وهذا الأخير تمثله مصطلحات كل علم من العلوم، ذلك أن أهل كل علم محتاجون إلى الإيجاز والاختصار ليتحقق لهم التواصل فيما بينهم في حقول اختصاصهم. ويعرف "السراقبي" المصطلحات على أنها "مفاهيم ومنظومات دالة مأخوذة من منظومة الدوال

اللغوية، فهي غير مفصولة عن دلالاتها اللغوية، إلا أنها تغدو لها استقلاليتها كلما أخذت توغل في ميدان تخصصها، فهي ألفاظ انحرفت دلالاتها عن أصل وضعها، فدخلت ميدانا خاصا من الدلالة التي يفصح عنها ويكشف سياقها العلمي، والتي أصبحت حكرا عليه فيما بعد" (السراقبي،الصفحات 33-34)

وقد ميزت "دويدري" أيضا بين مفهومين اثنين هما "المفهوم/Concept" و"المصطلح العلمي/Technical Term" "فالمفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار والمعاني المختلفة، بهدف توصيلها إلى الناس، وهو أحد الرموز الأساسية في اللغة، يمثل ظاهرة معينة (رمزها) أو شيئا معينا، أو إحدى خصائص هذا الشيء، وليس له معنى إلا بقدر ما يشير إلى الظاهرة التي يمثلها"، فكلمة "البيئة/Environment" مثلا قد تستعمل للدلالة على الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الناس، كما قد تشير إلى مجموعة من الظواهر الطبيعية والبشرية. ويلجأ عادة في تحديد المفاهيم إلى الاطلاع الواسع، خاصة فيما يتعلق بميدان تخصص الباحث والعلوم الأخرى المساعدة، كما عليه أن يحدد الخصائص البنائية والوظيفية لمفهومه. أما المصطلح العلمي، فتعرفه "دويدري" بكونه الأساس في البناء المعرفي، هو لفظ كلمة أو كلمات ذات دلالة علمية أو حضارية، يتواضع عليها المشتغلون بتلك العلوم والفنون والمباحث، وفي جميع الأحوال يجب عند وضع المصطلحات الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ، وأن يكون لكل مفهوم مصطلح مخصوص به، وأن يكون لكل مصطلح مفهوم مخصوص به. (دويدري، صفحة 147)

1-3-2 صياغته

لأجل فهم خصائص المصطلح العلمي، لابد أن نشير أولا إلى العناصر التي تعمل على تحول الكلمة أو العبارة لتصبح مصطلحا وهي أن تكون الكلمة موضوعة في مقابل معنى أو مفهوم خاص، ليس هو المعنى اللغوي المتداول في الاستعمال العادي، وإلا أصبحت مفردة لغوية لا علاقة لها بالمفهوم المراد تسميته؛ أن يشيع استعمالها بين أهل الاختصاص، وإلا فقدت دلالتها وفائدتها الاصطلاحية؛ إن اقتراح المصطلح يعني إضافة فكرة أو مفهوم جديد، وينبغي أن تتم صياغة المصطلح بعد دراسة وافية للمسارد المصطلحية الخاصة بعلم معين، والتشاور مع أهل الاختصاص ليكون المصطلح الوليد منسجما مع النسق المفاهيمي للعلم ومعبرا بدقة عن منطقه الداخلي؛ (دويدري، صفحة 153)

وحتى تتم صياغة المصطلح العلمي يلجأ الباحثون إلى عدة طرق أهمها : اللجوء إلى رصيد المفردات المتداولة واختيار تلك التي لها علاقة من حيث المعنى بالظاهرة المراد تسميتها؛ اللجوء إلى جذور المفردات أو المصطلحات العلمية الأخرى التي لها علاقة بالظاهرة المراد تسميتها وتوظيفها لصياغة مصطلحات جديدة؛ اللجوء إلى أسماء الباحثين وتوظيفها لصياغة مصطلحات جديدة؛ ربط التسمية بشكل وحجم ولون المسميات؛ ربط التسمية بحالة أو فعل أو حركة؛ ربط التسمية بالعدد، بالكثرة أو بالكثافة؛ ربط التسمية بالموقع أو الموضع؛ (نفسه، الصفحات 178-181)

وعليه يمكن القول أنه سواء تم التعامل مع المصطلح باعتباره صورة فكرية أو باعتباره لفظا تقنيا، فإن صياغته لم تأت من العدم، كما تتطلب صياغة المصطلح العلمي من الباحث أن تكون له فكرة واضحة عن الشيء المراد تسميته، بالإضافة إلى امتلاكه لاطلاع واسع ومعرفة بالرصيد الذي توفره له اللغة للتعبير عن هذا الشيء.

أما عن خصائص المصطلح العلمي، فلابد أن يتمتع بالدقة الفائقة، أي أن يحمل المصطلح مدلوله ويوافقه معنى وبنية. كما أن نقل المصطلح من لغته الأصلية إلى اللغة الهدف يقتضي استيعاب مفهوم المصطلح لغويا وموضوعيا. ولابد أن يحترم المصطلح إلى جانب الدقة اللغوية، الدقة العلمية أي أن يكون لكل مدلول دال خاص به، ولا يعبر عن المعنى الواحد بمصطلحين، كل مصطلح منهما ذو دلالة مختلفة في القطر نفسه أو في أقطار مختلفة، فهذا التخالف مرفوض علميا.

1-3-3 وضعه

إن نمو اللغة العربية ليس وليد اليوم وإنما يعود إلى ما قبل الإسلام، أين اقتبس العرب من لغات أمم كثيرة، فاقتبسوا ألفاظا من الفارسية واليونانية والهندية واللاتينية وسائر اللغات السامية، وسموا هذه المعربات دخيلة، وقد أدخلت كلها في المعجمات العربية التي صنفت بعد الإسلام، وصنفت من صميم الكلم. وقد ساهم نزول القرآن الكريم في إغناء وإثراء اللغة العربية بمعانيه السامية، ووحد لهجاتها وأتاح لها أن تمتد وتنتشر حيث انتشر الإسلام وهاجر العرب. ولما امتدت الفتوحات الإسلامية واتسعت رقعة الدولة، تزايدت الحاجة إلى مصطلحات سياسية وإدارية، فتم اقتباس البعض منها من ألفاظ أعجمية، وتم تحوير معاني بعض الألفاظ العربية حتى صارت تفي بالأغراض المطلوبة. وعليه يتضح جليا، أن كلا من تعريب الألفاظ الأعجمية، واشتقاق ألفاظ جديدة إضافة إلى تبديل المعاني الأصلية لبعض الكلمات وتضمينها معان جديدة، جميع هذه التقنيات والآليات تم اللجوء إليها في السابق لمواجهة الحاجة المتزايدة للمصطلحات الجديدة، وبها نمت اللغة العربية نموا كبيرا. وقد شهد نقل المصطلحات العلمية حركة سريعة في عهد الخلافة العباسية، أين ظهرت نواة الترجمة والتأليف وبلغت أوجها في عهد الخليفة المأمون، الذي يعتبر عصره العصر الذهبي الذي نقلت فيه جملة كبيرة من علوم القدماء، كالطب والفلسفة والرياضيات والفلك والكيمياء وغيرها. (دويدري، صفحة 65)

لقد أدت ترجمة هذه العلوم إلى وضع مصطلحات علمية كثيرة دخلت إلى اللغة العربية، واندمجت مع ألفاظها ومع المعاجم القديمة، مما يظهر أن المصطلحات العلمية التي أدمجت في لساننا آنذاك هي جملة من آلاف الألفاظ العربية والألفاظ المعربة. وفي العصر الحديث اتسعت ميادين النهضة العلمية والثقافية مع ما رافقها من تعرض الدول العربية واللغة العربية إلى العديد من الهجمات ما زاد من أهمية العمل الذي قامت ولا تزال تقوم به المجامع العربية من أجل خدمة اللغة العربية ورفع شأنها في مختلف المجالات، ولاسيما في وضع المصطلحات الجديدة لمواكبة المستجدات المتسارعة في كافة ميادين العلوم.

عند استعراض طرق تطور اللغة العربية وكيفية استيعابها للألفاظ الواردة من حضارات ولغات أخرى أو في كيفية مواكبتها للمستجدات والتطورات العلمية، يمكن ملاحظة أن أهم وسائل نمو اللغة العربية تمثلت أساسا في كل من: الاشتقاق، المجاز، النحت، التوليد، القياس، التعريب، الترجمة، وأخيرا الاقتراض.

1-3-3-1 الاشتقاق

يعتبر الاشتقاق من أهم وسائل نمو اللغة العربية وتوليدها، ويعرف بأنه "انتزاع الكلمة من كلمة أخرى، على أن يكون بينهما تناسب في المعنى واللفظ"، كما يعرف بكونه أيضا "اشتقاق كلمات جديدة من أصول عربية، أو من كلمات معربة للدلالة على معنى جديد. ويعتبر –المصدر– أكبر أصول الاشتقاق في اللغة العربية، سواء كان اشتقاقا صغيرا أي اتفاق جميع المشتقات في حروفها الأصلية مع المصدر، أو كبيرا أي أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف، أو اشتقاق أكبر أو إبدال، أي أن انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف. وباب الاشتقاق واسع، فمعظم علماء اللغة العربية أجازوا الاشتقاق من كلام العرب وما شاع أيضا في كلام العرب، فنجد أن مجمع اللغة العربية في مصر أجاز الاشتقاق دون أي قيد وذلك لفسح المجال أمام نمو اللغة العربية واستيعابها لمفاهيم جديدة.

1-3-3-2 المجاز

يعرف العرب المجاز بأنه "ما تجاوز معناه الأصلي إلى غيره بقرينة مباشرة أو غير مباشرة تدل على ذلك" وعلى الرغم من أن العرب قد أبدعوا في مجال المجاز حتى قبل ظهور الإسلام، إلا أنه يعتبر من الأدوات محدودة الأثر في مجال التوليد المصطلحي، فهو محدود من حيث إمكانية التوسع في استخدامه ومن حيث توافق أذواق المصطلحين في ارتجاله.

1-3-3-3 النحت

يعرف النحت اصطلاحا بأنه "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر، على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه لكي لا يقع التباس، ويلجأ إليه أصحاب اللغة للاختصار"، فالنحت هو شكل من أشكال الاختصار على نحو استعمال مفردة "البسملة" في حال الإكثار من قول "بسم الله". وقد أجازت مجامع اللغة العربية اللجوء إلى النحت خاصة عند الضرورة على أن يراعى فيه استخدام الأصلي من الحروف ما أمكن دون الزوائد، والحفاظ على انسجام الحروف وأوزان الكلمات العربية حتى لا يصبح غريبا لا يستسيغه الذوق. وقد دخلت إلى اللغة العلمية العربية الكثير من المنحوتات خلال القرن العشرين على نحو بيتروكيمياوي، جيوفيزيائي، كهرضوئي..الخ. وعلى الرغم من هذا فإن أكثر المنحوتات الغربية لم تنتشر وتلق رواجا، حيث يبقى استعمال كلمتين أو أكثر، أكثر دقة ودلالة أي ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتين أصح وأدل من نحت كلمة عربية واحدة، وهذا ما يفسر ندرة استخدام النحت في التوليد المصطلحي قديما وحديثا واقتصاره على الحالات الضرورية فقط.

1-3-3-4 التوليد

تصف العرب اللفظ المولد على أنه "لفظ عربي البناء أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفا عما كان العرب يعرفونه مثل : الجريدة والمجلة والسيارة والطيارة والهاتف"، فالتوليد هو "لفظ عربي الأصل أعطي مدلولا جديدا باستخدام الآليات الصرفية" كما قد يشير التوليد إلى "نقل الدلالة، أي توظيف كلمات قديمة في معنى جديد بالتوسع في دلالته على ضرب من المجاز، ولم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى". ويعتبر التوليد من الوسائل الهامة لوضع المصطلحات

والكلمات الجديدة خاصة في اللغة العربية العلمية، حيث عمل المؤلفون والمترجمون على البحث عن الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة لأجل استعمالها في التعبير على المفاهيم المستحدثة مع الحرص على وجود ملابسة بين القديم والجديد. ومن أمثلة الاجتهادات في توليد المصطلحات الاقتصادية، نجد مصطلح "الخصخصة" أو "التخصيص" أو "الخوصصة" كمقابل لمصطلح "Privatisation" والتي تعني نقل الملكية إلى الخواص، ومصطلح "العولمة" كمقابل لمصطلح "Mondialization" الفرنسي والمقصود به جعل الشيء عالميا، والتي ظهرت كمقابل للمصطلح الإنجليزي "Globalization"، وعليه يمكن أن نلاحظ أن اللجوء إلى عملية التوليد في وضع المصطلحات العلمية على نحو خاص ضروري في كافة المجالات لتزايد الحاجة لألفاظ جديدة تتناسب ووتيرة التقدم العلمي.

1-3-3-5 القياس

يعرف القياس على أنه "حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبصلة جامعة بينهما". ويعتبر القياس من وسائل نمو اللغة العربية ووضع المصطلحات العلمية على نحو خاص، حيث أجاز الكثير من اللغويين القياس على نحو أبو عثمان المازني الذي يرى أن كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، غير أن المجامع اللغوية تقيد هذه الوسيلة وتدعو إلى اللجوء إليها كلما اقتضت الحاجة فقط ومتى ما توافرت شروطها.

1-3-3-6 التعريب

يعرف التعريب بكونه "نقل الكلمة الأعجمية إلى العربية بعد تكييفها من الناحية الصوتية والصرفية، حتى تلائم الخصائص اللغوية للناطقين بالعربية". إن استعمال العرب للألفاظ الأعجمية ودمجها في لسانهم سببه اتصال العرب بالأمم الأخرى وحاجتهم إلى مسميات غير موجودة في الجزيرة العربية، وعلى الرغم من خوف العرب من انتشار الكلمات الأعجمية إلا أن التعريب قد يكون ضروريا خاصة في حال تعذر العثور على كلمة عربية قديمة تقابل الكلمة الأعجمية، أو تعذر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق السابقة، وهذه العملية ليست حكرا على اللغة العربية، فجميع اللغات تقتبس من بعضها البعض.

1-3-3-7 الترجمة

تعتبر الترجمة الوسيلة الأولى لنقل المصطلحات بين اللغات، وتعرف بأنها نقل المعنى الأعجمي إلى اللغة العربية بألفاظ وجمل عربية، أي أن الترجمة في العربية ليست أكثر من إيراد المعاني التي تتضمنها الكلمات الأعجمية المنقولة، وعليه فالترجمة صفة لغوية مشتركة بين العرب وبين سائر اللغات الإنسانية، فهي عملية استبدال لغوي دلالي تعادلي، وهي في حال نقلها للمعنى تتناول العبارة واللفظ بين اللغتين. وتلعب الترجمة دورا أساسيا وهاما في النمو باللغة العربية ومواكبة الحركة السريعة للابتكارات العالمية، فالنقص الذي تعانيه المكتبة العربية لا يمكن تجاوزه إلا بالقيام بحركة واسعة في الترجمة، إذ من الصعب جعل الأمة بكاملها تتقن لغات العالم لاكتساب الثقافة والتقنية، ولكن من السهل أن ننقل المعارف العالمية إلى الأمة العربية بواسطة الترجمة.

1-3-3-8 الاقتراض

يقصد بالاقتراض أن تأخذ لغة من لغة أخرى. والاقتراض سمة مشتركة بين جميع اللغات خاصة عندما تدعو الضرورة إلى ذلك، غير أن فتح الباب أما استعمال هذه الوسيلة قد يؤدي إلى إغراق اللغة المقترضة (العربية) بالكلمات الدخيلة، وهو ما قد يضر بجوهر اللغة. (دويدري، الصفحات 72-112)

1-3-4 المصطلح العلمي والترجمة

إن الترجمة العلمية عملية غير منفصلة عن النشاط العلمي متعدد التخصصات، فالمشاكل المصطلحية التي تعانيها اللغة العربية المعاصرة ناجمة في مجملها عن التقدم العلمي الكبير الذي يعيشه العالم اليوم، فالثروة المصطلحية هي مرحلة تالية لازدهار البحث العلمي، والعناية بالمصطلح العلمي هي الطريقة الوحيدة لجعل اللغة لغة البحث العلمي، تقوم بأدوارها كاملة في مجالات المعرفة والإبداع والعلوم، وتمكنها طاقتها التعبيرية من مواكبة ركب الحضارة والإسهام فيه بنصيب.

ولقد جعلت المشاكل المصطلحية التي تتخبط فيها اللغة العربية في وقتنا الراهن منها من بين أقل اللغات تسويقا وحتى إنتاجا للمعرفة مقارنة باللغة الإنجليزية التي تحتل الصدارة في هذا المجال واللغات الأوروبية وحتى بعض اللغات الآسيوية الأخرى كالصينية مثلا. فعلى الرغم من كون اللغة العربية لغة إعجاز ولغة الأدب والعلم (القدرة الفطرية والوراثية للغة العربية) في العصور الماضية لقدرتها على استيعاب المنتجات الجديدة وتوليد ما يقابلها من مفردات كما سبق توضيحه، إلا أن دورها انحسر حتى بين متحدثيها خاصة النخبة المثقفة منهم، الذين أصبحوا يفضلون إنتاج وتسويق المعرفة باللغات الأجنبية عوض التركيز على إعادة بعث حركة الترجمة من جديد واستعمالها كأداة مولدة ومنتجة للمعرفة العربية عوض الاكتفاء باستعمالها كأداة تواصلية وتفاعلية فقط. (قوي، 2015)

إن التأخر في نحت المصطلحات بالطرائق الأكاديمية لا يعد من العوائق الكبرى، لأن المترجم الميداني والأستاذ الباحث مضطران للاجتهاد في إعداد المصطلحات نحتا، بالرجوع إلى الأصول العربية أو استعارة من اللغة المنقول عنها، فاللغة العربية كما سبق إثباته، ليست نائية عن الأصول الاصطلاحية العلمية، وأن المجالات الثقافية تبقى قابلة للانفتاح. وإذا حاولنا إحصاء المشكلات التي تعانيها الترجمة العلمية إلى العربية فإننا نجدها تعود إجمالا إلى قضايا التنمية مهما كانت تفرعاتها التقنية. إن التقدم السريع الذي عرفته العلوم والتقنية وتفرع العلوم إلى اختصاصات متناهية الدقة، أدى إلى إنتاج المئات من المصطلحات الجديدة التي قد يصعب على العديد من اللغات استيعابها، ومن ناحية الكم فإن المصطلحات الجديدة في مختلف العلوم تعد بمئات الآلاف، وإن مجهودات التعريب لا يمكن أن تحقق جميع حاجيات الباحثين، مما جعلهم يقتنعون بالمحافظة على اللغات الأجنبية في معاملاتهم خاصة باللغة الإنجليزية.

يعاني المترجم حينما يريد نقل ما أنتجه الفكر العلمي من معرفة من لغة أجنبية، من صعوبة أساسية تكمن في إيجاد المصطلح المناسب لوضعه في مكانه المناسب، وإذا كان الأمر سهلا بالنسبة للباحثين الناطقين بلغة أجنبية كاللغة الفرنسية أو الإنجليزية، فإنه من الصعوبة بمكان بالنسبة للناطقين باللغة العربية. إذ قد نجد لبعض المصطلحات الأجنبية مقابلا لها باللغة العربية، وقد لا نجد لبعضها مقابلا. هناك أيضا مصطلحات باللغة الأجنبية مركبة من لفظتين تشير كل منهما إلى شيء أو لون أو إلى فعل، والصعوبة تكمن في كون هذه الألفاظ ليس لها مقابلات باللغة العربية يمكن اللجوء إليها لدمجها مع بعضها البعض، أو مع ألفاظ أخرى لصياغة وابتكار مصطلحات علمية جديدة، كما هو شأن اللغة الفرنسية، وفي هذه الحالة يلجأ المترجم إلى الاجتهاد كي يجد حلا للمشكلة، صياغة أو ابتكارا لمصطلحات ملائمة تؤدي المعنى المطلوب وفق منهجية تقتضي : استيعاب الكاتب ما يريد تبليغه من أفكار؛ تحديد المصطلحات العلمية التي يحتويها النص؛ وضع قائمة للمصطلحات التي لا مقابل لها باللغة العربية؛ التفريق بين المصطلحات التي تشير إلى صور فكرية وتلك التي هي أسماء لأشياء أو مكونات؛ تحليل كل مصطلح على حدا تمهيدا لمرحلة الاجتهاد. وبشكل عام إذا كان للعديد من المصطلحات العلمية مقابلات باللغة العربية فإن أعدادا متضاعفة تنتظر أن توجد لها هذه المقابلات لتقدم العلوم التقنية وتشعب هذه العلوم وتفرعها. (دويدري، الصفحات 229-227)

1-3-5 المصطلح العلمي العربي

على الرغم من اعتبار اللغة العربية من أقدم اللغات العالمية، وأثراها لفظا، وأدقها عبارة، إلا أنها تتخبط في الكثير من المشاكل خاصة فيما تعلق باللغة العلمية والتقنية، وهذا القصور المصطلحي جعل العديد من المعاهد والجامعات في الوطن العربي تلجأ إلى استعمال اللغات الأجنبية خاصة منها اللغة الإنجليزية واعتمادها كلغة تدريس في المجالات العلمية تحديدا عوض التركيز على الدفع بعجلة الترجمة وتنمية اللغة العربية. ويمكن تلخيص الأسباب الأساسية التي شجعت سلوك هذا الاتجاه وعملت على خلق قصور مصطلحي في اللغة العربية في ثلاثة نقاط أساسية، أولها تعرض جل البلاد العربية إلى الاستعمار لفترة طويلة من الزمن، بداية بأربعة قرون من الحكم العثماني تلتها السيطرة الأوروبية في شكل استعمار أو انتداب، مما ألغى وحد من استعمال اللغة العربية في الإدارة وفي التعليم وجعلها تفقد مرونتها ونموها في هذين المجالين؛ ثانيها التراجع التكنولوجي والعلمي في البلاد العربية وعدم وجود اختراعات أو ابتكارات أو حتى أبحاث علمية رصينة تحمل مسميات عربية وتكون سببا في إسناد مصطلحات ومسميات عربية على هذه المخترعات، على العكس من لغات أخرى كالفرنسية أو الإنجليزية وكما هو معلوم أن لغة الاختراع هي لغة المخترع؛ ثالثها الوتيرة السريعة لتدفق المصطلحات العلمية والتقنية تماشيا مع سرعة ظهور الاختراعات والابتكارات في الدول الصناعية، وصعوبة استيعاب اللغة العربية لهذه المفاهيم بالسرعة اللازمة والضرورية، وعليه استمرار الفجوة ما بين ظهور الابتكار أو الاختراع ووضع مصطلح مناسب له في اللغة العربية.

إن جميع هذه الأسباب وغيرها تجعل اللغة العربية تتخبط في الكثير من المشكلات المصطلحية وتعاني مما أسماه "الديداوي" بـ الفوضى المصطلحية، وصولا إلى اعتقاد البعض أن اللغة العربية هي في الأساس لغة قاصرة وغير قادرة

على استيعاب النهضة العلمية المعاصرة، وهو أمر غير صحيح بدليل تعدد وسائل نمو هذه اللغة كما أسلفنا، ناهيك عن أنها أثبتت قدرتها عبر الأزمنة الماضية على استيعاب المصطلحات والمفردات باختلاف أصولها من فارسية ويونانية ولاتينية وغيرها. وقد صنف "القاسمي" المشاكل التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة خاصة في مجال توحيد المصطلحات العلمية والتقنية إلى أنواع ثلاثة هي : مشكلات لغوية ناتجة عن اللغة العربية ذاتها؛ مشكلات لغوية ناتجة عن لغة المصدر؛ مشكلات تنظيمية.

1-3-5-1 مشكلات ناتجة عن اللغة العربية ذاتها

لعل من أهم هذه المشكلات هي الازدواجية التي تشير إلى الوضع الذي توجد فيه، بالإضافة إلى اللهجات الرئيسية للغة، لغة تختلف عنها وهي مقننة بشكل متقن، يتم تعلمها عن طريق التربية الرسمية ولكن لا يستخدمها أي قطاع من الجماعة في أحاديثه، وهو حال اللغة العربية الفصحى التي هي لغة الأدب والعلم على الرغم من تعدد اللهجات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي تتعايش معها والتي تتنافس معها باستعمال الكثير من الكلمات العامية التي تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر.

أما المشكل الثاني فهو تعدد اللهجات الفصحى في حد ذاتها والتي تختلف فيما بينها على جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، غير أن الفروق بين اللهجات الفصيحة أقل مقارنة بين ما يوجد من فروق بين اللهجات العامية. وهذه الازدواجية يمكن ملاحظتها في مجال المصطلحات العلمية والتقنية، حيث يمكن لعالم مصري أن يختار مصطلحات علمية تستعمل في الفصحى المصرية في حين سيختار عالم جزائري مصطلحا مستخدما في العربية الفصحى الجزائرية، وهذه الازدواجية ستعمل لا محالة على صعوبة فهم المنتجات العلمية الصادرة عن كل بلد عربي.

يتمثل المشكل الثالث الناتج عن اللغة العربية في كونها لغة ثرية بالمترادفات، ومرد هذا الثراء هو قدم وطول عمر اللغة العربية إضافة إلى تعدد الأقوام والشعوب التي تستعمل هذه اللغة للتفكير والتعبير. وتعدد المترادفات يعتبر ميزة إيجابية في الكتابة الأدبية حيث تتيح أمام الكاتب إمكانية التعبير عن الأفكار والمعاني بطرق مختلفة ناهيك عن التنوع في رسم الصور الأدبية، أما في المجال العلمي والتقني قد يكون لها أثر إيجابي وسلبي في آن واحد، فوجودها ميزة إيجابية إذا استعملت للتفريق بين المفاهيم المتقاربة، وسلبية إذا تم وضع عدة مرادفات كمقابل لمفهوم علمي واحد وهو ما يؤثر على دقة هذه اللغة. ومن أمثلة تعدد المترادفات المستعملة للتعبير عن مفهوم علمي واحد نجد المفردات "فجوة" "فسحة" و"فرجة" كمقابل للمصطلح الإنجليزي "Gap" وجميعها صحيحة من حيث معناها الأساسي.

1-3-5-2 مشكلات ناتجة عن اللغة المنقولة

إن الكثير من المشكلات التي تعاني منها اللغة العلمية العربية سببها اللغة أو اللغات الأجنبية التي تستقي منها اللغة العربية مصطلحاتها، ومن أهم المشكلات الناتجة عن لغة المصدر نذكر أولا تعدد مصادر المصطلحات التقنية،

فكما هو معروف تستخدم اللغة الفرنسية كلغة ثانية في دول المغرب العربي ولذا فهي المصدر الرئيسي للمصطلحات هناك، أما دول المشرق العربي فتعتمد على اللغة الإنجليزية كمصدر للمصطلحات العلمية مما يفضي بنا إلى ازدواجية في المصطلح أي وجود مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته، كمصطلحي "آزوت" "ونيتروجين" المستعملان كليهما في العربية والمقترضين على التوالي من الفرنسية "Azot" والإنجليزية "Nitrogen". أما المشكل الثاني فهو ازدواجية المصطلح في لغة المصدر حتى لو اقتصر النقل على لغة واحدة، كاستعمال الأمريكيين لمصطلح يختلف عما يستعمله البريطانيون للدلالة على مفهوم واحد. وأخيرا وجود مشكل الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر أيضا وهو ما يفضي أيضا إلى ازدواجية في المصطلح العربي إذا تمت ترجمتهما من قبل مترجمين مختلفين خاصة إذا لم يتم الاطلاع ومعرفة المعنى المراد ترجمته.

1-3-5-3 مشكلات تنظيمية

تعاني اللغة العربية خاصة في مجال توحيد المصطلحات العلمية والتقنية من العديد من الصعوبات والعراقيل التنظيمية والتي تنتج بشكل أساسي عن العوامل التالية :

1-3-5-3-1 تعدد واضعي المصطلحات

تعددت المجمعات اللغوية ولجان الترجمة والتعريب وانتشرت عبر الأقطار العربية خاصة بعد استقلال الكثير من الدول في النصف الأول من القرن العشرين، وقد عملت هذه المجامع بشكل منفصل لمدة طويلة قبل أن تتحد مع بعض. زيادة على المجامع اللغوية، نجد أيضا معاهد ومراكز التعريب التي عملت بشكل منفصل عن المجامع اللغوية وكان دورها هو استبدال اللغة الأجنبية باللغة العربية وجعلها لغة رسمية في الإدارة والتعليم والتي قامت بوضع مقابلات عربية لمصطلحات سبق وأن ترجمت أو عربت في أنحاء أخرى من الوطن العربي، دون أن ننسى أيضا دور الجامعات ومعاهد التعليم العالي والتي تقوم أيضا بوضع المصطلحات العلمية خاصة لأجل تدريس بعض التخصصات العلمية باللغة العربية ولا يمكنها انتظار الجهات الأخرى التي تضع المصطلحات بوتيرة بطيئة نوعا ما. وما يلاحظ هو عدم تنسيق جهود هذه الجهات جميعا مما جعل من ازدواجية المصطلحات العربية أمرا حتميا. فالمصطلح التي يترجم من الإنجليزية في مصر قد يترجم مرة أخرى في العراق، وقد يترجم من الفرنسية في المغرب وهكذا حتى نجد أنفسنا أمام ثلاثة مصطلحات أو أكثر لمفهوم علمي واحد. ولعل اتجاه المجامع اللغوية العربية إلى توحيد جهودها من خلال تكوين اتحاد لها سيكون كفيلا بتنسيق وتظافر الجهود وصولا إلى لغة عربية علمية وتقنية موحدة المصطلحات.

1-3-5-3-2 إغفال التراث العلمي العربي

لقد تم إغفال وتجاهل كم ضخم من المصطلحات العلمية والتقنية التي تم وضعها من قبل المخترعين والعلماء المسلمين في القرون الوسطى عندما كانت اللغة العربية لغة العلم العالمية. ويعود سبب عدم استعمال وتوظيف هذه

المصطلحات العربية إلى عدة أسباب أهمهما –حسب القاسمي– الانقطاع بين التراث والمعاصرة، فجل الكتب والأبحاث العلمية والمعاجم بقيت في شكل مخطوطات لم تنشر وليست متوفرة في المكتبات، وحتى وإن تم نشرها فلا يوجد إقبال للاطلاع عليها لدى الباحثين الشباب الذي يفضلون دائما استعمال الكتب والمراجع الحديثة. إذن ونتيجة لهذا الإغفال نجد أنفسنا اليوم بصدد البحث عن مقابلات لمصطلحات قد تم وضعها من قبل ولو بحثنا لوجدناها بشكل مختلف في تراثنا العربي، وهذا ما يؤدي أيضا إلى الازدواجية المصطلحية. كما نتج عن هذا الإغفال ظاهرة أخرى أطلق عليها "الترجمة من العربية إلى العربية" وتشير إلى ترجمة مصطلحات أجنبية أصلها عربي أي سبق وأن ترجمت في القديم من اللغة العربية إلى اللغات الأوروبية مع تحويرات معينة لتتناسب من الأنظمة الصوتية والصرفية لهذه اللغات، ثم قام العرب من جديد بترجمتها أو تعريبها من جديد ما أدى إلى إنتاج كلمات عربية مشوهة.

1-3-5-3-3 عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة

إن معظم المصطلحات العلمية والتقنية التي تم وضعها لا تغادر المعاجم والكتب، ويستمر عامة الناس وحتى المتخصصين في استعمال غيرها، ويمكن رد هذه الظاهرة الملاحظة إلى عدة أسباب أولها أن يكون الجمهور سبق وأن تبنى أو استعمل فعليا مصطلحا لا يعلم به واضعوا المصطلح سواء جهلا أو إهمالا، وبالتالي قيامهم بوضع مصطلح جديد قبل إجراء مسح فعلي لما هو مستعمل في الواقع من المصطلحات في الحقل المعني؛ ثانيا وجود المصطلح في المعاجم والكتب، غير أن ضعف المقروئية والاطلاع لدى الجماهير العربية يجعلها تستمر في استعمال المصطلحات المقترضة وإهمال المصطلحات الموضوعة في المعاجم والكتب العلمية؛ (القاسمي، الصفحات 227-239)

1-4 خلاصة الفصل

بدأ الاهتمام باللغات المتخصصة مع مطلع القرن العشرين استجابة لحاجة الأفراد لوسائل التواصل التي تستجيب لخصائص وسمات فئات معينة دون غيرها. وتعرف لغة الاختصاص بكونها لغة طبيعية ناقلة لمعارف متخصصة، كما أنها اللغة المستخدمة للتعبير عن مضامين العلوم، ولا يجب حصر هذه اللغة في كونها مجرد قائمة من المصطلحات فقط، فهي وإن كانت تتشارك مع اللغة العامة على الصعيد الهجائي والصوتي والشكلي والصرفي، إلا أنها تختلف عنها على كل من الصعيد المعجمي والدلالي والتداولي. وهذا التقاطع الجزئي بين اللغات المتخصصة واللغة المتداولة هو ما يجب التركيز عليه في سياق تدريس الترجمة المتخصصة كون هذا الجانب هو ما يطرح العديد من الصعوبات والعراقيل للمتعلمين.

إن الإشكال الرئيسي المرتبط بدراسة الترجمة المتخصصة هو التحديد الدقيق لموضوعها ألا وهو اللغات المتخصصة بالإضافة إلى تحديد طبيعة تكوين المترجم المتخصص وكفاءته. فمقارنة بالترجمة العامة، تقتضي الترجمة المتخصصة التمكن من المعارف المرتبطة بمجال التخصص بالإضافة إلى التحكم الجيد في المفاهيم والمصطلحات المتداولة فيه، ويظهر هنا الجدل المرتبط بكفاءة المترجم وتكوينه: فهل يجب أن تسند هذه الترجمة للمتخصصين في المجال المعني

والذي يتحكمون في كل من اللغة المصدر واللغة الهدف، أم أنها وظيفة اللغويين والمترجمين المهنيين خاصة مع امتلاكهم لميزة أساسية هي التحكم في مركبات اللغة وطريقة اختيار وتوظيف المصطلحات مع التحقق من ملائمة وانسجام المصطلحات المنتقاة مع سياق النص، سواء باقتراح مكافئات جاهزة أو العمل على إيجاد حلول مناسبة لمشاكل الترجمة خاصة ما ارتبط منها بالثقافة.

تطرح الترجمة المتخصصة أيضا مشكلة التعامل مع المصطلح العلمي، خاصة فيما يتعلق بطرق توليده وصياغته، بالإضافة إلى انتشار وتعميم استخدام المصطلحات الجديدة، زيادة على جميع المشاكل المصطلحية التي تتخبط فيها اللغة العربية وانعكاسها على الترجمة المتخصصة إلى اللغة العربية مقارنة بلغات أخرى، وكيف يمكن التعامل مع قضية المصطلح العلمي في اللغة العربية عن طريق توحيد وتظافر جهود الهيئات المتخصصة.

الفصل الثاني : لغة الاقتصاد والترجمة الاقتصادية

2-0 تمهيد

تطرح الترجمة المتخصصة كما سبق وأن أشرنا العديد من التحديات التي تتمحور أساسا حول التحكم في التراكيب النحوية والمفردات إلى جانب قضية المصطلح العلمي والفهم الجيد للسياق والمعنى، وهذا ما يتطلب تمتع المترجم المتخصص بقدر كبير من الكفاءة سواء كان هذا المترجم ذو تكوين لغوي أو متخصصا في المجال المعرفي الذي يترجم فيه.

لقد ساهمت ثورة التكنولوجيا والمعلومات وتحرير المعاملات الاقتصادية بين الدول إلى تزايد الاهتمام بتعلم اللغة الاقتصادية خاصة اللغة الإنجليزية الاقتصادية على اعتبارها لغة العلم والاختراع ولغة التواصل العالمية، كما نتج عن هذا الاهتمام زيادة في الطلب على الترجمة الاقتصادية بكافة فروعها وأشكالها استجابة لحاجة المهتمين بهذا المجال مختصين كانوا أو غير مختصين.

تعتبر اللغة الاقتصادية لغة حية وتقنية في آن واحد ما يجعلها لغة مفهومة إلى حد كبير لدى عامة الناس خاصة بفعل الخطاب العلمي المبسط (la vulgarisation) المستخدم في الكتابات الصحفية وهو ما ساعد في نشر وتوضيح العديد من المفاهيم والمصطلحات، كما نتج عنه أيضا الاستخدام غير الدقيق للعديد من المصطلحات والعبارات وهو ما زاد من حالة الفوضى المصطلحية التي تعيشها اللغة الاقتصادية الإنجليزية أو الفرنسية وحتى العربية.

يهدف هذا الفصل إذن إلى توضيح أهمية كل من اللغة الاقتصادية والترجمة الاقتصادية، وقد تم بناؤه على ثلاثة مباحث أساسية. يتناول المبحث الأول استعراض أهم خصائص هذه اللغة ومشاكلها لأجل فهم انعكاساتها على عمل المترجم الاقتصادي، مع الحديث في المبحث الثاني عن تحديات الترجمة الاقتصادية وخاصة مشاكل الترجمة الاقتصادية إلى اللغة العربية. أما المبحث الأخير فقد تضمن عرضا لأهم النظريات الموظفة في ترجمة النصوص المتخصصة والتي قد تساعد في توجيه المترجم لإيجاد الحلول للمشاكل الترجمية التي تعترضه عند التعامل مع هذا النوع من النصوص.

2-1 لغة النصوص الاقتصادية

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق للنص الاقتصادي كأحد أهم الأمثلة عن النصوص المتخصصة، وهذا من خلال الوقوف على أهم خصائص هذا النوع من النصوص مقارنة بغيره، خاصة من خلال الحديث عن المصطلح الاقتصادي وتطوره وخصائصه، إضافة إلى الحديث عن أثر هذه الخصائص على عملية الترجمة دون إغفال التطرق لتأثير الترجمة أيضا على اللغة الاقتصادية.

2-1-1 تطورها

لقد شهد علم الاقتصاد على نحو خاص تطورا كبيرا عقب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فبعد أن كانت جهود العلماء والباحثين موظفة بشكل خاص في الأبحاث المرتبطة بخدمة الصراع بين المعسكرين (الرأسمالي والاشتراكي) والسباق نحو التسلح، تحولت بعد انهيار المعسكر الشيوعي لخدمة البحوث الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى. إذ أصبح المجال الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص الأكثر استقطابا للباحثين من شتى العلوم، وهذا راجع للازدهار الكبير الذي شهده الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص في تسعينات القرن الماضي واعتباره من أكثر القطاعات ربحية وتحقيقا للعوائد.

اتجه الباحثون إذن في التخصصات المتنوعة وبشكل خاص الرياضيات والفيزياء إلى العمل في البنوك والأسواق المالية نظرا للعوائد المغرية التي كان يحصل عليها العاملون في القطاع المالي. وانعكس هذا التوجه على سرعة تطور اللغة الاقتصادية التي عرفت ظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم الجديدة لمواكبة الكم الكبير من النظريات والنماذج الرياضية التي ظهرت نتيجة للتزاوج بين العلوم الدقيقة وعلم الاقتصاد. وغدا علم الاقتصاد، على الرغم من اعتباره فرعا من العلوم الاجتماعية وبفعل الاستعانة بالعلوم الدقيقة على نحو كل من الرياضيات والإحصاء، أحد أكثر العلوم الإنسانية دقة.

عرفت النظرية الاقتصادية تطورا ملحوظا في منتصف القرن العشرين كما أشرنا له سابقا، ولقد مس هذا التطور العديد من الجوانب في هذه النظرية بشكل عام سواء من خلال تطور نظريات كانت موجودة في السابق على نحو ما حدث مع النظرية المحاسبية، أو إرساء معالم واضحة لنظريات جديدة على نحو ما حدث مع النظرية المالية التي برزت بشكل مستقل بداية من خمسينات القرن الماضي.

إن هذا التطور يعود بشكل أساسي إلى تطور الواقع الاقتصادي بالإضافة إلى تطور النظريات العلمية التي تستعين بها النظرية الاقتصادية وبفعل التطور التكنولوجي مؤخرا، وهذا ما سمح بصياغة مفاهيم نظرية جديدة ونماذج رياضية لتفسير الظواهر الاقتصادية وتحديد العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة، كما سمح أيضا ببناء العديد من المؤشرات وأدوات لقياس مختلف الظواهر الاقتصادية أو للتدخل في النشاط الاقتصادي عبر الأدوات المستخدمة من طرف الحكومات سواء عبر السياسة المالية أو السياسة النقدية. (فني، 2016)

إن جميع التطورات التي ميزت النظرية الاقتصادية باختلاف فروعها انعكست بشكل واضح على المصطلحات الموظفة للتعبير عن المفاهيم والمتغيرات الجديدة. ففي فترات سابقة لاحظنا ظهور مفهوم القيمة وما ارتبط به من نقاش خاصة عن الفرق مثلا بين القيمة والسعر أو الفرق بين مختلف أنواع القيمة سواء من منظور اقتصادي أو محاسبي أو مالي، بالإضافة إلى انتشار مصطلحات اقتصادية أساسية على نحو المنافسة، الاحتكار، المنافسة الاحتكارية. كما أن سنوات الثلاثينات من القرن الماضي عرفت ظهور مصطلح الكساد ومصطلح التضخم، وبعد

أن كانت النظرية الاقتصادية تعتبر أن أحدهما هو نقيض الآخر، ظهرت في سبعينات القرن الماضي ظاهرة جديدة هي اقتران ارتفاع الأسعار –التضخم– بكساد السلع، ونتج عنها ظهور مصطلح جديد هو الكساد التضخمي (فني، 2016). كما سمح التطور في النظرية الاقتصادية بتغير الهدف الرئيسي لعلم الاقتصاد من معالجة المشكلة الاقتصادية الناتجة أساسا عن محدودية الموارد (الندرة) وما يقابلها من حاجات إنسانية غير متناهية، إلى الاتجاه نحو مفهوم الاستدامة أو التنمية المستدامة (Sustainable Development) الذي يركز على جميع الجوانب التي تضمن حق الأجيال القادمة من الموارد، مع الاقتناع بأن الاستثمار في الإنسان يقضي على مشكل الندرة ومحدودية الموارد، فإذا كانت الموارد الطبيعية محدودة، فالإنسان قادر بتفكيره وإبداعه على إيجاد حلول بديلة لهذه الموارد الناضبة. وقد صاحب تغير هذا الفكر ظهور وانتشار مصطلحات جديدة، فبعدما كان التركيز على مصطلحات مثل الندرة، الموارد الناضبة، لعنة الموارد، التسيير العقلاني للموارد...الخ، ظهرت مصطلحات جديدة على نحو رأس المال البشري، الابتكار، الإبداع، المقاولاتية، ناهيك عن تغير النظرة للمؤسسة الاقتصادية من مجرد عون اقتصادي إلى طرف فاعل في المجتمع وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية (CSR : Corporate Social Responsibility) و مفهوم خلق القيمة المشتركة ومفهوم الاقتصاد الأخضر وغيرها من المصطلحات.

كما نلاحظ بداية من الألفية الجديدة وبفعل تكرار الأزمات الاقتصادية والفضائح المالية ظهور مصطلح الحوكمة أو كما يشير له البعض بالحاكمية أو الحكم الراشد وغيرها من المصطلحات التي تهدف للرقابة أكثر على حركة الأموال ومحاربة الفساد، وقد انعكس هذا في ظهور المساعي التي عملت على التوحيد المحاسبي وظهور المعايير المحاسبية والمالية للقضاء على جميع أشكال التهرب الضريبي وتبييض الأموال، فقد كان لاعتماد المعايير المحاسبية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أثر كبير على إعادة النظر ومراجعة الكثير من المفاهيم والمصطلحات في المنظومة الاقتصادية العالمية. أما اليوم فمن أكثر المصطلحات انتشارا نجد مفهوم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy)، الذي تعتمد فلسفته على كمية المعلومات والقدرة على الوصول إليها، وتمثل المعرفة رأسمال هذا الاقتصاد وتتميز بكونها لا تحتكر ولا تنفذ. إذن نلاحظ أنه وبفعل التطور التكنولوجي السريع وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) حدث الانتقال من مفهوم الندرة إلى مفهوم المعرفة وتحولت العوامل الرئيسية للإنتاج من أرض وعمل ورأس مال إلى إبداع ومعلومات وذكاء. وقد بدأ الانتشار الواسع اليوم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في توليد مصطلحات اقتصادية جديدة على نحو مفهوم البيانات الضخمة (Big Data)، تقنيات "البلوكتشين/سلاسل الكتل" (Blockchain)، العملات الافتراضية أو الرقمية كالبيتكوين (Bitcoin)، وظهور مصطلح التكنولوجيا المالية (Finteck).

تعد اللغة الانجليزية الاقتصادية اليوم من أكثر اللغات المتخصصة ثراء واستعمالا، فاللغة الإنجليزية عموما كما أصبح معروفا هي لغة التواصل الأساسية كما تعتبر لغة العلوم والتقنيات. كما لها أيضا دور بارز في التواصل في المجال الاقتصادي، (Podhonnik, 'English is the *lingua franca* of today's business and academic worlds'

(2015, p. 1078). إذن فاللغة الإنجليزية اليوم عنصر أساسي في الاتصال في المجال الاقتصادي سواء في الاتصال على مستوى التعاملات الاقتصادية أو على المستوى الأكاديمي، فهي اللغة المستعملة في المفاوضات التجارية وفي إبرام العقود والمعاهدات الدولية، كما أنها اللغة السائدة أيضا على مستوى الشركات متعددة الجنسيات (بن مختاري، 2017). وقد أصبحت هذه اللغة معتمدة كلغة رسمية للتدريس في العديد من الجامعات الدولية التي أصبحت تحرص على أن يكون تكوينها المعتمد باللغة الإنجليزية تماشيا مع متطلبات سوق العمل الدولي، وهذا ما أدى إلى طغيان هذه اللغة على الأبحاث العلمية المنشورة (Poirier & Daniel , 2018) . غير أنه وعلى الرغم من الاهتمام الذي أصبحت تحظى به إلا أنه يعتبر غير كافي مقارنة بالحجم الكبير للأبحاث الموجودة في هذا المجال على الصعيد الأكاديمي، وبمتطلبات سوق العمل على الصعيد المهني. وقد فسرت "بودونيك" عدم الاهتمام الكافي الذي يفترض أن تحظى به أبحاث اللغة في مجال الاقتصاد والأعمال إلى غياب الأبحاث متعددة التخصصات والتي تزاوج بين البحث في مجال الاقتصاد وفي علوم اللغة، بالإضافة إلى طغيان الأبحاث والباحثين باللغة الإنجليزية، مما جعل المصطلح الإنجليزي الاقتصادي موجود بشكل كبير في جميع اللغات الأخرى. (Podhonnik، 2015)

بدأ الاهتمام باللغة الاقتصادية وعلى نحو خاص اللغة الإنجليزية الاقتصادية (L'anglais économique) مع القرن العشرين بشكل تدريجي، إذ لم تكن اللغة ودورها تشغل اهتمام الاقتصاديين الذين اهتموا بعلوم أخرى خاصة الرياضيات والفيزياء كما سبق ذكره، إلا أن ظهور العولمة وتلاشي الحدود بين الدول وتحرير المعاملات التجارية وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي، كل هذه العوامل أدت إلى الاهتمام أكثر باللغات المتخصصة وعلى نحو خاص اللغة الإنجليزية الاقتصادية، التي أصبحت محور اهتمام الجميع مما دفع باللغويين والاقتصاديين على حد سواء للبحث أكثر حول السبل والطرق المناسبة والأكثر فعالية لتعليم هذه اللغة واكتسابها.(Beuchat, 2012)

يعرف "بن مختاري "اللغة الاقتصادية بكونها "لغة متخصصة بأسلوبها وتراكيبها ومصطلحاتها الدقيقة التي تميزها عن باقي لغات التخصص، إنها لغة خطاب المال والأعمال" (بن مختاري، 2017، صفحة 114)

كما "تعالج اللغة المتخصصة الاقتصادية ميدانا معينا يضم مجموعة من الميادين الفرعية، وتشتمل على معجم اقتصادي يدرج في تراكيب نمطية" (بزاوشة، 2014، صفحة 28)

ويعتبر مصطلح "الاقتصاد" (Economie) مصطلحا متعدد المعاني، فهو قد يشير في استعمالاتنا اليومية إلى التقليل من النفقات أو الادخار كمقابل لكلمة (Epargne)؛ إلى الاقتصاد بصفته نشاطا بشريا أو ممارسة؛ علم الاقتصاد كمقابل لـ (Sciences Economique) مع العلم أنه في اللغة الإنجليزية يتم التمييز بين مفردة "Economy" للإشارة إلى النشاط أو النظام الاقتصادي، ومفردة "Economics" التي تشير فقط إلى علم الاقتصاد؛ كما قد يشير عند استعماله في سياقات أكثر تخصصا إلى الواقع الاقتصادي كمقابل لعبارة (la réalité économique)؛ إلى النظام الاقتصادي كمقابل لعبارة (le système économique)؛ التحليل الاقتصادي كمقابل لعبارة (l'analyse

économique)؛ إلى النظرية الاقتصادية كمقابل لعبارة (la théorie économique) أو إلى نظرية اقتصادية معينة على نحو اقتصاد العمل، اقتصاد البيئة، اقتصاد الطاقة ....الخ أو في عبارة (l'économie de l'endettement / اقتصاد الاستدانة) كمقابل لـ (l'économie des marchés finnaciers/ اقتصاد الأسواق؛ Rizgalla, 2015, pp. 69-71)

يصف "هوبرت" اللغة الاقتصادية بكونها لغة حية، حيث يقول : "تعد اللغة الاقتصادية والمالية لغة حية ذات خصوصية متفردة كما أنها في ذات الوقت لغة عالية التقنية".* (Houbert, 2001) ويرجع السبب في وصفه لهذه اللغة بأنها حية باعتبارها لغة تعكس الواقع الاقتصادي الذي يشهد تسارعا كبيرا في المستجدات سواء من حيث الأحداث الاقتصادية أو حتى من حيث تطور النظرية الاقتصادية وأدواتها باختلاف فروعها الجزئية كما سبق وأن أشرنا، بالإضافة إلى سرعة هذه اللغة في مواكبة كل جديد والتعبير عنه بسهولة، خاصة من خلال اللجوء إلى شخصنة الظواهر الاقتصادية، على سبيل المثال العبارات التي تصف تقلبات مؤشرات الأسواق المالية في اللغة الفرنسية الاقتصادية على نحو (Marché en plein euphorie) أو (Marché joue au yo-yo) وما نجده أيضا في العبارات التي تصف مثلا حركة الدولار على نحو (Dollar se redresse, se relève, dégringole) وغيرها من العبارات التي تبسط المفاهيم الاقتصادية وتقدم المتغيرات الاقتصادية في صورة بسيطة مجسدة يفهمها المتلقي بسهولة. (Houbert, 2001)

وما عزز من حركية هذه اللغة هو التبسيط العلمي الذي تقوم به الصحافة الاقتصادية من خلال اللجوء إلى مفردات وتعابير مبسطة تقرب الصورة للقارئ غير المتخصص. ولعل التبسيط العلمي قد يكون أكثر انتشارا في هذه اللغة مقارنة بلغات متخصصة أخرى كاللغة الطبية والقانونية التي يمكن تبسيطها في حدود ضيقة فقط عكس اللغة الاقتصادية كون موضوعاتها تهم الجميع والكثير منها قد يجد إسقاطا له في الحياة اليومية للأفراد على نحو الحديث مثلا عن رفع الضرائب أو الرسوم، أو لجوء الدولة إلى تعويم العملة أو تحرير التجارة، وغيرها من الأحداث التي تفرض على الجميع مزيدا من البحث والاطلاع لفهمها كونها تمس حياتهم اليومية. فالشخص العادي لابد وأن يتساءل عن مفهوم التعويم، أو مفهوم التضخم لكون هذه الظواهر لها أبعاد تمس دخله اليومي ومستوى معيشته. ولهذا نجد أن الصحافة الاقتصادية والكثير من المواقع الالكترونية المتخصصة، قد بذلت جهدا كبيرا في تبسيط العديد من المفاهيم لدرجة أن البعض منها قد أصبح جزءا من اللغة العامة لكثرة الاستعمال والانتشار.

ويمكن أن تختلف هذه اللغة عن غيرها من اللغات المتخصصة من حيث طبيعة الجمهور المتلقي لها، ففي الوقت الذي تقتصر فيه اللغات الأخرى على المختصين وحدهم على نحو لغة الطب أو لغة القانون، فهذه اللغة يحتاجها ويستعملها الجميع نظرا لطبيعة هذا العلم الذي يهم المختص وغير المختص على نحو سواء، فالأخبار والمستجدات الاقتصادية تهم الجميع وتدفعهم إلى الرغبة في القراءة والاطلاع بشكل دائم ومستمر. وقد تم تبسيط (vulgarisation)

* "La langue économique et financière est en même temps une langue 'vivante' , dotée d'une personnalité à part entière, et une langue très technique"

بعض جوانب هذه اللغة خاصة في المقالات الصحفية وحتى من خلال بعض المواقع الإلكترونية التي تتكفل بشرح المصطلحات الصعبة حتى تسهل فهم المعلومة الاقتصادية للقارئ غير المختص أو للمستثمر البسيط (retail investisseur /peitt investor)، إلا أن هذا لا ينفي وجود العديد من المصطلحات الاقتصادية الدقيقة التي لا يفهمها إلا أهل الاختصاص ويبقى استعمالها حكرا عليهم. وهذا ما أشار إليه "هوبرت" حيث قال أنه وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الكتابة الصحفية في تبسيط المفاهيم الاقتصادية، إلا أن التطور المستمر لهذه المفاهيم يفرض في كثير من الحالات استعمال مصطلحات شديدة التخصص ناهيك عن أن فهم جميع الجوانب المتعلقة بهذا النوع من النصوص قد يتطلب التمتع بمعارف عميقة في المجال. (Houbert, 2001)

في الوقت الذي تتميز فيه اللغة الاقتصادية في الكتابات الصحفية بأسلوب يميل إلى تبسيط المفاهيم للقارئ باستعمال العديد من التقنيات على غرار التشبيه أو الاستعارة أو توظيف مصطلحات من مجالات أخرى، فإن اللغة الاقتصادية المستعملة في النصوص الواردة في التقارير الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية كتقارير صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي مثلا وتلك الصادرة عن المؤسسات المالية على غرار البنوك المركزية أو وكالات التصنيف الائتماني يطبعها أسلوب أكثر تعقيدا من خلال استعمال مصطلحات دقيقة وواضحة وذات معاني محددة دون بذل أي جهد لشرحها أو تبسيطها وهذا لتفادي الابتعاد عن المعنى المراد من ورائها، ناهيك عن أن المستهدف من هذه التقارير هو أهل الاختصاص بالدرجة الأولى (Peers). (Houbert, 2001)

وعليه يمكن القول أن اللغة الاقتصادية تتميز بكونها لغة تهم الجميع سواء مختصين أو غير مختصين لكون موضوعها (علم الاقتصاد) يهم الجميع؛ لغة شديدة التخصص والتقنية، وقد يتم تبسيطها عند مخاطبة الجمهور العام لتسهيل الفهم؛ لغة البيانات والأرقام لارتباط هذا العلم بالرياضيات والإحصاء والاقتصاد القياسي؛ لغة تستعمل الرموز والاختصارات؛ لغة شديدة التطور لتسارع الأحداث الاقتصادية وما يفرضه هذا من استحداث مصطلحات ومفاهيم جديدة لمواكبة هذا التطور؛ (بن مختاري، 2017، صفحة 115)

وتنقسم اللغة الاقتصادية إلى العديد من المجالات الفرعية كاللغة المرتبطة بكل ما يتعلق بالمجال التجاري، اللغة المرتبطة بالمجال المالي، بمجال التأمينات، البنوك، الموارد البشرية، التسيير، التسويق، السياحة، البيئة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعلى الرغم من ارتباط هذه المجالات، إلا أن لكل منها حقلا لغويا خاصا بها. (Armasar, 2014) كما يمكن أن يقسم البحث في المجال الاقتصادي إلى فرعين رئيسيين، الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والذي يركز على دراسة السلوكيات الاقتصادية لجميع الوحدات أو الأعوان الاقتصاديين من أفراد ومؤسسات إلى جانب تحليل العوامل المؤثرة على خيارات الأفراد، أما الفرع الثاني فهو الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) والذي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلي على نحو البطالة، التضخم، معدلات النمو، الضرائب وغيرها.

2-1-2 خصائصها

يتميز الخطاب الاقتصادي بالعديد من المزايا التي تعود إلى طبيعة علم الاقتصاد في حد ذاته وما يفرضه الواقع الاقتصادي من سرعة ظهور المستجدات وتدفق المعلومات. ولعل أهم ميزة لهذا النص هو المصطلح الاقتصادي، والمقصود بالمصطلح هو "اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما مجردا أو محسوسا داخل مجال من مجالات المعرفة"، ومن قبيل اللفظ المفرد مصطلح "الركود" "التوريق" "التضخم" "المضاربة"، ومن قبيل العبارة أو التركيب نجد "المشكلة الاقتصادية" "التنمية المستدامة" "الاقتصاد الأخضر"، أما من قبيل الرموز فنجد الرمز الدال على صندوق النقد الدولي (IMF) والمنظمة العالمية للتجارة (WTO) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP). (بزاوشة، 2014، الصفحات 30-31)

تتميز الكتابة الاقتصادية بالعديد من الخصائص والسمات والتي يمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية :

1-2-1-2 توظيف التورية

تتميز اللغة الاقتصادية خاصة في الكتابات الصحفية باللعب بالكلمات والتعبير عن الظواهر الاقتصادية من خلال توظيف تعابير تجسد هذه الظواهر وتقربها من فهم الجمهور المتلقي. فنجد العديد من الأمثلة عن شخصنة الظواهر الاقتصادية (وهو ما يعكس الطابع الحي للغة كما أشرنا سابقا) على نحو عبارة (le titre à tout pour séduire/ ورقة مالية جذابة أو مغرية للمستثمر). كما تتأثر اللغة الاقتصادية كثيرا بالاتجاهات السياسية لصناع القرار، وعليه تميل إلى إعادة صياغة التعابير تماشيا مع ما هو مقبول سياسيا وهذا من خلال استخدام التورية التي "تمكن المتكلم من إخفاء المعاني التي يخشى التصريح بها مع تحري الصدق في الكلام. وقد تستعمل للتأدب وتفادي إحراج المخاطب أو إيلامه أو للتملص من المسؤولية" (بزاوشة، 2014، صفحة 59)، ومن أمثلتها الاتجاه إلى استبدال مصطلح "بطال/ Chômeur" بعبارة (طالب العمل/ Demandeur d'emploi) واستبدال عبارة (مساهم صغير/ Petit Porteur) بعبارة (مستثمر فردي/ Actionnaire Individuel)، أو استبدال تسمية "بلدان العالم الثالث" بتسمية جديدة أكثر تهذيبا وهي "البدان الأقل نموا أو السائرة في طريق النمو" لتحل محلها تسمية "البلدان النامية". (Houbert, 2001)

2-2-1-2 مصطلحات مستحدثة

نظرا للتطور المستمر الذي تعرفه اللغة الاقتصادية (الإنجليزية على نحو خاص) والذي يعود إلى التغير المستمر للمحيط الاقتصادي بفعل ظهور منتجات اقتصادية جديدة، خاصة في المجال المالي والتعامل في الأسواق المالية، أو بفعل ظهور اتجاهات فكرية ونظريات جديدة، نلاحظ باستمرار دخول مصطلحات جديدة (Neologisms) وتعابير مستحدثة للتعبير عن وضعيات معينة. وعليه يمكن القول أن تطور اللغة الاقتصادية مرتبط أساسا بتطور الأنظمة

الاقتصادية وحاجة المتعاملين إلى مصطلحات وعبارات للتعبير عن حاجاتهم، وهذا ما يؤكده "هوبرت" بقوله أن "اللغة الاقتصادية هي لغة منتجة للمصطلحات الجديدة" * (Houbert, 2001).

إذن فهذه المصطلحات الجديدة شديدة الصلة بخصوصية البيئة والثقافة التي ظهرت فيها، وهذا الأمر قد يطرح الكثير من التحديات للمترجم الاقتصادي كما سنراه لاحقا، خاصة عند الترجمة إلى لغات بلدان أقل تطورا من الناحية الاقتصادية من الدول الأنجلو سكسونية عموما. وقد أشار "هوبرت" إلى أمثلة عن هذه المصطلحات التي ظهرت مع مطلع الألفية الجديدة بالتزامن مع القفزة التكنولوجية التي حدثت آنذاك، وظهر نتيجتها اتجاه جديد من التعاملات الاقتصادية، ألا وهو التعامل عبر الأنترنت، وظهرت آنذاك العديد من المصطلحات على نحو : "الاقتصاد الجديد" (Nouvelle Economie) للإشارة إلى الاتجاه نحو التعاملات الاقتصادية في العالم الافتراضي، إضافة إلى تسمية فقاعة الأنترنت (Dot-com bubble) للإشارة إلى الارتفاع المبالغ فيه وغير الحقيقي في أسعار أسهم الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا مع مطلع سنوات الألفين. (Houbert, 2001)

أما اليوم فقد ظهرت مصطلحات جديدة تعكس التوجه نحو التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة على نحو "الاقتصاد الأخضر" (Green Economy) "الاقتصاد البنفسجي" (Purple Economy) "طاقة نظيفة/ متجددة" (Clean/ Renewable energy)....الخ وهو ما انعكس بالفعل في العديد من الكتابات الاقتصادية.

2-1-2-3 المجاز المرسل

يقصد بالمجاز المرسل (Metonymy) "استعمال اللفظ لغير ما وضع له أو لعلاقة الملابسة، حيث يؤدي المجاز المرسل المعنى المقصود بإيجاز...وهو ضرب من ضروب البلاغة" (بزاوشة، 2014، صفحة 53). وتتميز الكتابة الاقتصادية بلجوئها بكثرة إلى هذه الأداة خاصة من أجل تفادي تكرار بعض العبارات والمسميات التي يمكن التعبير عنها بطريقة مختلفة في اللغة المصدر، كما يعتبر أداة هامة للمترجم لتفادي التكرار أيضا في النص الهدف، بشرط أن تكون الصيغة الجديدة شائعة الاستعمال ومقبولة لدى الجمهور المخاطب، إضافة إلى مراعاة السياق الذي ترد فيه مع ضرورة الإشارة إلى العبارة الأصلية عند أول استعمال قبل استبدالها بعبارات ومسميات أخرى. ومن أشهر الأمثلة في هذا السياق، ما أشار له "هوبرت" من استعمال عبارة "العملة الوحيدة/ Monnaie Unique" عوضا عن اليورو، واستعمال عبارة "بلاد العم سام/ L'oncle Sam" عوضا عن "الولايات المتحدة الأمريكية" وغيرها من الأمثلة الأخرى. (Houbert, 2001)

2-1-2-4 المتلازمات اللفظية

يتميز الخطاب الاقتصادي بالاستعمال الكبير للمتلازمات اللفظية والتي يعرفها "حسن غزالة" بكونها "عبارات بلاغية متواردة مؤلفة عادة من كلمتين، وأحيانا من ثلاث أو أكثر تتوارد مع بعضها عادة وتتلازم في اللغة، فهي

* 'La langue économique est génératrice de nombreux néologismes'

متلازمات لأنها تلازم بعضها بعضا من حيث ورودها في اللغة، فالتلازم إذن من التوارد والتوافق المتكررين للكلمات مع بعضها" (غزالة، 2007). فالملاحظ في اللغة الاقتصادية توارد العديد من المصطلحات بشكل دائم مع بعضها البعض، فهناك إذن قائمة من المصطلحات المحددة التي تستعمل مع بعض عند التعبير على ظواهر معينة، على نحو التعبير مثلا عن انخفاض أسعار النفط والتي نجد في اللغة الإنجليزية العديد من المصطلحات التي تعبر عن الانخفاض باختلاف درجاته على نحو (Decline/ Drop/ Decrease/ Collapse/ Fall)، بالإضافة إلى العبارات المستعملة للتعبير عن ازدهار وتحسن الوضع الاقتصادي على نحو (Economic Boom, Expansion, Growth, Euphoria) وغيرها من الأمثلة.

2-1-2-5 المختصرات والحروف الاستهلالية

إن النصوص الاقتصادية على غرار باقي النصوص المتخصصة تزخر باستعمال المختصرات (Abbreviations) والتي يقصد بها الأحرف الأولى من تعبير ما أو اسم مركب على نحو أسماء المنظمات، المعاملات، النماذج، ومن أمثلتها : GDP : Gross Domestic Product/ الناتج المحلي الإجمالي، LBO : Levereged buy-out/ الاستحواذ بالاعتماد على الرفع المالي، PER : Price Earning Ratio/ مضاعف السعر على العائد، IMF : International Monetary Fund/ صندوق النقد الدولي.

بالإضافة إلى الحروف الاستهلالية أو الحروف الأوائلية (Acronyms) التي تنطق فيها الحروف الأولى كاسم جديد، ويصبح بمثابة مفردة قائمة بذاتها. (بزاوشة، 2014، صفحة 56) والأمثلة في هذا الصدد كثيرة على نحو : Brexit/ البريكسيت : انسحاب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهي الحروف الأولى من عبارة (Britain Exit)، NAFTA/ نافطا : اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية / North American Free Trade Agreement، MENA/ مينا : دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / Middle East and North Africa.

2-1-2-6 الأسماء المركبة

يقصد بالأسماء المركبة في الخطاب الاقتصادي، تتابع مجموعة من الكلمات أو العناصر التي تعمل جميعها على تغيير الكلمة الأخيرة التي تشكل نواة المجموعة، ونجد هذه الصيغة في اللغة الإنجليزية مشكلة من اسم أو اسمين يضاف إليها مجموعة من النعوت الضرورية لتكون مفهوما وحيدا، أي أن المجموع يحيل إلى فكرة واحدة. ومن أمثلة هذه الصيغ نجد في اللغة الإنجليزية : Off-Balance Sheet Banking العمليات البنكية خارج الميزانية/ Investment Grade Securities أوراق مالية ذات تصنيف استثماري/ Short-Term Loans قروض قصيرة الأجل /Low-Default Risk خطر عدم السداد منخفض /Asset-Backed Mortgage Securities الأوراق المالية الناتجة عن توريق الأصول العقارية.

كما توظف اللغة الاقتصادية المفردات متعددة الاستعمالات، وهي كلمات يختلف معناها باختلاف السياق الذي تستعمل فيه، ويقع على القارئ والمترجم أيضا فهم المقصود منها بالاعتماد على السياق الذي وردت فيه بالإضافة إلى توظيف خبرته ومعارفه المسبقة. ومن أمثلة المفردات التي تتكرر كثيرا في اللغة الاقتصادية نذكر : مصطلح "المحيط/Environment" الذي يستعمل في عدة سياقات سواء للإشارة إلى المحيط المالي، الاقتصادي، محيط المؤسسة الحقيقي والمباشر الذي يضم مختلف الأطراف التي تتعامل معها. ومصطلح "Sentiment" الذي يتكرر كثيرا في عبارة "Market sentiment" والذي يعبر عن الحالة النفسية أو الجو والاتجاه العام للسوق، والتي يمكن التعبير عنها مباشرة بوصف هذه الحالة على نحو، السوق يطبعه التفاؤل، التشاؤم، الحذر، المخاطرة....الخ، كما يستدعي السياق حذفها في حالات أخرى. (Houbert, 2001)

2-1-2-7 الاستعارة

إن من أهم سمات اللغات المتخصصة كما ذكرناه سابقا، هو التمتع بالموضوعية والدقة إلى جانب البساطة والوضوح والإيجاز. بعبارة أخرى يجب أن تكون اللغات المعبرة عن العلوم مشابهة في خصائصها للعلوم المرتبطة بها. فإذا كان على اللغات المتخصصة التمتع بالدقة والوضوح، فوجود صور بلاغية على نحو الاستعارة سيؤثر على نقل المعاني والمضامين العلمية.

إن الحديث عن استعمال الاستعارة في النصوص المتخصصة وعلى نحو خاص في اللغة الاقتصادية، يتجاوز مجال اللغة في حد ذاتها وصولا إلى كيفية استعمال هذه الأداة في تدريس وتعلم علم الاقتصاد، وهذا ما أوضحه "لانجر" حين أشار إلى أنه وخلال الخمس وثلاثين (35) سنة الأخيرة، حدث تطور كبير في وجهة النظر إلى الاستعارة والانتقال من اعتبارها مجرد أداة لغوية وجمالية (Linguistic Ornament) إلى اعتبارها أداة معرفية (Cognitive Device). وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واضحة حول دور الاستعارة، إلا أن هناك العديد من الدراسات التي تثبت أهمية هذه الأداة في بناء المعارف اللغوية والتعلم عند الإنسان وهو ما يشار إليه بـ "نظرية الاستعارة المفاهيمية" (Conceptual Metaphor Theory) (CMT) والتي تقوم على إثبات أن دور الاستعارة يتمثل في كونها تسمح بفهم مجال معين من خلال اللجوء إلى مجال آخر، حيث يسمى الأول بالمجال الهدف (Target Domain) ويسمى الثاني بالمجال المصدر (Source Domain)؛ لا يقتصر دورها على مجرد التعبير بالكلمات، وإنما يتعداه إلى إسقاط البنية الداخلية للمجال المصدر في المجال الهدف؛ تساعد على تبسيط الجانب المفاهيمي للمجال الهدف مما يسهل استيعابه في عقل المستعمل أو المتعلم؛ تساعد على تسليط الضوء على بعض الجوانب في المجال الهدف وإخفاء أخرى، وعليه فهي تعمل كمصفاة للنظر لهذا المجال؛ تسمح بتسليط العناصر المجردة في المجال الهدف وتسمح بتقديمها وعرضها وفقا لمنظور مختلف قابل للفهم؛ إن استعمالها يتناغم مع تجارب الإنسان وعلاقته بالعالم الخارجي، فهذا التفاعل هو ما يبني النظام المفاهيمي للإنسان؛ (Langer, 2015, p. 309)

إن جميع هذه العناصر توضح أهمية استعمال الاستعارة في توضيح المفاهيم عموما وفي العملية التعليمية على نحو خاص. وتعتبر الاستعارة كما ذكرنا سابقا من أهم خصائص اللغة الاقتصادية، ويرجع استعمالها إلى سنوات سابقة في الفكر الاقتصادي بدءا من عبارة "اليد الخفية/ Invisible Hand" التي وضعها المفكر الاقتصادي "آدم سميث" للإشارة إلى كيفية عمل الأسواق الحرة وقدرتها من خلال ميكانيزمات العرض والطلب على الوصول إلى سعر توازني عادل لأي سلعة في السوق وكأن هناك جهات خفية تعمل على توازن السوق(Boers & Demecheleer, 1995) . كما يعتبر الكثير من الباحثين أن اللغة الاقتصادية لا تقتصر فقط على كونها مجرد قائمة من المصطلحات، وإنما تشتمل أيضا على العديد من التعابير والصيغ ذات الدلالات العاطفية (Poetic Function)، وهذا ما نجده في قول " إستير فيسانتي" التي ترى أن اللغة الاقتصادية تتميز عن باقي اللغات المتخصصة في كونها "تظهر درجة عالية من المعاني العاطفية، الصيغ المجردة على نحو الاستعارة وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من التعابير الاصطلاحية في اللغة الاقتصادية الإنجليزية " * (Vicente, 2007)

لطالما شكلت الطبيعة الاستعارية للنصوص الاقتصادية محل جدل بين الاقتصاديين، ويعتبر "ديردري ماكلوسكي" (McCloskey, 1998) من الأوائل الذين أثاروا هذا الجدل في كتابه "The Rhetoric of Economics " الذي دعى فيه إلى ضرورة الاهتمام والأخذ في الاعتبار للطبيعة الاستعارية للنص الاقتصادي، كما أكد من خلاله على أن هذه اللغة مثقلة بالتعابير الاستعارية. كما لخص كل من "كلامر & ليونارد"(Klamer & Leonard, 1995) وجهتي النظر حول هذه المسألة بين من يرفض الاعتراف بالطبيعة الاستعارية لهذه اللغة ويرى فيها إنقاصا من دقة هذا العلم، وبين من يعتبرها أداة لتقريب الأفكار وتبسيط المفاهيم. وقد أوردا العديد من الأمثلة عن الاستعارات شائعة الاستعمال في اللغة الانجليزية الاقتصادية، والتي ولكثرة ما تم تداولها أصبحت جزءا من القاموس اللغوي للاقتصاديين حتى أن البعض منهم لايدرك في بعض الأحيان أن ما يستعمله من تعابير ليس إلا استعارات. وتستعير اللغة الاقتصادية من عدة مجالات أخرى أو سجلات لغوية مختلفة : كالاستعارة من المجال العسكري أو مجال القتال والحرب، والتي تشير كثير من الدراسات إلى أن هذا النوع من الاستعارات هو الأكثر انتشارا في المجال الاقتصادي، على نحو عبارة "Inflation is an enemy" أو استعمال مفردة "Target" في العديد من السياقات الاقتصادية خاصة في مجال اندماج الشركات على نحو "الشركة المستهدفة/target company" أي الشركة التي سيتم الاستحواذ عليها، أو في عبارة "The Annual GDP Growth Target" (معدل الناتج المحلي السنوي المستهدف). كما نجد توظيف استعارات المجال العسكري في عبارات مثل "Take Over A Company" أي الاستحواذ على الشركة وهي مستوحاة من عمليات الاحتلال والاستيلاء على المواقع العسكرية، كما نجد أن الاستحواذ في المجال الاقتصادي يمكن أن يكون ودي أو عدائي (Friendly/ Hostile Takeover). استعارة مصطلح الدفاع أو الحماية كما نجده

* '…it shows a high degree of emotive meaning, abstract processes like metaphor, which bring about the great number of idioms used in business English'

في عبارة The EU Trade Defense Measures) للتعبير عن الإجراءات الحمائية المتخذة في مجال التجارة الخارجية. أو استعارة مصطلح "إطلاق/ Launch" كاستعماله في عبارة Policymakers seek a balance between) maintaining growth and launching reforms) أي "يسعى صناع القرار إلى خلق توازن بين الحفاظ على النمو والشروع في إصلاحات" أواستعمالها في عبارة " (to launch an investment portfolio). كما نشير إلى استعمال مصطلح "القتال" وتوظيفه في عبارات على نحو عبارة trade protectioism is crucial in fighting) the current global economic downturn) وهو ما يعني "الحمائية التجارية ضرورية لمواجهة الانهيار الاقتصادي العالمي الراهن". (HU & Xu, 2017)

كما تتميز اللغة الاقتصادية بالاستعارة من المجال الطبي على نحو العبارات التالية في اللغة الفرنسية الاقتصادية "انهيار أسعار التداول/Rechute des Cours" "Traitement de Choc/ معالجة الصدمة"، والمقصود بها الصدمات الاقتصادية. "marché en pleine convalescence/السوق في مرحلة التعافي"، أو توظيف مصطلح طبي في المجال المالي ألا وهو "عدوى الأزمات المالية" "/crises contagion" للإشارة إلى انتقال الأزمات المالية بين الدول.

نلاحظ أن اللغة الاقتصادية تستعير أيضا من العديد من المجالات الأخرى كالطقس والملاحة وغيرها ومن الاستعارات المنتشرة بشكل واسع ويمكن إضافة : Labor market سوق العمل؛ Frozen assets أصول مجمدة؛ Time is money الوقت هو المال؛ GNP is up يشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا؛ Prices are inflated الأسعار متضخمة.

وقد تم اقتراح مجموعة من التقنيات والحلول للتعامل مع ترجمة الاستعارة في النص الاقتصادي كإمكانية اللجوء إلى الترجمة الحرفية للاستعارة ومدى قابلية استعمالها؛ استعمال صورة أخرى ضمن نفس الحقل الاستعاري؛ تعديل الحقل الاستعاري؛ تقليل عدد الحقول الاستعارية أو الحفاظ على تنوعها؛ حذف الاستعارة وإمكانية تعويضها باستعمال استعارة أخرى غير موجودة في النص المصدر؛ (Beuchat, 2012, p. 27)

2-2 الترجمة الاقتصادية

يعاني المترجم الاقتصادي من الكثير من الصعوبات التي تنتج أساسا من قلة الأبحاث والمعطيات المتعلقة بهذا النوع من الترجمة المتخصصة، بالإضافة إلى تشعب وتنوع فروع اللغة الاقتصادية في حد ذاتها وامتلاك كل منها لقاموس ومعجم خاص بها. فاعتبار شخص ما مترجما متخصصا في مجال المالية والبنوك قد لا يعتبر كافيا لقيامه بترجمة تقرير سنوي لمجمع اقتصادي والذي يحتاج فيه إلى معلومات ومعارف من تخصصات فرعية أخرى كالمحاسبة وقانون الشركات والجباية والمراجعة أو التدقيق وغيرها من المعارف شديدة التخصص. وعليه فالمترجم الاقتصادي يواجه العديد من التحديات التي تنتج في جزء منها عن طبيعة وخصائص اللغة الاقتصادية والتي تعتبر لغة متخصصة

غير أنها تتداخل وتشترك مع اللغة العامة في الكثير من العناصر والمستويات، كما يمكن أن تنتج هذه التحديات أيضا عن اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول وأثره على توليد المصطلحات الجديدة لمواكبة حاجة مستعملي هذه اللغة وهذا ما يظهر بشكل خاص بين لغات البلدان الأقل تطورا من الناحية الاقتصادية. وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم المشاكل التي تواجه المترجم الاقتصادي بشكل عام ثم محاولة تحليل المشاكل المرتبطة بالترجمة نحو اللغة العربية على نحو خاص.

2-2-1 مشاكلها

يواجه المترجم عند تعامله مع النصوص الاقتصادية العديد من المشاكل المرتبطة بطبيعة وخصائص هذه اللغة، ولعل أهم تحد في هذا المجال هو تأثر جميع اللغات الاقتصادية باللغة الإنجليزية الاقتصادية باعتبارها اللغة الأساسية التي تصاغ بها المصطلحات لدى ظهورها، وتأخر بقية اللغات في مواكبة الابتكارات الجديدة مما يسمح للمصطلحات الإنجليزية بالانتشار والاستمرار. وعليه فالمترجم في المجال الاقتصادي يمكن أن يواجه المشاكل والتحديات التالية :

2-2-1-1 تعدد المعاني في اللغة الإنجليزية

تتميز اللغة الإنجليزية على غرار كثير من اللغات الأخرى بما يعرف بازدواجية المصطلح أي وجود مصطلحين على الأقل للإشارة إلى مفهوم واحد أو تعدد المعاني لمصطلح واحد. وهذا ما يصعب من عمل المترجم المتخصص عند نقله من اللغة المصدر. والأمثلة كثيرة في هذا المجال على نحو مصطلح (Stock) الذي زيادة على معناه الأول الذي يشير إلى البضائع والمخزونات، يشير في اللغة الإنجليزية الاقتصادية إلى الأسهم، وعبارة "Stock Market" تشير إلى السوق المالي أو البورصة. ومصطلح (Equity) الذي يشير عادة إلى الأسهم أو الأوراق المالية، وقد يحمل معنى رأس المال. ومصطلح (Inventory) الذي عدا عن كون معناه "الجرد" يمكن أن يحمل معنى "الأسهم".

نلاحظ أيضا أن هناك الكثير من المصطلحات الغامضة والتي تختلف معانيها على الرغم من أنها تشير في الظاهر إلى المعنى نفسه، على نحو الاختلاف في استعمال مصطلحات مثل : Contraction، Recession،Depression التي يبدو أنها تشير جميعها إلى الانكماش غير أن أهل الاختصاص يختلفون في استعمالها بحسب درجة الانكماش وحجم التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي. إن غموض بعض المصطلحات بالإضافة إلى تعدد المقابلات لمصطلح واحد قد يوقع المترجم الاقتصادي في غموض كبير وحيرة لاختيار المصطلح الأنسب، وهذا ما يؤكد أن الترجمة الاقتصادية بشكل عام لا تقتصر على إيجاد مقابلات جاهزة للمصطلحات الاقتصادية والتي عادة ما توفرها لنا القواميس والمعاجم المتخصصة، بل يقع على المترجم الاقتصادي استيعاب المفهوم واختيار المقابل الأنسب، فوجود المقابل الواضح والجاهز يعتبر قليل الحدوث نسبيا ضمن الحالات التي تتم مصادفتها عند الترجمة. وقد أثبتت العديد من الدراسات في هذا السياق أن الصعوبات التي يواجهها المترجم الاقتصادي ناتجة أكثر عن مفردات اللغة الجارية والمستعملة في سياق متخصص، أكثر من المصطلحات المتخصصة في الأساس والتي تكون مجمعة في القواميس

وجاهزة للاستعمال. فوجود المصطلحات الغامضة والمصطلحات متعددة المعاني يفرض على المترجم الاقتصادي التمتع بمعارف عالية التخصص لاستنتاج واستخراج ما يقصده كاتب النص الأصلي عند استعماله لمصطلح معين.

2-2-1-2 كلمات متعددة الاستعمالات

تلجأ اللغة الاقتصادية بشكل كبير إلى استعمال العديد من الأفعال والكلمات متعددة الاستعمالات، والتي قد تضفي نوعا من الغموض على المعنى كما تطرح تحديا أمام المترجم خاصة لنقلها واستبدالها بكلمات أكثر دقة في اللغة الهدف. ومن بين الأفعال متعددة الاستعمالات في اللغة الفرنسية مثلا الفعلين "Faire" و"Être" والتي توصي الكثير من الهيئات اللغوية في البلاد بتفادي استعمالهما خاصة في الوثائق والكتابات الرسمية واستبدالهما بأفعال أكثر دقة وملاءمة للمعنى على نحو استبدال كل من :

"faire usage d'un droit" بـ "exercer un droit"

"faire un certificat" بـ "délivrer un certificat"

كما يعاني المترجم من كثرة استعمال الكلمات ذات المعاني المتعددة كما أشرنا إليه سابقا في خصائص اللغة على نحو مفردة "Univers" ومفردة "Environment" والتي قد يتم اللجوء إليها بشكل مبالغ فيه في اللغة المصدر وعلى المترجم هنا استبدالها إن أمكن بمصطلحات أكثر دقة على نحو ترجمة عبارة :" the market has benefited from a strengthening earning environment" والتي يمكن ترجمتها إلى الفرنسية بـ " le marché a bénéficié de l'orientation à la hausse des bénéfices" ونلاحظ هنا أنه تم حذف كلمة "Environment" دون التأثير على المعنى مما يوحي بأن استعمالها في اللغة المصدر لم يكن ضروريا، كما يمكن ترجمتها إلى العربية والقول "استفاد السوق من الاتجاه التصاعدي للأرباح".

2-2-1-3 إدخال تعديلات في نص اللغة المنقولة

فغالبا ما يؤدي التمسك والحفاظ على بنية الجمل في اللغة المصدر إلى الحصول على ترجمة غير ملائمة في اللغة الهدف، ويضطر المترجم في حالات كثير إلى الاعتماد على فهمه للنص ثم إدخال بعض التعديلات للحصول على بنية متسقة مع اللغة الهدف. فاللغة الإنجليزية مثلا تميل إلى تفضيل الجمل البسيطة والقصيرة، ويضطر المترجم عند الترجمة إلى لغة أخرى إلى إدخال بعض الإضافات للشرح أو إعادة ترتيب الجملة للحفاظ على المعنى والتركيز على نفس العناصر في الرسالة المراد نقلها، أو يلجأ إلى حذف بعض الكلمات أو عدم اللجوء إلى تكرار كلمات أخرى كما هو موجود في النص المصدر، كما يمكن له اللجوء في بعض الحالات إلى دمج جملتين أو أكثر تفاديا للتكرار أو تقسيم جملة طويلة إلى مجموعة جمل قصيرة وهو أمر نادر نوعا ما في اللغة الإنجليزية التي تميل كما سبقت الإشارة إلى تفضيل استعمال الجمل القصيرة في الأساس، كما يمكن أيضا اللجوء إلى التقديم أو التأخير لبعض عناصر الجملة.

ويمكن أن يطال التعديل عند الترجمة التغيير من بنية نحوية إلى أخرى كاستبدال الصفة باسم للتماشي مع أسلوب وسياق النص الهدف، على نحو ترجمة الجملة التالية وما طرأ عليها من تعديلات من الإنجليزية إلى الفرنسية ثم إلى العربية :

"The European Central Bank tightened its monetary policy in response to strong global growth"

إلى الجملة التالية :

La Banque centrale Européenne a durci sa politique monétaire afin de contenir la vigueur de "
"la croissance mondiale

ثم إلى العربية :

"قام البنك المركزي الأوروبي بتشديد سياسته النقدية لأجل مواجهة الوتيرة السريعة للنمو الاقتصادي العالمي"

حيث نلاحظ أنه تم تحويل الصفة "Strong" في الجملة الأولى إلى اسم "la viguer" في الجملة الثانية للتناسب مع خصائص الجملة في اللغة الفرنسية، ثم الشرح بعبارة "الوتيرة السريعة" وهذا لإظهار تسارع النمو عوض الاكتفاء بعبارة "النمو السريع". (Houbert, 2001)

2-2-1-4 الاقتراض

يصادف المترجم عند تعامله مع النصوص الاقتصادية كما كبيرا من المصطلحات المقترضة من اللغة الإنجليزية، وهذه الملاحظة ليست حكرا على لغة بعينها، بل تعاني منها جميع اللغات التي تترجم بالضرورة من اللغة الإنجليزية نظرا لكونها اللغة المهيمنة على العلوم والتكنولوجيا. فاللغة الاقتصادية الفرنسية مثلا تلجأ لاستعمال العديد من المصطلحات الإنجليزية على الرغم من وجود مقابلاتها الجاهزة في اللغة الفرنسية. وعلى الرغم إصرار المحافظين على اللغة الفرنسية على ضرورة الاعتماد على المصطلحات الفرنسية للحفاظ على اللغة من غزو المصطلحات الأنجلو-سكسونية، إلا أن الواقع يظهر استمرار العمل بهذه المصطلحات سواء لسهولتها وشيوع استخدامها أو حبا في التفاخر وإظهار القدرة على الاطلاع والتحكم (Snobisme) أو في بعض الحالات لكثرة استعمال هذه المفردة وترسخها ضمن اللغة العامة كاستعمال كلمة "Marketing" التي أصبحت كلمة واسعة الانتشار وخرجت من اللغة المتخصصة لتصبح جزءا من اللغة العامة، أو لوجود فجوة زمنية بين ظهور واستعمال المصطلح الإنجليزي وبين قيام الهيئات المختصة بتوليد ووضع مقابل له (مهما كانت سرعة عمل هذه الهيئات ورغم الجهود المبذولة على غررا ما يحدث مع اللغة الفرنسية) على نحو استعمال كلمات أو عبارات كعبارة "Start-Up" للإشارة للمؤسسات الناشئة على الرغم من وجود مقابل لها ألا وهو "Jeune Entreprise" أو "Small Caps" كمقابل للمؤسسات الصغيرة

بالرغم من أن مقابلها هو "Petites Entreprises"، أو استعمال عبارة "Blue Chips" التي تشير إلى الشركات الكبرى المسعرة في سوق المال والتي تشكل جزء من المؤشر الرئيسي للسوق، فهذه العبارة تستعمل في المواقع الرسمية الفرنسية باللغة الإنجليزية ولم يتم بعد استبدالها بما يقابلها. كما نلاحظ في بعض الحالات تفضيل جمهور المستثمرين مثلا الاستمرار في استعمال بعض المصطلحات الإنجليزية كاستعمال مصطلح "Spread" بدلا من "Ecart" أو رفضهم لاستبدال "Merger Mania" بـ "Fusioniste" أو استبدال "Stock Option"بـ "Option sur Titres". ويتفاقم المشكل أمام المترجم عندما تحل الكلمة المقترضة وتنتشر على الرغم من وجود مقابل معتمد وأكثر ملائمة منها على نحو استعمال كل من "Marketing Mix" عوضا عن "Marchéage" واستعمال تعبير "Cash Flow" عوضا عن "Marge Brut d'Autofinancement". وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هيمنة المصطلحات الإنجليزية وصعوبة التعامل معها يقل عند الترجمة نحو لغات أخرى كالإيطالية أو الإسبانية أو الألمانية مثلا التي تتميز بكونها أكثر تأقلما مع الكلمات المقترضة مقارنة باللغة الفرنسية، كما أن الجهود الهيئات المتخصصة فيها لإيجاد مقابلات للمصطلحات الإنجليزية أقل بكثير مقارنة بما تقوم به الهيئات الفرنسية مما قد يوحي بتقبلها لهذه المصطلحات واستسلامها ببساطة للغزو اللغوي الإنجليزي. (Armasar, 2014)

والأسئلة التي يطرحها المترجم الاقتصادي عند تعامله مع المصطلحات المقترضة من الإنجليزية هي : هل يجب عليه الحرص على تفادي استعمال هذه الكلمات قدر الإمكان ؟ هل يجب عليه استعمالها مع إضافة شرح لمعناها بغرض تقريب المعنى للقارئ غير المتخصص؟ هل يجب عليه استبدالها بمقابلها المعتمد أو الأكثر استعمالا في اللغة المنقولة؟ وغيرها من الأسئلة التي تعكس التحديات الفعلية التي يواجهها مترجم هذا النوع من النصوص. والواقع أن هناك عدة معايير قد تتحكم في خيار المترجم أهمها هو الجمهور المستهدف، فإن كان يسهل فهم المصطلحات الإنجليزية لدى أهل الاختصاص ممن تعودوا استعمالها، فإنها قد تكون غامضة بالنسبة للجمهور العام أو غير المختصين والذين يميلون إلى استعمال مصطلح في اللغة المصدر، كما قد يتأثر هذا الخيار بطبيعة النص ونوعه، بما يريده الزبون في حال الترجمة المهنية، أو بالتوصيات المقترحة من المجامع اللغوية في هذا البلد.

2-1-2-5 النظائر

يعرف "فيني وداربلنيه"(1977) "أشباه النظائر" بكونها "تلك الكلمات المتشابهة سواء من حيث المصدر أو الشكل، والتي تطورت بداخل لغتين وحضارتين مختلفتين مما جعلهما تحملان معنيين مختلفين" * (Vinay & Darbelnet, 1977, p. 70). وتطرح هذه الظاهرة اللغوية الكثير من المشاكل عند ترجمة النصوص الاقتصادية خاصة عندما يقوم بهذه الترجمة أهل الاختصاص (الاقتصاديون) مع احتمال جهلهم بهذه الظاهرة وعدم تمتعهم بتكوين لغوي كاف. في حين أن المترجم المتخصص يفترض أن يتحقق دائما من المصطلح المختار حتى لو كان يبدو بسيطا

* "Ces mots qui se correspondent d'une langue à l'autre par l'étymologie et par la forme، mais qui ayant évolué au sein de deux langues et, partant, de deux civilisations différents, ont prix des sens différents"

للوهلة الأولى وهذا تفاديا للوقوع في مثل هذه الأخطاء. والأمثلة كثيرة في هذا الشأن خاصة عند الترجمة بين الإنجليزية والفرنسية لتشاركهما في الأصل نفسه، وانتشار هذه الأخطاء حتى في اللغة العربية كما سنراه لاحقا. من أكثر الأخطاء انتشارا الخلط بين المصطلحات التالية :

الجدول 1 : أشباه النظائر بين الفرنسية والانجليزية

اللغة الفرنسية	اللغة العربية	اللغة الانجليزية	اللغة العربية
sécurité	أمن	Security	ورقة المالية
Dépréciation	تآكل أو تدني مثل تدني قيمة العملة	Depreciation	اهتلاك
Stock	مخزون	Stock	سهم
Inventaire	جرد	Inventory	مخزون
Entreprise publique	شركة مملوكة من طرف الدولة	Public company	شركة مسعرة في سوق المال
Entreprise Privée	شركة خاصة / تابعة للقطاع الخاص	Private company	شركة غير مسعرة في البورصة
Efficience	كفاءة	Efficiency	فعالية
Efficacité	فعالية	Effectiveness	كفاءة

المصدر : إعداد الباحثة

وتظهر العديد من المشاكل عند عدم الانتباه إلى أشباه النظائر والتسرع في الترجمة المباشرة على نحو ترجمة عبارة: "Debt Restructuring" إلى عبارة " restructuration de la dette" بدلا من المقابل الأصح ألا وهو "rééchelonnement de la dette". أو ترجمة عبارة "Banking Institution" مباشرة إلى " Institution Bancaire" عوض المقابل الأصح وهو "Etablissements Bancaires". أو في عبارة "Taxe Evasion" وترجمتها المباشرة إلى "Evasion Fiscale" في حين أن الأدق والأصح ترجمتها إلى "Fraude Fiscale".

2-2-2 النقل إلى اللغة العربية

تتميز اللغة العربية الاقتصادية بالكثير من الخصائص التي نتجت في معظمها عن فعل الترجمة من اللغات الأجنبية خاصة منها اللغة الإنجليزية والفرنسية وهذا يعود للظروف التاريخية المعروفة، فالمترجمون في المشرق العربي يميلون إلى الترجمة عن اللغة الإنجليزية والتي عدا عن كونها لغة العلم والتكنولوجيا، فكثير من هذه الدول تعرضت في تاريخها للانتداب البريطاني الذي جعلها تميل إلى التعامل باللغة الإنجليزية في مقابل دول المغرب العربي التي تعرضت إلى الاحتلال الفرنسي كما وتتعامل بشكل أكبر مع القارة الأوروبية (واستمرار العلاقات للظروف التاريخية مع القارة

الأوروبية) مما جعلها تميل أكثر للتعامل باللغة الفرنسية. وبغض النظر عن اللغة المترجم منها، نجد أن اللغة العربية الاقتصادية شهدت أكبر تطوراتها في النصوص المتخصصة في الكتابات النظرية فقط مقارنة بما هو ملحوظ في الواقع، ففي مجال كالمجال الاقتصادي مثلا، نلاحظ أن تطور اللغة العربية الاقتصادية قد فاق في بعض الأحيان تطور الواقع الاقتصادي في الدول العربية، كما أن الاحتكاك اللغوي بين اللغات الثلاث (العربية، الفرنسية والانجليزية) على الرغم من إسهامه في إثراء هذه اللغة إلا أنه أدى إلى ظهور "الفوضى مصطلحية" التي يرجعها "الديداوي" إلى "قصور معرفي بالمادة موضوع الترجمة"، كما ترى "دويدري" أنه "وبشكل عام إذا كانت العديد من المصطلحات العلمية لها مقابلات باللغة العربية فإن أعداد متضاعفة تنتظر أن توجد لها هذه المقابلات، لتقدم العلوم التقنية وتشعب هذه العلوم وتفرعها، الأمر الذي أدى إلى إنتاج المئات من المصطلحات الجديدة، قد يصعب على العديد من اللغات استيعابها وليس على اللغة العربية حصرا". (دويدري، 2010، الصفحات 227-229)

وسنحاول فيما يلي استعراض بعض الأمثلة عن الفوضى التي تعيشها اللغة العربية الاقتصادية.

تتميز اللغة العربية الاقتصادية بانتشار كبير للمصطلحات المقترضة بشكل مباشر سواء عن اللغة الفرنسية في حالة وجود ترجمة فرنسية جاهزة، أو عن اللغة الإنجليزية في حال عدم وجود مقابل في اللغة الفرنسية أو شيوع استعمال المصطلح الإنجليزي خاصة بالنسبة لبلدان المغرب العربي. وظاهرة استعمال المصطلحات الإنجليزية ليست حكرا على اللغة العربية فقط والتي يمكن فهم أسبابها التي قد تتمحور بشكل خاص حول غياب المفهوم الاقتصادي في اللغة العربية، فهي شائعة أيضا في اللغة الفرنسية على الرغم من وجود المفهوم والمصطلح على حد سواء، فاللغة الاقتصادية الفرنسية لا تزال تزخر بالعديد من المصطلحات الإنجليزية على الرغم من وجود مقابلها. أما في اللغة العربية فغياب المفهوم وغياب أو عدم دقة المصطلحات المستعملة هي ما دفعت بالمختصين في المجال إلى استعمال المصطلحات الإنجليزية أو الفرنسية أو على الأقل الإشارة إليها باستمرار سعيا للدقة خاصة إذا تعلق الأمر بمفاهيم جديدة. ومثال ذلك استعمال عبارة "Blue Chips" والتي تستعمل حتى في اللغة الفرنسية للإشارة إلى الشركات الأحسن أداء والأكبر من حيث رسملتها البورصية على مستوى سوق المال واستمرار استعمالها في اللغة العربية مع رفض استعمال الترجمة الحرفية لها وهي "الرقاقات الزرقاء".

تتميز اللغة العربية الاقتصادية بوجود قصور في إنتاج وتوليد المصطلحات، وهذا في الواقع نتيجة لمستوى تطور النظام الاقتصادي. فالملاحظ أن العديد من المفاهيم لا نجدها سوى في الكتب والمقالات الأكاديمية، أي أنها مفاهيم نظرية وغير موجودة في الواقع الاقتصادي العربي أي لا يتم التعامل بها وبالتالي لا حاجة ماسة وملحة لترجمتها، ومثال ذلك العديد من المنتجات المالية والابتكارات (Financial Innovations) التي لا تحظى باهتمام المترجمين لكون التعامل بها محدود على نحو عقود المشتقات (Derrivatives)، الخيارات (Options) أو عقود المقايضة أو المبادلة (Swaps) وما يرتبط بهذه المنتجات من تفاصيل وإجراءات والتي لا تزال المصطلحات الإنجليزية تستعمل عند الحديث عنها.

في المقابل لغياب المصطلح الاقتصادي في اللغة العربية، نجد حالة وجود أكثر من ترجمة واحدة للمصطلح وهو ما يزيد من عدم دقة اللغة العربية الاقتصادية ومن حالة الفوضى المصطلحية. يعود هذا في كثير من الحالات إلى اختلاف اللغة المترجم منها، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، منها الاختلاف في ترجمة مصطلح "التسيير" المستخدم في دول شمال إفريقيا والناتج عن ترجمة المصطلح الفرنسي "Gestion " في مقابل ذات المصطلح المستعمل في دول المشرق ألا وهو "الإدارة" والناتج عن ترجمة المصطلح الإنجليزي "Management"، وقد يبدو لغير المختص أن مصطلح "التسيير" و"الإدارة" يشيران إلى معنيين مختلفين إلا أن معناهما في الواقع واحد. كما نجد ترجمة "وكالات التنقيط" المقابلة للتسمية الفرنسية (Agences de Notation) في مقابل عبارة "وكالات التصنيف الائتماني" المقابلة للتسمية الإنجليزية (Rating Agencies). أو الاكتفاء بعبارة "أزمة ائتمان أو سيولة" لعدم إيجاد مقابل دقيق للعبارة الإنجليزية (Credit Crunch) أو مقابلتها الفرنسية (Resserement Bancaire) فترجمتها الحرفية "المقرمش" لا تؤدي أي معنى.

إن اختلاف اللغة المترجم عنها إضافة إلى كونه يؤدي إلى اختلاف المصطلحات المستعملة للتعبير عن نفس المفهوم، قد يؤدي أيضا إلى حدوث أخطاء في الترجمة وانتشار استعمالها، ولعل من أهم الأمثلة عن حدوث خطأ في الترجمة ناتج ببساطة عن ترجمة الترجمة، أي الترجمة الثالثة من اللغة الفرنسية التي شاعت فيها ترجمة خاطئة لمصطلح انجليزي معين، وبالتالي انتقل الخطأ إلى اللغة العربية بعد الترجمة عن الفرنسية. من أهم الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء هو ترجمة اسم إحدى أهم النظريات المالية ألا وهي "نظرية أو فرضية كفاءة الأسواق المالية" فهذه التسمية باللغة العربية هي في الواقع ناتجة عن ترجمة تسمية النظرية باللغة الفرنسية والتي هي " l'efficience des marchés financiers" أما بالعودة إلى التسمية الأصلية للنظرية باللغة الإنجليزية فهي "efficient market hypothesis"، وبمجرد التدقيق في كلمة "Effcient" ندرك الخطأ الواقع، فمصطلح "l'Efficience" هو ليس ترجمة لمصطلح "Efficiency" وهما عبارة عن أشباه النظائر، فمصطلح "Efficiency " كان الأصح به أن يترجم إلى مصطلح "Efficacité" في اللغة الفرنسية ومن ثم إلى مصطلح "الفعالية" في اللغة العربية. والأمثلة عن هذه الأخطاء كثيرة في اللغة العربية الاقتصادية العربية وهي ناتجة عن قيام المتخصصين أنفسهم بالترجمة أي في معظم الحالات إلى نقص في كفاءة المترجم ومن ثم صعوبة تصحيح الخطأ عند شيوعه.

نشير في ذات السياق إلى مثال آخر عن الأخطاء الشائعة والتي قد تؤدي عند عدم إدراكها إلى مشاكل على مستوى الممارسة، مثال ترجمة المجاميع الرئيسية في الميزانية المحاسبية إلى عمودين الأصول والخصوم المترجمان على سبيل المثال في النظام المحاسبي الجزائري –والذي كان إلى وقت كبير مستوحى من النظام المحاسبي الفرنسي– عن المصطلحين الفرنسيين "Actifs et Passifs". أما عند ترجمة هذين المصطلحين إلى اللغة الإنجليزية، فعادة ما نجد مصطلحي "Assets and Liabilities" وهذه ترجمة خاطئة في الواقع، إذ الأصح ليست الترجمة المباشرة وإنما العودة إلى النظام

المحاسبي الأنجلوسكسوني والذي يقسم الميزانية إلى ثلاثة مجموعات كبرى هي الأصول/ Assets من جهة ومن جهة الخصوم نجد مجموعتين هما "حقوق الملكية/Owner's Equity" المقابلة لمجموعة الأموال الخاصة ومجموعة "الالتزامات/Liabilities" المقابلة للديون في النظام الفرنكفوني، وعليه فمصطلح "liabilities" لا يقصد به الخصوم وإنما يقصد به الالتزامات الخارجية فقط، وعليه ففي بعض الأحيان لابد من فهم المصطلح في حد ذاته وسياق ظهوره لأجل الوصول إلى ترجمة صحيحة ودقيقة له وهذا ما يعيدنا دائما إلى التركيز على كفاءة مترجم النص الاقتصادي.

إن غياب المصطلح العربي يزيد من حالة الفوضى خاصة عندما ينتشر استعمال ترجمة معينة واعتمادها أو انتشارها استجابة للحاجة لمصطلح عربي في المجال، وبمجرد شيوع المصطلح سيكون من الصعب تغييره فيما بعد. من بين الترجمات الحرفية التي تم اعتمادها بسرعة هي عبارة "المحاسبة الإبداعية" كترجمة لـ "Creative Accounting" والتي تشير إلى جملة التلاعبات والحيل التي قد يلجأ إليها المحاسبون لتقديم صورة زائفة عن الوضعية المالية للمؤسسة تظهرها بحال أحسن مما هي عليه في الواقع. حيث كان من الأحسن اللجوء إلى استراتيجية أخرى عدا عن الترجمة الحرفية لإيجاد مقابل لهذه التسمية، فالمقابل في اللغة العربية يحمل إيحاء إيجابيا لا يعكس المعنى الحقيقي لهذه الممارسة. وعليه لابد من العمل على اقتراح ترجمات أكثر تناسبا مع المفهوم الأصلي للمصطلح وتوحيدها للحد من هذه الفوضى المصطلحية. كما نجد مثالا آخر لشيوع الترجمة الحرفية هو استخدام عبارة "اقتصاديات السلم" كترجمة حرفية للعبارة الفرنسية (Economy d'echelle) والتي ترجمت عن الإنجليزية (Economies of Scale)، ويقصد بهذا المفهوم استفادة الشركات من تخفيض أو اقتصاد في التكاليف الثابتة نتيجة لزيادة حجمها، ونلاحظ أن الترجمة الحرفية إلى العربية غير موفقة، وقد تم تغييرها لاحقا واستبدالها بعبارة "اقتصاديات الحجم" أو "وفرات الحجم". أو استخدام عبارة " أثر الرافعة" كترجمة للعبارة الفرنسية (l'effet de levier) عوضا عن "أثر الرفع " كترجمة للمقابل الإنجليزي (leverage effect) والذي يشير إلى أثر الاستدانة على تحسين المردودية المالية للمؤسسة.

تتميز اللغة العربية الاقتصادية أيضا بصعوبة التعامل مع ترجمة العبارات الاصطلاحية (Business Idioms) شائعة الاستعمال في المجال الاقتصادي، فنظرا لكون هذه المصطلحات تتأثر بثقافة اللغة التي تظهر فيها (Culture Specific) ويزيد خلقها واستعمالها مع تطور المحيط الاقتصادي والحاجة المستمرة لتعابير تعكس وضعية تواصلية معينة، ونظرا لكون الأنظمة الاقتصادية في العالم العربي أقل تطورا، فالنتيجة هي أن اللغة العربية الاقتصادية لا تظهر فيها حاجة ملحة لهذه التعابير وما هو موجود فيها ليس وليد الواقع الاقتصادي أو الثقافة العربية وإنما هو ناتج عن ترجمة حرفية للتعابير الاصطلاحية الإنجليزية عموما. ومن أمثلة هذه العبارات نجد عبارتي "Bull Market" والتي تعني

"سوق صعودي" كما يترجمها البعض حرفيا إلى "سوق ثيراني"، عكس "Bear Market" المقصود بها "سوق هبوطي" أو كما يشير إليها البعض "سوق دببي". وقد تم اعتماد كلمتي "صعودي/هبوطي" التي وإن كانتا بالفعل تعكسان المعنى المقصود إلا أنهما لا تنقلان الجانب البلاغي الموجود في العبارة الاصطلاحية، إذ أن اختيار كلمتي "bull-bear" واستخدامها في مجال تداول الأوراق المالية هو خيار يعكس ثقافة الشعب الأمريكي الذي كان في فترة ما متأثرا بالمصارعة التي تجمع بين الثور والدب بدلا من مصارعة الثيران، وتم تشبيه الصراع بين المتعاملين في سوق المال بالصراع بين الثيران والدببة وكيف أن الثور يسعى لإخراج الدب من حلبة الصراع بقرنيه بشكل مشابه للمستثمرين الذين يضاربون على ارتفاع أسعار الأوراق المالية في المستقبل أي على كون السوق صعودي والعكس.

2-2-3 الترجمة الاقتصادية في الميدان

إن ممارسة الترجمة الاقتصادية في الميدان تفرض على المترجم أن يحوز على العديد من المعارف والمهارات التي تجعله قادرا على اقتحام هذا المجال والنجاح فيه. فعلى غرار الأنواع الأخرى من الترجمة المتخصصة، لا يكفي حصول المترجم على تكوين نظري في الترجمة الاقتصادية ليصبح مترجما اقتصاديا، وإنما لابد له من الجمع بين العديد من العناصر التي تؤهله ليكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي يفرضها هذا التخصص.

2-2-3-1 كفاءة المترجم

يجمع الكثير من الباحثين وممارسي الترجمة على ضرورة تمتع المترجم الاقتصادي بمجموعة واسعة من المهارات، تتضمن بشكل أساسي تكوينا أو مهارات في الترجمة ومعارف لغوية متعمقة خاصة حول التعامل مع النصوص المتخصصة على العموم والنص الاقتصادي على نحو خاص، دون أن ننسى ضرورة امتلاكه لمعارف واسعة في المجال الاقتصادي. ويواجه المترجم الاقتصادي العديد من الصعوبات أهمها ضرورة فهم نوع النص الذي يتعامل معه وطبيعة الجمهور المخاطب الذي غالبا ما يكون غير متجانس يجمع بين المختصين وغير المختصين أيضا، كما يقع علي المترجم الفهم العميق للرسالة المتضمنة في النص الأصلي وذلك حتى يستطيع تبسيط هذه الرسالة —إن استدعى الأمر– والوصول إلى ترجمة مفهومة، أو إدخال تعديلات أو تغييرات في النص الأصلي إذا قضت الضرورة بذلك. إن جميع هذه الصعوبات بالإضافة إلى تشعب التخصصات والفروع الموجودة بداخل هذه اللغة، جعل التخصص في الترجمة الاقتصادية لا يستقطب الكثير من الطلبة لاعتبار العديد منهم أن علم الاقتصاد هو علم جاف وشديد التعقيد، كما أن الترجمة الاقتصادية أقل إبداعا وحيوية مقارنة بالترجمة الطبية أو القانونية مثلا التي تتضمن بعدا إنسانيا تفاعليا. وقد ساهمت جميع هذه العوامل في نقص الإقبال على هذا التخصص وبالنتيجة قلة عدد المترجمين الاقتصاديين الممارسين في الميدان، فغالبا لا يتخصص فيها إلا من سبق وأن عمل في المجال الاقتصادي قبل الدخول

في مجال العمل في الترجمة، أي هؤلاء الذين يمتلكون تكوينا مزدوجا أو تمكنوا من التخصص بحكم الخبرة والممارسة الطويلة. (Beuchat, 2012)

نلاحظ إذن أن التخصص في الترجمة الاقتصادية يتحصل عن طريق المزاوجة بين التكوين الأساسي بالإضافة إلى تمتع المترجم بالخبرة الطويلة في الميدان. ويؤكد "هوبرت" في هذا السياق على "أن على المترجم أن يكون مستعدا وجاهزا لاقتحام مجال الترجمة الاقتصادية، وألا يكون خياره مبنيا على العوائد المتوقعة أو الرغبة فقط في التخصص في مجال معين بل بناء على ما يمتلكه من معارف ومهارات"، فالمجال الاقتصادي مجال متطلب جدا وشديد التعقيد والتفرع، وإن كان المترجم غير مكونا تكوينا كافيا فلن يستطيع مجابهة التحديات الكبيرة التي يواجهها المترجمون الاقتصاديون في الميدان، كما أن امتلاك كم من المعارف اللغوية والقدرة على الترجمة مع الاستعانة بقاموس متخصص لا يضمن التمكن من الترجمة الاقتصادية والتخصص فيها. (Houbert, 2001)

يشير "جونكرز" في مقاله حول الترجمة الاقتصادية والمالية إلى أن المترجم قبل ظهور الأنترنت كان مترجما عاما يتعامل مع أي نص يقدمه له الزبون ويحرص على ترجمته في الآجال المطلوبة، أما بعد تطور استعمال الأنترنت، أصبح بإمكان الزبون إيجاد المترجم متى ما أراد وعليه اتجه المترجمون للتركيز أكثر على التخصص تلبية لحاجات زبائنهم المتزايدة. ويقترح "جونكرز" في هذا الصدد مجموعة من الخطوات لأجل التخصص والتحكم في الترجمة الاقتصادية، كما يؤكد أنه من الضروري عدم الاعتماد التام والمطلق على القواميس المتخصصة لأنها يمكن أن تقود المترجم للخطأ من حيث أن السياق في الترجمة الاقتصادية يمكن أن يغير معنى الجمل والمفردات بشكل كلي. تتمثل الخطوات المقترحة في : العودة للتكوين والدراسة إن أمكن؛ المشاركة في الدورات التكوينية التي ينظمها الفاعلون في القطاع المالي؛ الاطلاع المستمر على الصحافة المتخصصة؛ الانضمام والمشاركة في النشاطات المقترحة مثلا من طرف غرف التجارة والصناعة على المستوى المحلي؛ المشاركة في المنتديات المتخصصة في المجال لتبادل الآراء والمعلومات؛ التعلم من خلال الممارسة (Learn by Doing) أي العمل على ترجمة النصوص الاقتصادية وعرضها على الزملاء من المترجمين الأكثر خبرة وتخصصا؛ الاطلاع المستمر في كل من اللغة المصدر واللغة الهدف بهدف زيادة الفهم في كل من المجال الاقتصادي والمصطلحي؛ (Jonkers, 2015)

ومن خلال التركيز على هذه العناصر، سيكون في وسع المترجم الاقتصادي الوصول إلى ترجمة النص دون المساس بمعنى النص الأصلي، ويتأتى ذلك من خلال الفهم الجيد والعميق للميكانيزمات الاقتصادية الأساسية وجميع الجوانب اللغوية للنص، ففي حال التعامل مع ترجمة القوائم المالية للشركات مثلا يجب الانتباه إلى أن الكثير من هذه الشركات تتعمد تجميل النتائج أو إخفاء بعض المعلومات الإضافية، وعليه فيجب على المترجم أن يكون ملما بما يترجم وأن يقرأ بين السطور لاكتشاف أي معلومات مخفية وهذا ما يتطلب منه امتلاك معارف أساسية في التحليل المالي وفي محاسبة الشركات مثلا؛ (Beuchat, 2012). اكتشاف الأخطاء في النص الأصلي والعمل على تصحيحها، وهذه

الأخطاء يمكن أن يكون مصدرها نقص في الكفاءة اللغوية والتحريرية لكاتب النص الأصلي أو عدم توخي الدقة في الكتابة، فحسب "كريستين دوربان" معظم النصوص الاقتصادية غير محررة بشكل جيد وغير مفهومة في بعض الحالات، وهذا الأمر مفهوم فمؤلف هذا النص ليس كاتبا أدبيا وإنما هو اقتصادي يعمل في المجال". وهنا يقع على المترجم الاقتصادي المتخصص أن يقوم بتعديل النص وإعادة ترتيب جمله، أو التواصل إن أمكن مع المؤلف الأصلي لفهم ما يريده من النص بدقة؛ (Beuchat, 2012). العمل على اختيار وانتقاء الترجمة الأكثر ملاءمة للسياق من بين جميع الترجمات الممكنة؛(Jonkers, 2015)

بالعودة لواقع ممارسة الترجمة الاقتصادية وبالاعتماد على نتائج بعض الدراسات الاستقصائية التي تمت على بلدان أوروبية مثلا، تمت ملاحظة أن المترجم ليس في وسعه دائما الاستفادة من العناصر المذكورة سابقا، فمثلا يعتبر اللجوء إلى الزملاء للتصحيح والمراجعة أي اعتماد استراتيجية "التعلم من خلال الممارسة" قد يكون محدودا جدا لضيق وقت المترجمين الممارسين في الميدان أو لعدم قدرتهم أو رغبتهم في المساعدة. أما فيما يتعلق بالعودة للدراسة والتكوين سواء في المجال الاقتصادي أو في الترجمة الاقتصادية، فإمكانية القيام به محدودة أيضا لضيق الوقت وقلة الورشات أو الدورات التكوينية في هذا المجال حتى في الدول المتطورة في حد ذاتها، فمثلا تنظم الجمعية الفرنسية للمترجمين (SFT*) مؤتمرا سنويا واحدا حول الترجمة المالية. نلاحظ أيضا أن معظم الجامعات الأوروبية مثلا وعلى الرغم من أنها تقدم تكوينا متخصصا على مستوى الماستر وأحيانا بعض الدروس في الترجمة الاقتصادية، إلا أنه لا وجود تقريبا لأي دوارات تكوينية أو تربصات أو ورشات تسمح للمترجمين المتخصصين في الميدان بالعودة للتخصص في مجال الترجمة الاقتصادية، وهذا ما خلق ندرة وحاجة كبيرة لهذه الترجمة في السوق.

ما يلاحظ أيضا على مستوى الواقع أن المترجم الاقتصادي يعتمد في كثير من الوقت على التكوين الذاتي (Autodidacte) لبناء كفاءته وخبرته في المجال، فضيق الوقت يحول دون اكتسابه لمعارف جديدة بشكل منتظم، كما أن ضيق الآجال المتاحة للقيام بهذه الترجمة يجعله يركز أكثر على التعامل مع الطلبات والإشكاليات المستعجلة للزبائن دون القدرة على التوسع في البحث أو القراءة والاطلاع. وعليه فالمترجم يعتمد عموما على خبرته وتجربته ويخصص ما لديه من الوقت للبحث المتخصص أي البحث عن معلومة بحد ذاتها عوض القيام بتربصات وتكوينات أو القيام بالبحث الموضوعاتي المتخصص، في حين أن تشعب وتعقد هذا العلم وتسارع المستجدات فيه يجعل المترجم دائما بحاجة للتكوين مهما كانت خبرته في المجال، ففي موضوع مثلا كتداول الأوراق المالية، تظهر بشكل متواصل الكثير من الأدوات الجديدة كالمشتقات المالية والابتكارات التي يجد المترجم صعوبة في ترجمتها لدى ظهورها.

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن التخصص في الترجمة الاقتصادية يتطلب من المترجم الإلمام والتمكن من كل من المعارف الاقتصادية واللغوية والترجمية على حد سواء، كما يجب على المترجم أن يكون واعيا بالطبيعة المتشعبة والمعقدة لهذا العلم ناهيك عن سرعة ظهور المعلومات والمستجدات التي تفرض عليه أن يكون على اطلاع دائم بما

* Société française des traducteurs

يحدث في المجال الاقتصادي. يجب على المترجم الراغب في اقتحام هذا الميدان أن يكون مدركا لهذه التحديات، كما عليه أن يكون مستعدا للتعلم والتكوين المستمر لأن جزءا كبيرا من تكوين وكفاءة المترجم الاقتصادي يتأتى من خلال التكوين الذاتي والممارسة في الميدان، فامتلاك شهادة في الترجمة المتخصصة لا يعني بالضرورة القدرة على ممارستها.

2-2-3-2 أدوات المترجم

يتمتع المترجم الاقتصادي وعلى العكس من بقية المترجمين المتخصصين بكم كبير من المراجع وقواعد البيانات التي تسهل كثيرا من عملية البحث الوثائقي والاصطلاحي، سواء تعلق الأمر بالمجلات العلمية المتخصصة أو الجرائد خاصة في المجالات التي تشهد حركية واسعة كالتعامل في الأسواق المالية والبورصات أو في مجال التسويق مثلا. بالإضافة إلى المراجع المساعدة كالأنترنت أو التلفاز والراديو التي تعتبر أيضا مصدرا مساعدا لتوضيح وشرح بعض المفاهيم الاقتصادية أو حتى الاطلاع على المصطلحات الشائعة للتعبير عن مفهوم أو ظاهرة معينة. كما أن ظهور الحاسوب وما نتج عنه من ثورة في المعلومات شكل منعرجا حاسما في عمل المترجم الذي أصبح يعتمد على هذه الأدوات والموارد بشكل تام، كما وفرض هذا الواقع على المترجمين الجدد ودارسي الترجمة ضرورة امتلاك مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال زيادة على المهارات المطلوبة لدى المترجم المتخصص بشكل عام، وساعد استخدام هذه الأدوات في اقتصاد كل من الجهد والتكلفة حيث أصبح بإمكان المترجم الحصول على المعلومة التي يريدها أينما كان ووقتما أراد.

تنقسم الموارد التي يستعملها المترجم المتخصص عموما والمترجم الاقتصادي على نحو خاص إلى موارد بشرية وموارد نصية. تتضمن الموارد البشرية بشكل خاص استشارة كلا من المختصين في مجال معين بالإضافة إلى الزملاء العاملين في الترجمة. أما الموارد النصية فيمكن أن تأخذ العديد من الأشكال من نصوص ورقية إلى أقراص مضغوطة أو برمجيات للترجمة بمساعدة الحاسوب إلى المصادر من الأنترنت وغيرها، وتنقسم عموما إلى موارد معجمية (lexicographique) والتي تتضمن المعاجم المتخصصة أحادية أو ثنائية أو متعددة اللغات مهما كانت طبيعتها ورقية أو إلكترونية، بالإضافة إلى قواعد البيانات المصطلحية، أما القسم الآخر فيتمثل في الموارد غير المعجمية (non-lexicographique) التي تتضمن النصوص أو القراءات الموازية بالإضافة إلى الكتب المرجعية.

1-2-3-2-2 المعاجم المتخصصة

تعتبر المعاجم المتخصصة من أهم الأدوات التي يحوزها المترجم عموما الذي يخصص في المجمل ما بين 40 أو 50% من وقته للبحث الاصطلاحي. وقد دعم البحث في المجال الاقتصادي بعدد كبير من المعاجم الاقتصادية والمالية وفي غيرها من الفروع استجابة للطلب الكبير على هذه التخصصات نتيجة للاهتمام المتزايد بعلم الاقتصاد على الصعيد العالمي، فكما يعتمد ويلجأ المختصون لاستعمالها، يمكن لأي مستثمر جديد أو مقاول ذو مشروع أو

فكرة جديدة أن يبني معارفه الاقتصادية باستعمال هذه الأدوات. وعليه فالجميع يحتاج إلى استعمال المعاجم المتخصصة سواء في الكتابات المتخصصة أو في الخطاب العلمي المبسط.

غير أن استعمال المعاجم المتخصصة على الرغم من انتشارها قد يكون محدود الأثر والفائدة للمترجم المتخصص الذي يعجز في كثير من الحالات على إيجاد ضالته فيها لكونها غير قادرة على مواكبة التغيرات السريعة في المجالات أو الحقول المتخصصة، وعدم تحديثها بشكل متواصل أي عدم قدرتها على استيعاب المصطلحات الجديدة خاصة فيما يتعلق بالمعاجم الورقية. وعلى الرغم من إدراك القائمين على إنتاج المعاجم المتخصصة لأهمية هذه الأداة في الترجمة وخارجها على حد سواء، يبقى إنتاجها محدودا للعديد من الأسباب أهمها قلة العوائد الناتجة عن قاموس أو معجم متخصص يخاطب فئة جد محدودة من الناس مقارنة بالمعاجم العامة، وعليه فمبيعاته ستكون غير كافية لتغطية التكاليف الكبيرة التي يتطلبها إنتاجه خاصة في شكله الورقي. كما أن تسارع التطورات والمستجدات في مختلف التخصصات وفي المجال الاقتصادي بشكل خاص، سيصعب كثيرا من إنتاج المعاجم المتخصصة التي تتطلب تحديثا مستمرا لمواكبة كل جديد وهو ما يفرض تكاليف إضافية أيضا. وعليه نجد أن المترجم الاقتصادي سيحجم عن اقتناء المعاجم المتخصصة لإدراكه بأنها غير محدثة ولا تستجيب لحاجاته المتخصصة، وسيفضل عندها اللجوء إلى مصادر وثائقية أخرى كالمجلات المتخصصة وغيرها. كما أصبح المترجم اليوم يفضل اللجوء للبحث في المعاجم الإلكترونية التي تحدث باستمرار عكس الورقية، وذلك حتى لا يتحمل التكلفة الغالية لشراء معاجم جديدة أو حتى تضييع الوقت في البحث عنها في المكتبات خاصة وأن الآجال عادة ما تكون قصيرة في الترجمة المتخصصة. ومن جهة أخرى فالإشكال الموجود في المعاجم المتخصصة الإلكترونية أنها عادة ما تكون محدودة التخصص كونها تركز في العموم على الخطاب العلمي المبسط، أي التركيز على قضية المصطلح وشرحه دون التعمق في مناقشة تعريفه ومختلف مرادفاته أو توارد المصطلح أو اختلاف المعنى وفقا للسياق في الجملة وهذا ما يفرض على المترجم الاستعانة بمراجع إضافية لفهم المعنى والسياق، ومن جهة أخرى لا بد من التأكد من مصداقية هذه المعاجم وموثوقية مصادرها. وعليه فالملاحظ أنه على الرغم من كثرة المعاجم المتخصصة إلا أن سرعة ظهور وتدفق المعلومات الجديدة وعدم قدرتها على تضمين كل من المصطلح وسياقاته على حد سواء يفرض على المترجم المتخصص اللجوء إلى وسائل إضافية للفهم أكثر ولاختيار المقابل الأنسب عند الترجمة. (Beuchat, 2012)

2-2-3-2-2 البيانات المصطلحية

يطلق على قواعد البيانات أيضا اسم "قواعد المعلومات"، على أساس أن البيانات تشكل جزءا أو شكلا من أشكال المعلومات في حقل المعلوماتية، كما قد تسمى أيضا "بنوك البيانات" أو "بنوك الكلمات" أو "بنوك المصطلحات" أو "بنوك المعطيات". ولهذه القواعد أشكال وتطبيقات متعددة كما أن مبدأ عملها جميعا يقوم على تجميع البيانات في حقل أو اختصاص معين وتخزينها في الحاسوب وفقا لطريقة يسهل معها استعادتها عند الطلب، وتقوم معظم هذه البنوك بتقديم خدماتها لمن يطلبها لقاء أجر معين. (القاسمي، 2019). أما في مجال الترجمة عموما

والمتخصصة تحديدا، تشكل قواعد البيانات المصطلحية أهم مورد للمترجم في بحثه الاصطلاحي، وتعرف بأنها "تجميع منهجي للمعلومات حول مصطلح أو مفهوم معين قابل للاطلاع والقراءة إلكترونيا، ومرفق بنظام لإدارة المصطلحات*"، كما يعرفها "القاسمي" بكونها "نوع من قواعد البيانات، يتخصص في تجميع رصيد من المصطلحات العلمية والتقنية، مع معانيها ومعلومات مفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر" (القاسمي، 2019، صفحة 672). وعادة ما تبنى هذه القواعد المصطلحية لأجل تسهيل عملية الترجمة، وعليه فهي تستجيب إلى حد كبير للحاجيات الخاصة للمترجمين خاصة المهنيين منهم لكونها توفر عليهم كلا من الجهد والوقت والتكلفة، خاصة وأنها معدة بطريقة منهجية تسمح بالاطلاع السريع على المصطلح سواء أبجديا أو موضوعاتيا، ناهيك عن أنها تتجاوز حدود المعاجم المتخصصة باعتبارها تخصص العديد من الحقول للمصطلح الواحد ولا تكتفي بشرحه فقط، بل يمكن أن تتضمن حقولا خاصة بالتعريف، والسياق، وطريقة الاستعمال بالإضافة إلى المترادفات أو أشباه النظائر أو المتلازمات اللفظية وصولا إلى تعداد كل المفاهيم أو المصطلحات ذات العلاقة بالمصطلح المعني. ويمكن للمترجم القيام بإعداد قاعدة بيانات خاصة به للرجوع إليها متى ما تطلب الأمر، كما يمكنه الاستفادة من قواعد بيانات زبائنه أو الجهات المؤسساتية التي يعمل لحسابها، والتي تقوم في معظمها ببناء قواعد بيانات تضم المصطلحات المستعملة في المؤسسة أو الهيئة وتوضع تحت تصرف مستخدميها في شكل مسارد (Glossaire) لأجل توحيد المعلومة وتوخي الدقة في الاتصال الداخلي. ويلخص "القاسمي" المزايا التي تقدمها بنوك المصطلحات في أربعة نقاط أساسية هي : حداثة المعلومات؛ سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها؛ سرعة التعرف على التكرار والتناقض في المصطلحات؛ توفير الوقت والجهد والمال.

يمكن لقواعد البيانات أن تطرح مجموعة من المشاكل المتعلقة مثلا بكثرة المحررين أو الجهات التي تدخل المعلومات الجديدة ومدى صحتها أو موثوقيتها، كما يمكن أن تعود المترجم في الميدان، نتيجة لضيق الوقت، على الاعتماد المطلق عليها والاكتفاء بما تقدمه عوضا عن التعمق في البحث في المراجع الإضافية خاصة اللجوء إلى القراءات الموازية ونصوص المؤلفات المرجعية في المجال.

2-2-3-2-3 النصوص الموازية

زيادة على الموارد السابقة، يحتاج المترجم الاقتصادي أيضا إلى الاعتماد على النصوص الموازية والتي تشمل جميع المصادر التي تقدم له أية معلومات تساعده على زيادة فهمه للنص الأصلي، كما يمكن أن تفيده في البحث الاصطلاحي كمكمل للمعاجم وقواعد البيانات المصطلحية. وقد ساهمت الأنترنت في تغيير طريقة عمل المترجم المتخصص الذي أصبح لا يستغني عنها في عمله اختصارا للجهد والوقت، حيث توفر له تشكيلة واسعة من النصوص مختلفة الأشكال والمصادر (pdf، word، صفحات ويب html...الخ) التي يمكن الولوج إليها بسرعة

* أنظمة إدارة المصطلحات هي برمجيات صممت خصيصا لمساعدة المصطلحيين على تخزين المصطلحات ومعالجتها واسترجاعها على غرار البرمجيات المستخدمة للمسك المحاسبي في الشركات، أو تلك المستخدمة لفهرسة الكتب في المكتبات.

وسهولة من خلال محركات البحث المعروفة. ولعل من أهم الأمثلة على هذه المراجع الصفحات الرسمية للمؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية على غرار الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، أو البنك العالمي أو الاتحاد الأوروبي مثلا والتي تتيح العديد من المسارد التي تم إعدادها من طرف مختصين في المجال، بالإضافة إلى التقارير الدورية التي يتم إعدادها ونشرها بلغات متعددة وهو ما يتيح للمترجم فرصة المقارنة بين الترجمات وإيجاد المكافآت المناسبة. كما يمكن للمترجم الاستفادة من هذا المصدر في ترجمة بعض النصوص التي تتطلب الالتزام بشكل محدد على غرار التقارير المالية السنوية أو الهيكل التنظيمي للشركة أو العقود التجارية، حيث يمكنه المقارنة مع وثائق مشابهة في النص الأصلي وهو ما قد يفيده على الصعيد المصطلحي والأسلوبي على حد سواء. ونشير في هذه النقطة إلى ضرورة قيام المترجم بالتحقق الدائم من صحة وصدق المعلومة قبل استعمالها، فمعظم النصوص الموازية يتم الحصول عليها من الأنترنت والتي لا تعتبر –إن لم يتم استعمالها بشكل صحيح– مصدرا كامل الموثوقية، خاصة في المجال الاقتصادي الذي تنتشر فيه الكثير من الترجمات الخاطئة والمصطلحات المقترضة من اللغة الإنجليزية، ولذا لابد على المترجم زيادة على هذه النصوص اللجوء إلى المؤلفات المرجعية في التخصص، والتي تعتبر أداة أخرى في يد المترجم الاقتصادي، وتشمل جميع المؤلفات على نحو الموسوعات، النصوص القانونية والتشريعية بالإضافة إلى الكتب البيداغوجية والمؤلفات المرجعية في المجال. فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، نلاحظ أن استعمال الأنترنت يشكل الخيار الأنسب للوصول والاطلاع عليها خاصة لإمكانية تحديثها باستمرار. أما فيما يتعلق بالموسوعات فقد لا تشكل الخيار الأمثل للمترجم المتخصص عموما والمترجم الاقتصادي كونها تميل أكثر إلى تبسيط المعارف والاكتفاء بقدر محدود من المعلومات مع التركيز أكثر على تغطية عدد أكبر من المواضيع، ولعل أبرز مثال في هذا السياق هو "الويكيبيديا" والتي على الرغم من عدم دقتها وموثوقيتها التامة إلا أنها تعتبر من أكثر المصادر اطلاعا من طرف المترجمين. أما فيما يتعلق بالكتب والدعائم البيداغوجية فقد تعتبر خيارا مناسبا أيضا للمترجم الاقتصادي من حيث ميلها للشرح والتبسيط ومراعاة الأساليب التعليمية في تقديم وعرض المعلومة كونها موجهة للطلبة والمتعلمين ولذوي المعرفة المتوسطة في المجال، حيث يتم إعدادها من قبل مختصين ويتم تحديثها ومراجعتها باستمرار. ولعل من أهم الأمثلة على هذا النوع من المؤلفات هو كتاب "مالية المؤسسة" المعروف أيضا في المجال بـ "Vernimmen" نسبة إلى صاحبه الأصلي (pierre vernimmen) والذي يتضمن مختلف المواضيع خاصة حول مالية المؤسسة والأسواق المالية، وقد تم إعداده وفقا لأسلوب تعليمي مبسط كما ويتم تحديثه وإصدار نسخة جديدة منه كل فترة معينة، تتضمن معلومات حديثة على غرار تخصيص فصل كامل جديد حول الأزمة المالية لسنة 2008. وقد صدرت آخر نسخة محدثة (Vernimmen 2021) حاليا، كما يصدر هذا المؤلف بكل من اللغتين الفرنسية والإنجليزية مما يتيح الترجمة والمقارنة، وزيادة على الكتاب يوضع تحت تصرف المهتمين بالمجال موقع إلكتروني يحتوي مسردا مفصلا لغالبية المصطلحات مع تعريفها بالإضافة إلى إمكانية التواصل مع القائمين على الموقع لطرح أي سؤال أو استفسار، وغيرها من الموارد المتنوعة.

2-2-3-2-4 الخبراء والزملاء في الميدان

حيث تعتبر الوسيلة الأكثر نجاعة من بين الوسائل سابقة الذكر، فبعد قيام المترجم بالبحث الاصطلاحي بالاعتماد على المعاجم المتخصصة وقواعد البيانات المصطلحية، ثم التعمق في البحث الوثائقي لفهم أكثر للموضوع بالاعتماد على النصوص الموازية والمرجعية، يمكن للمترجم وفي حال عدم فهم مصطلح أو مفهوم اقتصادي معين اللجوء سواء لطلب المساعدة من الخبراء أو المختصين في المجال أو استشارة الزملاء من المترجمين الأكثر خبرة وتخصصا. وتعتبر هذه الأداة وسيلة سريعة للبحث مقارنة بالوقت الذي يتطلبه تصفح الأنترنت لإيجاد المطلوب، كما تمد المترجم في غالبية الحالات بالإجابات التي يبحث عنها وهي إجابات موثوقة ودقيقة خاصة في التخصصات سريعة التطور وعالية الدقة. ويمكن للمترجم بفضل الأنترنت التواصل مع الخبراء أينما وجدوا سواء عبر الهاتف أو البريد الالكتروني أو من خلال المنتديات المتخصصة أو من خلال العمل على بناء شبكة من العلاقات مع العاملين في المجال الاقتصادي والمالي مثلا أو يمكن له أيضا الاستعانة بالزبون الذي قد يكون مختصا في المجال الاقتصادي أو على معرفة بمختصين في المجال. كما يمكن للمترجم الاستعانة بزملائه المترجمين الأكثر خبرة منه سواء عبر الهيئات والجمعيات التي تضم المترجمين الممارسين أو من خلال المنتديات والتي تهدف جميعها إلى التفكير معا وعدم عمل المترجم بمعزل عن غيره خاصة مع الاتجاه نحو تقنيات TAPs "Thinking aloud protocols". (Beuchat, 2012)

2-2-3-2-5 الترجمة بمساعدة الحاسوب

يعتبر استخدام الحاسوب أساسيا لأجل تخزين واستعمال جميع الأدوات النصية التي تمت الإشارة إليها سابقا، حيث أصبح في وسع المترجم المتخصص الاستعانة بالعديد من البرمجيات التي تمكنه من تصنيف وفهرسة وإنشاء قاعدة البيانات الخاصة به بالإضافة إلى بناء ذاكرة خاصة تجنبه العودة باستمرار للبحث عن مصطلحات أو عبارات سبق وأن قام بترجمتها، وخاصة في الوثائق التي تغلب عليها صفة التكرار على نحو القوائم المالية والعقود التجارية، والتي غالبا ما تستعمل نفس المفردات والعبارات ونفس التنسيقات الشكلية أيضا، وبالتالي يكتفي المترجم بترجمتها مرة واحدة ويحتفظ بها لاستعمالها في المستقبل حتى يركز على الترجمة عوضا عن إضاعة الوقت على الجوانب الشكلية للوثيقة مثلا. ويقع على المترجم مراجعة قاعدة البيانات والحرص على تعديلها وتحديثها باستمرار. ويؤكد "القاسمي" على أهمية الاستعانة بالحاسوب في عمل المترجم العلمي والتقني لعدة اعتبارات أهمها : استحالة إلمام فرد أو عدة أفراد بجميع المصطلحات العلمية والتقنية المتعلقة حتى بفرع واحد داخل حقل تخصصي معين؛ إن استخدام الحاسوب يساعد المترجم على الإسراع في عملية الترجمة عن طريق توفير جميع المعلومات المساعدة التي يحتاجها فورا؛ تحسين نوعية الترجمة بفضل شمولية الحاسوب الذي يزود المترجم بالمعنى الدقيق للمصطلح في كل فرع من فروع المعرفة ويأخذ في الاعتبار أثر السياق على المعنى؛ سهولة تطوير رصيد المصطلحات المخزن في ذاكرة الحاسوب وتحديثه وهو ما لا

يكون متاحا مع المعجم المطبوع دون إعادة طبعه؛ سهولة التنسيق بين المقابلات أو المصطلحات الموضوعة لمفهوم واحد من قبل جهات متعددة؛ (القاسمي، 2019)

2-3 نظريات خاصة بالترجمة المتخصصة

بعد استعراض أهم النقاط المتعلقة باللغة الاقتصادية وأهم خصائصها ثم الحديث عن واقع الترجمة الاقتصادية وتحدياتها، نحاول التطرق من خلال هذا الجزء إلى أهم النظريات الموظفة في حقل الترجمة لأجل التعامل مع النصوص المتخصصة عموما، والتي يمكن الاستعانة بها للتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المترجم الاقتصادي.

2-3-1 نظريات الترجمة

تعتبر الترجمة نشاطا بشريا ضروريا في كل زمان ومكان لضمان التواصل بين المجتمعات مختلفة اللغات والثقافات، وهذا لتحقيق أغراض التواصل بين الأفراد والجماعات سواء حدث ذلك بشكل دائم أو في ظروف خاصة. وقد بدأت ممارسة الترجمة قديما قبل ظهور مكاتب الترجمة في صورتها التي نعرفها اليوم، (Ladmiral, 1979) وهذا وفقا لما أظهرته الدراسات والأدلة التاريخية سواء من خلال الإشارة إلى ظهورها في التوراة في قصة برج بابل الأسطورية التي كانت سببا في تعدد اللغات في العالم ومن ثم الحاجة للترجمة، أو في النقوش المختلفة على الألواح الطينية التي عثر عليها في منطقة بلاد الرافدين والتي تثبت تعدد الأنظمة الكتابية في العالم، وهذا ما تظهره أيضا ترجمة قانون حامورابي من اللغة الأكادية إلى اللغة الهورية عام 1700 قبل الميلاد. وقد يكون شيشرون (Cicero) (106-43 قبل الميلاد) الخطيب الروماني هو أول من حاول وضع منهج محدد للترجمة مقترحا أن يقرأ المترجم النص الأصلي بلغته الأصلية ثم ينحيه جانبا، ويشرع في إعادة كتابته باللغة المنقول إليها دون الالتزام بالترجمة الحرفية (Joelle, 1996, pp. 03-05).

الترجمة على العموم هي "نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، وجاء في المنجد: ترجم الكلام، أي فسره بلسان آخر، وترجم عنه أي أوضح أمرا. والترجمة هي التفسير، ومعنى التفسير مهم جدا لأنه أساس الترجمة فمن لم يفهم لا يستطيع أن يترجم، وإذا لم يفهم المترجم الكلام المكتوب بلغة ما فلن يستطيع أن ينقله إلى لغة أخرى، وإذا نقله بدون فهم كاف فسوف يكتب ألغازا وأحاجي يحير فيها قارئها". (محمد نجيب، 2005، صفحة 07)

ويعتبر "لادميرال" الترجمة "حالة خاصة من التقارب اللساني أو الوساطة اللسانية في جميع أشكالها والتي تسمح بنقل معلومة ما بين مستعملي لغات مختلفة، فالمترجم يقوم بنقل رسالة من لغة الانطلاق أو المصدر إلى لغة الوصول أو الهدف. ويضيف أيضا إلى أن كلمة الترجمة يمكن أن تشير إلى ممارسة الترجمة أو إلى عمل المترجم أو يمكن أن تشير إلى النتيجة النهائية للعملية أي النص الهدف في حد ذاته. ويمكن أن تشير الكلمة إلى معان أوسع كالتعبير أو التفسير أو الانعكاس وغيرها...الخ" (Ladmiral, 1979, p. 11)

ويضيف "منداي" بأن مصطلح "الترجمة" في حد ذاته يمكن أن يشير إلى عدة معان، فقد يعني التخصص بشكل عام، كما يمكن أن يشير إلى فعل ممارسة الترجمة أي "Translating". وتتم عملية الترجمة بين لغتين مختلفتين من خلال قيام المترجم باستبدال النص الأصلي أو كما يعرف بالنص المصدر ST (Source Text) في اللغة المصدر SL (Source Language) إلى نص جديد يسمى النص الهدف TT (Target Text) في اللغة الهدف TL (Target Language)، ويتوافق هذا النوع من الترجمة مع الترجمة بين لغتين (interlingual translation) وهي أحد أنواع الترجمة الثلاثة المقترحة من طرف "رومان جاكوبسون" عام 1959. (Munday, 2001)

لقد اعتبرت الترجمة في السابق بكونها فنا من الفنون لا يمارسه إلا من يتمتع بموهبة وثقافة واسعة ولذا نجد أن المترجمين المحترفين كانوا في معظمهم أدباء محترفين، وهناك من اعتبرها علما يدرس كفرع من اللسانيات التطبيقية يتضمن أساسا المقارنة بين اللغات من حيث القواعد والتراكيب والمصطلحات. (بلقاسمي، 2009) ووفقا لما يراه "طجو" يمكن اعتبار الترجمة فنا ولكنها فن يقوم على علم يعتبره البعض هو علم اللغة أو اللسانيات (طجو، 2009، صفحة 16). ويعتبر كل من "فيني وداربلنيه" أن الترجمة تخصص علمي دقيق في حد ذاته يحوي على تقنياته ومشاكله الخاصة، واعتبار الترجمة فنا قد يكون مرده إلى واقع تعدد الترجمات المقدمة لنص واحد وإمكانية قبول أو رفض بعض هذه الترجمات لدواعي فنية وأسلوبية، إلا أن هذه الحجة وفقا للكاتبين تعود إلى عدم الإلمام التام بالواقع وعدم المعرفة التامة التي تسمح بالانتقال من لغة إلى أخرى وهو ما يقود للوصول إلى حلول وحيدة وترجمة وحيدة للنص الواحد. (Vinay & Darbelnet, 1977)

يمكن القول إذن أن الترجمة لا تقتصر فقط على النقل الحرفي للكلمات بل تتعداها إلى أعقد من ذلك، فعملية الترجمة تتطلب من ممارسيها مراعاة العناصر اللسانية وغير اللسانية التي تساهم في صياغة المعنى وتعزز التواصل بمفهومه العام، ويقصد بالعناصر غير اللسانية كل ما يحيط بالنص ويسمح بحدوث المعنى، أي الشروط التي كتب فيها النص ومسار الكاتب وميوله وبصفة عامة مراجعه الثقافية. (بوخالفة، 2016)

2-3-1-1 تطور علم الترجمة

تعتبر الترجمة كممارسة قديمة الظهور وهذا كما أوضحناه سابقا، إلا أن الاهتمام بها كتخصص مستقل يعتبر حديثا جدا، ولقد تسبب تعدد الآراء حول التحديد الدقيق لمفهوم الترجمة في عدم تمكن الباحثين من صياغة نظرية متجانسة وشاملة، وإنما تمثلت الأبحاث حول الترجمة في كونها مجرد حصيلة للتجارب والممارسات الفردية وفي مجموعة من الإرشادات والنصائح لكيفية الوصول إلى الترجمة الصحيحة أو حول الشروط الواجب توفرها في الترجمة بشكل عام، أو حول الصفات التي يجب أن يتحلى بها المترجم لممارسة مهنة الترجمة. (بيوض، 2003، صفحة 19)

تركز الاهتمام بالترجمة في البداية وخاصة في الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر (18م) وستينات القرن العشرين (1960) على اعتبارها أداة أو وسيلة لتعلم اللغات الأجنبية، إذ كان تعلم اللغات في العديد من الدول

يتم عن طريق اللجوء إلى الترجمة أو ما عرف بطريقة الترجمة النحوية (grammar-translation method). ولعل اختصار دور الترجمة في مجرد أداة لتعليم اللغات أو كوسيلة لقراءة نص بلغة أجنبية هو ما يفسر اعتبارها الدائم داخل الحقل الأكاديمي على أنها أقل منزلة من بقية التخصصات.

بدأ الاهتمام بالتنظير في الترجمة في مراحله الأولى من خلال كتابات بعض المترجمين لمقدمات الأعمال التي قاموا بترجمتها شارحين فيها الصعوبات التي واجهتهم عند قيامهم بهذا العمل، وهذا ما يعكس أن البحث في مجال الترجمة وخلافا لباقي الحقول المعرفية انطلق في الجانب المهني أو الممارسة أولا ثم انتقل إلى التنظير في مراحل متأخرة جدا، وهذا الأمر يفسر بشكل كبير اختلاف المقاربات ووجهات النظر التي تأثرت بالتخصصات المتباعدة التي ينتمي إليها الباحثون في مجال نظرية الترجمة من أدب وفلسفة وعلوم الدين خاصة ترجمة الكتب السماوية وغيرها.

لقد مرت نظرية الترجمة منذ نشأتها بثلاث مراحل أساسية هي : المرحلة ما قبل اللسانية التي دامت حتى مطلع القرن العشرين وتميزت بمقاربة فقهلغوية وفلسفية، وكان يقوم بها مترجمون هدفهم الأساسي هو تعميق معرفتهم بمجالات البحث التي يختصون فيها. تليها المرحلة اللسانية التي دامت حتى الستينات من القرن الماضي وتميزت بتحليل الظاهرة الترجمية على مستوى اللسان ومن أشهر الباحثين –اللسانيين– في هذه المرحلة نشير إلى "فيدروف" الذي يعتبر أن الترجمة هي عملية لغوية في المقام الأول وأن كل نظرية في الترجمة يجب أن تدرج مع المواد اللسانية، و"فيني وداربلينيه" من خلال مؤلفهم "الأسلوبية المقارنة" الذي يركز على مقارنة اللغات لفهم اختلافاتها ويعتبران من خلاله أن الترجمة جزء من اللسانيات*، و"جورج مونان" الذي يقترح أن تدرس اللسانيات المعاصرة مسائل الترجمة بدلا من أن تبقى الترجمة وسيلة لإيضاح بعض المسائل اللسانية، دون أن ننسى "كاتفورد" (1965) صاحب نظرية لسانية في الترجمة (Of Linguistic Theory of Translation). (طجو، 2009)

ومن بين تعاريف الترجمة القائمة على منظور البحث اللساني، نجد تعريف "جاكوبسون" (1963) الذي يرى بأن الترجمة هي "عملية فك رموز وصبها في رموز أخرى" وبهذا فهو يعتبر أن الترجمة ليست إلا تفكيكا للرموز (Décodage) وغالبا عند الترجمة من لغة إلى أخرى لا يتم تعويض الرسائل في إحدى اللغتين على شكل وحدات متفرقة، بل على مستوى مجمل الرسائل في اللغة الأخرى، وكأن المترجم يعيد صب الرموز ويعيد نقل رسالة تضمنها مصدر آخر. أما كاتفورد (1964) فيعرف الترجمة بكونها "عملية تنطوي على استبدال مادة نصية من إحدى اللغات (اللغة المتن) بمادة نصية مكافئة من لغة أخرى (اللغة المستهدفة). (بيوض، 2003، صفحة 25)

نلاحظ إذن أن التعاريف اللسانية للترجمة تعتبرها بمثابة قوالب صارمة وخارجة عن كل سياق، كما وتغفل العديد من العوامل الضرورية لإنتاج ترجمة سليمة على غرار السياق الذي يتحدد من خلاله النص، وجمهور القراء الذين

* '…ce faisant, on lui refuse une de ses qualités intrinsèques, son inscription normale dans le cadre de la linguistique'

توجه إليهم الترجمة، والاختلافات في ثقافة اللغتين موضوع الترجمة، وقصد كاتب النص وأسلوبه وغيرها من العوامل الأخرى غير اللسانية.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة في تطور نظرية الترجمة فهي المرحلة ما بعد اللسانية والتي بدأت من سبعينات القرن الماضي وتضمنت رد أصحابها أمثال "نايدا" "لادميرال" "سيليسكوفيتش" على كل من أصحاب النظريتين السابقتين. ونجد في هذا السياق مثلا أن "نايدا" (1971) الذي يعتبر من أوائل من أكد على أهمية نقل المعنى وضرورة إعطائه الأولوية على باقي العناصر الأخرى من خلال تطوير مفهوم "المعادل الديناميكي" أي سعي المترجم إلى إيجاد معادل للنص الأصلي وليس إلى إيجاد نص مطابق له، كما يعتبر استعماله لمصطلح "علم الترجمة" منعرجا في تطور دراسات الترجمة وهذا في تسمية مؤلفه "Toward a Science of Translating 1964a". وقد قسم "نايدا" عملية الترجمة إلى ثلاثة مراحل هي التحليل، النقل وإعادة الصياغة، حيث أن عملية التحليل تقوم على تبسيط النص واستخراج نواته، أما النقل فينطوي على نقل الرسالة استنادا إلى كل العوامل المستخرجة في المرحلة الأولى وتوظيفها للمحافظة على المعلومات التي تتضمنها المعاني دون التضحية بالإيحاءات، أما في المرحلة الثالثة فلابد فيها من احترام مستويات اللغة. إن تعريف عملية الترجمة وحصرها في هذه المراحل الثلاثة يلغي تماما طرفا هاما في العملية ألا وهو القارئ الثالث أو مراجع الترجمة الذي قد يكون هو المترجم نفسه عندما يقوم بنقد وإعادة تحليل ترجمته، وعليه فهناك مرحلة أخرى تضاف للمراحل الثلاث السابقة ألا وهي المراجعة التي لا تكون سابقة للترجمة وإنما تكون تالية لها. وهنا نتحدث عن مراحل أربعة للترجمة أي إدخال مرحلة المراجعة أو المراقبة والمقصود بها إعادة القراءة الموضوعية أو النقدية للنص المستهدف. إن العديد من الباحثين يتفقون على هذه المراحل وقد يضيفون أخرى قد تشمل المراجعة أو إعادة القراءة الموضوعية والنقدية للنص المترجم، إذن يمكن تلخيص جميع المراحل التي تمر بها عملية الترجمة في التعريف الذي وضعه "نيومارك"(1988) والذي يعتبر من خلاله الترجمة "نقل معنى نص إلى لغة أخرى بالطريقة التي أرادها المؤلف للنص"*،(Newmark, 1998) بمعنى جعل الهدف من الترجمة هو إيصال المعنى دون ربط هذه العملية بفك الرموز (جاكوبسون) أو باستبدال مواد نصية بأخرى مكافئة (كاتفورد). فالأمانة في الترجمة يجب أن تتوجه أساسا إلى كاتب النص الأصلي ومقاصده لأنه هو المسؤول الأول والأخير عما كتب، والمترجم لا يتعدى دوره النقل بأقل خسارة ممكنة. (بيوض، 2003)

2-3-1-2 التوجهات التنظيرية في الترجمة

لقد تمحورت البحوث في حقل الترجمة خلال الفترة ما قبل القرن العشرين حول عدة تساؤلات تمثلت في مجملها حول الفصل بين دواعي اللجوء إلى الترجمة الحرفية (word-for-word) أو إلى الترجمة الحرة (sense-for sense)، كما شملت أسئلة على شاكلة : "هل الترجمة ممكنة أم مستحيلة؟" "هل ينبغي عند الترجمة تفضيل الأمانة على

* 'Translation is rendering the meaning of a text into another language in the way that the author intended the text'

الجمال؟" "هل الترجمة علم أم فن ؟" "هل هي عملية لسانية أم غير لسانية؟" كما وتمثلت أهم الأعمال الترجمية بشكل خاص في الترجمة الدينية خاصة ترجمة الكتب السماوية على نحو الإنجيل وغيرها. (بيوض، 2003)

2-1-3-2-1 التكافؤ

بعد قرون من النقاش حول الاختيار بين الترجمة الحرفية أو الترجمة الحرة، بدأ المنظرون في حقل الترجمة وفي سنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين ببناء تحليل أكثر تنظيما ومنهجية للبحث، وتمحورت أهم تساؤلاتهم حول قضايا لسانية خاصة منها قضايا "التكافؤ" وتحديد المقصود به، وظهرت في هذا السياق أعمال "جاكوبسون" (1959) المتشبعة بمفاهيم "سوسير" وخاصة من خلال مقاله المعنون بـ " On Linguistic aspects of translation"، وقد صنف "جاكوبسون" الترجمة كما أشرنا إليه سابقا إلى ترجمة ضمن اللغة الواحدة والترجمة بين لغتين مختلفتين، والترجمة السيميائية ويمكن الإشارة إلى هذه الأنواع الثلاثة كما يلي :

الترجمة باللغة نفسها (Intraligual Translation) أو ترجمة أحادية اللغة، أو إعادة الصياغة أي تفسير العلامات اللفظية بعلامات لفظية أخرى داخل نفس اللغة؛

الترجمة بين لغتين (Interlingual Translation) أو ترجمة لغوية تبادلية، وهي تفسير العلامات اللفظية بعلامات لفظية من لغة أخرى؛

الترجمة السيميائية (Intersemiotic Translation) أو ترجمة سيميائية تبادلية، أو (Transmutation) وهي تفسير العلامات اللفظية بعلامات غير لفظية، ويظهر هذا النوع عند ترجمة قصيدة ما وتحويلها إلى لوحة فنية أو إلى قطعة موسيقية؛ وجميع هذه الحقول التي وضعها "جاكوبسون" في تقسيمه يعزز بعضها بعضا. (غينتسلر، 2007)

ويشير "جاكوبسون" إلى قضية التكافؤ بقوله "إن التكافؤ بين العناصر المختلفة هو المشكل الأساسي في اللغة والانشغال المحوري في اللسانيات*"، وعليه فهو يرى أن قضية إيجاد المكافئ تتعلق بالتركيز على فهم الاختلافات البنيوية والمصطلحية بين اللغات وليس فقط على مشكل عدم قدرة أي لغة على نقل الرسالة المكتوبة في لغة أخرى، فاللغات تختلف عن بعضها البعض من الناحية اللسانية ولذا فنقل الرسالة قد يتطلب في العديد من الحالات التركيز على ما يجب نقله وليس على ما يمكن نقله.

لقد استمرت قضية التكافؤ والمعنى وقابلية الترجمة في شغل اهتمام الباحثين، وجاءت أعمال "يوجين نايدا" التي طورها من خلال ممارسته الخاصة للترجمة بداية من سنوات الأربعينات من القرن الماضي، وظهرت نتيجة هذه الأعمال من خلال مؤلفه "Toward a Science of Translation" في سنة 1964 والذي هدف من خلاله إلى إضفاء صبغة علمية على البحث في حقل الترجمة خاصة من خلال إدماج العديد من المفاهيم اللسانية الحديثة من كل من

* 'Equivalence in difference is the cardinal problem of language and the pivotal concern of linguistics'

البحث في علم الدلالة والتداولية ومن أعمال "تشومسكي" على نحو خاص. تتمحور أعمال "نايدا" في تأكيده على أن المفردة لا تحمل معنى واحدا وإنما لديها معنى وظيفي والذي يقصد به أن المفردة تحمل معناها من السياق كما يمكن أن تشير إلى معان مختلفة في سياقات ثقافية مختلفة. وعليه فهو يؤكد على أهمية السياق في الترجمة خاصة عند التعامل مع المعاني المجازية والعبارات الاصطلاحية المحملة بالشحنات الثقافية. وقد اقترح "نايدا" اتجاهين أساسين عند الترجمة أو نوعين من التكافؤ هما : التكافؤ الشكلي (Formal Equivalence)، والذي يركز على الرسالة في حد ذاتها سواء في شكلها أو في محتواها، وعليه فهذا التكافؤ مرتبط أكثر باللغة المصدر؛ أما النوع الثاني فقد أطلق عليه اسم التكافؤ الدينامي (Dynamic Equivalence) ويهدف إلى أن تكون العلاقة بين المتلقي والرسالة هي ذاتها العلاقة الموجودة بين متلقي النص الأصلي والرسالة، وعليه يمكن تعديل هذه الرسالة بما يتوافق والحاجيات اللغوية أو التوقعات الثقافية للمتلقي حتى تكون الرسالة طبيعية (Naturalness). ويعتبر "نايدا" أن التكافؤ الديناميكي يهدف إلى خلق "أقرب مكافئ طبيعي لرسالة النص الأصلي*"، وعليه فنجاح الترجمة يتوقف على كونها: تحمل معنى، تنقل شكل وجوهر النص الأصلي، ذات أسلوب سهل وطبيعي، تخلق ردة الفعل نفسها. (Munday, 2001)

نجد أيضا ضمن هذا الاتجاه التنظيري، أعمال "بيتر نيومارك" من خلال مؤلفه الشهير " A textbook of Translation" (1988)، والذي يتشارك من خلاله نظرته إلى أهمية أثر التكافؤ في الترجمة مع ما اقترحه "نايدا" من ضرورة التركيز على المتلقي عند الترجمة، غيرا أنه وسعيا منه لتضييق الفجوة بين اللغة المصدر واللغة الهدف يقترح استبدال مكافآت "نايدا" بكل من "الترجمة التواصلية/Communicative Translation" والتي تهدف إلى أن تخلق في قرائها أثرا مشابها قدر الإمكان إلى أثر قراء النص الأصلي، و"الترجمة الدلالية/Semantic Translation" والتي تسعى إلى نقل المعنى السياقي للنص الأصلي في حدود القيود الدلالية والتركيبية للغة الثانية.

2-2-1-3-2 تحول الترجمة

لقد ظهرت خلال سنوات الخمسينات العديد من المقاربات اللسانية في تحليل الترجمة، واقترحت كل منها تصنيفات وأنواع مختلفة للمراحل التي تتم الترجمة وفقا لها. وأهم النماذج التي ظهرت في هذا السياق نجد أعمال "فيني ودرابلنيه" (1958) اللذان قاما بتحليل أسلوبي مقارن بين اللغة الفرنسية والانجليزية وقدما مجموعة من سبعة أساليب في الترجمة مصنفة ضمن منهجين هما : الأساليب المباشرة في الترجمة والتي تتضمن الترجمة الحرفية، الاقتراض، والمحاكاة؛ كما نجد أيضا الأساليب غير المباشرة في الترجمة والتي تتضمن الإبدال، التطويع، التكافؤ، والتصرف.

يقوم نموذج "فيني ودرابلنيه" على إدخال العديد من التعديلات وفقا لما تتطلبه عملية الترجمة، غير أنهما لم يشيرا في أعمالهما إلى مصطلح "التحول/shift" على العكس من أعمال "كاتفورد" التي أشار من خلالها إلى هذا المصطلح وخاصة من خلال مؤلفه "A linguistic Theory of Translation" 1965 الذي ميز فيه عند الترجمة بين كل

* 'The closest natural equivalent to the source-language message'

من المقابل الشكلي (Formal Correspondent) الذي ينص على أن كل عنصر من اللغة الهدف يلعب نفس الدور الذي يؤديه العنصر المقابل له في اللغة المصدر؛ وبين التكافؤ النصي (Textual Equivalence والذي يعرف على أن أي نص أو جزء من النص في اللغة الهدف يقابله نص أو جزء من النص في اللغة المصدر.

وعليه فالمقابل الشكلي يرتبط بالعلاقات بين العناصر داخل لغتين، في حين أن التكافؤ النصي يركز على العلاقات بين العناصر ضمن الثنائية ST-TT ويحدث تغير (shift) في الترجمة عندما تتم مقابلة أي عنصر من اللغة المصدر بمكافئ في النص الهدف يختلف عن المقابل الشكلي. (Hatim & Munday, 2004) أي أن التحول لدى "كاتفورد" هو الخروج "على التوافق الشكلي في عملية الانتقال من اللغة الأصلية إلى اللغة المستهدفة" (شتلويرث و كووى، 2008).

2-3-2 النظريات الوظيفية لترجمة النصوص المتخصصة

لاحظنا من خلال استعراضنا للاتجاهات النظرية السابقة ارتباط البحث في الترجمة واعتماده على اللسانيات، فالدراسات الوصفية لكل لغة على حدا، وكذا الدراسات المقارنة للغتين أو لعدة لغات وضعت الأساس الذي انطلقت منه الدراسات العلمية للترجمة، ويؤكد "كاتفورد" 1965 على أهمية الدور الذي تلعبه اللسانيات بقوله أن الترجمة "...هي عملية تؤدى على اللغة، فمن الواضح إذن أن أية نظرية للترجمة يجب أن تستقى من نظرية اللغة أي نظرية لسانية عامة"، غير أن تشعب البحث في اللسانيات، جعل البحث في الترجمة يبتعد عن اللسانيات العامة ويركز على الفروع الأكثر ارتباطا بالترجمة كعملية وكنتيجة، ومن هذه الفروع الحديثة نجد "اللسانيات النصية" (Text-linguistics) التي تعتبر النص نقطة الانطلاق، فعندما يشرع المترجم في الترجمة وبعد أن يستوعب المعاني الواردة فيه جيدا، لابد وأن يقوم بتحديد هوية النص : هل هو قانوني؟ أدبي؟ علمي؟ أو اقتصادي؟ ومن ثم يحدد الوسائل اللسانية والأسلوبية التي تسمح له بإيجاد أفضل المكافئات في اللغة المستهدفة للوصول إلى ترجمة أكثر دقة (بيوض، 2003). ومن هنا نلاحظ اتجاه الأبحاث للتركيز أكثر على فهم الطبيعة المختلفة لكل نوع من أنواع النصوص وانعكاس سماته الخاصة على خيارات المترجم. وعليه فالفائدة التي يجنيها علم الترجمة من اللسانيات النصية هي اكتشاف العلاقات المترابطة بين الجوانب الدلالية والتركيبية التي يتشكل منها نص ما من جهة، وبين الوظيفة التواصلية لهذا النص من جهة أخرى. وقد تم في هذا السياق تقديم تصنيفات مختلفة لأنواع النصوص بالاستناد على خصائص كل منها، حيث نشير إلى تصنيف "نيوبرت"(Neubert , 1968) الذي يصنف النصوص حسب قابليتها للترجمة إلى أربعة أنماط هي : نصوص تنطلق بصفة مطلقة من اللغة المنقولة وتشمل مجالات الدراسة بكل أنواعها؛ نصوص تنطلق أساسا من اللغة المنقولة كالنصوص الأدبية مثلا؛ نصوص تتقاسم فيها اللغة المنقولة واللغة المستهدفة الأهمية نفسها كالنصوص التي تنتمي إلى اللغة المتخصصة؛ نصوص موجهة أساسا أو كليا للغة المستهدفة (TL) كالنصوص الموجهة للدعاية في الخارج؛ (بيوض، 2003)

ولكل نوع أو نمط من أنماط هذه النصوص وظيفة تواصلية خاصة، يقسمها "نيومارك" إلى ثلاث هي : الوظيفة التعبيرية؛ الوظيفة التبليغية؛ الوظيفة الدعائية؛ (Newmark, 1998)

إن الأخذ في الاعتبار للوظيفة التواصلية للنصوص واختلاف خصائصها التراكيبية والدلالية والأسلوبية والبراغماتية ساهم في ظهور اتجاه تنظيري جديد في حقل دراسات الترجمة يقوم على التركيز على هذه الخصائص والاختلافات عند الترجمة، ولعل هذا الاتجاه يخدم أكثر ترجمة النصوص المتخصصة، والترجمة الاقتصادية بشكل خاص، فما يلاحظ هو عدم وجود نظريات جاهزة وموصوفة بشكل خاص للتعامل مع النص الاقتصادي، غير أن المترجم المتخصص بشكل عام يمكن أن يجد ضالته ويحصل على توجيه أكثر في ظل النظريات الوظيفية عوضا عن النظريات التي تقوم على المنهج اللساني الساكن.

لقد شهدت سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، ابتعاد البحث في مجال دراسات الترجمة عن التصنيف اللساني الساكن وظهور اتجاه بحثي جديد في ألمانيا يقوم بشكل خاص على مقاربة وظيفية وتواصلية في تحليل الترجمة، ونشير فيما يلي إلى أهم النماذج التي ظهرت في هذا الاتجاه.

2-3-2-1 أنماط النصوص

اعتمدت أعمال "رايس" في سبعينات القرن الماضي على مفهوم التكافؤ، غير أنها وعوض التركيز على تحقيق التكافؤ على مستوى مفردات وجمل النص، اتجهت لتحقيق التكافؤ في الوظيفة التواصلية للنص. وبالانطلاق من التركيز على الوظيفة، قامت "رايس" وبالاعتماد على تصنيف "كارل بوهلر" (Karl Bühler) لوظائف اللغة إلى ثلاث وظائف أساسية : إخبارية، تعبيرية وطلبية، بتصنيف النصوص إلى ثلاثة أنماط، واعتمدت على هذه العلاقة بين وظيفة اللغة ونوع النص لتحديد الوضعيات التواصلية لكل منها وأثرها على خيار الترجمة، وتتمثل هذه الوضعيات في: التوصيل البسيط للحقائق، وتكون عندها وظيفة النص إخبارية (Informative)؛ التأليف الإبداعي، وتكون وظيفة النص عندها تعبيرية (Expressive)؛ طلب الاستجابة السلوكية؛ وتطلق "رايس" على نمط النص في هذه الحالة، النص الداعي للعمل (Operative)؛ النصوص السمعية الوسائطية؛ وهي النصوص التي تضيف للوظائف الأخرى صورا بصرية أو سمعية وغيرها (Audiomedial).

كما وضعت مجموعة من المعايير التي تساعد على تقييم النص الهدف والتي تنقسم إلى : معايير داخل اللغة، وتشمل العناصر الدلالية، المعجمية، النحوية، والأسلوبية؛ معايير خارجة عن اللغة، وتشمل كل من تحديد الوضعية، مجال الموضوع، الزمن والمكان، المتلقي، المرسل والإشارات العاطفية كالسخرية، الفكاهة وغيرها. (Munday, 2001)

ويمكن تلخيص أنماط النصوص مع وظائف اللغة ووضعيات الترجمة في الشكل الموالي :

الشكل 1 : تصنيف "رايس" لأنماط النصوص وأثرها على طرق الترجمة

نمط النص	إخباري	تعبيري	تأثيري أو الداعي للعمل
وظيفة اللغة	إخبارية (توصيل الأشياء والحقائق)	تعبيرية (التعبير عن موقف المرسل)	طلبية (طلب الاستجابة من المتلقي)
بعد اللغة	منطقي	جمالي	حواري
تركيز النص	المحتوى	الشكل	الطلب
يجب على النص الهدف	نقل محتوى إحالي (Referential)	نقل صورة جمالية	طلب الاستجابة أو تحقيق رد الفعل المطلوب
طريقة الترجمة	ترجمة نثرية مع الشرح إن لزم	الترجمة بالتطابق مع تبني منظور صاحب النص الأصلي	الترجمة بتصرف والبحث عن أثر التكافؤ

Munday, Translation Studies, 2001

2-2-3-2 فعل الترجمة

اعتمدت "منتاري" 1984 في بناء هذا النموذج على إسهامات كل من نظرية الاتصال ونظرية الفعل وذلك لأجل الوصول إلى تقديم معايير واضحة لممارسي الترجمة، حيث تعتبر أن فعل الترجمة قائم على الهدف من الترجمة (Purpose-driven) أو "يلبي متطلبات المقام"، ولذا فهو يركز على عملية الترجمة باعتبارها مجموعة من العناصر الناقلة للرسالة دون التركيز على التفاعلات البشرية. وتقول "منتاري" في هذا السياق بأن الهدف من الترجمة ليس ترجمة الكلمات أو الجمل أو النصوص وإنما هو توجيه العملية بجميع أطرافها لتحقيق تواصل وظيفي يتجاوز القيود الثقافية. (Munday, 2001)

تقدم "منتاري" عملية الترجمة بين لغات مختلفة بكونها فعل الترجمة للنص الأصلي، وبكونها عملية تواصلية تتضمن الأطراف والأدوار التالية : طالب الخدمة أو المبادر (Initiator): وهو الشركة أو الشخص طالب الترجمة؛ الوسيط أو مصدر التكليف (Commissioner): وهو الشخص الذي يتواصل مع المترجم لتكليفه بالمهمة؛ منتج النص المصدر (ST Producer): وهو الشخص –ضمن الشركة– الذي قام بكتابة النص الأصلي ولا يشارك بالضرورة في إنتاج النص الهدف؛ منتج النص المستهدف (TT Producer): وهو المترجم؛ مستخدم النص المستهدف (TT User): وهو الشخص الذي يستخدم النص المستهدف لأي غرض كان؛ متلقي النص المستهدف (TT Receiver): وهو المستقبل الأخير للنص المستهدف وفقا للغرض الذي استخدم فيه.

وتتفادى "منتاري" استخدام كلمة الترجمة (Translation) وتحل محلها الكلمة المستحدثة (Translatorial)، وترى بأن مصطلح "فعل الترجمة" هو مفهوم أهم من مفهوم الترجمة من حيث أنه يشمل أنواعا أخرى من إنتاج النصوص مثل الشرح وإعادة الصياغة، وينظر للمترجم من خلاله على أنه خبير يتعاون مع خبراء آخرين في إنتاج نص مستهدف يتماشى مع مواصفات المنتج الذي تم الاتفاق عليها مع جميع الأطراف المذكورة سابقا. وينظر كذلك للنص الأصلي على أنه جزء فقط من المادة الأصلية التي قد تدلي بدلوها في الشكل النهائي للنص المستهدف والذي إن اختلفت وظيفته –ضمن المواصفات المتفق عليها– مع وظيفة النص الأصلي فيتوقع من المترجم القيام بالتغييرات اللازمة على النص الأصلي أو تكملته بمادة إضافية عن طريق التفسير. (شتلويرث و كووى، 2008)

2-3-2-3 نظرية الغرض

إن كلمة "Skopos" هي كلمة يونانية تعني الهدف أو الغرض أو الغاية (aim/purpose)، وقد ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن الماضي على يد "هانس فيرمير" الذي قدم مصطلح "Skopos" للإشارة إلى الغرض من الترجمة أو من فعل الترجمة وذلك في مؤلفه الذي نشره مع "كاتارينا رايس" في عام 1984، حيث تم تخصيص هذا المؤلف في جزء منه لعرض النظرية على العموم ثم محاولة إسقاطها في الجزء الثاني على كل نمط من أنماط النصوص التي حددتها "رايس"، ونلاحظ أنه وعلى الرغم من أن أعمال "فيرمير" كانت سابقة لنظرية فعل الترجمة لـ "منتاري" إلا أنه يمكن اعتبار نظرية "Skopos" كجزء من نظرية فعل الترجمة من حيث تركيز كليهما على النص المصدر عند الترجمة وأهمية القيام بالتعديلات اللازمة للوصول إلى الهدف أو النتيجة المطلوبة.

تركز هذه النظرية على الغرض من الترجمة، والذي تتحدد بناء عليه كل من طريقة الترجمة والاستراتيجيات المستعملة فيها للوصول إلى نتيجة ملائمة من حيث الوظيفة، ممثلة في النص المستهدف TT الذي أطلق عليه "فيرمير" اسم "Translatum"، وعليه فمعرفة سبب ترجمة النص المصدر، ووظيفة النص المستهدف ضرورية للمترجم. وقد وضع "فيرمير" خمس قواعد أساسية للنظرية يتم تطبيقها بالترتيب وهي : يتحدد النص المستهدف من خلال الغاية أو الغرض منه؛ يعتبر النص المستهدف بمثابة عرض للمعلومات في الثقافة المستهدفة، واللغة المستهدفة هي عرض للمعلومات الموجودة في كل من اللغة والثقافة الأصلية؛ إن وظيفة النص المستهدف في إطاره الثقافي لا تنطبق تماما بالضرورة على وظيفة النص الأصلي في ثقافته الخاصة؛ يجب أن يتمتع النص المستهدف بالاتساق الداخلي؛ يجب أن يكون النص المستهدف متسقا مع النص المصدر.

وبناء على هذا، فإن أهم ميزة ناتجة عن هذا الاتجاه النظري حسب "فيرمير" هو أنه يمكن ترجمة نفس النص بأكثر من طريقة وفقا للغاية أو الغرض من النص المستهدف. (Munday, 2001)

2-3-2-4 نظرية كريستيان نورد

تعرف هذه النظرية أيضا بنموذج "تحليل النص" (Translation-Oriented Text Analysis) وقد قدمتها "نورد" عام 1988 كنموذج وظيفي يركز على تحليل النص لفهم أعمق لبنية النص يتجاوز حدود الكلمات والجمل المكونة له. وتسعى "نورد" إلى تزويد طلبة الترجمة بنموذج لتحليل النص المصدر يمكن تطبيقه على كافة أنواع النصوص وكذا على مختلف الوضعيات الترجمية، وإن كان هذا النموذج وظيفيا وشبيها إلى حد كبير بأعمال كل من "فيرمير" و"رايس" إلا أن "نورد" تركز على فهم وظيفة النص المصدر واختيار استراتيجيات الترجمة المناسبة وفقا للغرض من الترجمة، وعليه فهي تولي اهتمام أكبر لخصائص النص المصدر. وقد ركزت أيضا على تحليل الخصائص النصية وغير النصية المترابطة، كما وحددت ثلاثة عناصر أساسية لممارسي الترجمة وهي : أهمية التكليف بالترجمة وأطلقت عليه "نورد" (translation brief)؛ أهمية تحليل النص المصدر؛ ترتيب مشاكل الترجمة من الناحية الوظيفية؛ (Munday, 2001)

2-4 خلاصة الفصل

لقد أسهمت العولمة والتطور التكنولوجي إضافة إلى توظيف المعارف التقنية والكمية خاصة من علوم كالرياضيات والفيزياء في علم الاقتصاد إلى تطور كبير في النظرية الاقتصادية وهو ما زاد من الحاجة إلى تطوير الخطاب الاقتصادي لاستيعاب الكم الكبير من المستجدات خاصة على صعيد المفاهيم المستحدثة والمصطلحات. وعلى الرغم من الحاجة المتزايدة لتعلم واستعمال اللغة الاقتصادية خاصة الإنجليزية، فإن ما يلاحظ هو قلة الأبحاث التي تركز على تحليل خصائصها ومشاكلها مقارنة بلغات متخصصة أخرى سواء من منظور لغوي بحت أو لأغراض الترجمة. وقد انعكس الاهتمام المحدود بهذا النوع من النصوص على حقل ممارسة الترجمة الاقتصادية الذي لا يستقطب بدوره اهتمام طلبة الترجمة للعديد من الأسباب لعل أهمها تخوفهم من هذا التخصص لاعتبار علم الاقتصاد علما جافا ومعقدا، فهم يفضلون إما تخصصات تقنية –أكثر وضوحا في مصطلحاتها– كالطب أو القانون، أو يتجهون إلى الترجمة الأدبية لكونها عملية إبداعية في المقام الأول. في حين أن النص الاقتصادي يطرح العديد من التحديات أهمها امتزاج كل من الدقة والتبسيط في مصطلحاته ومفاهيمه، وهو ما قد يوحي بالبساطة للمترجم الذي سرعان ما يكتشف حجم التعقيد والصعوبة التي يحملها هذا النوع من النصوص.

إن جميع هذه التحديات تفرض على المترجم الراغب في التخصص في هذا المجال التمتع بكفاءة لغوية وترجمية، بالإضافة إلى التحكم في المفاهيم الاقتصادية والاطلاع المستمر على المستجدات والقابلية للتعلم والتكوين المتواصل. ولعل هذه المتطلبات هي ما جعلت أن المقبلين في الواقع على التخصص في هذا المجال عموما، هم أهل الاختصاص الذين تلقوا تكوينا لاحقا في الترجمة وليس العكس.

تضمن هذا الفصل محاولة لمناقشة جميع النقاط والإشكالات السابقة مع محاولة ربط خصوصية النص الاقتصادي باعتباره نصا متخصصا مع أهم النظريات الموظفة في حقل دراسات الترجمة خاصة منها النظريات الوظيفية على نحو نظرية أنماط النصوص أو فعل الترجمة أو نظرية الغرض (Skopos) ومناقشة إسهامات هذه النظريات ومدى قدرتها على مساعدة المترجم المتخصص.

الفصل الثالث: تعليمية الترجمة الاقتصادية

3-0 تمهيد

يعتبر البحث في تعليمية الترجمة من المجالات البحثية الهامة خاصة وأنه لم يحظ بالقدر الكاف من الاهتمام مقارنة بدراسات الترجمة البحتة (الوصفية والنظرية)، فالسرعة التي شهدها البحث في حقل دراسات الترجمة لم تنعكس على المناهج المعتمدة في تدريسها، بل وحتى لم تتجاوز الجدل المرتبط بضرورة تدريس الترجمة من عدمه خاصة مع اعتبار العديد من الباحثين "القدرة على الترجمة وكفاءة المترجم" مهارات فطرية لا يمكن اكتسابها بالتكوين.

إن عدم اتفاق الباحثين على أهمية وضرورة تدريس الترجمة انعكس بشكل كبير على اتجاهات المدرسين في تعليمها وهذا ما يلاحظ في تذبذب المناهج التعليمية وعدم توحيدها من درس لآخر، ناهيك عن عدم تحديد الأهداف من درس الترجمة خاصة وأن تكوين المترجم لا يقتصر فقط على تزويده بمجموعة من المعارف كما هو الحال مع باقي التخصصات، وإنما لابد من العمل بالموازاة على تطوير مهارته الترجمية ومعارفه المتخصصة.

وغني عن الذكر أن هذا التذبذب في المناهج التعليمية يظهر أيضا في تدريس الترجمة المتخصصة، والترجمة الاقتصادية باعتبارها موضوع هذه الدراسة، ولذا يتناول هذا الفصل الحديث عن الاتجاهات والمقاربات المختلفة في تدريس الترجمة المتخصصة عموما والاقتصادية بشكل خاص. وقد تضمن مبحثين أساسين، يحاول الأول التطرق إلى جملة من المفاهيم الأساسية في تعليم الترجمة وموقعها من دراسات الترجمة وعلاقتها بتعليمية اللغات وغيرها من المفاهيم. أما المبحث الثاني، فقد خصص للحديث عن تعليمية الترجمة المتخصصة مع التركيز أكثر على تدريس الترجمة الاقتصادية.

3-1 التعليمية في حقل الترجمة

إن من بين التحديات الأساسية التي يواجهها الباحثون في الترجمة هو تحديد الطريقة والأسلوب الذي يتم وفقا له تدريس المتعلمين وتدريب المترجمين أي تعليمية الترجمة. وقد بدأ الاهتمام بهذا المجال بشكل متأخر وهو ما يفسر اختلاف المناهج التدريسية وعدم اتفاق الباحثين على طريقة تدريس الترجمة في الحقل الأكاديمي عموما، بل وعدم اتفاقهم على أهمية هذا التكوين في حد ذاته وهو ما سنحاول مناقشته من خلال هذا المبحث.

3-1-1 تعليمية الترجمة ضمن دراسات الترجمة

يعنى علم الترجمة الذي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين بدراسة الترجمة، وهو يقوم على الفهم الشامل لعملية الترجمة بالاعتماد على التجريب والوصف، وقد اتخذ عدة مسميات منها (Science de Traduction)

(Translatologie) قبل الاستقرار على تسميتي "علم الترجمة" وهو المقابل للتسمية الفرنسية *(Traductologie) وتسمية "دراسات الترجمة" كمقابل للتسمية الإنجليزية (Translation Studies). ويستخدم مصطلح "دراسات الترجمة " لوصف "المجال المعرفي الذي يهتم بالقضايا التي يثيرها إنتاج الترجمات ووصفها". (شتلويرث و كووى، 2008)

بدأ الاهتمام بالترجمة باعتبارها علما مستقلا في ستينات القرن الماضي من خلال ما عرف بحلقات عمل الترجمة أو ورش الترجمة (Translation Workshop)، ويمكن إرجاع الفضل في إطلاق تسمية "دراسات الترجمة" إلى الباحث الألماني الأمريكي "جيمس هولمز" في منشور له عام 1972 والذي لم يصبح متاحا حتى سنة 1988، وقد وصف فيه هذا الاتجاه البحثي الجديد بكونه يعنى بـ "مجموعة المشكلات المعقدة التي تتعلق بظاهرة ممارسة الترجمة والترجمات" وقد استعمل هذه التسمية كبديل عن مصطلح "نظرية الترجمة" لكونه يرى بأن العديد من الأبحاث التي أجريت على الترجمة لا تقع –بالمعنى الضيق- في مجال تشكل النظرية، ومن هنا اقترح "هولمز" استخدام تسمية "دراسات الترجمة" لتقديم "مجال أكثر تجريبا وانفتاحا للنشاطات البحثية من "العلم" و"النظرية"". كما تؤكد "سوزان باسنت" بأن "دراسات الترجمة" هو في الحقيقة "علم وموضوع بحث في ذاته، فهو ليس مجرد فرع ثانوي لدراسة الأدب المقارن، كما أنه ليس مجالا خاصا باللغويات لكنه مجال أكثر تعقيدا مع عدة تشعبات يصعب الإلمام بها" (باسنت، 2012). وفي عام 1988، أشارت "ماري سنيل هورنبي" في مقدمة الطبعة الأولى لمؤلفها إلى تزايد الإلحاح والطلب في السنوات الأخيرة لاعتبار دراسات الترجمة كتخصص مستقل، كما وأشارت إلى دراسات الترجمة في الطبعة الثانية من مؤلفها التي صدرت في عام 1995 بكونها تخصصا مستقلا يشهد تطورا سريعا ويستقطب كما كبيرا من النقاش على الصعيد العالمي. (Munday, 2001, pp. 5-6) كما أن "مونا بايكر" اعتبرت دراسات الترجمة تخصصا مستقلا في مؤلفها "موسوعة راتلدج لدراسات الترجمة" وصولا إلى اعتباره تخصص التسعينات دون منازع. (Baker, 1998)

ويشير "جيريمي مانداي" إلى أن ما ساهم في الانتشار الواسع للبحث في هذا المجال هو كثرة الأبحاث والمؤلفات بلغات مختلفة، التي تناولته في سنوات التسعينات سواء من خلال المجلات العلمية المتخصصة على نحو مجلة "Meta" في كندا، "Babel" في هولندا و"Traduire" في فرنسا، بالإضافة إلى العدد الكبير للمؤتمرات الدولية التي تم تنظيمها خلال هذا العقد في بلدان مختلفة والتي تناولت مواضيع متنوعة شملت كلا من : الترجمة وتكوين المترجمين؛ الترجمة الأدبية، نماذج البحث في دراسات الترجمة، الترجمة والنوع، الترجمة والثقافة، الترجمة والعولمة، الترجمة والتحديات البيداغوجية.

وقد لخص "هولمز" (1972) محاور اهتمام مجال دراسات الترجمة فيما يعرف باسم "خريطة هولمز لدراسات الترجمة" والتي تقسم مجال التخصص إلى ثلاثة فروع رئيسية تتمثل في : علم الترجمة النظري (Theoretical

* Traductologie هو مصطلح صكه "هاريس" في بداية تسعينات القرن العشرين للدلالة على "الدراسة العلمية للترجمة"، وعلى الرغم من أن العديد من الكتاب تحمسوا لاستخدامه فإنه لم يحظ برواج كبير وتم النظر إليه مثل مصطلح "الترجميات/ translatology" على أنه بدعة اصطلاحية لا لزوم لها.

Translation Studies) : والذي يتمحور حول وصف ظاهرة الترجمة وتحديد المبادئ العامة لتفسير والتنبؤ بهذه الظاهرة (نظرية الترجمة)؛ علم الترجمة الوصفي (Descriptive Translation Studies) : الذي قد يكون موجها نحو تحديد الوظيفة أو المنتج أو المسار؛ علم الترجمة التطبيقي (Applied Translation Studies) : الذي يهدف إلى وضع مبادئ وأساليب لتكوين المترجمين ولتطوير أدوات لمساعدة المترجم خلال عمله.

يتكون علم الترجمة التطبيقي بدوره ويركز على ثلاثة محاور رئيسية هي : -تكوين المترجمين : ويشمل دراسة طرق التدريس، تقنيات الاختبار، تصميم المدونات؛ -وضع أدوات مخصصة لممارسي الترجمة على نحو القواميس، القواعد النحوية والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات؛ - نقد الترجمات ويعنى بتقييم الترجمات بما في ذلك منح علامات للطالب إلى جانب مراجعة الترجمات المنشورة؛ (Munday, 2001, p. 13)

ويوضح الشكل الموالي المحاور الأساسية المكونة للجانب التطبيقي في دراسات الترجمة :

الشكل 2 : الفرع التطبيقي لدراسات الترجمة

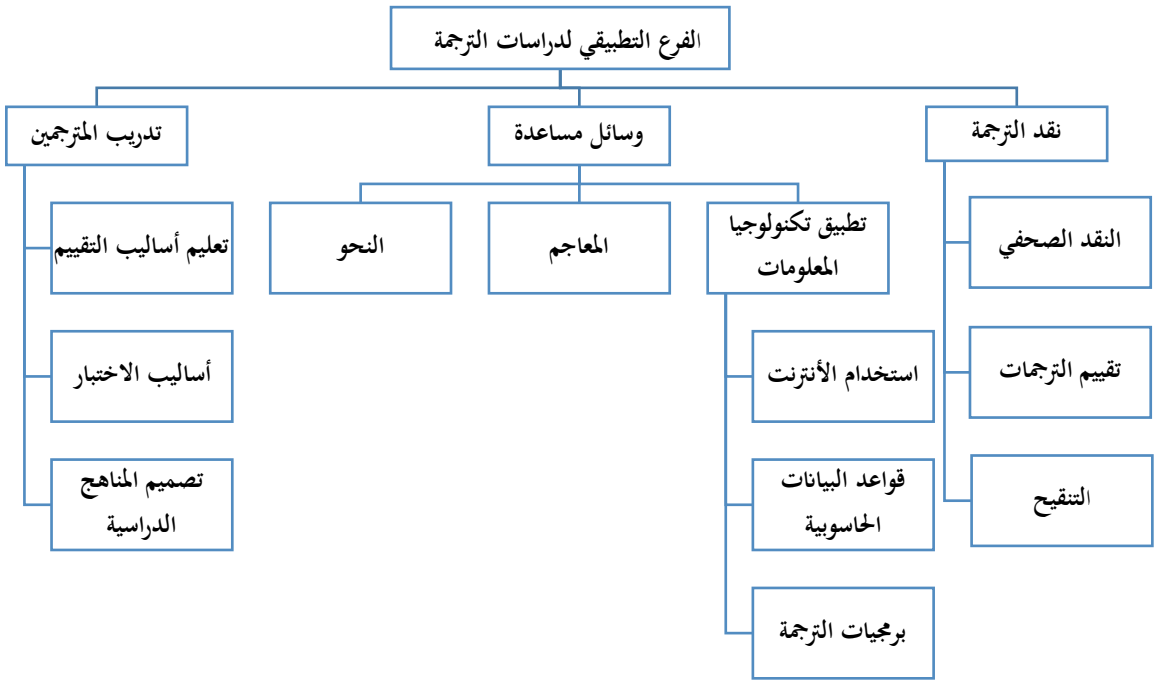

Munday, Translation Studies, 2001

نلاحظ أن البحث في تعليمية الترجمة يندرج ضمن هذا الفرع من الأبحاث في حقل دراسات الترجمة، وعلى نحو خاص يمكن تصنيفه ضمن الفرع الأول ألا وهو تكوين المترجمين ووضع مناهج لتدريس الترجمة، وهذا ما يمكن أن نتوسع فيه لاحقا، على أن نتطرق أولا إلى المقصود من وراء تعليمية الترجمة ومحتوى البحث في هذا المجال.

3-1-2 تعليمية الترجمة

تعبر التعليمية حسب "فيليب ميريو" عن "جهد التفكير وإنجاز نشاط تربوي" (أمطوش، 2015) ، وقد أوردت كحيل (2009) تعريف "إبلي" (Haebli, 1951) الذي يعتبر التعليمية أو الديداكتيك بمثابة علم مساعد للبيداغوجيا في جعل المتعلم يحصل على المفاهيم بواسطة المعارف. (كحيل، 2009، صفحة 40)

كما تعتبر "كحيل" التعليمية بمثابة فرع من فروع اللسانيات التطبيقية ومجال اهتمامها قضايا اللغة في التعليم، كما تعرف على أنها "إشكالية إجمالية وديناميةتتضمن تأملا وتفكيرا حول طبيعة المادة الدراسية وأهداف تدريسها وإعداد فرضيات العمل التطبيقي انطلاقا من المعطيات المتجددة باستمرار لعلم النفس والبيداغوجيا وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم ذات الصلة فهي بهذا دراسة نظرية وتطبيقية للفعل البيداغوجي" (كحيل، 2011، صفحة 87)

إن التعليمية أو الديداكتيك (المشتق من اللفظ اليوناني –Didactitos–) أو "علم التدريس" هو "الدراسة العلمية لمحتويات وطرق التدريس وتقنياته وكذا لنشاط كل من المدرس والمتعلمين وتفاعلهم قصد بلوغ الأهداف المسطرة مؤسسيا" (الفاسي)

تهتم الديداكتيك أو "علم التدريس" أو "التعليمية" بالجوانب الثلاثة المكونة للعملية التعليمية والتي تتكون من :

المادة وما يمكن أن يطرحه تدريسها من صعوبات مرتبطة بمحتواها ومفاهيمها وبنيتها ومنطقها؛
المتعلم من خلال بناء وتنظيم وضعيات تعلم تكسبه معارف وقدرات وكفايات ومواقف وقيم؛
المدرس ودوره في تسيير عملية التعلم والتحصيل؛

ويميز "الفاسي" بين نوعين من الديداكتيك : العامة والتي تركز على تعميم خلاصة نتائجها على مجموع المواد التعليمية من خلال دراسة القوانين العامة للتدريس، أما الخاصة فهي تركز على النشاط التعليمي داخل القسم والأهداف التربوية لكل مادة على حدا. (الفاسي، الصفحات 2-3)

لابد من التمييز عموما بين كل من البيداغوجيا في كونها ذلك الحقل المعرفي الذي يهتم بدراسة الظواهر التربوية والمناهج والتقنيات بهدف الرفع من نجاعة وفعالية الفعل البيداغوجي، أو كما تصفها "كحيل" بكونها مصطلح عام جدا يطلق على كل ما يخص العلاقات بين المعلم والمتعلم وكل فعل تطبيقي داخل القسم.

أما الديداكتيك فهي تتهتم بالمادة الدراسية من حيث طبيعتها وبنيتها وأهدافها وبكيفية بناء وتنظيم وضعيات تعلمها. (الفاسي)

3-1-2-1 تدريسها

يسعى البحث في مجال تعليم الترجمة إلى الوصول إلى بناء المادة التعليمية التي يعتمد عليها مدرس الترجمة حتى ينجح في نقل كل من المعارف النظرية والأساليب المهنية التي تمكن متعلم الترجمة من مواجهة مشكلات الترجمة التي يتعرض لها باستمرار. ويحاول هذا المجال البحثي استثمار المعارف التي تم التوصل إليها في حقول علم التربية والديداكتيك وتوظيفها لأجل إيجاد السبل الناجعة لبناء درس الترجمة وتكوين المترجمين.

ترى "كحيل" أن محور اهتمام تعليمية الترجمة أو "علم تدريس الترجمة" هو تحديد بعض المفاهيم الأساسية ومحاولة الإجابة على الأسئلة التالية : ماذا نعلم ؟ كيف نعلم ؟ من نعلم ؟ وتتمثل في طرح بعض الأسئلة المتعلقة بدرس الترجمة على نحو : ما هو محتوى درس الترجمة ؟ ما هي الوسائل المستعملة ؟ ما هي الإجراءات ؟ ماهي معايير اختيار النصوص في الدروس ؟ ما هي شروط نص الامتحان ؟ (قلو، 2013، الصفحات 34-35)

أما "بوخالفة" فيرى أن التعليمية في مجال الترجمة تسمح بدراسة خصوصية مهارة الترجمة من جهة، وبتحديد أهداف التكوين من جهة أخرى على عكس التعليمية العامة التي تقوم على مبدأ اكتساب الطالب معارف في ميادين مختلفة ليتمكن من ترجمة مختلف أنواع النصوص. (بوخالفة، 2016، صفحة 69)

تعتبر "دوريو" أن الترجمة مثلها مثل أي فعل تعليمي مبني على التواصل ويقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي المتكلم والرسالة والمستقبل والتي هي في حال الفعل التعليمي تشكل العلاقة بين :

المعلم ⟷ التعليم ⟷ الطلاب

فالمدرس يصدر معلومة معينة يستقبلها الطلاب، وهذا الشكل التعليمي يكون صالحا في مجال تعليم المحاضرات أو الدروس النظرية ويتمثل هدفه الأساسي في نقل كم معين من المعارف والمعلومات من المدرس إلى الطالب. ترى "دوريو" بأن الفعل التعليمي في الترجمة لا يتبع خطا مستويا بين المدرس والطالب وإنما يكون في شكل حلقات مستمرة أي استمرارية الذهاب والإياب في عملية التواصل بين المدرس والطالب.

وهذا لأن تعليم الترجمة لا يقتصر فقط على نقل المعارف وإنما يركز على نقل المهارة ويقوم على التفاعل المستمر فالطلاب هنا مشاركون نشطون في العملية التعليمية التي تصمم في الأساس لأجل تلبية احتياجاتهم.

فالاكتفاء بعرض المبادئ النظرية لدارس الترجمة لن يقنعه ولن يمكنه من الترجمة ما لم يواجه ويمارس العملية بنفسه أي وجوده في مواقف حسية تمكنه من استيعاب المشكل والتفكير في حله. وعليه فالهدف من تعليم الترجمة هو مرافقة المتعلم وعدم الاكتفاء بوضعه في قلب عملية الترجمة أو الاكتفاء بمساعدته بإعطائه حلولا جاهزة قد تساعده في الخروج من موقف معين ولكنها لن تمكنه من مواجهة المشاكل المستقبلية، وعليه فالأساس هو دفع المتعلم إلى اكتشاف الحلول بنفسه ووضع منهجية للعمل يمكن تكرارها في كل مرة بالإضافة إلى أية أفكار أو حيل نابعة من ممارسة معلم الترجمة لهذه المهنة، بمعنى أن فعالية درس الترجمة تزيد كلما زاوج مدرس الترجمة بين خبرته البيداغوجية وخبرته الناجمة عن ممارسته للترجمة كمهنة. وعليه فمدرس الترجمة يقع عليه عمل مزدوج هو إعداد دارس الترجمة لتنفيذ الترجمات بالإضافة إلى إعداده للحياة المهنية بتوسيع مداركه حول المشاكل الاجتماعية والمهنية التي قد يواجهها المترجم في حياته العملية. (دوريو، 2007، الصفحات 179-180)

3-1-2-2 تعليمية الترجمة وكفاءة المترجم

لقد بدأ النقاش حول الأساليب والطرق التعليمية لتدريس الترجمة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث دفع التطور السريع والملحوظ في العلوم المتداخلة مع دراسات الترجمة على نحو اللسانيات، علم العلامات (Semiotics) والتداولية (Pragmatics)، اللسانيات التطبيقية، بالعديد من المنظرين في حقل دراسات الترجمة وممارسيها لإعادة النظر في أساليبهم ومناهجهم المعتمدة لتدريس الترجمة خاصة مع تزايد الطلب على تكوين المترجمين على الصعيد الدولي للاضطلاع بمهمة التواصل لأغراض متعددة ومجالات مختلفة. وقد أكد هذا العديد من الباحثين خاصة منذ سنة 1970 الذين دعوا إلى إعادة مراجعة طريقة تدريس الترجمة وتبني طرق أكثر عقلانية ومنهجية بدلا من الطرق القديمة للتدريس، ومن أمثال هؤلاء نذكر "رايس" (1976) التي تقول أنه "لا وجود لطريقة نظامية لتدريس الترجمة على الرغم من أن الترجمة تمارس منذ آلاف السنين وعلى الرغم من وجود العديد من مدارس الترجمة في الوقت الحالي وحتى في العصور الوسطى في كل من بغداد وطليطلة"،كما يقول "شو" (Chau) (1984) "إن التكوين في الترجمة في الماضي لم يظهر أهدافا أو خططا كافية، وإنما اعتمد على المجهود الشخصي، العمل الشاق والتقنيات المستنبطة من التكوين الذاتي". (Bnini, 2016, p. 84)

إن الحديث عن التكوين في مجال الترجمة يعيد فتح الجدل المتعلق بطبيعة المترجم في حد ذاته ويطرح العديد من التساؤلات حول كفاءة المترجم، وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين فكريين : الاتجاه الأول يضم العديد من ممارسي الترجمة على غرار "ويليام ويفر" الذي يرى أنه وعلى اعتبار الترجمة فنا يقتضي تمتع المترجم بالقدرة والممارسة والمعارف العامة، وعليه فالقدرة على الترجمة تقتضي امتلاك موهبة فطرية إما أن يحوزها المترجم أو لا (Translators Are Born Not Made). (Lonsdale, 1996, p. 09) وتظهر هذه الموهبة مع بداية تعلم الشخص للغة الثانية وعليه فلا وجود لأي فروق معتبرة بين سلوك المترجم المهني أو متدرب الترجمة أو متعلم اللغة الثانية، ويقتصر دور التكوين في هذه الحالة على مجرد التدخل لمرافقة التطور الطبيعي لكفاءة المترجم. بل وتذهب "لوناكاستيانو" (1988) إلى

أبعد من هذا وتقول بأنه لا يمكن الاستفادة من أي مترجم قبل بلوغه سن الثلاثين، بل وتعتبر أن سن الرشد للمترجم يكون بعد بلوغه الخمسين من عمره. (Baker، 1992)

أما المنظور الثاني، فيعتبر أنه لا يمكن لأي متعلم للغة ثانية القيام بالترجمة وهذا ما أرجعه "هونيغ" (1988) لسببين رئيسيين هما : أولا، عدم إدراكه للعوامل المتعلقة بالمقام (Situational Factors) والضرورية لأي ترجمة، بالإضافة إلى عدم معرفته بالاستراتيجيات اللازمة للقيام بالترجمة. وعليه فلا يمكن لأي شخص القيام بالترجمة دون التمتع بالكفاءة التي تتضمن وفقا لـ "توري"(1988) على العناصر التالية "القدرة على تفكيك النص وفقا لأنواع النصوص، القدرة على التحديد التسلسلي للعناصر المرتبطة بكل نوع من أنواع النصوص، القدرة على النقل التام والفعال لهذه العناصر وفقا لترتيب علاقتها وارتباطها، وأخيرا القدرة على إعادة بناء النص انطلاقا من العناصر التي تم نقلها". وتعترف في هذا السياق "لونسدايل"(1996) أنه وعلى الرغم من عدم تلقيها لتكوين في الترجمة وعلى الرغم من أن خبرتها ناجمة عن مجهوداتها الشخصية من خلال القراءة والبحث في نظرية الترجمة، إلا أن تلقيها للتوجيه أو التكوين في هذا المجال خاصة، وحثها على التركيز على المجالات المساعدة للمترجم على نحو نظرية الاتصال، تحليل الخطاب، التداولية وعلم العلامات، كان سيسرع من تكوينها ونضجها كمترجم". إذن فالتكوين في مجال الترجمة هدفه تسريع نضج ونمو كفاءة المترجم، فالدارس لهذا المجال ينقصه حتما في بداية مساره التكويني العديد من الكفاءات اللغوية والمعارف الموسوعية وهنا يظهر دور برامج التكوين في الترجمة من خلال إتمام جوانب النقص في تكوين المترجم. وتؤكد "نورد"(1991) على أهمية التكوين في بناء وصقل كفاءة المترجم، حيث ترى بأن "تمارين الترجمة تعمل على إثراء وتطوير كفاءة الترجمة ليس فقط بمعناها الضيق وإنما تعمل على تطوير كفاءات أخرى ذات صلة بممارسة الترجمة كالكفاءة اللغوية في اللغة الأم وفي اللغة الأجنبية مع الأخذ في الاعتبار للجوانب المتعلقة بالشكل والمعنى والمفردات والنحو، بالإضافة إلى مستويات اللغة وأنواع النصوص، زيادة على تطوير الكفاءة الثقافية من خلال دراسة الحضارات والمجتمعات، والكفاءات المتخصصة للتعامل مع النصوص المتخصصة بالإضافة إلى الكفاءة التقنية لاكتساب القدرة على استخدام أدوات البحث الوثائقي كاستعمال القواميس وغيرها" (Lonsdale, 1996, pp. 09-10)

كما ويضيف "كيرالي" (1995) بأن التركيز الأساسي لتعليمية الترجمة يجب أن ينصب على كفاءة المترجم والتي يقصد بها "المهارات الخاصة للمترجم المهني" وليس فقط "الكفاءة الترجمية أو القدرة على الترجمة " وحدها، ويحدد كفاءة المترجم بكونها تلك المهارات التي تميز المترجم عن أي شخص ثنائي اللغة، أي تلك المهارات الترجمية التي لا يمتلكها ثنائي اللغة بشكل طبيعي.

إذن، ما يلاحظ من الجدل السابق هو أن السؤال الرئيسي المتعلق بمجال اهتمام تعليمية الترجمة هو التحديد الدقيق للكفاءات التي يجب أن يمتلكها المترجم والتي تميزه عن غيره ممن يتقنون لغتين أو أكثر، وهل من الممكن تعلم واكتساب هذه الكفاءات أم أنها تولد طبيعيا مع المترجم. كما ويظهر أثر التكوين أو التعلم عند الحديث بشكل

أخص على المترجم المهني وممارسته لعمله، فهو وفقا للباحثين ينتقل من المهارة الفطرية إلى الخبرة ثم إلى التعود. فوفقا لـ "بيرس" ((Charles Sanders Peirce,(1857-1913) يمر تكوين المترجم المهني بثلاث مراحل أساسية هي الانطلاق أولا من المهارة الفطرية (Instinct) والتي عرفها بكونها "استعداد غير مركز" (Unfocused Readiness)، ثم ينتقل إلى تحقيق تراكم في الخبرة (Experience) كمحصلة لاحتكاكه مع العالم الحقيقي والتي تعمل على صقل مهاراته من الخارج، ثم يحصل في الأخير اندماج وتلاحم بين الاستعداد الفطري والخبرة الخارجية للوصول إلى ردود فعل سريعة وهي تعني تشكل العادة (Habit) لدى المترجم. (Robinson, 2004)

ويوضح الشكل الموالي المراحل الثلاث الأساسية لتكوين المترجم المهني :

الشكل 3 : المراحل الثلاث لتكوين المترجم حسب بيرس

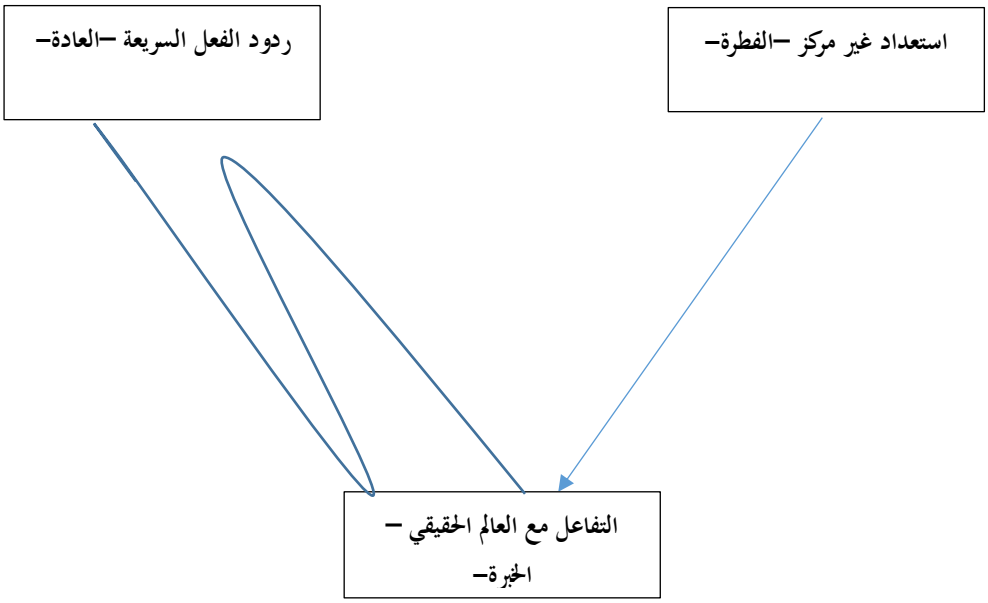

Robinson, Becoming a Translator, 2004, p.87

3-2-1-3 مجالها

لطالما شكلت الترجمة ولفترة طويلة أساس تعليم اللغات الأجنبية، وأساس جميع الفروع العلمية الأخرى لاقتران عملية نقل العلوم في السابق بعملية الترجمة. إن ارتباط الترجمة بحقل تعليم اللغات الأجنبية هو ما سبب اعتبارها أقل مكانة في المجال الأكاديمي مقارنة بالفروع البحثية الأخرى، فلطالما اعتبرت وسيلة لتعلم اللغات الأجنبية أو للتمكن من قراءة نص باللغة الأجنبية إلى غاية تمكن المتعلم واكتسابه الكفاءة اللغوية اللازمة التي تجعله قادرا على قراءة النص باللغة الأصلية وعندها يتوقف اللجوء للترجمة، وهذه الطريقة في تعلم اللغات الأجنبية يطلق عليها بالمنهج التقليدي

أو بطريقة الترجمة النحوية (Grammar-Translation Method). (Munday, 2001) ويطلق على الاستعانة بالترجمة في تعليم اللغات بـ "الترجمة البيداغوجية" أو "الترجمة الأكاديمية"، (Cintas, 2008) التي تعتبر الترجمة من خلالها كوسيلة لاكتساب وإظهار الكفاءة اللغوية، وليست هدفا في حد ذاتها وهذا في مقابل "بيداغوجيا الترجمة" التي تركز على اكتساب مهارة الترجمة وكفاءتها، وإظهار قدرة المتعلم على نقل رسالة النص الأصلي لجمهور مستهدف لا يتقن اللغة المصدر. (قلو، 2013) ولقد تم التوقف عن استعمال هذه المقاربة خصوصا بعد ظهور الطريقة المباشرة التفاعلية أو المقاربة التواصلية في تعلم اللغات الأجنبية خلال الفترة 1960 إلى 1970 والتي تقوم على التركيز على القدرة الطبيعية للمتعلم لاكتساب اللغة الأجنبية وتعمل على محاكاة شروط تعلم اللغة الأصلية أو اللغة الأم في قاعة الدرس، كما وتفضل التركيز على مهارات التحدث عوض التركيز على الكتابة مع تجنب استعمال المتعلم للغته الأم ما أمكن، ونتيجة لهذا الاتجاه تم التخلي عن استعمال الترجمة في تعليم اللغات الأجنبية واقتصر استعمالها في تدريس الترجمة أو لتكوين المترجمين المهنيين.

على الرغم من اتجاه الكثير من المدرسين إلى التوقف عن استعمال الترجمة في سياق تدريس اللغات الأجنبية، إلا أن العديد من الباحثين يؤكدون على مزايا هذا الاتجاه فـ "كيرالي"(1995) مثلا يعتبر أنه ونظرا لارتباط مهارة الترجمة بالمهارات اللغوية، فيمكن الاستفادة في تدريس الترجمة من الخبرات والدروس المرتبطة بتعلم وتدريس اللغات الأجنبية. (Bnini, 2016, p. 87). كما يرى البعض أن استخدام الترجمة يزيد من كفاءة متعلم اللغة الثانية خاصة في اكتساب مهارات القراءة، حيث يمكن اعتبار الترجمة بمثابة أداة معرفية (Cognitive) فعالة للتحقق من فهم المتعلم للنص المصدر. (Tsagari & Floros, 2013) ويمكن تحديد مزايا استعمال الترجمة في تعليم اللغة في تحقيق العديد من الأهداف أهمها التأكد من أن المتعلم قد فهم النص؛ مراقبة المعارف اللغوية للطالب؛ إظهار أوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين خاصة في إطار اللسانيات التقابلية وغيرها من الأهداف الأخرى. كما نلاحظ عودة العديد من الباحثين ضمن المقاربة التواصلية أو الوظيفية لإدماج الترجمة كوسيلة هامة لتعلم اللغات خاصة ضمن التمارين التحضيرية من خلال اقتراح نصوص أصيلة ضمن النشاط التواصلي للمتعلم. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أعمال "داف" (1989) من خلال كتاب "الترجمة" الذي يعتبر دليلا منهجيا للأستاذ الذي يرغب في استعمال الترجمة في تدريس اللغات ويتضمن تمارين في الترجمة من لغة لأخرى الهدف منها هو تطوير اللغة الأجنبية للمتعلم، أو كتاب "اللغة الثالثة" (1981) الذي يركز من خلاه على المعايير الثلاثة للترجمة وهي الدقة، الوضوح والمرونة والتي وفقا له تعتبر عناصر أساسية أيضا في أي عملية تعليمية للغات. (Lonsdale, 1996)

لقد شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي تراجع الاهتمام بالترجمة كوسيلة لتعلم واكتساب اللغات الأجنبية إلى اعتبار تعلمها هدفا في حد ذاته، وهذا ما ظهر كنتيجة لتزايد الإقبال والطلب على تكوين المترجمين المهنيين ضمن برامج التدريس الجامعية سواء في طور الماستر أو ضمن دراسات ما بعد التدرج. وعليه يمكن القول أن الاهتمام بالترجمة انتقل من الترجمة الأكاديمية أو البيداغوجية إلى تعليم الترجمة أو بيداغوجيا الترجمة، وقد ترافق

هذا الاهتمام مع تزايد الأبحاث والدراسات في هذا الحقل الذي لم يركز سابقا بالقدر الكاف على بناء وضبط مناهج وطرق تدريس الترجمة، ولعل هذا ما يظهر في قول "دوليل" بأن "التعليمية هي الغائب الأكبر من كتب تعليم الترجمة" (أمطوش، 2015، صفحة 105) . وقد ظهرت في هذا السياق العديد من الأبحاث على نحو أعمال "دوليل" (1980-1993)، "كوسمول" (1995)، "جيل" (1995-2005) "كيرالي" (2000)، "هورتادو ألبير" (1999)، "بايكر" (1992) وغيرها من الأبحاث التي سعت إلى اقتراح طرق جديدة واتجاهات واضحة لتنظيم التفاعلات داخل درس الترجمة. (Cintas، 2008)

إن الحديث عن أهمية التكوين في الترجمة يكشف من جديد الاتجاهات المختلفة حول ضرورة التكوين الأكاديمي للمترجم وعلاقته بكفاءته. فبالإضافة إلى الجدل الذي تمت الإشارة إليه سابقا حول مصدر كفاءة المترجم ما بين الموهبة الفطرية والتكوين المكتسب، نجد أن الباحثين هنا يختلفون أيضا حول ضرورة التكوين الأكاديمي وأهميته للمترجم بين من يرى أهمية اللجوء إليه، ومن يعتبر —وهو امتداد للاتجاه الذي يرى أن مصدر كفاءة المترجم هو الموهبة الفطرية– أن المترجم هو فنان وعليه فهو لا يولد ولا يكون في قسم تعليمي. وتشير "بايكر" في هذا السياق أن العديد من المترجمين المهنيين يرفضون فكرة التكوين الأكاديمي للمترجم ويعتبرون الترجمة فنا يتطلب استعدادا فطريا وممارسة بالإضافة إلى مجموعة من المعارف العامة وفقط، وعليه فنظريات الترجمة لا علاقة لها بعمل المترجم. وفي المقابل، نجد من الباحثين من يرى بأن التكوين الأكاديمي في الترجمة لا يهدف إلى تعليم الطالب كيف يترجم، وإنما يسعى إلى توجيهه وإرشاده لفهم متطلبات وشروط الترجمة الجيدة بالإضافة إلى تقدير وتثمين الجهد الذي تحتاجه هذه العملية. وتوضح "بايكر" في هذا السياق أن كل مهنة تتطلب نوعين من التكوين : تكوين مهني والذي يتضمن التدريب على المهارات الأساسية لممارسة المهنة ولا يتضمن شقا نظريا على نحو تقديم دروس للمتعلمين حول تصليح السيارات، أو الطباعة وغيرها، وفي المقابل نجد التكوين النظري الذي يتضمن ما يقدم في التدريب المهني بالإضافة إلى تدعيم الطلبة بخلفية وتكوين نظري صلب في التخصص المدروس مع تشجيعهم على التفكير والبحث حول ما يقومون به، وكيف يقومون به، ولماذا يقومون به بطريقة دون الأخرى، وهو أكثر فائدة للطالب كونه يجعله قادرا على التعامل مع الوضعيات غير المتوقعة وغير المسبوقة بالإضافة إلى الإلمام بآخر المعارف الموجودة في التخصص والمساهمة في تطويرها لاحقا. (Bnini, 2016). كما يمكن الإشارة إلى الميزة الإضافية للتكوين الأكاديمي في الترجمة ألا وهي اختصار الجهد والوقت للطالب، فعوض تعلم المعارف الأساسية بعد فترة طويلة من الممارسة، يمكن للتكوين الأكاديمي اختصارها في سنوات معينة خلال الدراسة الجامعية مثلا، وعليه فلا مجال لإهمال التكوين الأكاديمي في بناء كفاءة المترجم.

عند الحديث عن التكوين الأكاديمي في الترجمة لابد أيضا من توضيح مجال اهتمام هذا التدريس بالإضافة إلى توضيح الفرق بين "تدريس الترجمة" و"بيداغوجيا الترجمة". لقد تمت الإشارة سابقا إلى أن تكوين المترجمين —وفقا لتصنيف "منداي"– يقع ضمن حقل دراسات الترجمة التطبيقية، الذي يقابل كلا من دراسات الترجمة النظرية

والوصفية، أو ما يطلق عليهما بـ "دراسات الترجمة البحتة/ Pure Translation Studies". وفي هذا الحقل لابد من التميز بين "تدريس الترجمة/ Translation Teaching" والذي يشير إلى كل ما يتعلق بـ "تدريب المترجمين في وسط أكاديمي محدد، ووفقا لبرامج معدة مسبقا"، وهو لا يتضمن الترجمة الأكاديمية أو استعمال الترجمة كوسيلة لتعليم اللغات الأجنبية؛ وبين "بيداغوجيا الترجمة/ Translation Pedagogy" والتي تتضمن بدورها اتجاها نظريا يعنى بـ "الدراسة النظرية لتدريس الترجمة" واتجاها عمليا يتضمن التركيز على الوظائف الآتية : تخطيط البرامج وفقا لمستويات التدريس المختلفة؛ إعداد الكتب وجمع كل الدعائم البيداغوجية اللازمة لتدريس الترجمة؛ تدريس المواد بما في ذلك الأنشطة في قاعة الدرس كالمحاضرات والملتقيات، والأنشطة خارج قاعة الدرس على نحو الإشراف على الطلبة خلال تربصاتهم التدريبية؛ اختيار المترشحين لدراسة الترجمة بالإضافة إلى اختبار الطلبة في مختلف مستويات البرنامج التدريبي؛ وعليه تستنتج أن مفهوم "بيداغوجيا الترجمة" هو أشمل ويحتوي مفهوم "تدريس الترجمة". (Bnini, 2016)

3-2 تدريس الترجمة الاقتصادية

بعد الحديث عن مختلف الجوانب المتعلقة بتعليمية الترجمة ومجال اهتمامها ناهيك عن موقعها ضمن دراسات الترجمة، سنحاول من خلال هذا المبحث مناقشة وإسقاط مفاهيم التعليمية على الترجمة المتخصصة، مع التركيز على نحو خاص على الترجمة الاقتصادية فيما يلي باعتبارها موضوع الدراسة.

3-2-1 تدريس الترجمة المتخصصة

لقد سعت "دوريو" من خلال مؤلفها "أسس تدريس الترجمة التقنية" إلى مرافقة مدرسي الترجمة من خلال اقتراح وتصميم منهج تعليمي يتضمن جملة من العناصر التي تراها ضرورية ويجب الانتباه إليها عند بناء درس الترجمة وحتى خارجه خاصة على صعيد انتقاء الطلبة وأهم العناصر الواجب توفرها فيهم مسبقا. كما وترى أنه من الضروري وضع خطوات ومناهج واضحة عكس من يعترضون على ضبط عملية التدريس بحجة أن كل موقف يواجهه المترجم قد يشكل فرصة له وتمرينا للانتقال من لغة إلى أخرى، وهذا وإن كان صحيحا فإن الطالب أو دراس الترجمة يحتاج إلى أكثر من تعلم الانتقال من لغة إلى أخرى، فهو يحتاج إلى تدريب على الترجمة وتحضيرا للحياة المهنية وهذه هي العناصر التي تشكل أساس تصميم المنهج التعليمي.

3-2-1-1 أساسيات درس الترجمة المتخصصة

لقد أشارت "دوريو" إلى جملة من العناصر التي ترى بأن على مدرس الترجمة الاهتمام بها عند تصميم أي منهج تعليمي نظرا لخصوصية عملية تدريس الترجمة التي تعتبر في الوقت ذاته تخصصا أكاديميا ومهنة مستقبلية، وعليه فالتدريس يجب أن يراعى فيه البناء النظري للطالب في حقل دراسات الترجمة عموما ليكون واعيا بالعمليات والاستراتيجيات التي يستعملها، كما يراعى فيه عنصر الممارسة الذي يكون بمثابة إسقاط للمعارف النظرية على

الواقع كما يشكل تحضيرا للحياة العملية. وتركز "دوريو" على مجموعة من النقاط التي ترى أنها تتماشى وخصوصية درس الترجمة ألا وهي : ضرورة عدم الاكتفاء بعرض المعارف النظرية لأن هذا لن يقنع ولن يفيد الطلبة الذين يحتاجون لمواقف حسية وتمارين عملية لاستيعاب المفهوم النظري، وهذا ما ينعكس على اختيار النصوص والمواضيع التي يتم العمل عليها، كما من المهم مرافقة المتعلم في العملية التعليمية ومساعدته لتخطي العقبات التي يواجهها، مع تفادي إعطائه حلولا جاهزة وإنما العمل على إعداده لمواجهة المشاكل غير المتوقعة وغير المسبوقة. كما ركزت على ضرورة الحرص على نقل الخبرة والتجربة المهنية للمتعلم، خاصة إذا كان المدرس مترجما أيضا، فهذه التجارب من شأنها تفسير الكثير من العناصر للطلبة كما وتساعدهم على إدراك أهمية ما يدرسون. أشارت "دوريو" أيضا إلى أهمية المزاوجة بين الدرس النظري والجانب التطبيقي، فدرس الترجمة يعد المتعلمين لتنفيذ الترجمة الآن وللحياة المهنية لاحقا، فالهدف من درس الترجمة هو إعداد مترجمين متعددي القدرات. يتمحور درس الترجمة حول نقل مهارة للطلبة وعليه فهو درس تفاعلي في الأساس وليس محاضرة للتلقين؛ ولذا من الضرورة الحرص بشكل متواصل على إثارة اهتمام وفضول الطلبة من خلال تنويع الوسائل المستعملة في الدرس، كاللجوء إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات أو الوسائط السمعية والبصرية، وتجنب الاكتفاء بالمواضيع العامة التي لا تثير ولا تشبع فضول الطلبة، فدرس الترجمة هو عملية تواصلية بين المدرس والمتعلم تقتضي تكرار الأخذ بالعناصر السابقة عند تصميم كل درس.

بالإضافة إلى العناصر السابقة، لابد لدرس الترجمة من المرور بالخطوات التالية التي يقوم بها المدرس لدى البدء بالعمل مع مجموعة جديدة من الطلاب وهي البدء بتقييم مستوى الطلبة لأجل الوقوف على طبيعة مكتسباتهم السابقة وهذا لأجل استغلالها إن كانت جيدة أو إدراكها والعمل على تحسينها إن كانت أقل من المستوى المطلوب. ويفترض أن طالب الترجمة يتمتع بالمستوى الذي يؤهله للشروع في دراسة هذا التخصص والذي يتضمن أربعة مجالات رئيسية حددتها "دوريو" بضرورة معرفة الطالب للغة المصدر، امتلاكه لمعارف عامة، قدرته على التفكير المنطقي وحسن استعماله للغة الهدف؛ تكييف التعليم وفقا لمستوى الطلبة، وهنا على المدرس ألا يتبنى مستوى مرتفع يعجز الطلبة على الوصول إليه وهذا ما سيؤدي إلى إرباك الطلبة عوض تحفيزهم، كما يجب ألا ينزل بمستواه إلى مستوى الطلاب وألا يتبنى السهولة المطلقة في التدريس، بل عليه أن يعمل باستمرار على تحفيز الطلبة وحثهم على التقدم وصولا إلى المستوى المطلوب منهم؛ ضرورة الإصغاء المستمر للطلبة : وهذا يقتضي التكييف المستمر لمادته التعليمة مع احتياجات كل مجموعة طلابية جديدة يشرف على تدريسها أي تقييم المكتسبات السابقة للطلبة وتحديد الثغرات التعليمية الخاصة لكل واحد منهم للعمل على معالجتها كل على حدا، وقد يتطلب هذا من المدرس أن يحضر دروسه بشكل مستمر وقد لا يتمكن من إعادتها وتكرارها كل سنة. (دوريو، 2007، الصفحات 179-186)

3-2-1-2 مراحل تدريس الترجمة المتخصصة

تقترح "دوريو" منهجية عملية لتصميم درس الترجمة التقنية أو المتخصصة، تتضمن التركيز على ثلاثة جوانب أساسية هي : الإعداد لتنفيذ الترجمات؛ مراعاة طريقة التدريس؛ الاهتمام بالإعداد للحياة المهنية؛

3-2-1-2-1 الإعداد لتنفيذ الترجمات

يشكل هذا الجانب أساس درس الترجمة، فهو يسلط الضوء على العناصر التي يجب على مدرس الترجمة مراعاتها عند بنائه وتصميمه لدرس الترجمة وتكرارها في كل مرة مع مراعاة مستمرة لخصوصية الترجمة التقنية مقارنة بالترجمة العامة. وتركز هذه العملية على :

3-2-1-2-1-1 اختيار النصوص

يتمحور تصميم درس الترجمة بشكل كلي حول الاختيار الصحيح للنصوص والذي يعتبر من المهام الأساسية لمدرس الترجمة المتخصصة، ونظرا لطبيعة هذا النوع من الترجمة التي تتعامل أساسا مع نصوص متخصصة لابد من مراعاة العديد من العناصر عند اختيار النصوص : الحرص والاهتمام باختيار النصوص، فلا يكفي أن يكون النص المختار تقنيا وباللغة الإنجليزية لنجاح العملية وإنما لابد من مراعاة عنصرين أساسيين هما التنوع في النصوص والتدرج في الصعوبة؛ لابد أن تكون النصوص المختارة نصوصا أصيلة –Authentic–وحقيقية والتي تعرفها "دوريو" بأنها "نصوص حقيقية مكتوبة لأهداف أخرى غير أهداف تعليم الترجمة" (دوريو، 2007، صفحة 187) مع ضرورة الابتعاد عن القيام بصياغة المدرس لنصوص العمل؛ يمكن أن تكون النصوص المختارة وثيقة كاملة أو مقاطع منها، وعند اختيار فقرات معينة لابد من عدم عزلها عن سياقها الأصلي حتى يتمكن الطلبة من فهمها، مع تفضيل الاعتماد على الوثائق القصيرة الكاملة؛ مراعاة التدرج في الصعوبة في مستوياته الثلاثة وهي : التدرج من حيث صعوبة الصياغة، خاصة لإقناع الطالب بأن الجوانب الأسلوبية تطرح تحديا كبيرا للمترجم المتخصص عكس الفكرة السائدة بأن الترجمة الأدبية فقط هي من تعنى بالأسلوب، ومحاولة التنقل من نصوص الخطاب العلمي المبسط إلى النصوص التقنية عالية التخصص خاصة تلك المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة. أما المستوى الثاني فهو التدرج في الصعوبة من حيث البحث الوثائقي والاصطلاحي، فالملاحظ أن الطلبة يميلون إلى التخصصات التي يمتلكون فيها معارف مسبقة وتستقطب اهتمامهم، وهنا يقع على المدرس الخروج من الذاتية في اختيار المواضيع والتدرج حسب معيار الوصول السهل أو الصعب إلى الوثائق الخاصة بفهم موضوع معين. أما المستوى الأخير من التدرج فهو التدرج في درجة تعقيد الموضوع المعالج في النص، بالانطلاق من نص يعالج مفهوما تقنيا واحد ثم التدرج في عدد التقنيات المعالجة في النص مع إظهار التداخل الموجود بينها؛ الحرص على تنويع النصوص المختارة والانتقال من النصوص التدريبية البسيطة إلى النصوص التي تعالج موضوعا تقنيا "كلاسيكيا" يعتبر البحث الوثائقي والاصطلاحي

حوله سهلا لتوفر المراجع والشروحات، ثم الانتقال للعمل على نصوص تعالج موضوعا تقنيا "حديثا" يستلزم بحثا وثائقيا معمقا، ثم محاولة اختيار نصوص تتحدث عن أكثر من تقنية إلى نصوص تطرح تحديا من حيث الأسلوب وهكذا مع الحرص على الانتقال السلس والتدريجي من نوع لآخر؛ تنويع أشكال النصوص من نصوص نثرية إلى عقود وشهادات وتقارير وقوائم مالية لمساعدة الطالب أولا على مواجهة مخاوفه من نوع محدد والتعود على التعامل معها جميعا، بالإضافة إلى العمل على إبراز خصوصية كل نص وتقديم جملة من الإرشادات –المستمدة من الخبرة– في كيفية التعامل معه؛ الاستغلال الأمثل للحيز الزمني المتاح خلال الفصل الدراسي بالتركيز على اختيار نصوص تقدم في كل مرة إضافة معلوماتية ومنهجية للطالب، فمثلا إذا لاحظنا أن الطلبة لديهم اهتمامات وميول أدبية تجعلهم قادرين على التعامل مع النصوص الأدبية بسهولة، يفضل في هذه الحالة التركيز على انتقاء نصوص علمية تزودهم بالثقافة العلمية التي يفتقرون إليها؛ تفادي تكرار المواضيع المختارة والحرص على بناء معرفة تراكمية للطالب مع اكتسابه لمهارة التعامل مع أي تخصص كان؛ التركيز في اختيار النصوص على المواضيع التي تقترب في طبيعتها من النصوص التي سيتعامل معها المترجم مستقبلا في حياته المهنية وهنا يظهر أثر الخبرة المهنية للمدرس المترجم.

3-2-1-2-1-2 وضع منهاج تعليمي

إن الهدف من هذه المرحلة هو محاولة توزيع وتنسيق جميع الخيارات السابقة وفقا للحيز الزمني المتاح للمدرس ألا وهو مدة الفصل الدراسي أو السنة الجامعية كاملة أو أيا كانت المدة المتاحة لدرس الترجمة المتخصصة. فالهدف من الإعداد المسبق للمنهاج التعليمي هو الوصول إلى خيارات أكثر فعالية تسمح للمتعلمين بالحصول على الكفاءات الضرورية التي تسمح لهم بالانخراط في الحياة المهنية لاحقا. ولقد قدمت "دوريو" ضمن منهجيتها رؤية لكيفية توزيع الخيارات السابقة على المدة المتاحة بعد تقسيمها إلى ثلاثة فصول، وقد تختلف طريقة التقسيم وفقا للحيز الزمني المتاح، إلا أن ما يهم هو محاولة تحقيق التدرج والتنوع في النصوص مع وضع أهداف لكل فصل والعمل على تحقيقها تدريجيا. فوفقا لمنهجية "دوريو" مثلا وبعد تقسيم السنة إلى ثلاثة فصول، ترى بأن محتوى وهدف كل فصل يجب أن يكون كالتالي : خلال الفصل الأول لابد من البدء باختيار النصوص القصيرة ذات المحتوى المتخصص البسيط ثم التدرب على ترجمتها وذلك بمنح الطلبة في البداية مدة من 05 إلى 10 دقائق لقراءة النص وفهمه، ثم فتح النقاش حول موضوع النص وأهم ما ورد فيه من أفكار خاصة منها تلك الأفكار الجديدة وغير المفهومة، تليها قراءة ثانية للنص في ضوء الفهم الجديد. بعدها يتم استخراج أهم العناصر الرئيسية للنص والبدء في ترجمة أجزاء منه بالاعتماد على الذاكرة ودون العودة للنص.

ترى "دوريو" أن الهدف من هذا النوع من التمارين هو حمل الطالب على التخلي عن عاداته في النقل المباشر للغة الأم، بالإضافة إلى كسر ارتباطه بصيغ وتعابير النص الأصلي مع دفعه إلى التركيز على نقل معنى النص أكثر من الالتزام بصياغته.

خلال الفصل الثاني يمكن الانتقال إلى نصوص متخصصة أطول نوعا ما تعالج مواضيع متخصصة كلاسيكية أي ذات مصطلحات ومفاهيم معروفة، كما أن المراجع حولها متوفرة ومتاحة. توزع هذه النصوص على الطلبة قبل أسبوع أو أسبوعين من الدرس وهذا لمنحهم الوقت الكاف لإجراء البحث الضروري لفهم الموضوع. أما أثناء الدرس فيتم تشكيل قائمة بالمراجع الأساسية حول الموضوع، ثم يقوم الطلبة بعروض قصيرة حول أهم الأفكار والمفاهيم الواردة في النص، ثم يتم عندها قراءة الترجمات المقترحة بصوت عال وفتح النقاش حول أحسن الخيارات المقترحة.

يعتبر الهدف من هذه التمارين تدريب الطلبة على البحث الوثائقي حول الموضوع خاصة في ظل توفر المراجع، أي تعويدهم على كيفية البحث واختيار أنسب المراجع لإثبات أن البحث الوثائقي الجيد يساعد المترجم المتخصص على فهم النص حتى دون معرفة مسبقة به.

يتم خلال الفصل الثالث اختيار نصوص أكثر طولا تتضمن مواضيع أكثر تخصصا حول تقنيات حديثة، وعليه فالمراجع غير متوفرة حولها مثل النصوص السابقة، وتنحصر مناقشتها في مقالات منشورة في مجلات متخصصة وعليه فهي صعبة الفهم، كما ويظهر هنا تحد جديد أمام الطلبة ألا وهو المصطلحات الجديدة أو المستحدثة وكيفية التعامل مع ترجمتها. توزع النصوص في هذه الحالة على الطلبة قبل الدرس بأسبوعين على الأقل لجمع المعلومات حول الموضوع الجديد بالإضافة إلى فهم كيفية توليد المصطلحات الجديدة ونقلها.

يتمثل الهدف من هذا التمرين في دفعهم للقيام بالبحث الوثائقي الذي لن يكون كافيا بالاعتماد على المؤلفات المتاحة ولابد على الطلبة من اللجوء إلى طلب مساعدة المختصين في المجال، كما يهدف أيضا إلى تدريب الطلبة على البحث الاصطلاحي وفهم كيفية وضع المصطلح وترجمته.

بعد الانتهاء من هذا الدرس، يمكن للأستاذ في مراحل لاحقة من التكوين وبعد تمكن وفهم الطلبة لمنهجية الدرس، العمل على تنويع في أشكال النصوص ليتعود الطالب على التعامل معها جميعا.

3-2-1-2-2 مراعاة طريقة التدريس

يركز الجانب الثاني لدرس الترجمة المتخصصة على طريقة تدريس جميع العناصر التي تم ضبطها خلال مرحلة الإعداد للترجمات، وتشمل هذه الخطوات الانطلاق أولا من النص حيث ترى "دوريو" أن على المدرس المرور على العناصر التالية : قراءة النص ثم استخراج المعنى العام له يليه استخراج المفاصل ثم إعادة صياغة النص تليها طرح المدرس لمجموعة من الأسئلة لدفع الطالب لفك الارتباط مع النص الأصلي وفي الأخير مناقشة الترجمات المقترحة.

تلي هذه الخطوات البدء في البحث الوثائقي خاصة إذا تطلب الموضوع المناقش ذلك، وهنا لابد من دفع الطلبة للبحث حول مختلف جوانب الموضوع وتقديمها في شكل عروض مختصرة، كما يقع على المدرس القيام بالبحث الوثائقي بدوره كونه في معظم الحالات ليس مختصا في الموضوع المعالج ومعرفته فيه قد لا تتجاوز معرفة الطالب، كما يلعب المدرس دور المنسق بين مختلف العروض التي يتم تقديمها. أساس هذه التمارين وفقا لـ "دوريو" هو نقل "مهارة" للطلبة بدلا من نقل "المعرفة".

تتمثل الخطوة الأخيرة في البحث الاصطلاحي الذي يتمحور حول تدريب الطالب على كيفية التعامل مع المشاكل والقضايا الاصطلاحية انطلاقا من تلقين الطالب لمصطلحات جديدة وحفظها أي نقل "المعرفة"، ووصولا لفهمه كيفية إعداد بطاقة اصطلاحية واستغلالها في عمله وبالتالي اكتسابه لـ "المهارة".

إن استيعاب الطالب لهذه المنهجية وتكرارها في مختلف الظروف ومع كافة أنواع النصوص يعني أنه قد اكتسب ردود الفعل الضرورية لممارسة مهنة الترجمة وبالتالي فالمدرس قد نجح في نقل "مهارته" للمتعلم.

3-2-1-2-3 الإعداد للحياة المهنية

إن من بين الأهداف الأساسية لدرس الترجمة المتخصصة هو العمل على إعداد المتعلم لاقتحام الحياة المهنية، وتزويده بمختلف المعارف والإرشادات التي تساعده على التأقلم والنجاح في عمله بالإضافة إلى اختصار كل من الجهد والوقت. وقد قدمت "دوريو" من خلال رؤيتها مجموعة من العناصر التي ترى أنه على مدرس الترجمة الحرص على نقلها وتزويد المتعلم بها، ويمكن ذكر البعض منها على نحو : تعلم كيفية التعامل مع ترجمة العناوين، أسماء الماركات والعلامات التجارية وأسماء المؤسسات مع مراعاة خصوصية البيئة التي ينتمي إليها النص المصدر؛ الانتباه إلى كيفية التعامل مع ترجمة الأرقام وأسماء العلم...الخ؛ الاطلاع المستمر على المجلات المتخصصة والصحافة العامة لاكتساب المعارف الضرورية للفهم والترجمة؛ العمل على إعداد بطاقات اصطلاحية خاصة وتحديثها باستمرار.

3-2-2 مقاربة دوليل

على الرغم من عدم وضوح وتجانس الاتجاهات المتبعة في تعليمية الترجمة واعتراف الباحثين أنفسهم بغياب منهج واضح يضبط تدريس الترجمة وتقييمها، كما يضبط وينظم التفاعلات بين المتعلمين داخل القسم، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن العديد من الجهود والأعمال التي ظهرت بشكل خاص في نهاية القرن الماضي، والتي حاول أصحابها اقتراح نماذج تعليمية تتماشى وطبيعة درس الترجمة من خلال الاستفادة من العلوم الأخرى خاصة علوم التربية وعلم النفس.

3-2-2-1 بعض النماذج

لقد عرفت أواخر القرن الماضي توظيف العديد من الاتجاهات النظرية والأبحاث التربوية لأجل بناء نماذج واضحة في تعليم الترجمة، وقد حاول "بنيني"(2016) تصنيف هذه الأعمال إلى اتجاهين بحثيين أساسين هما :

- طرق التدريس الموجهة نحو عملية الترجمة (Process-Oriented Translation Methods)، والتي تحاول ضبط العملية التعليمية من خلال الوصف الدقيق لما يحدث أثناء عملية الترجمة بالاستفادة من نظريات علم النفس لفهم الجوانب المعرفية أو الإدراكية للعملية، بالإضافة إلى جوانبها التداولية. ونجد ضمن هذا الاتجاه مقاربة "كوسمول" (Kussmaul, 1995) التي تركز على البعد التداولي لعملية الترجمة، وتقوم أعماله على السعي للإجابة على سؤال

رئيسي هو "ما الذي يفترض بالمترجمين عموما والمتدربين بشكل خاص، القيام به عندما يواجهون مشكل في الترجمة؟". كما نجد أيضا مقاربة "كيرالي" (Kiraly, 1995) الذي ينطلق من أعمال "كوسمول" مع إضافة بعد آخر لوصف عملية الترجمة. ويشير "كيرالي" إلى وجود ما أسماه بـ"فجوة بيداغوجية" (Pedagogical gap) في تدريس الترجمة، مردها إلى أن الدروس المقدمة غير مبنية على أسس بيداغوجية واضحة، فأهدافها غير محددة مسبقا، كما لا تقوم على فهم للكفاءة البيداغوجية ولا تأخذ في الاعتبار أثر التفاعلات في قاعة الدرس على تطور أداء المترجمين، ويقترح لحل هذا الإشكال دمج بعدين في وصف عملية الترجمة هما البعد الاجتماعي والبعد المعرفي أو الإدراكي، والهدف من هذا هو تقديم نموذج عملي يشكل أساسا مرجعيا لتعلم الترجمة.

- طرق التدريس المبينة على لسانيات النص (textlinguistic-based methods)، والتي تقوم على تعليم الترجمة من خلال التعامل مع السياق مع الاستفادة من لسانيات النص، ونجد هنا بشكل خاص أعمال "حاتم & مايسون" (Hatim & Masson,1990/1997) وأعمال "بايكر" (1992). وقد حاول كل من "حاتم & مايسون" من خلال مؤلفهما (The Translator as Communicator) الإشارة إلى ثلاثة نقاط محورية في تدريب المترجمين هي : طبيعة الخطأ الترجمي المرتبط بمستوى النص، بناء وتصميم المناهج والمقررات الدراسية بالاعتماد على التمييز بين أنواع النصوص، بالإضافة إلى تقييم أداء المترجم.

3-2-2-2 المقاربة بالأهداف

زيادة على التصنيف السابق للنماذج والاتجاهات في تعليمية الترجمة، لا بد من الإشارة إلى توظيف مقاربة التدريس بالأهداف وإسقاطاتها على تعليم الترجمة عموما، وتدريس الترجمة الاقتصادية بشكل خاص. ويعتبر "جان دوليل" (Jean Delisle) من أهم الباحثين الذين قدموا إسهامات ونماذج واضحة في تدريس الترجمة لاتزال تستعمل إلى غاية اليوم سواء من خلال أعماله في سنة 1980 وتحديدا مؤلفه (L'analyse du discours comme méthode de traduction) أو من خلال (la traduction raisonnée) الذي صدر في عام 1993 أو حتى من خلال (l'enseignement pratique de la traduction) عام 2005. وتنطلق أعمال "دوليل" من الاستفادة من المقاربات التربوية لأجل تصميم دروس لتعليم المبتدئين في الترجمة المهنية خاصة على نصوص أسماها "نصوصا تداولية أو غير أدبية". وعليه فهو يرى عدم نفع اللجوء إلى النظريات اللسانية ولا إلى الأسلوبية المقارنة في العملية التدريسية (على الرغم من اعتماده عليها ضمنيا)، خاصة انتقاده لهذه الأخيرة بقوله "الترجمة ليست المقارنة" كما يرى بأن الهدف الأساسي من تلك المقاربات هو "تفسير عمل اللغات" وليس "تدريس الترجمة"، ويحاول تكييف "المقاربات بالأهداف" مع تكوين المترجمين. لقد ظهرت "مقاربات التعليم بالأهداف" في علوم التربية خلال أواخر النصف الأول من القرن العشرين، حيث رأى المختصون ضرورة تنظيم العملية التعليمية والابتعاد بها عن العفوية والحرية أو الفوضى في بناء الدروس، خاصة من خلال ملاحظتهم أن جل المشاكل التعليمية كان ناتجا عن عدم القدرة على تحديد الأهداف. فيرى "بلوم" (Bloom, 1956) بأن "التعليم يسلم بأن الأهداف التربوية تم تحديدها قبل القيام

بالعملية التعليمية نفسها"، وأن الهدف "لا يتحقق إلا بوضع خطة محكمة...والالتزام بتنفيذها" (قلو، 2015). وقد سمحت هذه المقاربة السلوكية بتنظيم العملية التعليمية تبعا لهيكلة وتدرج دقيق في مواد التعليم، كما سمحت بتحقيق التناسق بين برامج التكوين بعد تحديد المستويات التعليمية التي وصل إليها المتعلمون. ولعل أهم ميزة فيها هي جعل التكوين يتركز حول التعلم وليس التدريس. وبدأ المدرسون بالتركيز على اهتمامات المتعلم ووتيرة تعلمه من خلال الاعتماد على تغيراته السلوكية التي تشير إلى بلوغ الهدف التعليمي من عدمه، كما تعتبر معيارا فعالا لتقييم المتعلمين، على الرغم من أن هذا المعيار قد لا يأخذ الفروق الفردية بين الأفراد في الاعتبار والتي تعتبر من أهم الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة بالإضافة إلى ربط كل العناصر التعليمية بالمدرس الذي يصمم كل شيء ويبقى المتعلم مشاركا سليبا في العملية. (أمطوش، 2015، صفحة 139)

إذن ما يلاحظ أن تكييف مقاربة التعليم بالأهداف مع تكوين المترجمين التي اقترحها "دوليل" تستوحي بشكل كبير من أعمال "بلوم" حيث أنه استوحى منه تعريفه لأهداف التعليم التي يرى بأنها "وصف الأهداف المقصودة بنشاط تربوي يحدد التغيرات الدائمة التي يجب أن تحصل في سلوك الطالب". وقد حاول "دوليل" تقديم تنظيم عقلاني للمعارف التي يجب على متعلم الترجمة اكتسابها بداية من الدروس الأولى وخلال التدرج، كما حاول تقديم تصور لمجموعة من التمارين في الترجمة والتي يمكن حسبه أن تشكل خيارا بديلا عن الترجمات الجماعية للنصوص التي يتم اختيارها تبعا لمعايير ذاتية قائمة على رؤية المدرس لما يرى أن على الطلبة امتلاكه لاقتحام مهنة الترجمة، وهذا ما أدى إلى أن دروس الترجمة أصبحت سلسلة من النصوص المتتالية لا تناسق بينها ولا وجود لمعايير موضوعية حكمت اختيارها. وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لمقاربة التعليم بالأهداف عموما ولمنهجية "دوليل" في إسقاطها على تدريس الترجمة، خاصة في عدم تركيزها على التفاعلات داخل الفصل، أي تركيزها على تنظيم محتوى الدروس عل حساب المكون البشري أي المدرس والمتعلم، إلا أنه لا يمكن إنكار أهمية المنهجية التي اقترحها خاصة في ظل غياب الأسس التعليمة وقلة توفرها في هذا المجال.

3-2-2-3 توظيفها في تدريس الترجمة الاقتصادية

حاول "دوليل" (1988) إسقاط وتكييف التدريس بالاعتماد على المقاربة بالأهداف التي سبق وأن وظفها لتدريس الترجمة العامة، على منهاج تدريس الترجمة الاقتصادية، وذلك من خلال مقاله المعنون بـ "مدخل للترجمة الاقتصادية" (l'Initiation À La Traduction Économique) والذي جمع فيه العديد من الملاحظات والتوصيات التي استقاها من خبرته في الميدان وتدريسه لهذه المادة لفترة طويلة نوعا ما سمحت له بالوصول إلى تصميم منهج تعليمي وجهه لمدرسي الترجمة وليس للمنظرين في هذا الحقل، حيث قدم توصيات عملية ومجموعة من النقاط لتطبيقها في الواقع أثناء الدرس. وينطلق "دوليل" في هذا المقال من تعريف كل من "غاليسون & كوست" للأهدف في السياق التعليمي والتي يعتبران أنها "جميع الآليات التي تسمح بحل المشاكل البيداغوجية المرتبطة باختيار محتوى الدروس بالإضافة إلى كيفية السير والتقدم في هذا المحتوى"، كما يؤكدان بأن هذه الأهداف يجب أن تحدد بشكل

عملي، أي من خلال تحديد المهام الواجب القيام بها والقدرات والمهارات الواجب إظهارها مع السلوك الواجب التحكم فيه.

3-2-2-4 أهدافها

قام "دوليل" في هذه المنهجية بتحديد خمسة أهداف رئيسية لدرس الترجمة الاقتصادية والتي يحاول تحقيقها من خلال توظيف مجموعة من الإجراءات المساعدة (Procédés) أو التقنيات التي يعرفها بأنها "الطريقة أو الأسلوب الذي يضبط علاقة المدرس بالمتعلم في وضعيات تدريسية معينة وتعكس هذه الإجراءات القدرة الإبداعية للمدرس*" (Delisle , 1988, p. 205)، وتشمل هذه الإجراءات جميع الأدوات البيداغوجية التي يستعملها المدرس داخل قاعة الدرس أو خارجها، لمساعدته على عرض المادة التعليمية، أو تحسين عملية الاستيعاب والتحكم فيها، على نحو استعمال التمارين، المحادثات، الإملاء وغيرها من الوسائل المتاحة أو التي يمكن للمدرس تصورها وابتكارها بنفسه.

قام "دوليل" بتصميم منهج لتدريس الترجمة الاقتصادية يتمحور حول العمل على تحقيق الأهداف الخمسة التالية: استيعاب المفاهيم الاقتصادية الأساسية؛ استيعاب وفهم المصطلحات الاقتصادية الأساسية؛ استيعاب وفهم الصيغ والتراكيب اللغوية (phraseologie) المميزة للنصوص الاقتصادية؛ تعلم كيفية القيام بالبحث الوثائقي حول الموضوع؛ بناء القدرة واكتساب مهارة ترجمة النصوص الاقتصادية.

من خلال استعراض هذه الأهداف، نلاحظ مبدئيا أنها تتقاطع بشكل كبير مع السيرورة التي اقترحتها "دوريو" للتعامل مع الترجمة المتخصصة والاختلاف بينهما هو صياغتها في هذا النموذج على اعتبارها أهداف ومؤشرات للعملية التعلمية، في حين أن "دوريو" أشارت إليها في شكل مراحل متسلسلة. وفيما يلي استعراض للأهداف الخمسة مع ما يمكن للمترجم استعماله لتحقيقها.

3-2-2-4-1 استيعاب المفاهيم

يرى "دوليل" بأن درس الترجمة الاقتصادية يجب أن ينطلق من تعريف الطلبة واطلاعهم على المفاهيم الاقتصادية الأساسية والتعود على التعامل معها، ويوظف لتحقيق هذا الهدف ثلاثة إجراءات أساسية هي : القيام ببحوث وعرضها في حصص المحاضرة، حيث تعتبر هذه الخطوة الأولى في بداية الدرس وتخصص لعرض ومناقشة مجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية سواء من خلال تعريفها أو من خلال توضيح بعض الجوانب المبهمة حولها، على نحو توضيح الفرق مثلا بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، الناتج المحلي الإجمالي (PNB) والناتج الداخلي الإجمالي

* "Enseigner, tout comme traduire, est un art qui exige à la fois des connaissances, du talent et, avouons-le, le feu sacré"

(PIB)، الفرق بين أسواق المال وأسواق النقد، الفرق بين الأسهم والسندات، الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي، البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، القرض والائتمان والاعتماد. وغيرها من المفاهيم المتداخلة.

يتم الاطلاع على مرجع مبسط حول علم الاقتصاد، حيث يتواصل تحقيق هذا الهدف خارج قاعة الدرس من خلال توجيه الطلبة وتشجيعهم على اقتناء والاطلاع على مرجع أساسي مبسط (Vulgarisation)، ففي اللغة الإنجليزية نجد مثلا الكتب المعنونة بـ "Economics for Dummies" أو "Economics Demistified" وهنا لابد على المدرس أن يركز على حسن اختيار هذا المرجع الذي قد يكون كتابا مدرسيا أو مطبوعة بيداغوجية. إن اطلاع الطالب على هذا المرجع سيسمح له باستيعاب المفاهيم الأساسية بالإضافة إلى التعرف على الصيغ الأسلوبية المرتبطة بالنصوص الاقتصادية، كما سيتعرف من خلاله على أهم المصطلحات المتداولة. يمكن للمدرس ولزيادة الاطلاع والفهم اللجوء إلى استعمال الوسائط السمعية والبصرية وأي أدوات تكنولوجية مساعدة كأن يعرض على الطلبة مقطع فيديو يشرح آلية عمل البورصة، أو آلية عمل البنوك مثلا وهذا النشاط يمكن القيام به داخل قاعة الدرس – في حدود الحيز الزمني المتاح– كما يمكن أن يمتد بسهولة إلى خارج قاعة الدرس.

3-2-2-4-2 فهم المصطلحات

يتمثل الهدف الثاني لدرس الترجمة الاقتصادية في التعرف والتحكم في المصطلحات الاقتصادية الأساسية، حيث وبعد تعرف الطالب على جملة من المفاهيم في الخطوة السابقة، يبدأ في التركيز هاهنا على المصطلحات، ويقترح لتحقيق هذا اللجوء إلى : بناء مسرد اقتصادي وتوزيعه على الطلبة، ويشير "دوليل" في هذا السياق إلى أن قراءة المرجع أو المراجع المختارة في الخطوة السابقة سمح له ببناء مسرد مكون من عدد لا بأس به من المصطلحات الاقتصادية مع شرحها وسياق استعمالها، حيث يقدم لكل طالب نسخة عن هذا المسرد ويمكن الرجوع أو التوقف عند بعض المصطلحات وشرحها خلال البحوث التي يعرضها الطلبة. القيام بإعداد بحوث حول أهم المشاكل المصطلحية المرتبطة بالترجمة الاقتصادية، ويتم من خلالها استعراض ومناقشة بعض الأمثلة حول أهم الأخطاء المتعلقة بترجمة المصطلحات الاقتصادية من لغة إلى أخرى خاصة أثر اللغة الإنجليزية على باقي اللغات (Anglicisme) على نحو استعمال مصطلح "inventaire" في اللغة الفرنسية للإشارة إلى المخزون كمقابل لـ "inventory" في حين أن معناه هو الجرد، أو ترجمة أشباه النظائر على نحو ترجمة مصطلح "depreciation" أي الاهتلاك مباشرة في اللغة الفرنسية إلى "dépréciation" في حين أن اللفظ الصحيح هو "amortissement" ويمكن هنا أيضا الإشارة إلى القضايا المصطلحية المرتبطة بالترجمة إلى اللغة العربية وأثر كل من اللغة الفرنسية والانجليزية عليها، زيادة إلى التطرق مثلا إلى المصطلحات المستحدثة أو قضايا توليد المصطلحات الجديدة. الإحالة وتوجيه الطلبة لقراءات الدراسات المنشورة حول القضايا المصطلحية، ويقترح "دوليل" هنا أيضا جملة من المراجع التي يحيل الطالب لقراءتها لأجل فهم أعمق للقضايا المصطلحية كونها لصيقة وملازمة للترجمة المتخصصة عموما، ويمكن في اللغة العربية أيضا الإحالة للعديد من المراجع حول المصطلح العلمي وترجمته على نحو كتب "القاسمي" أو كتب "الديداوي" على سبيل المثال

لا الحصر. يتم الاطلاع أيضا على أبحاث اصطلاحية أكثر تخصصا ودقة لفهم لماذا تم اعتماد مقابل معين لمصطلح ما عوضا باقي المقابلات المتاحة وغيرها من القضايا الأخرى.

3-2-2-4-3 فهم التراكيب والصيغ اللغوية

ويقصد بالعبارت (Phraseology) جملة التراكيب والصيغ اللغوية منتشرة الاستعمال والمميزة للخطاب الاقتصادي والتي يمكن أن تشمل استعمال التشبيه، الاستعارة، العبارات التي تشمل على متلازمات لفظية أو توارد أو الترادف، أو توظيف بعض ألفاظ اللغة العامة في سياقات اقتصادية، أو مختلف الأفعال مثلا التي يمكن استعمالها للتعبير عن ارتفاع مؤشر معين أو انخفاضه وغيرها على نحو "تآكل القدرة الشرائية"، "تعويم العملة". ويمكن التعرف والتعود على هذه العبارات من خلال القيام بتمارين في قاعة الدرس حول الصيغ والتراكيب، وتضم مقتطفات ومقاطع أو كما أسماها "دوليل" "وحدات نصية/Unités Textuelles" مأخوذة من نصوص اقتصادية تتراوح بين الطول والقصر لتتم ترجمتها والوقوف خلال ذلك على أهم التعابير والصيغ شائعة الاستعمال في النصوص الاقتصادية خاصة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية، كما أنها تشكل فرصة أيضا لإثراء القاموس اللغوي للمتعلم بمزيد من المفاهيم والمصطلحات الجديدة، كما يمكن اللجوء أيضا إلى القراءة الموازية أو المساعدة للنصوص الأصيلة وقراءة ترجماتها أيضا ثم المقارنة بينهما وهو ما من شأنه أن يساعد المتعلم ويعوده على الصيغ والأسلوب، وقد لا يتشجع بعض الطلبة للقيام بهذا ولذا لابد من تخصيص جزء من وقت الدرس لاستخراج بعض الملاحظات الناتجة عن المقارنة بين النص الأصلي والترجمة، بالإضافة إلى القيام بتمارين تحفز المتعلم على القراءة على نحو تكليف الطلبة باستخراج الأفعال الدالة على الحركة، استخراج الاستعارات الاقتصادية والوقوف على أوجه الاختلاف في التعبير بين اللغة الأصلية واللغة المترجم إليها بالإضافة إلى الاختصارات المختلفة المستعملة في النصوص.

3-2-2-4-4 تعلم كيفية القيام بالبحث الوثائقي

يعتبر القيام بالبحث الوثائقي خطوة أساسية في الترجمة المتخصصة عموما، سواء للطالب المتعلم وحتى لمدرس الترجمة باعتباره غير مختص في المجال. ونلاحظ في هذا النوع من الدروس قيام الأستاذ في معظم الأحيان في بداية الفصل باقتراح قائمة من المراجع الأساسية في التخصص المدروس. وقد تمت الإشارة في الفصل الثاني إلى أن المترجم الاقتصادي يتميز بوفرة كم كبير من المراجع التي يمكنه الاعتماد عليها من كتب مرجعية في التخصص، إلى معاجم متخصصة وقواعد بيانات مصطلحية بالإضافة إلى جميع النصوص التي تدخل ضمن الخطاب العلمي المبسط على نحو الكتابات في الصحافة الاقتصادية وغيرها من أدوات البحث الوثائقي والتي تتنوع لتغطي حتى الفروع الجزئية في علم الاقتصاد كالتجارة والتسويق والمالية وغيرها. ويجب على المدرس العمل على اختيار ما يراه أساسيا في المقياس وما يمكن توظيفه للقراءات الموازية والتعمق في الفهم ومشاركة هذه القائمة مع الطلبة مع تشجيعهم على القيام بنفس

العمل. كما يمكن تدريب الطلبة على القيام بالبحث الوثائقي من خلال تمارين تتضمن تكليفهم بالبحث عن مفهوم محدد أو حل مشكل مصطلحي أو اقتراح مقابل معين.

3-2-2-4-5 اكتساب مهارة الترجمة

يتفق "دوليل" مع "دوريو" على أن درس الترجمة يقوم على "نقل المهارة" وليس على "نقل المعرفة"، ونلاحظ من خلال جميع الخطوات التي صاغها في شكل الأهداف الأربعة السابقة على عدم تركيزه على القيام بالترجمة، كما يمكن ملاحظة أن محتوى درس الترجمة الاقتصادية لا يقتصر على تقديم نصوص جاهزة وترجمتها وإنما يعمل على تكوين المترجم الاقتصادي بتزويده بالمعارف الضرورية وتعليمه كيف يبحث على العناصر التي يجهلها، كما تركز المنهجية على فهم المتعلم لخصائص الخطاب الاقتصادي وأهم الصعوبات المرتبطة بالمصطلح. أي بناء القدرة على الترجمة من خلال فهمه للسيرورة التي يجب أن يتبعها أو العناصر التي لابد من التركيز عليها. أما فيما يتعلق بممارسة الترجمة والتي تدخل ضمن هذا الهدف الأخير، فيقترح "دوليل" على المدرس توظيف التقنيات التالية : القيام بعروض وتمارين تتناول الصعوبات النحوية والأسلوبية المواجهة أثناء الترجمة الاقتصادية، على غرار كيفية ترجمة أفعال الحركة وعلاقتها بالسياق، المقارنة بين الخصائص النحوية لكل لغة على شاكلة تفضيل اللغة الإنجليزية للجمل الإسمية القصيرة، ميل اللغة الفرنسية لاستعمال الجمل الطويلة، وتفضيل اللغة العربية لاستعمال الجمل الفعلية، استعمال كل من الفرنسية الإنجليزية للمبني للمجهول (Tournures Passives). معالجة ومناقشة الصعوبات السابقة من خلال اقتراح مجموعة تمارين، وتفادي اللجوء إلى الطريقة التي يعتبرها "دوليل" **قديمة** أو كما أسماها أيضا " Technique Artisanale" والمتمثلة في توزيع نص في بداية الحصة ثم القيام بترجمته جماعيا بعد تفكيكه إلى جمل منفصلة، ويرى بأن لهذه الطريقة العديد من السلبيات على صعيد محتوى الدرس الذي لا يقتصر على النص وحده، أو على الصعيد المنهجي، فهذه الطريقة تفتقر لمنهجية واضحة كما لا يتم التطريق لصعوبات ومشاكل الترجمة إلا في حدود ما هو موجود في ذلك النص الذي لا وجود لمعايير واضحة في اختياره، كما أن هذه الطريقة غير ناجعة من الناحية البيداغوجية فهي غالبا ما تكون مملة ولا تحفز الطالب بأي شكل من الأشكال. وعليه فهو يؤكد على ضرورة التخلي عن هذه الطريقة والاتجاه أكثر نحو تصميم درس قائم على التمارين أكثر من النصوص. القيام بترجمة أمثلة مختارة وإرفاقها بتمارين تركز على تسليط الضوء على إشكاليات محددة. كما أشار "دوليل" إلى أنه وعلى الرغم أن رؤيته لدرس الترجمة لا تقتصر على ترجمة النصوص، إلا أنه يكلف الطلبة خلال الفصل بترجمة عدد معين منها (حوالي 12 نصا) والذي قد يكون غير كاف بالنظر إلى احتياجات الطالب، كما قد يكون كثيرا بالنظر إلى الأعباء المرتبطة بالتصحيح الدقيق لترجمات جميع للطلبة لهذا الكم من النصوص. الحرص على الأهمية البيداغوجية لمناقشة جميع الترجمات (سواء مقيمة أو لا) في قاعة الدرس، فبعد قيام الطالب بالترجمة ومواجهته للعديد من المشاكل مع ضرورة اقتراحه لحلول لها، يأتي دور المدرس في التوجيه والتعقيب. إعادة الترجمات المصححة للطلبة للاطلاع عليها، فعلى الرغم من اعتقاد بعض المدرسين أن الطلبة لا يقرؤون أصلا التصحيح عند إعادته لهم، أو أن تقديم التصحيح ينطوي

على فكرة وجود ترجمة صحيحة نموذجية واحدة وهي ترجمة الأستاذ، أو الاعتقاد أنه من الأحسن القيام بالتصحيح مع الطلبة بعد تسليمهم الأوراق، زيادة على فكرة إن إتاحة التصحيح النموذجي للطلبة يفرض على الأستاذ تغيير موضوع الاختبار كل سنة وهو ما قد يتجنبه البعض من المدرسين، غير أن "دوليل" يرى أن لتقديم التصحيح النموذجي أهمية بيداغوجية كبيرة والعديد من الفوائد أهمها أنه يساعد على توضيح ما ينتظره المدرس من الطالب وما هي توقعاته حول ترجمة معينة، كما يعمل على تحفيز الطلبة من خلال الإشادة بالخيارات التي قام بها بعض الطلبة لحل مشاكل الترجمة. إن نشر التصحيح يلغي فكرة قيام المدرس بفرض ترجمته كترجمة وحيدة ونموذجية، كما يمكن أن يكون التصحيح هو الترجمة الرسمية لنص معين أي سبق وأن قام بها مترجمون ممارسون، وعليه فنشره ومناقشته سيوضح للطالب أن ما يتوقعه الأستاذ منهم يتوافق مع ما ينتظرهم في الحياة المهنية، أي العمل على سد الفجوة بين الدراسة والممارسة. من الضروري اغتنام فرصة التصحيح للإشارة إلى الأخطاء التي ارتكبها البعض، مع تقديم خيارات بديلة لتفادي تكرارها في المستقبل، كما يمكن الاستفادة منه في تسليط الضوء على إبداع الطلبة من خلال قدرتهم على التحكم في الأسلوب واللغة وتسلسل الأفكار. يركز "دوليل" أيضا على أهمية تطوير مهارة الطلبة في الترجمة من خلال تنظيم "أيام الترجمة" التي تشكل أداة بيداغوجية هامة خاصة عند الاقتراب من انتهاء الفصل، ويتم خلالها توزيع نص معين على الطلبة للقيام بترجمته بشكل فردي خلال وقت محدد لتعليم الطلبة العمل تحت ضغوط مشابهة لتلك التي يعمل فيها ممارسوا الترجمة في الواقع، وعليه فالهدف من هذه الأيام هو إعداد الطالب للحياة المهنية.

ويمكن تلخيص جميع الإجراءات وعددها سبعة عشر التي اقترحها "دوليل" لتحقيق الأهداف الخمسة لدرس الترجمة الاقتصادية في الجدول الموالي مع تصنيفها إلى العناصر التي تتم داخل قاعة الدرس، وتلك التي تتم خارجها أي تتطلب مجهودا فرديا من الطالب.

الشكل 4 : إجراءات التعلم في مدخل للترجمة الاقتصادية

داخل قاعة الدرس	خارج قاعة الدرس
بحوث حول المفاهيم الاقتصادية مطبوعة تضم الكلمات الاقتصادية المفتاحية بحوث حول الصعوبات المصطلحية تمارين حول التراكيب عرض المصادر والمراجع للبحث الوثائقي بحوث في الصعوبات النحوية والأسلوبية المناقشة والتعقيب على الترجمات غير المصححة تقديم التصحيح أيام الترجمة	قراءة مؤلف تبسيطي عن المفاهيم الاقتصادية الوسائط السمعية والبصرية الاطلاع والإحالة للبحوث المصطلحية المنشورة القراءة الموازية أو المساعدة البحوث الوثائقية الترجمة الفردية للنصوص الاقتصادية

Delisle , L'initiation A La Traduction Economique, 1988, p.214

وفي الأخير يرى "دوليل" أن تصميم الدرس بالاعتماد على هذه الأهداف الخمسة يساعد المدرس على التحديد الدقيق لمحتوى الدروس بالانطلاق من خصائص النص الاقتصادي التي يرغب في التركيز عليها في كل مرة مع إمكانية التدرج في المحتوى. كما يسمح تعدد الأهداف بتعدد آليات تقييم الطلبة، حيث يمكن تقييم اكتساب الطالب للمعارف حول التخصص (مفاهيم اقتصادية، مصطلحات) أو تقييم اكتسابه لمهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية (الجوانب الأسلوبية، أثر السياق عل المعنى، فهم الصيغ والتراكيب). وهو يرى عموما أن جميع محاور الدرس يمكن أن تشكل موضوعا للتقييم لأنها عناصر ضرورية في تكوين المترجم سواء على الصعيد اللغوي أو المعرفي. ويضيف "دوليل" أن ردود فعل الطلبة على هذه المقاربة في تدريس الترجمة الاقتصادية بالأهداف، كانت جد إيجابية ومحفزة على الرغم من حجم العمل الكبير الذي تتطلبه من المتعلم والمدرس على حد سواء.

بعد استعراض مقاربة "دوريو" في تدريس الترجمة المتخصصة، ومقاربة دوليل في تعليم الترجمة الاقتصادية بالأهدف، يمكن القول أن هناك الكثير من النقاط المشتركة بين المقاربتين، فما صاغته "دوريو" في شكل خطوات ومراحل، قدمه "دوليل" في شكل أهداف للدرس. ويتفق كليهما على أن تدريس الترجمة يقوم على نقل "مهارة الترجمة" للمتعلم مع الاستفادة من جميع الأدوات البيداغوجية المتاحة لتوسيع معارفه الموضوعاتية واللغوية من خلال تدريبه على القيام بالبحث الوثائقي والاصطلاحي، مع تفضيل اللجوء إلى استعمال التمارين في درس الترجمة والابتعاد عن الترجمة الجماعية للنصوص التي تفتقر للنجاعة البيداغوجية. كما يركز كليهما على أهمية ودور اختيار المترشحين لدراسة الترجمة بانتقاء عدد محدود من الطلبة الذين تتوفر لديهم خصائص معينة مع القدرة على توظيف الأدوات السابقة وبالتالي نجاح العملية.

3-3 خلاصة الفصل

على الرغم من الجهود والأعمال التي قام بها الباحثون في حقل الترجمة للوصول إلى ضبط منهجية لتعليم الترجمة الهدف منها نقل المهارة وتأخذ في الاعتبار خصوصية هذا الحقل وطبيعة المعارف التي يجب على المتعلم امتلاكها، إلا أن هذه الأعمال لا تزال غير كافية، فلا وجود لمنهجية موحدة في التدريس، ولا يزال تدريس الترجمة يتم وفقا لمناهج تعليمية لا تساير حيوية وسرعة الأبحاث اللغوية، بل ولا يزال المدرسون يتبعون مناهج مستعملة منذ أكثر من ستين سنة على الأقل.

إن عدم توفر مناهج تعليمية في الترجمة لا يلغي وجود العديد من النماذج والمقاربات التي تم تقديمها بالاستفادة من علوم أخرى خاصة علوم التربية وعلم النفس. كما استطاع البعض تقديم أسس واضحة لتدريس الترجمة المتخصصة على نحو أعمال "دوريو" التي تقدم للمدرس العديد من النقاط الضرورية لتصميم منهج الدرس وتوزيعه على الحيز الزمني المتاح، مع الأخذ في الاعتبار العمل على قدرة المتعلمين على ترجمة النصوص الآن وإعدادهم للحياة المهنية في المستقبل.

تمت الإشارة في هذا السياق أيضا إلى مقاربة "دوليل" لتدريس الترجمة الاقتصادية عن طريق تكييف مقاربة التعلم بالأهداف مع العملية التعليمية، وقد حاول اقتراح منهجية للتدريس تتمحور حول سعي المدرس لتحقيق خمسة أهداف أساسية تضمن تكوين المتعلم في المجال الموضوعاتي أي في علم الاقتصاد، كما تزوده بالمعارف اللغوية والترجمية التي يحتاجها.

على الرغم من الاختلافات الملاحظة بين المقاربتين إلا أن كليهما يشتركان في التركيز على اكتساب المتعلم لمنهجية منطقية في التعلم توصله في الأخير إلى اكتساب مهارة الترجمة عوضا عن تلقينه لمجموعة من المعارف التي قد لا تفيده في مواجهة المواقف غير المسبوقة لاحقا، كما أن تحكمه في كل من البحث الوثائقي والاصطلاحي كفيل بجعله قادرا على الحصول على ما يريده من معلومات.

الفصل الرابع: دراسة واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

4-0 تمهيد

بعد الحديث عن مختلف الجوانب المتعلقة بتدريس الترجمة الاقتصادية، بدءا بالحديث عن النص الاقتصادي باعتباره نصا متخصصا، وأهمية الوقوف على العناصر المميزة للغة الاقتصادية وأثرها عند الترجمة، ثم الحديث عن تدريس الترجمة الاقتصادية وخصوصيتها، نحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في ظل برامج تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية. حيث تم لهذا الغرض استعمال أداتين أساسيتين هما أداة الاستبيان للوقوف على خصائص وأبعاد عملية تدريس الترجمة الاقتصادية، إضافة إلى القيام بعملية تحليل الترجمات للوقوف على مخرجات العملية التعليمية في شكلها الحالي. فالدراسة الحالية هي عبارة عن دراسة استقصائية هدفها الوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية وفقا للبرامج المعتمدة في الجامعة الجزائرية مع محاولة تقييم فعالية هذه البرامج من خلال تقييم مخرجات هذه العملية، وتحديدا تقييم ترجمات الطلبة وقدرتهم على التعامل مع النصوص الاقتصادية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية تضمن كل منها جانبا معينا من الاختبار: بدءا بتحليل ترجمة الطلبة لعينة من النصوص الاقتصادية، ثم محاولة معرفة آراءهم في المنهجية المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية من خلال الاستبيان وهذا في كل من المبحثين الأول والثاني. يليهما فيما بعد الانتقال والتركيز على معرفة آراء الأساتذة ومقترحاتهم بخصوص العملية التعليمية في المبحث الثالث. وفي الأخير خصص المبحث الرابع لتقييم برامج التدريس المعتمدة من وجهة نظر ممارسي الترجمة أو المترجمين الميدانيين والوقوف على آرائهم ومقترحاتهم.

4-1 تحليل ترجمة الطلبة لعينة من النصوص الاقتصادية

يركز هذا المبحث على محاولة تقييم فاعلية تدريس الترجمة الاقتصادية من خلال تقييم قدرة وكفاءة طلبة الترجمة في عينة الدراسة على التعامل مع ترجمة النصوص الاقتصادية والتحديات التي تفرضها على المترجم خاصة ما تعلق بالتعامل مع المصطلح الاقتصادي، وإدراك خصوصية الجوانب اللغوية والأسلوبية لهذا النوع من النصوص. وقد تم اختيار هذه الأداة كونها الطريقة الأنسب لتقييم كفاءة الطلبة باعتبارهم المخرجات الأساسية للعملية التعليمية. كما تم التركيز في الدراسة التطبيقية على أداة الاستبيان التي تم اللجوء إليها لمعرفة آراء الأطراف المشكلة للعملية التعليمية بدءا بالأساتذة ووصولا للمخرجات المتمثلة في كل من الطلبة والمترجمين الميدانيين.

وعليه فالدراسة التطبيقية تضمنت شقين أساسيين : **أولا** : تحليل وتقييم ترجمات النصوص؛ **ثانيا** : استخدام الاستبيان للوقوف على آراء وتوجه الأطراف المعنية والمشاركة في العملية التعليمية بما في ذلك الطلبة والأساتذة والمترجمين الميدانيين.

4-1-1 وصف اختبار الترجمة

لأجل الوقوف على مخرجات العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية، وعلى نحو خاص تقييم عملية تدريس الترجمة الاقتصادية، حاولنا إجراء اختبار تقييمي لمخرجات هذه العملية من خلال التركيز على طرف واحد ألا وهو طلبة الترجمة. فبافتراض أنه يتم تدريس الترجمة الاقتصادية كجزء من مقياس الترجمة المتخصصة (وهو ما أثبتته نتائج الاستبيان كما سنراه لاحقا) فيفترض أن تقييم قدرة الطالب على التعامل مع النصوص الاقتصادية وترجمتها يعد مقياسا جيدا للحكم على طريقة (منهجية) التدريس المتبعة، وما إذا كانت بالفعل تساعد على تكوين مترجم اقتصادي متخصص وكفء.

4-1-1-1 إعداد الاختبار ومكوناته

لأجل تقييم كفاءة الطالب وقدرته على التعامل مع الترجمة الاقتصادية، تم بناء اختبار تقييمي مكون من أربعة تمارين أساسية، ثلاثة منها تأخذ شكل نصوص اقتصادية متنوعة : التمرين الأول : عبارة عن مجموعة من الجمل التي تتضمن تشكيلة من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية العامة؛ التمرين الثاني : عبارة عن نص يركز على معالجة فكرة أساسية في المجال المالي بشكل خاص؛ التمرين الثالث : عبارة عن عرض لميزانية محاسبية مختصرة وبالتالي التركيز أكثر على المجال المحاسبي؛ التمرين الرابع : هو خلاصة للتمارين الثلاثة السابقة، ويتضمن إعداد مسرد من المصطلحات التي تمت مصادفتها وترجمتها في التمارين السابقة.

نلاحظ أنه تم تنويع العينات المقدمة في اختبار الترجمة ما بين نص اقتصادي عام ونص مالي ونص محاسبي، وذلك بهدف اختبار قدرة الطالب على التعامل مع الترجمة الاقتصادية باختلاف أنواعها وفروعها من نصوص متخصصة إلى نصوص أكثر تخصصا.

تمت مراعاة التنويع في المواضيع المنتقاة وتفاوتها من حيث درجة التخصص، بالإضافة إلى احتواء هذه النصوص على مصطلحات اقتصادية متنوعة تتطلب من الطالب بذل جهد للقيام بالبحث الوثائقي والاصطلاحي مع التركيز على الجانب الأسلوبي للجملة وضرورة الانتباه إلى القيام بالتعديلات الضرورية على الجملة باللغة الإنجليزية حتى تتماشى مع بنية النص في اللغة العربية. أما التمرين الأخير فهو عبارة عن حوصلة للتمارين الثلاثة السابقة، حيث يطلب من الطلبة في العينة بناء مسرد من المصطلحات التي تمت ترجمتها في التمارين الثلاثة السابقة من خلال وضع المقابل المقترح في اللغة العربية أمام كل مصطلح باللغة الإنجليزية، ويعتبر بناء هذا المسرد جزءا هاما من عمل المترجم الذي يسعى من خلال خبرته في الميدان وتعامله مع النصوص المتخصصة إلى بناء مسرد خاص به يتضمن أهم المصطلحات التي يصادفها وما يقترحه من مقابلات لها خاصة عند التعامل مع المصطلحات عالية التخصص أو تلك التي لا يتوفر مقابل واضح لها، وهذا حتى يوفر على نفسه عناء البحث المستمر والمتكرر عنها.

4-1-1-2 مواضيع الاختبار

تنوعت مواضيع الاختبار في محتواها وتضمنت :

- **موضوع الاختبار الأول :**

1. Economics is a social science concerned with the production, distribution and consumption of goods and services.

2. The basic problem of economics is scarcity: while resources are limited, individuals have unlimited wants and needs.

3. The financial crisis in the US housing market has evolved into a large-scale liquidity crisis as the banks, credit institutions preferred to hold cash rather than lending to each other.

4. Investors, fearing that the spread of Coronavirus is tipping the global economy into a recession, handed the stock market its largest weekly loss since the 2008 crisis.

- **موضوع الاختبار الثاني :**

Corporations invest in real assets, which generate cash flows and income. Some assets are tangible assets such as plants and machinery; others are intangible assets such as brand name and patents. Corporations finance these assets by borrowing, by retaining and reinvesting cash flow, and by selling additional shares of stock to the corporation's shareholders. Thus, the corporation's financial manager faces two main financial questions: first, what investments should the corporation make? Second, how should it pay for those investments? The investment decision involves spending money; the financing decision involves raising it.

- **موضوع الاختبار الثالث :**

Assets
Current assets
cash **Accounts receivable** **inventory** **Repaid expenses** **Short-term investments** **Total current assets**
Fixed (Long-Term) Assets
Long-term investments **Property, plants and equipment** **Intangible assets** **Total fixed assets**
Other assets

Deferred income tax **Total other assets**
Total assets
Liabilities and owner's equity
Current liabilities
Accounts payable **Short-term loans** **Income taxes payable** **Accrued salaries and wages** **Unearned revenue** **Total current liabilities**
Long-term liabilities
Long- term debt **Deferred income tax** **other** **Total long-term liabilities**
Owner's equity
Owner's investment **Retained earnings** **other** **Total owner's equity**
Total liabilities and owner's equity

- **موضوع الاختبار الرابع :**

المصطلح باللغة الإنجليزية	مقابل المصطلح في اللغة العربية
Economics	
Scaricity	
Goods and services	
Liquidity	
Credit institution	
Cash	
Cash-flow	
Recession	
Stock market	
Lending	
Borrowing	
Asset	
Owner's equity	
Liability	
Stock	
Shareholder	

4-1-1-3 عينة الاختبار

تم إجراء الاختبار على عينة مكونة من عشرين طالبا، تخصص ترجمة إنجليزي –عربي-إنجليزي بكلية الآداب واللغات، قسم اللغة الإنجليزية، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، حيث تم توزيع الاختبار على الطلبة مع السماح لهم

باستعمال أية أدوات مساعدة للبحث الوثائقي والاصطلاحي خاصة استعمال القواميس والاستعانة بالبحث على الأنترنت، كما كانت مدة الاختبار مفتوحة وذلك من أجل التركيز أكثر، والقدرة على التعامل مع التمارين الثلاثة وبناء المسرد في التمرين الرابع بشكل كاف.

تم إجراء الامتحان في أواخر شهر فيفري سنة 2020، وقد اقتصرت عينة الدراسة على طلاب جامعة قاصدي مرباح بورقلة، مع أنه كان يفترض إعادة إجراء الامتحان أيضا بمعهد الترجمة بجامعة الجزائر 2 وهذا لتنويع العينة سواء من حيث العدد أو المكان، إلا أن الظروف الصحية التي تلت إجراء الامتحان مباشرة حالت دون التنقل لإجرائه وتم الاكتفاء بهذا العدد. وقد تنوعت العينة موضوع الاختبار من حيث المستوى ما بين طلبة سنة أولى ماستر وسنة ثانية ماستر، بالإضافة إلى الاختلاف في طبيعة التكوين في طور الليسانس ما بين ليسانس لغة إنجليزية وليسانس ترجمة كلاسيكي وفقا لما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 2 : عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	04	%20
	أنثى	16	%80
	المجموع	20	%100
المستوى	أولى ماستر	04	%20
	ثانية ماستر	16	%80
	المجموع	20	%100
التخصص في الليسانس	إنجليزية	16	%80
	ترجمة كلاسيك	04	%20
	المجموع	20	%100

المصدر: إعداد الباحثة

4-1-2 تحليل ترجمة الطلبة

سيتم تحليل ترجمة الطلبة لكل امتحان على حدا كما يلي :

4-1-2-1 الجمل الاقتصادية

الجملة الأولى :

Economics is a social science concerned with the production, distribution and consumption of goods and services.

الترجمة المقترحة :

"علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يعنى/يهتم/يختص بإنتاج، توزيع واستهلاك السلع والخدمات".

من خلال الاطلاع على ترجمات الطلبة لهذه الجملة، تمت تسجيل جملة من الملاحظات منها أنه فيما يتعلق بتركيب الجملة، نلاحظ أن جميع الترجمات نجحت في بناء الجملة باللغة العربية من خلال إضافة فعل والذي تراوحت اختيارات الطلبة حوله ما بين يتعلق، يعنى، يهتم، يختص= Concerned with . كما انتبه معظم الطلبة إلى تعدد المفردات والصفات لموصوف واحد، حيث أن عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، تتعلق بالعبارة الواردة في آخر الجملة ألا وهي إنتاج، توزيع واستهلاك السلع والخدمات، وعليه لابد هنا من ترجمة هذه المفردات إلى النكرة لربطها بالعبارة في آخر الجملة عوض ترجمتها إلى "يختص بالإنتاج، التوزيع واستهلاك السلع والخدمات" أين يفهم من هذه الجملة أن ما يرتبط بالسلع والخدمات هو الاستهلاك فقط وفي هذا فقدان في معنى الجملة في النص الأصلي. كما نلاحظ أن ترجمة معظم الطلبة حافظت على تركيب الجملة الأصلية أي "علم الاقتصاد هو .....يهتم بـ" باستثناء ترجمتين، الأولى كانت بإضافة فعل في بداية الجملة على النحو التالي "يعد الاقتصاد علما اجتماعيا يهتم بـ.....السلع والخدمات"، والثانية كانت بتغيير تركيبة الجملة مع اللجوء إلى التقديم والتأخير على النحو التالي "من العلوم الاجتماعية، نجد علم الاقتصاد الذي يختص بـ ....."، ونلاحظ هنا أن هذه التعديلات قد أثقلت الجملة وأنتجت صياغة غير متسقة مع أسلوب اللغة العربية. ترتبط الملاحظة الثانية أو الصعوبة التي واجهها الطلبة في هذه الجملة في ترجمة مصطلح "economics" حيث أن ستة عشر طالبا اكتفوا بترجمته مباشرة إلى "الاقتصاد" في حين نجد أن أربعة طلبة فقط قاموا بترجمته إلى "علم الاقتصاد" وهي الترجمة الأصح، حيث أن تعريف "economics" يختلف عن تعريف "economy" وهنا يقع على المترجم الاقتصادي الانتباه إلى الاشتقاقات المختلفة للكلمة الواحدة واختيار المقابل الأنسب لكل منها. فوفقا لـ "Oxford Learner's Dictionary" لابد من التمييز بين معاني واستخدام الكلمات التالية : economics / economy / economic / economical ويقدم المعاني التالية لكل منها :

الجدول 3 : المعاني المختلفة لاشتقاقات مصطلح "اقتصاد"

المقابل باللغة العربية	المعنى	المصطلح باللغة الإنجليزية
علم الاقتصاد	Economics is a science that studies economies and develops possible models of their functioning	Economics
الاقتصاد كنظام أو حالة أو ممارسة	Economy is the relationship between production, trade, and supply of money in a particular country or region إذن يشير إلى الممارسة أو الواقع، أي التفاعل بين جميع العناصر السابقة في الواقع	Economy
اقتصادي،	Without an 'S', is an adjective meaning "concerned with economy"	Economic

صفة للإشارة لكل ما يتعلق بالنظام الاقتصادي أو بعلم الاقتصاد		
اقتصادي، صفة للإشارة إلى المعنى الأول لكلمة الاقتصاد وهي التوفير والحرص في استعمال أي شيء كالمكان أو الوقت ...الخ	Carries a somewhat a figurative meaning of "not requiring too much of something"	Economical

Oxford Learner's Dictionary

وعليه نلاحظ أن ترجمة كلمة "economics" قد تبدو بسيطة في البداية وقد يكتفي الطالب بترجمتها مباشرة إلى كلمة "اقتصاد" دون البحث عن المعاني المحتملة المرتبطة باشتقاقات الكلمة وهذا هو السبب في الترجمة الخاطئة التي وقع فيها معظم الطلبة. النقطة الثالثة التي اختلف الطلبة في ترجتها، هي ترجمة عبارة "goods and services"، حيث تتم ترجمة هذه العبارة والتي هي متلازمة لفظية، إلى "السلع والخدمات". فعادة ما تذكر هاتين المفردتين في اللغة الاقتصادية بشكل متصاحب أو متلازم، وقد امتد استعمال هذه العبارة حتى إلى اللغة العامة أين يستعملها غير المختصون سواء في اللغة الإنجليزية أو حتى في اللغة الفرنسية "les biens et les services" ولهذا نجد أن الجميع قد وفق في ترجمة هذه العبارة لأن البحث البسيط عنها يمكن أن يساعد المترجم مقارنة بالسابق أين كان الكثير من الطلبة يترجمون "goods" أو "biens" إلى جيد، وقد صادفنا بالفعل ترجمة واحدة على النحو التالي : "الاقتصاد هو علم اجتماعي يتعلق بالإنتاج والتوزيع واستهلاك الخدمات المفيدة" وهذه ترجمة خاطئة. كما لاحظنا استعمال معظم الطلبة لمقابلات أخرى لمصطلح "goods" على نحو : "منتوجات، منتجات، بضائع، المواد" وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبارها مقابلات صحيحة، خاصة كلمة "البضائع" إلى أنه وبالعودة إلى أهل الاختصاص، نجد أن العبارة المستعملة في قاموسهم اليومي والأكثر انتشارا هي "السلع والخدمات"، وقد وجدنا أن ثلاثة طلبة فقط قاموا بترجمتها بهذا الشكل.

الجملة الثانية :

The basic problem of economics is scarcity: while resources are limited, individuals have unlimited wants and needs.

الترجمة المقترحة :

"تمثل الندرة المشكل الأساسي في علم الاقتصاد، فإذا كانت الموارد محدودة، فإن حاجيات ورغبات الأفراد غير محدودة"

أو يمكن اقتراح الترجمة التالية :

"يتمثل المشكل الأساسي في علم الاقتصاد في الندرة، فمحدودية الموارد تقابلها حاجيات ورغبات لامتناهية للأفراد"

من خلال الاطلاع على ترجمات الطلبة لهذه الجملة، تمت ملاحظة ما يلي : فيما يتعلق بتركيب الجملة في اللغة الهدف، نقلت معظم الترجمات الجملة حرفيا إلى اللغة العربية على شكلها الحالي أي البدء باسم عوض إعادة صياغتها وبدئها بفعل، فقد وجدنا أن معظم الترجمات كانت على النحو التالي:

"المشكل الأساسي في الاقتصاد ....."
"المشكلة الأساسية في الاقتصاد هي الندرة ....."
"الندرة من أهم مشاكل علم الاقتصاد....."
"مشكل الاقتصاد الأساسي هو ....."

باستثناء ترجمة واحدة التي استهل صاحبها الجملة بفعل على النحو التالي : "يشكل النقص في المؤن مشكلة أساسية في الاقتصاد".

أما في الجزء الثاني من الجملة، نلاحظ أن جميع الترجمات اكتفت بترجمة حرفية مما أنتج جملا ضعيفة الصياغة على مستوى اللغة العربية، ومن أهم الأمثلة نذكر :

"....من حيث أن الموارد محدودة، فإن الأفراد لديهم الحاجة الملحة للطلبات والاحتياجات"

"حيث أن المصادر محدودة على عكس حاجيات الأفراد". أما المشكل الذي وقع فيه معظم الطلبة أيضا هو ترجمة مصطلح "scarcity" فعلى الرغم من أنه قد أصبح متداولا حتى في اللغة العامة، إلا أن نصف الطلبة تحديدا قاموا بترجمته إلى "النقص في المنتجات أو المؤن" أي أنهم اختاروا المعنى الأول الذي يرد في القاموس لهذا المصطلح كما يظهر في الجدول الموالي :

الجدول 4 : المعاني المتعددة لمصطلح "scarcity"

المصطلح باللغة الإنجليزية	المعنى
Scarcity	Insufficiency or shortness of supply; dearth
	Rarity, infrequency

Oxford Learner's Dictionary

يمكن تفسير الخطأ الذي وقع فيه معظم الطلبة، بلجوء معظمهم إلى محرك البحث google للترجمة وهو ما يلاحظ في اختيارهم لمقابل هذا المصطلح :

الشكل 5: ترجمة مصطلح "Scarcity" بالاعتماد على google translation

google translation

في حين أن مجرد القيام ببحث أكثر تعمقا سواء في قاموس متخصص، أم من خلال البحث عن مفهوم هذا المصطلح في المجال الاقتصادي، سنجد أن المقابل الأدق والأصح هو "الندرة". تتعلق الملاحظة الموالية بترجمة مصطلح "resources"، نلاحظ أن معظم الطلبة (14) قاموا بترجمتها إلى "المصادر"، وهذا المقابل صحيح لغويا، إلا أن المصطلح المعتمد والأكثر انتشارا في اللغة الاقتصادية وخاصة وفقا لسياق الجملة الذي تدور فكرته الأساسية حول "المشكلة الاقتصادية" والتي هي أساس النظرية الاقتصادية، وتتلخص فكرتها في وجود موارد محدودة، في مقابل حاجات غير محدودة، والمقصود بالموارد هنا، ما هو موجود في الطبيعة من ثروات، ولهذا نجد أن المصطلح الأكثر استعمالا ودقة هو "الموارد" وليس "المصادر" للإشارة إلى الموارد الطبيعية.

نلاحظ في ترجمة عبارة "wants and needs" والتي يمكن اعتبارها أيضا كمتلازمة لفظية خاصة في سياق الحديث عن المشكلة الاقتصادية، حيث عادة ما تستعمل الكلمتان معا في اللغة العربية على نحو "حاجيات ورغبات" غير أننا وجدنا ترجمة واحدة فقط استعملت هذا المقابل، في حين أن البقية قاموا بترجمتها إلى "الطلبات والحاجيات". وباطلاع سريع فقط على ما يقترحه google translation نجد نفس المقابل الذي قمنا باقتراحه مما يدل على أن هذه العبارة قد أصبحت جزءا من اللغة العامة أو المتداولة.

الشكل 6 : ترجمة عبارة "wants and needs" بالاعتماد على google translation

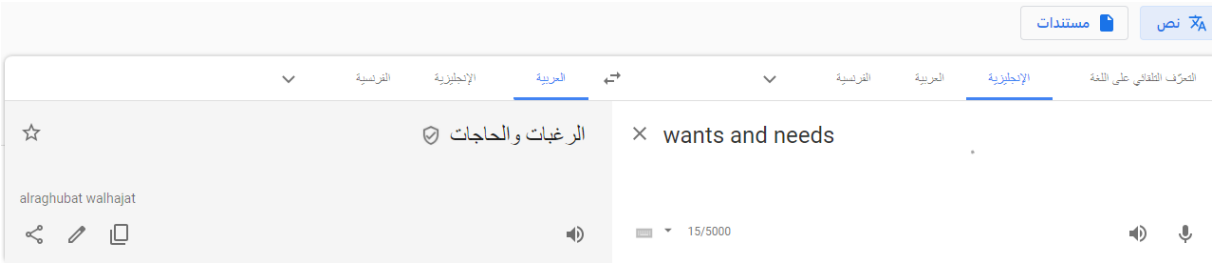

google translation

تتعلق الملاحظة الأخيرة بترجمة مفردة "individuals" التي نجد أن المقابلات التي تم اقتراحها تعددت ما بين الأفراد، الخواص، إسقاط المفردة وحذفها واقتراح ترجمة على نحو "فمقابل المصادر المحدودة هناك رغبات واحتياجات غير محدودة"، وهنا نلاحظ أن الترجمة الأكثر دقة هي مفردة "الأفراد".

الجملة الثالثة :

The financial crisis in the US housing market has evolved into a large-scale liquidity crisis as the banks, credit institutions preferred to hold cash rather than lending it to each other.

الترجمة المقترحة :

"تطورت الأزمة المالية التي بدأت في سوق الإسكان –العقارات– الأمريكي لتصبح أزمة سيولة واسعة النطاق مع تفضيل البنوك ومؤسسات الائتمان الاحتفاظ بالسيولة بدلا من إقراضها لبعضها البعض"

من خلال الاطلاع على ترجمات الطلبة لهذه الجملة، تمت ملاحظة أنه فيما يتعلق بتركيب الجملة في اللغة العربية، تمثلت معظم الترجمات في نقل الجملة حرفيا مع استخدام فعل في البداية في معظم الحالات على نحو "تفاقمت الأزمة المالية لسوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة سيولة واسعة النطاق"، "تطورت الأزمة المالية في سوق البورصة الأمريكي لتبلغ مداها فيما يخص السيولة"، "تفرعت الأزمة المالية في السوق الأمريكي إلى"، وهناك من قام بتغيير ترتيب عناصر الجملة على نحو "عرف سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية تطورت إلى أزمة سيولة "

ونلاحظ أن اختيار ترجمة من هذه الترجمات مرتبط بفهم معنى الجملة أي فهم كيفية حدوث الأزمة الاقتصادية الأخيرة (2008) وكيفية تطورها، فالمشكل بدأ في سوق العقارات نتيجة للتوسع في منح قروض عقارية دون ضوابط لتتطور الأزمة تدريجيا حتى أصبحت أزمة اقتصادية عالمية. ووفقا للمختصين تمر الأزمات بعدة مراحل في تطورها بدءا بأزمة سيولة أو كما يطلق عليها أزمة نقدية، ثم أزمة مالية، ثم وصولا إلى أزمة اقتصادية في حال لم يتم التحكم

فيها واحتوائها. وعليه فليس دقيقا القول "عرف سوق الإسكان أزمة مالية" فالأزمة المالية لا تظهر في سوق الإسكان بل تظهر في الأسواق المالية. كما من غير الدقيق أيضا القول "تفاقمت الأزمة المالية لسوق الإسكان إلى أزمة سيولة" ولهذا لجأنا في الترجمة إلى إضافة توضيح مهم في الجملة باللغة العربية والمتمثل في "الأزمة المالية التي بدأت في سوق الإسكان" لتوضيح مصدر الأزمة وكيفية تطورها لاحقا. أما فيما يتعلق بترجمة عبارة "housing market" والتي قام الجميع بترجمتها إلى عبارة "سوق الإسكان" والتي تعتبر ترجمة صحيحة، إلا أنه يمكن ترجمتها أيضا بـ "سوق العقارات" وهي العبارات الأكثر استعمالا في اللغة العربية. حيث نلاحظ أنه في اللغة الإنجليزية يتم استعمال عبارتي " housing market" و "real estate market" كمترادفين مع الإشارة إلى أن البعض يفضل استعمال العبارة الأولى للإشارة إلى بيع وشراء السكنات الجاهزة فقط، في حين أن الثانية تشير إلى الصناعة بأكملها وبكافة فروعها، في حين أننا باللغة العربية نكتفي بعبارة "سوق العقارات" للإشارة إلى كلتا الحالتين. على الرغم من الإشكال الذي تطرحه ترجمة مصطلح "credit" والتي عادة ما تترجم بشكل مشابه للغة الفرنسية إلى "قرض" إلا أن معظم الطلبة تقريبا قاموا بترجمتها إلى "مؤسسات الائتمان" بدلا من "مؤسسات الإقراض" في حين أن هناك من ترجمها إلى "مؤسسات القروض" أو "المؤسسات الممولة" أو "المؤسسات المالية". وقد يعود نجاح معظم الطلبة في الوصول إلى المقابل الدقيق إلى استعانتهم بما يقترحه google translation كمقابل وحيد لهذه العبارة كما يلي :

- **الشكل 7 : ترجمة عبارة "credit institutions" بالاعتماد على google translation**

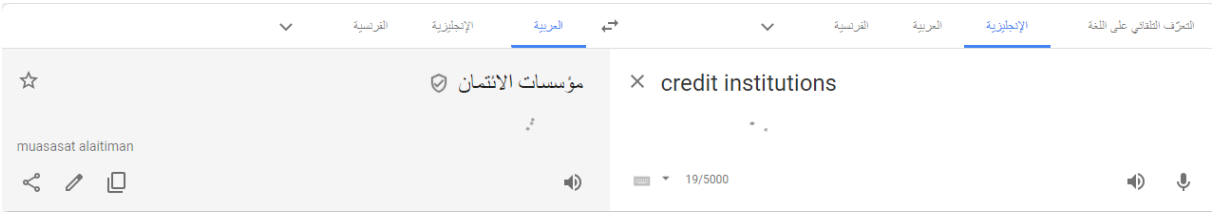

google translation

ويفسر توفر هذا الخيار الوحيد كمقابل لهذه العبارة في google translation تجاوز الإشكال الذي لطالما طرحته ترجمة مصطلح "credit" إلى العربية بين من يترجمها إلى قروض ومن يترجمها إلى ائتمان. وبالعودة إلى أهل الاختصاص، تم اعتماد كلمة ائتمان على أساس أنها أشمل من كلمة قروض، فالقرض هو شكل من أشكال الائتمان، أما الائتمان عموما فيشير إلى جميع التسهيلات والاعتمادات التي يضعها البنك تحت تصرف زبائنه وتحديدا القدرة على الاقتراض متى ما أردا الزبون ذلك أي أنه يشكل التزاما على البنك بناء على الثقة الموجودة بينه وبين العميل. ومن هنا جاء تعديل عبارة "قانون النقد والقرض" الصادر عام 1990 والمنظم لجميع العمليات المصرفية في الجزائر بعد مطالبة المختصين بتسميته "قانون النقد والائتمان" وليس القرض لتكون التسمية أكثر دقة وأكثر شمولية. تمت ترجمة عبارة "to hold cash" إلى الاحتفاظ وليس حمل أو مسك وهذا في معظم الترجمات باستثناء ترجمة واحدة استعملت مفردة "حمل النقود"، واختيار هذا المقابل هو وليد للسياق ولمعنى الجملة ولتوارد مصطلح "النقود أو السيولة" والتي لا يمكن التعبير عنها في هذا السياق بـ "الحمل أو الإمساك" تماما مثلما لا يتم ترجمة عبارة "shareholder" ترجمة

حرفية إلى "حامل السهم" والتي كانت شائعة في وقت ما وتم الاستعاضة عنها بمصطلح "المساهم" مباشرة كون المصطلح يعبر ضمنيا عن كون هذا الشخص يمتلك أسهما وحصصا في الشركة. وفيما يتعلق بترجمة مصطلح "cash"، فهو نوعا ما مصطلح متعدد المقابلات من نقود إلى متاحات إلى قطع نقطية إلى عملة إلى سيولة. ويفضل في سياقات متخصصة، تجنب استعمال هذه المصطلح وتعويضه بما هو أدق منه على نحو "liquidity"، أما في هذا السياق فالمقصود هو سيولة البنك والتي تسبب احتجازها وتوقف التعاملات ما بين البنوك (marché interbancaire) لغياب عامل الثقة في تفاقم أزمة السيولة. تتمثل الملاحظة الأخيرة فيما يخص ترجمة هذه الجملة إلى وجود بعض الترجمات التي فشل أصحابها في نقل المعنى لعدم فهم المصطلحات الواردة فيها، أو حتى فهم المصطلحات وعدم فهم المعنى العام للجملة، ومن أمثلة هذه الترجمات نذكر : " تفرعت الأزمة المالية في السوق الأمريكية على نطاق واسع إلى أزمات في البنوك وكذا مؤسسات الائتمان التي تفضل الدفع نقدا بدل الإقراض"، "ترتفع الغرامات في الولايات المتحدة قد تطور إلى ارتفاع السيولة المالية، فالمصرف تفضل استعمال صك بريدي عوضا عن الإعارة"، "لاقت الأزمة المالية في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية تطورا أدى إلى رفع سلم سرعة الأزمة كالبنوك ومؤسسات الائتمان التي تفضل التعامل نقدا فضلا عن الاقتراض"

نستنتج من خلال هذ الترجمة أن فهم المصطلحات والنجاح في نقلها إلى اللغة العربية لا يعني بالضرورة فهما كاملا لمعنى الجملة في النص الأصلي، وهو ما يؤدي إلى ترجمات تحترم المصطلحات ولا تنقل المعنى.

الجملة الرابعة :

Investors, fearing that the spread of Coronavirus is tipping the global economy into a recession, handed the stock market its largest weekly loss since the 2008 crisis.

الترجمة المقترحة :

"تلقى سوق المال أكبر خسارة أسبوعية له منذ سنة 2008 نتيجة لخوف المستثمرين من أن انتشار فيروس كورونا سيدخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود"

من خلال الاطلاع على ترجمات الطلبة لهذه الجملة، تمت ملاحظة ما يلي : يتمثل التحدي الأكبر في ترجمة هذه الجملة في قدرة الطالب على تفادي الترجمة الحرفية ومحاولة إدخال جملة من التعديلات عليها لأجل التمكن من نقل المعنى. نلاحظ أن الترجمة المقترحة تضمنت تغييرا كبيرا في ترتيب عناصر الجملة في اللغة الإنجليزية من خلال البدء بالجزء الأخير والمتمثل في النتيجة –تعرض سوق المال للخسائر–والانتهاء بالجزء الأول أو السبب –خوف المستثمرين من انتشار فيروس كورونا–ونلاحظ أن الالتزام بالترجمة الحرفية في هذه الحالة سينتج جملة غير متناسقة من حيث بنية الجملة العربية. وما يلاحظ على هذه الجملة أنه على الرغم من قلة المصطلحات المتخصصة فيها إلا أن فهم معناها

الإجمالي يتطلب بحثا وثائقيا وفهما لكيفية تأثر الأسواق المالية بهذا النوع من الأحداث وهذا لأجل ربط العناصر ببعضها البعض.

نلاحظ هنا أن ترجمات الطلبة تراوحت بين من لم يستطع فهم معنى الجملة على الرغم من تمكنه من ترجمة المصطلحات الواردة فيها واقتراح ترجمات على نحو : "المستثمرون مسيطرين على البورصة، وهذا منذ خسارتها في أزمة 2008، إلا أنهم حاليا متخوفون من انتشار فيروس كورونا على أن يؤدي بالاقتصاد العالمي إلى حالة من الركود"، وهنا نلاحظ أنه على الرغم من نجاح الطالب في نقل كل المصطلحات الواردة في الجملة الأصلية، إلا أنه فشل تماما في نقل المعنى؛ "خوف المساهمون من أن انتشار فيروس كورونا قد يؤثر على الاقتصاد العالمي....."، ونلاحظ هنا اكتفاء الطالب بترجمة الجزء الأول فقط من الجملة وعجزه عن ربط الفكرة مع الجزء الثاني من الجملة.

و في المقابل، نجد أن جزء من العينة لم يقترح أية ترجمة لهذه الجملة مما يفسر بعدم فهم الطلبة للمعنى الوارد فيها في مقابل قيام معظم الطلبة باقتراح ترجمة حرفية دون إعادة ترتيب عناصر الجملة واقتراح ترجمات على نحو : "المستثمرون متخوفون من انتشار فيروس كورونا الذي يجر الاقتصاد العالمي إلى الركود الذي أدى إلى تسجيل أعلى خسارة أسبوعية منذ سنة 2008"، نلاحظ هنا أن هناك إخلال بالمعنى من حيث أن ما أدى إلى تسجيل سوق المال للخسارة هو خوف المستثمرين وليس حالة الركود الاقتصادي التي تسبب فيها انتشار الفيروس والتي لم تحدث بعد وفقا للمعنى الموجود في النص الأصلي. وعليه نستنتج أن الترجمة الحرفية لا تنجح في نقل المعنى في هذه الحالة.

"يخشى المستثمرون أن تفشي وباء كورونا سيتسبب في ركود الاقتصاد العالمي ليعطي سوق الأسهم أكبر خسارة أسبوعية لها منذ أزمة 2008"

نلاحظ أن هذه الترجمة تقترب من إعطاء معنى قريب من المعنى الأصلي خاصة مع التوفيق في اختيار مفردات على نحو "تفشي" إلى أن الربط بين السبب والنتيجة في هذه الجملة غير واضح مع الاكتفاء باستعمال فعل "ليعطي" كترجمة حرفية لفعل "to hand".

فيما يتعلق بترجمة المصطلحات وكما أشرنا سابقا، لاحظنا أن معظم الترجمات لم تجد صعوبة في نقل المصطلحات وأن التحدي الأكبر كان في فهم معنى الجملة ونقله إلى اللغة العربية مع ما يتطلبه الأمر من تعديلات. وفي هذا السياق نلاحظ اقتراح خيارات ومقابلا على نحو : "خشية" عوضا عن "خوف"، "تفشي" عوض عن "انتشار"، "وباء" عوضا عن "فيروس"، "يقود" "يجر" "يتسبب" عوضا عن "يدخل" و"سوق الأسهم" عوضا عن "سوق المال" أو حتى "البورصة" وهي جميعها مقابلات مقبولة إلى حد بعيد بشرط ترتيبها وتوظيفها في الجملة بما يسمح بإيصال المعنى المراد في الجملة المصدر.

4-1-2-2 النص المالي

فيما يلي النص المقترح :

النص:

Corporations invest in real assets, which generate cash flows and income. Some assets are tangible assets such as plants and machinery; others are intangible assets such as brand name and patents. Corporations finance these assets by borrowing, by retaining and reinvesting cash flow, and by selling additional shares of stock to the corporation's shareholders. Thus, the corporation's financial manager faces two main financial questions: first, what investments should the corporation make? Second, how should it pay for those investments? The investment decision involves spending money; the financing decision involves raising it.

الترجمة المقترحة للنص :

"تستثمر الشركات في شراء (حيازة) الأصول الحقيقة التي تولد دخلا وتدفقات نقدية. تأخذ بعض هذه الأصول شكل أصول ملموسة (مادية) كالمصانع والآلات، في حين أن البعض الآخر عبارة عن أصول معنوية (غير ملموسة) كالعلامة التجارية وبراءة الاختراع. تمول الشركات شراء (حيازة) هذه الأصول سواء باللجوء إلى الاقتراض أو من خلال احتجاز أو إعادة استثمار التدفقات النقدية أو من خلال بيع حصص إضافية من الأسهم لمساهمي الشركة. إذن فالمسير المالي للشركة يواجه سؤالين ماليين أساسيين هما : أولا، أي استثمار يجب على الشركة القيام به (اختياره)؟ وثانيا، كيف تدفع الشركة في مقابل الحصول على هذا الاستثمار ؟ يتضمن قرار الاستثمار إنفاق المال، أما قرار التمويل فينطوي على رفع الأموال".

يتعلق موضوع هذا التمرين بالترجمة المالية تحديدا، ويمكن اعتباره أكثر تخصصا من الجمل التي تم اقتراحها في التمرين الأول، وهذا بقصد الوقوف على كيفية تعامل الطالب مع النصوص التي يمكن تصنيفها ضمن التخصصات الفرعية ضمن مجال العلوم الاقتصادية، وهل تمكن الطالب من نص اقتصادي عام يجعله متمكنا أيضا من نص مالي أو محاسبي أو غيرها من التخصصات الفرعية التي وفقا لما تطرقنا له في الجزء النظري تتمتع هي الأخرى بقاموسها الخاص وبلغتها الخاصة (jargon). بعبارة أخرى هل تستدعي الترجمة الاقتصادية في بعض الحالات أن يكون المتخصص فيها مختصا داخل التخصص ؟ كما يهدف هذا الاختيار إلى الوقوف على قدرة الطالب على التعامل مع المصطلحات وفي حال تمكن من نقلها إلى اللغة العربية، هل نجح في فهم معنى النص ونقله أيضا ؟

من خلال الاطلاع على ترجمات الطلبة لهذا النص، نلاحظ أن معظمها نقلت معنى النص الأصلي مع مجموعة من الملاحظات تتعلق باختيار الطلبة للمصطلحات المناسبة على نحو : معظم الترجمات اختارت مصطلح "شركة"

كمقابل لمصطلح "corporation" في حين أن قلة من الطلبة اعتمدوا مصطلح "المؤسسة"، ويعتبر مصطلح "شركة" هو الأقرب في هذا السياق مع العلم أن مصطلح شركة سواء في اللغة العربية أو في اللغة الإنجليزية يطرح العديد من إشكاليات عند استعماله سواء في اختيار المصطلح الأنسب وفي اختيار المقابل الأدق له، ففي العربية نميز بين الشركة والمؤسسة من حيث عدد الملاك وحدود مسؤولية المالك في مقابل مسؤولية الشركة، أما في اللغة الإنجليزية فنجد العديد من البدائل على نحو "firm/company/business/ corporation/ organization/ enterprise" والتي يتوقف اختيار أحد منها على فهم الطبيعة القانونية لكل كيان وما يترتب عن هذا من مسؤولية الملاك، طرق التمويل، الهدف من النشاط...وغيرها. الإشكال الثاني تمثل في ترجمة مصطلح "asset" والتي ترجمها البعض بـ "الممتلكات" والبعض الآخر بـ "الثروة" في حين أن المقابل الدقيق لها المأخوذ من السياق المحاسبي هو "الأصول"؛ نلاحظ من خلال الترجمة المقترحة أنه تمت إضافة فعل للجملة ألا وهو "شراء" أو "حيازة" لإعطاء صيغة أحسن للجملة العربية من خلال الإضافة (étoffement) بالإضافة إلى إضفاء دقة أكبر على المعنى فقول :

"تستثمر الشركات في أصول حقيقة" يختلف عن قول "تستثمر الشركة في شراء أصول حقيقية" ففي الحالة الأولى قد يفهم المعنى بأن الشركة تقوم بتوظيف أموالها في منشآت حقيقية، أما في الحالة الثانية فواضح أن الاستثمار تم عن طريق حيازة أصل حقيقي؛

معظم الترجمات قامت بترجمة الفعل "to generate" إلى "يولد" باستثناء البعض الذين اختاروا ترجمته إلى "يخلق"، وفعل "يولد" يعتبر الأكثر دقة فعادة ما يقترن استعمال عبارة "التدفقات النقدية" في اللغة العربية الاقتصادية مع الفعل "يولد" ولا نستعمل الفعل "يخلق" الذي يرتبط عادة في اللغة الاقتصادية بخلق الثروة أو خلق القيمة والتي لا ترتبط بالضرورة بتوليد النقود.

قام معظم الطلبة بترجمة مصطلحي "tangible" و"Intangible" إلى مصطلحي "ملموسة" و"غير ملموسة" وهذه الترجمة الحرفية صحيحة في الواقع، غير أنه وبالعودة إلى تصنيف الأصول في المدونات المحاسبية نجدها تقسم إلى ثلاثة أصناف : أصول مادية، معنوية ومالية، وهناك من الطلبة من استعمل مصطلحي "مادية" و"غير مادية" وهي خيار صحيح أيضا إلا أن الأدق هو استعمال مصطلح "معنوي" كمقابل لد "المادي".

بعض الطلبة قاموا بترجمة مصطلح "Borrowing" إلى "الاستعارة" وهذا غير صحيح، فواضح أن المقصود هنا هو استلاف أو استعارة الأموال وبالتالي فالأدق هو ترجمتها إلى "الاقتراض".

ترجم العديد من الطلبة الفعل "retaining" إلى "الاحتفاظ" والمعنى لغويا صحيح، إلا أنه وبالعودة إلى المصطلحات المستعملة خاصة في مدونة الحسابات نجد أن فعل "احتجاز" هو الأدق والأكثر استعمالا، فاحتجاز الأموال يشير إلى قرار الشركة بعدم توزيع الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بها –احتجازها– لأجل إعادة استثمارها من جديد وهو ما يعرف في الأدبيات المالية بـ "القدرة على التمويل الذاتي".

معظم الطلبة تجنبوا الوقوع في أخطاء الترجمة الناتجة عن أشباه النظائر إلا أن هناك من الطلبة من وقع فيها من خلال ترجمة "Plants" إلى "النباتات" أو ترجمة "stock" إلى "المخزون" والتي لن يكون لها أي معنى في النص المترجم إذا تم تبنيها، وهذا ما يطرح تساؤلا حول كفاءة الطالب وإدراكه لعدم تماشي خياراته مع المعنى العام للنص.

معظم الترجمات المقترحة للعبارة الأخيرة في النص " **يتضمن قرار الاستثمار إنفاق المال، أما قرار التمويل فينطوي على رفع الأموال"**، اختارت الفعل "صرف الأموال" بدل "الإنفاق" في حين أن الإنفاق هو أكثر دقة واستعمالا، واختيار الفعل "زيادة الأموال" أو "جمع الأموال"، في حين أن البعض اختار المقابل الأنسب وهو "رفع الأموال" الأكثر استعمالا في اللغة العربية الاقتصادية (خاصة في الجزائر) والتي نتجت عن ترجمة المقابل باللغة الفرنسية وهو "lever les fonds" والتي يظهر فيها فعل "الرفع"، والمقصود بالرفع في الأموال، فتح رأس المال للاكتتاب أما جمهور المستثمرين ما يؤدي في الأخير إلى زيادة الأموال وعليه فهو مصدر من مصادر التمويل، ونجد أيضا أن هذا التعبير هو المستعمل والمعتمد في مدونة الحسابات.

4-1-2-3 الميزانية المحاسبية

فيما يلي عرض للميزانية المحاسبية تليها الترجمة المقترحة.

الميزانية المحاسبية :

Assets
Current assets
cash Accounts receivable inventory Repaid expenses Short-term investments Total current assets
Fixed (Long-Term) Assets
Long-term investments Property, plants and equipment Intangible assets Total fixed assets
Other assets
Deferred income tax Total other assets
Total assets
Liabilities and owner's equity
Current liabilities
Accounts payable Short-term loans Income taxes payable Accrued salaries and wages Unearned revenue Total current liabilities
Long-term liabilities

Long- term debt Deferred income tax other Total long-term liabilities
Owner's equity
Owner's investment Retained earnings other Total owner's equity
Total liabilities and owner's equity

الترجمة المقترحة :

Assets	**الأصول**
Current assets	**الأصول الجارية**
cash	المتاحات/ النقديات
Accounts receivable	حسابات القبض
inventory	المخزون
Prepaid expenses	تسبيقات
Short-term investments	استثمارات قصيرة الأجل
Total current assets	إجمالي الأصول الجارية
Fixed (Long-Term) Assets	**الأصول طويلة الأجل (الثبيتات)**
Long-term investments	استثمارات طويلة الأجل
Property, plants and equipment	أراضي، مصانع وتجهيزات
Intangible assets	أصول معنوية
Total fixed assets	إجمالي التثبيتات
Other assets	**أصول أخرى**
Deferred income tax	ضرائب مؤجلة على الدخل
Total other assets	إجمالي الأصول الأخرى
Total assets	**إجمالي الأصول**
Liabilities and owner's equity	**الالتزامات وحقوق الملكية**
Current liabilities	**الالتزامات الجارية**
Accounts payable	حسابات الدفع
Short-term loans	قروض قصيرة الأجل
Income taxes payable	ضرائب مستحقة على الدخل
Accrued salaries and wages	أعباء المستخدمين
Unearned revenue	تسبيقات الزبائن
Total current liabilities	إجمالي الأصول الجارية
Long-term liabilities	**الالتزامات طويلة الأجل**
Long- term debt	ديون طويلة الأجل
Deferred income tax	ضرائب مؤجلة على الدخل
other	أخرى
Total long-term liabilities	إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
Owner's equity	**حقوق الملكية**
Owner's investment	حصص المساهمين
Retained earnings	الأرباح المحتجزة
other	حسابات أخرى
Total owner's equity	إجمالي حقوق الملكية
Total liabilities and owner's equity	**إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية**

يهدف هذا التمرين إلى تقييم قدرة الطالب على إجراء بحث وثائقي واصطلاحي في مجال عالي التخصص، فالمصطلحات المحاسبية أو المقابلات المعتمدة في اللغة العربية للحسابات الواردة في الميزانية تم اعتمادها مسبقا من

قبل الهيئات المحاسبية في الجزائر وفقا للنظام المحاسبي والمالي (SCF) المعمول به حاليا، وعليه لا يوجد حيز كبير للاجتهاد في هذا السياق وإنما لابد من اعتماد مسميات الحسابات المعتمدة وفقا لما هو وارد في مدونة الحسابات. كما يمكن للطالب أيضا الاستفادة من بعض المصطلحات التي سبق وأن تم التطرق إليها في التمرينين السابقين وإعادة توظيفها في هذا التمرين.

على الرغم من أن الحسابات يمكن أن تكون جاهزة ضمن مدونة الحسابات، إلا أن على المترجم في هذا السياق عدم الاكتفاء بمقابلة الحسابات وإنما لابد من إجراء البحث اللازم لفهم طبيعة كل حساب والتأكد من مقابلته للحساب المعني، وهذا راجع لاختلاف الأنظمة المحاسبية والتي وعلى الرغم من مساعي التوحيد المحاسبي التي تقودها الهيئات المحاسبية الدولية وتبني معايير التقارير المحاسبية والمالية (IAS/IFRS*) إلا أن تبنيها يختلف من بلد إلى بلد ومن نظام محاسبي لآخر، غير أنه يمكن للمختص إدراك هذه الاختلافات من خلال فهم طبيعة وفلسفة المسك المحاسبي والتي حتى وإن تغيرت أسماء الحسابات أو أرقامها إلا أن مفهومها وطريقة تسجيلها تبقى واحدة.

من خلال الاطلاع على الترجمات المقترحة من الطلبة لحسابات الميزانية، نلاحظ تفاوتا كبيرا في تعاملهم مع ترجمة هذه الحسابات، إلا أن الملاحظة الإجمالية هي صعوبة التعامل معها وهو ما يمكن تفسير جزء منه إلى ضيق الوقت وعدم توفر المراجع والمصادر التي تمكن المترجم المتخصص عموما من التعامل مع ترجمة هذا النوع من النصوص والتي تتطلب بحثا وتائقيا كبيرا. فالاطلاع على الترجمات الجاهزة خاصة في المعاجم العامة أو في محركات البحث على غرار google translation قد لا تنفع المترجم في هذه الحالة عكس التمارين السابقة التي يمكن أن تساعده بشكل أكبر، بل على العكس من ذلك قد يقود الاعتماد على المراجع العامة إلى ارتكاب أخطاء كبيرة وعدم الوصول إلى الترجمة الصحيحة. ولابد من الإشارة هنا إلى أهمية وضرورة استشارة المختصين في المجال المحاسبي لأن التعامل مع ترجمة الحسابات له صبغة قانونية إلى حد ما وبالتالي فارتكاب أخطاء عند ترجمتها يمكن أن يقود إلى أخطاء في المسك أو التصريح.

إن اختيار المقابل المناسب يتوقف في كثير من الحالات على البحث الدقيق عن معنى المصطلح، فمثلا ترجمة عبارة : "Fixed (Long-term) Assets" له عدة مقابلات منها : المقابل الحرفي "الأصول طويلة الأجل" أو "التثبيتات" وهي تسمية تم اقتراحها مع النظام المحاسبي والمالي والتي كانت في النظام المحاسبي القديم (PCN) تشير إلى "الاستثمارات"، وعليه في مدونة الحسابات القديمة نجد المقابل "الاستثمارات" أما في المدونة الجديدة سنجد "التثبيتات" وكليهما يعبران عن المعنى العام وهو الأصول طويلة الأجل.

بالعودة إلى ترجمة الطلبة، نجد أن كثيرا منهم اقترحوا عبارة "الأصول الدائمة" او "الممتلكات الدائمة" ولا يتم استعمال هذه العبارة للإشارة إلى الأصول عموما وإنما تستخدم للإشارة إلى الخصوم، وتحديدا الخصوص طويلة

* IAS : International Accounting standards / IFRS : International Financial Reporting Standards

الأجل وبشكل خاص في نوع محدد من الميزانيات ألا وهي الميزانية المالية. نلاحظ أن معظم الطلبة وقعوا في خطأ ترجمة أشباه النظائر (faux amis) من خلال ترجمة حساب "inventory" إلى "الجرد" أو "جرد البضائع" على الرغم من أن مقابلها هو "المخزون".

نلاحظ صعوبة ترجمة مصطلح "Liabilities" والتي ترجمها معظم الطلبة إلى "مسؤوليات" أو "خصوم" وهذا خطأ شائع يقع فيه حتى أهل الاختصاص كما أشرنا سابقا عند الحديث عن خصائص اللغة العربية الاقتصادية، فمصطلح "liabilities" يختلف عن مصطلح "الخصوم/ passifs" وهو يشير فقط إلى جانب الالتزامات في الميزانية، وعليه فيترجم إلى "الالتزامات"، ويبقى الجزء الآخر من الخصوم والذي يشير وفقا للميزانية أعلاه إلى " owner's equity" والتي أصبحت تترجم إلى "حقوق الملكية" بعد أن كانت تشير سابقا إلى "الأموال الخاصة". وما يلاحظ أيضا أن كثيرا من الطلبة وجدوا صعوبة في ترجمة هذه العبارة وهناك من ترجمها إلى "القيمة المالية للمالك"، أو "رأس مال المالك"، وهناك من ترجمها إلى "أصحاب الأسهم"، بالإضافة إلى بعض الترجمات الحرفية على غرار "عدالة المالك". أما فيما يتعلق بترجمة اسم حساب "cash" والتي ترجمها معظم الطلبة إلى "النقد" والتي وكما أشرنا في تحليل الجمل الأولى لها عدة مقابلات أهمها : النقد، السيولة، العملة، القطع النقدية كما يظهر في ما يقترحه محرك البحث google translation

الشكل 8 : ترجمة مصطلح "cash" بالاعتماد على google translation

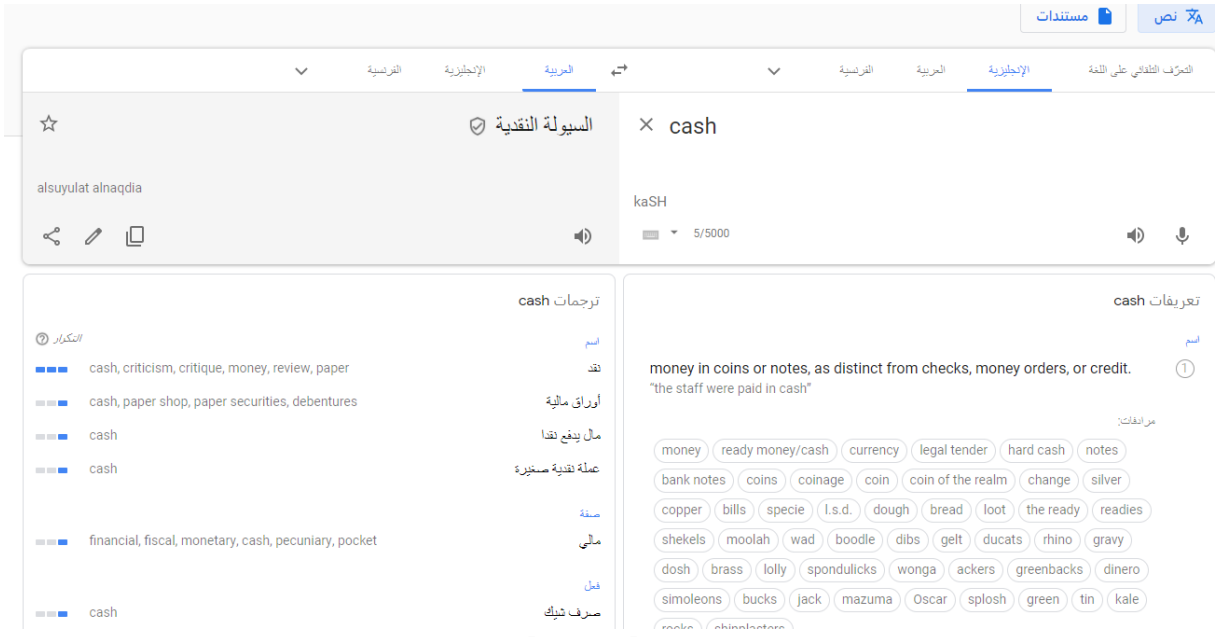

google translation

على الرغم من أن جميع هذ المقابلات تعتبر صحيحة، إلا أنه وعند التعامل مع الحسابات الواردة في المدونة نجد أن المقابل المعتمد هو : "المتاحات" كمقابل للمصطلح باللغة الفرنسية "disponibilité" للإشارة إلى النقد أو

الأصول في أقصى درجة لها من السيولة، حيث عادة ما يتم تصنيف الأصول من حيث سرعة تحولها إلى سيولة من أصول ثابتة أو تثبيتات إلى أصول جارية والتي تتضمن المتاحات وهي أقصى درجات السيولة ممثلة في النقد في صورته السائلة. كما لا يمكن اختيار مصطلح "السيولة" كمقابل لمصطلح "cash" في هذا السياق وهذا لأن السيولة هي مفهوم مالي وليس محاسبي وبالتالي لا يمكن استعمالها كتسمية لحساب في ميزانية محاسبية.

4-1-2-4 المسرد

المسرد المقترح مع اقتراح مقابلات للمصطلحات المترجمة سابقا :

المصطلح المقابل في اللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
علم الاقتصاد	Economics
ندرة	scaricity
سلع وخدمات	Goods and services
السيولة	liquidity
مؤسسات الائتمان	Credit institutions
نقد/ متاحات	cash
تدفق نقدي	Cash-flow
ركود	recession
سوق مالي / بورصة القيم المنقولة	Stock market
إقراض	Lending
اقتراض	borrowing
أصول	assets
حقوق الملكية	Owner’s equity
التزامات	liabilities
أسهم	Stocks
مساهمين	Shareholders

بالعودة إلى ما اقترحه الطلبة من مقابلات والتي سبق وأن قاموا باستخدامها في ترجماتهم المقترحة في التمارين الثلاثة الأولى، نلاحظ تكرار ترجمات خاطئة على نحو استخدام مصطلح "مخازن الأسهم" كمقابل لمصطلح "stocks" أو استعمال مصطلح "الممتلكات" كمقابل لمصطلح "assets" وترجمة "owner’s equity" إلى "أصحاب الأسهم" أو حتى في بعض الحالات "عدالة المالك" أو "حقوق صاحب المشروع"

وفيما يلي بعض النماذج عن المسارد المقترحة :

المسرد الأول :

الشكل 9 : المسرد الأول

المصطلح باللغة الإنجليزية	مقابل المصطلح في اللغة العربية
Economics	اقتصاد
scaricity	ندرة
Goods and services	سلع وخدمات
liquidity	السيولة
Credit institutions	مؤسسات الإئتمان
cash	السيولة النقدية
Cash-flow	تدفق مالي
recession	ركود اقتصادي
Stock market	البورصة
Lending	الإقراض
borrowing	الإقتراض
assets	ممتلكات / أصول
Owner's equity	قيمة المالك الصافية
liabilities	مسؤوليات
Stocks	مخازن
Shareholders	مساهمي الشركات

المصدر : من إعداد الطلبة

المسرد الثاني :

الشكل 10 : المسرد الثاني

المصطلح باللغة الإنجليزية	مقابل المصطلح في اللغة العربية
Economics	الاقتصاد
scaricity	الندرة
Goods and services	المنتجات والخدمات
liquidity	سيولة
Credit institutions	مؤسسات الإقراض
cash	النقد
Cash-flow	سيولة النقد
recession	الركود
Stock market	سوق الأسهم
Lending	إقراض
borrowing	إقتراض
assets	أصول
Owner's equity	حقوق صاحب المشروع
liabilities	مستحقات
Stocks	الأسهم
Shareholders	حاملي الأسهم

المصدر : من إعداد الطلبة

4-1-2-5 أهم نتائج تحليل الترجمات

بعد تحليل ترجمات الطلبة لعينة التمارين والنصوص الاقتصادية المقترحة في هذا الاختبار، تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها : عند التعامل مع ترجمة النصوص المتخصصة عموما، وترجمة النص الاقتصادي على نحو خاص، يميل الطلبة إلى تركيز جهودهم أكثر على التعامل مع المصطلح مما يعكس اعتقادهم أن الترجمة الاقتصادية هي في الأساس ترجمة للمصطلحات الاقتصادية، مع عدم التركيز بشكل كاف على بناء جمل مقبولة من ناحية تراكيب وصيغة اللغة العربية؛ لاحظنا أيضا استسهال بعض المصطلحات وترجمتها بشكل سريع ومباشر، خاصة منها المصطلحات التي خرجت من دائرة اللغة المتخصصة وأصبحت جزءا من اللغة العامة لكثرة تداولها، حيث يختار الطلبة المقابل الشائع أو المباشر دون القيام بالبحث اللازم سواء تعلق الأمر بالبحث عن المفهوم أو عن المقابل والاكتفاء بما يقترحه google translation في حالات كثيرة؛ عدم التحكم في البحث الاصطلاحي واللجوء بشكل سريع إلى ما يقترحه google translation دون التحقق من مدى تناسب المقابل المختار مع المفهوم المقصود في الجملة؛ بعض الترجمات جاءت خاطئة وفشلت في نقل معنى النص الأصلي على الرغم من تمكن الطالب من إيجاد المقابل المناسب لجميع المصطلحات الواردة فيها، مما يؤكد أن فهم المصطلحات لا يضمن فهم معنى الجملة.

يشكل فهم ونقل المعنى تحديا كبيرا للكثير من الطلبة الذين على الرغم من فهمهم ونقلهم لجميع المصطلحات الواردة في الجملة الأصلية، إلا أن تعقيد بنية النص الأصلي وعدم وضوح المعنى خاصة في اختصاصات متفرعة داخل علم الاقتصاد على نحو النص المالي أو المحاسبي، يجعلهم عاجزين عن فهم المعنى الأصلي ومن ثم نقله إلى اللغة الهدف، وهذا ما يتطلب منهم القيام ببحث وثائقي أكثر تعمقا لفهم موضوع النص أو حتى الاستعانة بالخبراء في مجال التخصص للحصول على مزيد من الشرح والتوضيح.

4-2 تقويم فعالية تدريس الترجمة الاقتصادية

لأجل الوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية ومخرجاتها في الجامعة الجزائرية، وبعد تقييم الترجمات التي قام بها الطلبة لعينة من النصوص الاقتصادية، قمنا باعتماد أداة الاستبيان لأجل إجراء دراسة استقصائية هدفها الوقوف على رأي الأطراف الأساسية المشاركة في العملية التعليمية بغية معرفة نظرتهم وتقييمهم لكيفية تدريس الترجمة الاقتصادية وفقا لبرامج التدريس المعتمدة حاليا. وسنحاول البدء بدراسة النتائج المترتبة عن الاستبيان الذي تم توجيهه لطلبة الترجمة.

4-2-1 من منظور الطلبة

سعيا للتركيز على معرفة ما يعتقده الطلبة بخصوص برامج تدريس الترجمة المتخصصة وحجم الحيز الذي تشغله الترجمة الاقتصادية ضمنها، تم تصميم استبيان يركز على معرفة آراء الطلبة في عملية التدريس المنتهجة حاليا بالإضافة

إلى معرفة تقييمهم لهذه العملية وما يمكن تعديله لأجل الوصول إلى تكوين مترجم اقتصادي كفء قادر على التعامل في حياته المهنية مع الترجمة الاقتصادية بمختلف تفرعاتها. والأهم هو معرفة آراء هؤلاء الطلبة في المكانة التي يحتلها تدريس الترجمة الاقتصادية وما إذا كان هذا الحيز كافيا أم لا.

4-2-1-1 عينة الاختبار ومكوناتها

لأجل الإجابة على هذه التساؤلات، تم تصميم استبيان يتضمن محورين رئيسيين : المحور الأول : يتضمن المعلومات العامة أو البيانات الشخصية للطالب؛ وتحديدا التركيز على معرفة مستواه الحالي وطبيعة التكوين الذي تلقاه في طور الليسانس ما بين التكوين الكلاسيكي في مجال الترجمة، أو التكوين في اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى متغيرات أخرى على نحو : الجنس، جامعة الدراسة، اسم الكلية والقسم واسم التخصص. المحور الثاني : يركز على معرفة واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية؛ وذلك من خلال 24 عبارة موزعة على أبعاد الدراسة الثلاثة على النحو التالي : البعد الأول : الوقوف على برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية من خلال العبارات من (01- 06)؛ البعد الثاني : الوقوف على منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية من خلال العبارات من (07-17)؛ البعد الثالث : تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية من خلال العبارات من (18-24)؛ في الأخير. اقتراح أية إضافات بخصوص تدعيم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية؛

وقد تم اعتماد طريقتين في توزيع الاستبيان : الطريقة المباشرة خاصة على مستوى جامعة قاصدي مرباح بورقلة، والتي غطت حوالي 20% من الإجابات، ثم تم اللجوء إلى الاستبيان الالكتروني –خاصة بعد فرض إجراءات الحجر الصحي وغلق الجامعات- والذي غطى النسبة المتبقية من الإجابات.

بلغ عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل والمعالجة الإحصائية 92 استمارة، وقد تم الاعتماد عند إعداد استمارة الاستبيان على الدراسات السابقة وتحليل الأدبيات النظرية حول الموضوع خاصة فيما يتعلق بتدريس الترجمة الاقتصادية واتجاهاتها وكذا المناهج المعتمدة، حيث حاولنا عكس هذه الآراء من خلال العبارات المشكلة لاستمارة الاستبيان. وقد تم اللجوء في هذا الاستبيان إلى استعمال مقياس "ليكرت" الثلاثي، الذي تتراوح إجابات الطلبة فيه على عبارات الاستبيان ما بين : 1 غير موافق - 2 محايد - 3 موافق كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول 5 : الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة وفق مقياس ليكرت الثلاثي

الآراء	opinion	الوزن
غير موافق	Disagree	1
محايد	neutral	2
موافق	Agree	3

عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS22، الجزء 3، ص540

وعليه فاستبيان الدراسة هو استبيان مغلق جاءت مختلف فقراته مقفلة متاحة للإجابة باستثناء الجزء الرابع والأخير من المحور الثاني، والذي يطلب فيه من الطلبة تقديم مقترحات بخصوص تدعيم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية والذي سنقوم بتحليله بشكل مستقل لاحقا. وقد تمت المعالجة الإحصائية لأجوبة المستجوبين في الدراسة باستخدام كل من برنامج Microsoft Office Excel و برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences SPSS. v25 .

4-2-1-1-1 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

بعد الاطلاع على ردود المستجوبين، اتضح أن عينة الدراسة تضم طلبة من عدة جامعات في الوطن، حيث وكما أشرنا سابقا تم توزيع الاستبيان إلكترونيا لأجل استهداف أكبر عدد من الطلبة من مختلف الجامعات وذلك لأجل الوقوف على تقييم واقع تدريس الترجمة على المستوى الوطني. ووفقا للنتائج، تمثلت الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة في المعطيات الواردة في الجدول الموالي :

الجدول 6 : توزيع أفراد عينة الدراسة (الطلبة) وفقا للبيانات الشخصية

المتغيرات		التكرار	النسبة	مجموع التكرارات	مجموع النسب
الجنس	ذكر	31	%33.7	92	%100
	أنثى	61	%66,3		
التخصص في الليسانس	ترجمة	41	%44.6	92	%100
	لغة إنجليزية	51	%55.4		
المستوى	ليسانس	3	%3.3	92	%100
	أولى ماستر	36	%39.1		
	ثانية ماستر	34	%37.0		
	دكتوراه	19	%20.7		
الجامعة	قاصدي مرباح-ورقلة-	63	%68.5	92	%100
	باجي مختار-عنابة-	04	%4.4		
	معهد الترجمة- الجزائر العاصمة-	15	%16.3		
	أحمد بن بلة-وهران-	06	%6.5		
	لونيسي علي –البليدة-	02	%2.2		
	الحاج لخضر –باتنة-	01	%1.1		
	المعهد العالي العربي للترجمة	01	%1.1		

إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS v25

يتضح من تحليل خصائص عينة الدراسة، أنها مكونة في غالبيتها من الإناث بمعدل ثلثي (3/2) أفراد العينة مقارنة بالذكور الذي يمثلون ثلث (3/1) العينة فقط. أما من حيث المستوى، فكانت غالبية الإجابات لطلبة سنة أولى ماستر بعدد (36) يليها طلبة سنة ثانية ماستر (34)، وقد تضمنت العينة أيضا عددا معتبرا من طلبة الدكتوراه (19) والذين يمكن لإجاباتهم المساهمة بشكل كبير في خدمة أهداف الاستبيان خاصة أن منهم من يدرس تخصص

الترجمة الاقتصادية أو غيرها من الترجمات المتخصصة على نحو ترجمة العلوم والتكنولوجيا أو الترجمة الأدبية أو القانونية. وفيما يتعلق بطبيعة التكوين في الليسانس، فجاءت الإجابات مناصفة بين نوعي التكوين في طور الليسانس : ترجمة (41 طالب) ولغة إنجليزية (51 طالب). نلاحظ أخيرا أن العينة غطت عددا معتبرا من جامعات الوطن، حيث تضمنت طلبة بشكل أكبر من كل من جامعتي قاصدي مرباح بورقلة، وبمعهد الترجمة في الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى جامعات أخرى كما هو موضح في الجدول أعلاه.

4-2-1-2-1 نقد أداة الدراسة

يقصد بالثبات أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة في حال تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف، بينما يقصد بالصدق ببساطة أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه فعلا أي صدق محتوى استمارة الاستبيان ووضوح فقراته، وتم الاعتماد على معامل ألفاكرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة الاستبيان، والنتيجة موضحة في الجدول التالي :

الجدول 7: قياس ثبات وصدق الاستبيان باستخدام معامل ألفاكرونباخ

حجم العينة	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ	نسبة معامل الفاكرونباخ
92	24	0.779	%77.9

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v25

يوضح الجدول أعلاه أن معامل الثبات ألفاكرونباخ بلغ **0.779** أي ما يمثل نسبة **77.9%**، وهي نسبة تفوق النسبة المرجعية **60** % وقد تم حسابه على العينة الاستطلاعية في بداية الدراسة، وهذا يعني أن هذه القيمة مقبولة مما يدل على أن الاستبيان يمكن توزيعه وهو قابل للتحليل والدراسة.

4-2-1-2 دراسة الإجابات

بعد الحصول على ردود أفراد العينة على فقرات الاستبيان، ولتحديد الاتجاه العام للمتغيرات المتعلقة بالدراسة قمنا بحساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبيان، والنتائج موضحة في الجداول أدناه، حيث تم الحكم على الاتجاه العام لإجابات وآراء أفراد العينة بالاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي وفقا للجدول التالي :

الجدول 8 : المتوسط المرجح وفق مقياس ليكرت الثلاثي

المتوسط المرجح	الاتجاه العام
1-1.66	لا أوفق
1.67-2.33	محايد
2.34-3	أوافق

عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص541

4-2-1-2-1 آراء الطلبة بخصوص البرنامج

فيما يلي آراء الطلبة بخصوص برنامج تدريس الترجمة :

الجدول 9 : قياس اتجاه آراء الطلبة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يشمل برنامج تدريس الترجمة على مقياس خاص بالترجمة المتخصصة	التكرار	12	6	74	2.6739	0.69707	أوافق
	النسبة	%13.0	%6.5	80.4%			
يشكل درس الترجمة الاقتصادية جزءا من مقياس الترجمة المتخصصة	التكرار	10	13	69	2.6413	0.67256	أوافق
	النسبة	%10.9	%14.1	%75.0			
يحتوي مقياس الترجمة المتخصصة على نصوص اقتصادية	التكرار	8	15	69	2.6630	0.63380	أوافق
	النسبة	%8.7	%16.3	%75.0			
يخصص حيز كاف لدرس الترجمة الاقتصادية يمكن الطالب من الإحاطة بالمواضيع المختلفة	التكرار	22	21	49	2.2935	0.83255	محايد
	النسبة	%23.9	%22.8	%53.3			
تكون أهداف درس الترجمة الاقتصادية واضحة منذ البداية	التكرار	13	15	64	2.5543	0.73176	أوافق
	النسبة	%14.1	%16.3	%69.6			
يجب التركيز أكثر على تدريس الترجمة الاقتصادية استجابة لمتطلبات سوق العمل	التكرار	8	21	63	2.5978	0.64722	أوافق
	النسبة	%8.7	%22.8	%68.5			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق ببرنامج تدريس الترجمة الاقتصادية					2.5707	0.43168	أوافق

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS v25

تضمن البعد الأول من الاستبيان ستة (06) فقرات، وقد تمثل الهدف من صياغتها في معرفة واقع تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن البرامج الجامعية المعتمدة في الجزائر، وقد هدفت الفقرات الثلاثة الأولى لمعرفة سياق تدريس الترجمة الاقتصادية، حيث جاءت الردود مؤكدة على اتجاه الموافقة على العبارات الثلاثة الأولى، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي لكل من هذه الفقرات والذي يتجه نحو الموافقة، كما أن المتوسط الحسابي للعبارة الأولى كان الأعلى ضمن جميع عبارات الاستبيان وقد بلغت قيمته (2.6739).

وعلى الرغم من أن الاتجاه العام للفقرات الثلاثة كان بالموافقة إلا أن هذا لا يلغي نسبة كل من الطلبة غير الموافقين أو المحايدين والذي لا يؤكدون واقع أنه يتم تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن مقياس الترجمة المتخصصة.

تم تسجيل أقل قيمة للمتوسط الحسابي لردود الفقرة الرابعة بقيمة (2.2935) والتي تبين أن الاتجاه العام للإجابات على هذه الفقرة اتجه نحو الحياد، أي أن ردود الطلبة كانت متباينة من حيث حكمهم على كون الحيز المخصص لدراسة الترجمة الاقتصادية ضمن البرنامج المتبع يعتبر كافيا أم لا لتكوين الطالب وزيادة قدرته على الإحاطة بمختلف الجوانب الضرورية لهذا التخصص.

نلاحظ أيضا أن ردود المستجوبين على الفقرتين الأخيرتين كانت باتجاه الموافقة وهذا ما تظهره قيمة المتوسط الحسابي لكل منهما على التوالي (2.5978/2.5543) أي أن الطلبة في معظمهم (باستثناء نسبة لا يمكن تجاهلها) يرون أن أهداف درس الترجمة الاقتصادية تكون واضحة من البداية وأنه يجب العمل على تخصيص حيز أكبر لتدريسها ضمن برامج تدريس الترجمة المتخصصة. وإجمالا كانت ردود الطلبة على هذا المحور ككل باتجاه الموافقة وهذا ما يثبته المتوسط العام للمحور والذي بلغت قيمته (2.5707).

ما نستخلصه من عبارات هذا البعد، هو تأكيد الطلبة على أن تدريس الترجمة الاقتصادية يتم من خلال درس الترجمة المتخصصة والذي يشكل جزءا ثابتا من برامج تدريس الترجمة في الجامعة، كما أن أهداف هذا الدرس حسب المستجوبين تكون واضحة من البداية غير أن هناك تباينا بخصوص آرائهم حول كفاية حجم الحيز المخصص لهذا الدرس وأن هناك اتفاقا على ضرورة التركيز أكثر على تدريس الترجمة الاقتصادية استجابة لمتطلبات سوق العمل.

4-2-1-2-2 آراء الطلبة حول منهجية التدريس

يعرض الجدول الموالي آراء الطلبة حول منهجية التدريس :

الجدول 10 : قياس اتجاه آراء الطلبة حول منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تقوم منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية على تقديم نصوص جاهزة وترجمتها جماعيا بعد تحليلها وفهمها	التكرار	8	12	72	2.6957	0.62440	موافق
	النسبة	%8.7	%13.0	%78.3			
تتنوع النصوص الاقتصادية المقدمة وتغطي المجالات الفرعية المختلفة كالتسويق، المحاسبة، المالية...الخ	التكرار	12	13	67	2.5978	0.71190	موافق
	النسبة	%13.0	%14.1	%72.8			
تتنوع أشكال النصوص المقدمة من نصوص عادية إلى عقود تجارية إلى قوائم مالية ومحاسبية ....الخ	التكرار	13	18	61	2.5217	0.73347	موافق
	النسبة	%14.1	%19.6	%66.3			
يمنح الطالب الوقت الكافي للقيام بالبحث التوثيقي والمصطلحي قبل القيام بالترجمة	التكرار	14	12	66	2.5652	0.74575	موافق
	النسبة	%15.2	%13.0	%71.7			
إن تقديم النص مسبقا يتيح للطالب فرصة البحث في المراجع والمعاجم المتخصصة للوصول إلى ترجمة جيدة	التكرار	7	8	77	2.7609	0.58120	موافق
	النسبة	%7.6	%8.7	%83.7			
يتم توجيه الطالب نحو المراجع الأساسية المتخصصة عند بداية المقياس، للعودة إليها طيلة فترة الدراسة	التكرار	14	10	68	2.5870	0.74350	موافق
	النسبة	%15.2	%10.9	%73.9			
يمتلك الطالب المهارات اللازمة للقيام بالبحث التوثيقي والمصطلحي ولاستخدام أي مراجع إضافية للوصول إلى ترجمة جيدة	التكرار	13	40	39	2.2826	0.70049	محايد
	النسبة	%14.1	%43.5	%42.4			
يعتبر التعامل مع المصطلحات أصعب عنصر في الترجمة الاقتصادية	التكرار	11	12	69	2.6304	0.69087	موافق
	النسبة	%12.0	%13.0	%75.0			

يواجه الطالب صعوبات في ترجمة التراكيب النحوية والتعامل مع الخصائص اللغوية للنص الاقتصادي	التكرار	17	19	56	2.4239	0.78773	موافق
	النسبة	%18.5	%20.7	%60.9			
يفهم الطالب بوضوح الاستراتيجيات التي تم استعمالها عند ترجمة النص الاقتصادي	التكرار	18	31	43	2.2717	0.77180	محايد
	النسبة	%19.6	%33.7	%46.7			
يجمع درس الترجمة الاقتصادية بين الجانب النظري والجانب التطبيقي	التكرار	20	14	58	2.4130	0.82744	موافق
	النسبة	%21.7	%15.2	%63.0			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق بمنهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية					2.5227	0.38819	موافق

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال استعراض ردود الطلبة على البعد الثاني من الاستبيان والذي يضم (11) عبارة، والمتعلق بمعرفة منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية وآراء الطلبة بخصوصها، نلاحظ أن هذه الردود اتجهت عموما نحو الموافقة وهو ما يعكسه المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور والذي بلغت قيمة (2.5227) أي الاتجاه نحو الموافقة. باستثناء العبارتين رقم (07) و(10) التي كان الاتجاه فيهما نحو الحياد.

نلاحظ أيضا أن درجة الموافقة قد تباينت بين العبارات، فالعبارة الأولى كان عدد الموافقين عليها (72) طالب وهو ما انعكس في ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي (2.6957) والذي يعكس اتفاق معظم الطلبة على أن تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة يتم من خلال منهجية ترجمة وتحليل النصوص، أي تقديم نصوص اقتصادية جاهزة ثم العمل على ترجمتها جماعيا في القسم بعد أخذ القليل من الوقت للفهم والتحليل.

أما العبارة الثانية فقد عكست أيضا موافقة معظم الطلبة (67) على تنوع الدروس المقدمة وقدرتها على تغطية كافة المجالات الفرعية لعلم الاقتصاد، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.5978)، وقد جاءت هذه الردود مشابهة للردود على الفقرة الثالثة التي تعكس أيضا اتجاه معظم الطلبة للموافقة على تنوع أشكال النصوص المقدمة للتحليل والترجمة ما بين نصوص اقتصادية إلى قوائم مالية وعقود تجارية وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.5217).

نلاحظ أيضا اتجاه كبير للطلبة للموافقة على العبارات (04) (05) (06)، فهم يتفقون على أنه يتم في العادة خلال درس الترجمة الاقتصادية منح الطالب الوقت الكاف للقيام بالبحث الوثائقي والاصطلاحي، أي أن عملية الترجمة لا تتم في نفس الحصة وإنما يمنح النص للطالب مسبقا حتى يكون لديه متسع من الوقت للعمل عليه وفهمه ثم ترجمته، وهذا ما تؤكده نتائج العبارة رقم (05) التي يوافق معظم الطلبة بخصوصها (77) والتي تبحث عما إذا كان تقديم النص مسبقا يتيح للطالب فرصة فهمه بشكل جيد ومن ثم الوصول إلى ترجمة أفضل، وبالتالي محاولة تفادي تقديم النص وتحليله وترجمته في نفس الحصة، وقد كانت الموافقة على هذه العبارة هي الأعلى ضمن ردود الاستبيان بمتوسط بلغ (2.7609). كما يتفق الطلبة أيضا (68) على أن توجيه الطالب عند بداية تدريس مقياس الترجمة الاقتصادية إلى المراجع الأساسية التي يمكن أن تساعده في استيعاب المفاهيم والمصطلحات سيزيد من تحصيل الطالب وقدرته على فهم المقياس بشكل أفضل، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.5870).

أما فيما يتعلق بمحتوى درس الترجمة الاقتصادية، نلاحظ موافقة الطلبة على أن التعامل مع المصطلحات يعتبر أصعب جزء في دراسة الترجمة الاقتصادية (69) بقيمة متوسط حسابي (2.6304)، كما أنهم يوافقون على أن التراكيب النحوية واللغوية تشكل تحديا كبيرا للطالب (56)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.4239) إلا أن قيمة الانحراف المعياري لها كانت الأكبر ضمن جميع فقرات الاستبيان، مما يعكس تشتتا كبيرا في الآراء، وبالفعل نلاحظ أن عدد الرافضين كان (17) وعدد المحايدين بلغ (19). وعليه فهذه النتيجة وبعد مقارنتها بالعبارة السابقة تؤكد لنا ما تم التوصل له عند تحليل الترجمات، من أن الطلبة يميلون أكثر إلى اعتبار الترجمة المتخصصة هي ترجمة للمصطلحات ويميلون إلى عدم الاهتمام بالجانب اللغوي عند بناء الجمل في النص الهدف اعتقادا منهم أن التحكم في المصطلحات يعني بالضرورة التمكن من الترجمة، وعل الرغم من هذه الملاحظة إلا أن هناك فئة تقر أيضا بأن التحكم في الخصائص اللغوية للنص يشكل تحديا أمام المترجم الاقتصادي.

نلاحظ أن ردود الطلبة على العبارتين رقم (07) و(10) اتجهت نحو الحياد، فقيمة المتوسط الحسابي للعبارتين على التوالي بلغت (2.286) و(2.2717) مع ارتفاع في قيمة الانحراف المعياري لكل منهما والذي بلغ أيضا على التوالي (0.70049) و(0.77180) نتيجة للتشتت الكبير في آراء العينة بخصوص مدى امتلاك الطالب للمهارات اللازمة للقيام بنفسه بالبحث الوثائقي والاصطلاحي خاصة إذا تم منحه النص مسبقا كما تم التوصل إليه في العبارات السابقة، وعليه فهذه النتيجة تطرح تساؤلا حول امتلاك الطالب المعارف المسبقة التي تؤهله لدراسة

الترجمة المتخصصة وعلى نحو خاص الترجمة الاقتصادية خاصة منها التحكم في أدوات البحث والقدرة على الوصول إلى المعلومة. كما يظهر هذا التباين في الآراء بخصوص إدراك الطالب وفهمه للاستراتيجيات المستخدمة عند ترجمة النص الاقتصادي أم أنه يقوم بالعملية بشكل آلي وتلقائي دون فهم للجانب النظري.

جاءت ردود الطلبة على العبارة الأخيرة لهذا البعد بالموافقة، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (0.24130) لكن مع تسجيل أعلى قيمة للانحراف المعياري ضمن فقرات المحور كاملة والمقدر بـ (0.82744) مما يعكس تشتتا كبيرا لآراء أفراد العينة بخصوص أن درس الترجمة يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، فعلى الرغم من الموافقة العامة، نلاحظ أن عدد الرافضين بلغ (20) وعدد المحايدين بلغ (14) مما يطرح أيضا تساؤلا حول محتوى الدرس وهل يغطي بالفعل كلا الجانبين أم أنه يكتفي بالجانب التطبيقي خاصة مع مقارنة نتائج هذه العبارة مع نتائج العبارة رقم (10) والتي أظهرت حيادا حول فهم الطالب لما يتم استعماله من استراتيجيات خلال القيام بالترجمة.

4-2-1-2-3 آراء الطلبة حول تقويم التدريس

شمل هذا البعد على سبع (07) عبارات الهدف منها هو الوقوف على تقييم الطالب للمنهجية المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية والتي سبق النقاش حولها من خلال عبارات البعد الثاني. نلاحظ اتجاه عبارات هذا البعد بشكل عام نحو الحياد، وهذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور والتي بلغت (2.2283). وبالفعل بلغ عدد العبارات التي اتجهت الردود عليها نحو الحياد (04) عبارات من أصل (07) عبارات، واتجهت الردود نحو العبارات الثلاثة المتبقية نحو الموافقة، وفيما يلي تحليل لكل عبارة على حدا وموقف الطلبة منها.

كانت ردود الطلبة حول العبارات رقم (01) و(02) و(06) و(07) تتجه نحو الحياد مع اختلافها عن بعضها البعض من حيث تشتت الإجابات، فعلى الرغم من الحياد في العبارة الأولى والمتعلقة برأي الطلبة حول كون منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية المتبعة والمتمثلة في تقديم نصوص جاهزة والعمل على ترجمتها مملة، إلا أن عدد الموافقين عليها كان معتبرا وبلغ (24) ولهذا كان الانحراف المعياري مرتفعا والذي بلغ (0.83998). ونفس الملاحظة كانت مع اتجاه الآراء بخصوص أن التركيز على ترجمة النصوص كمنهجية أساسية لتدريس الترجمة الاقتصادية يؤدي إلى إهمال الجانب النظري في التكوين، وقد كان الانحراف المعياري المسجل هو الأعلى بين عبارات هذا البعد وقد بلغ (0.91152) ما يعكس تباينا كبيرا بين آراء العينة وبالفعل توزعت الإجابات بين الموافقة (41) والحياد (16) والرفض (35). أما فيما يتعلق بآرائهم حول مدى كون التكوين المقدم في مجال الترجمة الاقتصادية كافيا لاكتساب المهارة اللازمة للتعامل مع هذا النوع من النصوص، فقد جاءت النتائج متباينة وهذا ما عكسه الانحراف المعياري الذي بلغ (0.87679) والذي اختلفت الآراء حوله بين الموافقة (34)، الحياد (22)، والرفض (36). ونفس النتيجة تم الحصول عليها حول ما إذا كان الطالب قادرا بعد حصوله على هذا التكوين، على ممارسة الترجمة الاقتصادية بعد التخرج بكل سهولة، والذي جاءت النتائج فيه متجهة نحو الحياد مع تباين كبير في الإجابات انعكس في قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ (080454).

الجدول 11 : قياس اتجاه آراء الطلبة حول تقويم تدريس الترجمة الاقتصادية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تعتبر منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية عبر تقديم نصوص جاهزة طريقة مملة	التكرار	24	23	45	2.2283	0.83998	محايد
	النسبة	%26.1	%25.0	%48.9			
إن التركيز على ترجمة النصوص يهمل الجانب النظري لدرس الترجمة	التكرار	41	16	35	1.9348	0.91152	محايد
	النسبة	%44.6	%17.4	%38.0			
يعتبر الحيز المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية غير كاف للإحاطة بمختلف المصطلحات والجوانب اللغوية للنص الاقتصادي	التكرار	7	23	62	2.5978	0.63001	موافق
	النسبة	%7.6	%25.0	%67.4			
يعتبر تقييم الطالب عبر تقييم الترجمة التي قدمها غير دقيق للحكم على الكفاءة الترجمية للطالب	التكرار	11	27	54	2.4674	0.70245	موافق
	النسبة	%12.0	%29.3	%58.7			
يمتلك الطالب عند انتهاء المقياس لرصيد كاف من المصطلحات الاقتصادية	التكرار	21	15	56	2.3804	0.83656	موافق
	النسبة	%22.8	%16.3	%60.9			
يعتبر التكوين المقدم ضمن درس الترجمة الاقتصادية كافيا لاكتساب مهارة التعامل مع هذا النوع من الترجمة	التكرار	34	22	36	2.0217	0.87679	محايد
	النسبة	%37.0	%23.9	%39.1			
يستطيع الطالب ممارسة الترجمة الاقتصادية بعد التخرج بكل سهولة	التكرار	31	33	28	1.9674	0.80454	محايد
	النسبة	%33.7	%35.9	%30.4			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق بتقييم تدريس الترجمة الاقتصادية					2.2283	0.39625	محايد

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v25

اتجهت ردود الطلبة نحو الموافقة حول العبارات رقم (03) و(04) و(05)، وقد كانت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (03) هي الأعلى ضمن فقرات هذا المحور وقد بلغت (2.5978) أي اتفاق معظم الطلبة (62) على أن الحيز المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية ضمن تدريس الترجمة المتخصصة يعتبر غير كاف للإحاطة بجميع جوانب هذا التخصص. كما يتفق معظم الطلبة على أن تقييم الطالب من خلال تقييم ما أنجزه من ترجمة يعتبر غير دقيق للحكم على مستواه (54) على الرغم من ارتفاع الانحراف المعياري لهذه العبارة والذي بلغ (0.70245) مما يعكس تباينا في الآراء. ونفس الملاحظة بخصوص امتلاك الطالب عند نهاية التكوين لرصيد كاف من المصطلحات الاقتصادية وهو ما تباينت حوله الآراء بشكل كبير وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (0.87679).

إذن على الرغم من الاتجاه العام للمحور نحو الحياد، إلا أن الردود تباينت بشكل كبير حول عبارات هذا البعد ما انعكس في القيم المرتفعة جدا للانحراف المعياري حتى للعبارات التي تمت الموافقة عليها. وجميع النتائج التي تمت ملاحظتها موضحة في الجدول السابق.

4-2-1-2-4 استنتاجات

من خلال تحليل ردود أفراد العينة على مختلف محاور الاستبيان، بالإضافة إلى تحليل الإجابات على السؤال الأخير والذي خصص لتقديم أية إضافات ومقترحات من شأنها تدعيم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية، خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

اعتبر الكثير من الطلبة التعامل مع الترجمة الاقتصادية تجربة جديدة بالنسبة لهم، وأن صعوبتها لا تكمن في مضمون النص الاقتصادي بقدر ما تأتي من عدم التعود على التعامل معه، وعليه فالزيادة من التدريب والتكوين في هذا المجال سيكون له دور إيجابي في تحسين قدرتهم والزيادة من كفاءتهم؛ يتم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية بشكل مجمل كجزء من مقياس الترجمة المتخصصة الذي يعتبر مقياسا مستقلا ضمن برامج تدريس الترجمة، ويتم هذا من خلال برمجة نصوص اقتصادية متنوعة وتقديمها للطلبة لأجل تحليلها؛

يرى معظم الطلبة أن الحيز المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية غير كاف لتمكين الطالب من الإحاطة بمختلف جوانب التخصص أو حتى التعمق في المواضيع الاقتصادية، وهذا الأمر ينطبق على كافة التخصصات الأخرى وليست الترجمة الاقتصادية فقط، حيث يتم المرور عليها بشكل سريع من خلال ترجمة نصوص قليلة التعمق في التخصص ومحاولة تغطية تخصصات مختلفة ضمن مقياس واحد وهذا ما يجعل تدريسها غير كاف. ولذا فالبعض يعتقد أن التخصص الفعلي يكتسبه الطالب لدى انخراطه في الحياة المهنية؛ يقترح الكثير من الطلبة إمكانية فتح تخصصات على مستوى الماستر في الترجمة والتي تعنى بكل تخصص على حدا، أي دراسة الترجمة الاقتصادية كتخصص مستقل سيساعد الطالب على التعمق أكثر والإحاطة بمختلف جوانب هذا المجال، كما يركز كثير من الطلبة على أهمية الجانب التطبيقي في التكوين وذلك عبر إتاحة الفرصة للطلبة للقيام بتربصات مهنية يتم إجراؤها في مؤسسات اقتصادية والتي من شأنها تعويد الطالب على التعامل مع المصطلحات الاقتصادية، كما تتيح له فرصة

الاحتكاك مع المختصين في المجال؛ بالرغم من تركيز الكثير من الطلبة على الجانب التطبيقي والممارسة، إلا أن نتائج الاستبيان تظهر أيضا ميلهم إلى اعتبار منهجية التدريس المعتمدة حاليا في التعامل مع جميع أنواع الترجمة المتخصصة بما فيها الترجمة الاقتصادية، والتي تتمثل في تقديم نصوص جاهزة ثم العمل جماعيا على تحليلها وترجمتها تعتبر منهجية مملة كما أنها تهمل الجانب النظري في التكوين خاصة مع عدم تحكم ومعرفة الطالب للاستراتيجيات التي تم استخدامها أثناء الترجمة، وهنا نخلص إلى أهمية وضرورة المزاوجة في التكوين ما بين التكوين النظري وممارسة الترجمة؛ يركز كثير من الطلبة على أهمية توضيح مختلف جوانب التكوين منذ بداية المقياس، وتحديدا توجيه الطالب للمراجع الأساسية سواء في مجال الترجمة أو في التخصص المدروس، بالإضافة إلى أهمية تدريبهم على أدوات البحث في الترجمة وخاصة البحث الوثائقي والاصطلاحي، وأخيرا يفضل تقديم النصوص التي سيتم العمل على ترجمتها مسبقا ليتسنى للطالب فهمها وتحليلها؛ يميل الطلبة إلى الاعتقاد بأن التحدي الأكبر في الترجمة الاقتصادية هو التعامل مع المصطلحات، وبعضهم يرى أن تراكيبها بسيطة عكس الترجمة الأدبية فهي لا تتطلب سوى الاعتماد على قاموس متخصص و"عند تعدد المصطلحات يختار الطالب ما تعود على سماعه في نشرات الأخبار الاقتصادية باعتبار أن الجانب الاقتصادي هو جزء من الحياة اليومية تماما مثل الترجمة السياسية من حيث أنه تم تبسيط مصطلحاتها لعامة الناس (vulgarisation)"، والواقع أن هذا ليس صحيح تماما، فتحليل ترجمات الطلبة أظهر أن الجانب اللغوي وبناء تراكيب الجمل في اللغة الهدف يشكل تحديا أكبر للمترجم، خاصة وأن هناك حالات تمكن فيها الطالب من ترجمة جميع المصطلحات لكنه عجز عن نقل المعنى؛ أظهرت نتائج الاستبيان أهمية العمل على تنويع محتوى درس الترجمة الاقتصادية بدلا من التركيز على تحليل وترجمة النصوص فقط، حيث يمكن الاستعانة بالتمارين أو بالوسائط السمعية والبصرية؛ يقترح العديد من الطلبة ويوافقون على ضرورة تدريس الترجمة الاقتصادية كمقياس أو كتخصص مستقل، لما لها من الأهمية في والتداخل مع بقية المجالات، فالاقتصاد هو مجال حيوي ولا بد أون يتعامل معه الطالب في حياته المهنية؛ ركز العديد من الطلبة في مقترحاتهم على فكرة الاستعانة بأهل الاختصاص سواء من الباحثين الأكاديميين في مجال الاقتصاد أو المهنيين كالعاملين في القطاع البنكي أو المحاسبي، وإشراكهم في عملية التدريس أو على الأقل تقديم تكوين أو تربص لفترات معينة في الترجمة الاقتصادية. تركيز الكثير من الطلبة على ضرورة تكثيف الممارسة ضمن البرنامج الدراسي لأنها حسبهم الوسيلة الأنجع لاكتساب المهارات، فالتكوين النظري وإن كان مهما إلا أنه غير كاف لوحده؛ يرى العديد من الطلبة أيضا أن العمل على الرفع من قدرة الطالب في هذا التخصص يقع أيضا على عاتق الطالب الذي يجب عليه أن يقوم بالبحوث في التخصص كما يستمر في الممارسة حتى خارج القسم، وألا يكتفي فقط بما يقدمه الأستاذ؛ ركز بعض الطلبة في مقترحاتهم على ارتباط ضعف تدريس الترجمة الاقتصادية مع ضعف النظام الاقتصادي، وأن هذا الأخير لو كان أكثر تطورا لزادت الحاجة لدراسة هذا التخصص، كما سيكون حقلا خصبا للطلبة فيما بعد للتدريب والممارسة.

4-2-2 من منظور الأساتذة

بعد التطرق لتحليل النتائج المرتبطة بآراء الطلبة بخصوص واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية، سيتم من خلال هذا المبحث تحليل آراء أساتذة الترجمة حول البرامج المعتمدة ومنهجية التدريس المتبعة، وقد اتبعنا لهذا الغرض منهجية تحليل الاستبيان أيضا الذي تم توزيعه على عينة من أساتذة الترجمة بمختلف جامعات الوطن

4-2-2-1 عينة الاختبار ومكوناتها

لأجل الوقوف على واقع عملية تدريس الترجمة الاقتصادية وتقييمها من منظور الأساتذة، تم تصميم استبيان يركز على معرفة آرائهم في عملية التدريس المنتهجة حاليا بالإضافة إلى معرفة تقييمهم لهذه العملية وما يمكن تعديله لأجل الوصول إلى تكوين مترجم اقتصادي كفء قادر على التعامل في حياته المهنية مع الترجمة الاقتصادية بمختلف تفرعاتها. بالإضافة إلى معرفة آرائهم بخصوص المكانة أو الحيز الذي يحتله تدريس الترجمة الاقتصادية وما يمكن اقتراحه كتعديلات لأجل التحسين من هذا البرنامج.

لأجل الإجابة على هذه التساؤلات، تم تصميم استبيان يتضمن ثلاثة محاور أساسية هي : المحور الأول : يتضمن المعلومات العامة أو البيانات الشخصية للأستاذ؛ وتحديدا التركيز على معرفة التخصص، وطبيعة الشهادة المتحصل عليها بالإضافة إلى معرفة سنوات الخبرة في التدريس، زيادة على متغيرات أخرى على نحو: الجنس، العمر، جامعة الانتماء، اسم الكلية والقسم؛ المحور الثاني : يركز على الوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية من خلال مجموعة من الأسئلة التي تقتضي الإجابة بنعم أو لا أو من خلال اختيار إحدى الإجابات، وقد بلغ عدد هذه الأسئلة 10 أسئلة؛ المحور الثالث : يتضمن الوقوف على منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية، ويتضمن أربعة أبعاد رئيسية هي : البعد الأول : الوقوف على برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية من خلال العبارات من (01-04)؛ البعد الثاني : الوقوف على منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية من خلال العبارات من (05-19)؛ البعد الثالث : الوقوف على آلية تقييم الطلبة في درس الترجمة الاقتصادية من خلال العبارات من (20-25)؛ البعد الرابع : الوقوف على تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية من خلال العبارات (26-35)؛ خامسا : اقتراح أية إضافات بخصوص تحسين مناهج تدريس الترجمة المتخصصة عموما والترجمة الاقتصادية على نحو خاص في الجامعة الجزائرية؛

وقد تم اعتماد طريقتين في توزيع الاستبيان : الطريقة المباشرة خاصة في جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ثم تم اللجوء إلى الاستبيان الالكتروني –خاصة بعد فرض إجراءات الحجر الصحي وغلق الجامعات- والذي غطى النسبة المتبقية من الإجابات.

بلغ عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل والمعالجة الإحصائية 24 استمارة، موزعة على أساتذة من مختلف جامعات الوطن لأجل الحصول على نظرة شاملة حول الموضوع. وقد تم الاعتماد عند إعداد استمارة الاستبيان على الدراسات السابقة وتحليل الأدبيات النظرية حول الموضوع خاصة فيما يتعلق بتدريس الترجمة الاقتصادية واتجاهاتها وكذا المناهج المعتمدة، حيث حاولنا عكس هذه الآراء من خلال العبارات المشكلة لاستمارة الاستبيان.

وقد تم اللجوء في هذا الاستبيان إلى ثلاثة أنواع من الأسئلة : أسئلة تقتضي الإجابة بنعم أو لا أو الاختيار بين مجموعة من البدائل، والمكونة للمحور الثاني من الاستبيان؛ عبارات المحور الثالث والتي تتراوح إجابات الأساتذة فيها وفقا لمعيار "ليكرت" الثلاثي ما بين : 1 غير موافق 2 محايد 3 موافق؛ الجزء الأخير ويتضمن سؤالا مفتوحا يقتضي من أفراد العينة تقديم أية مقترحات بخصوص تحسين منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية؛

وعليه سنحاول تحليل هذه الأجزاء بشكل مستقل عن بعضها البعض لكون تجانس الأسئلة يعد معيارا أساسيا في عملية تحليل الاستبيان. وقد تمت المعالجة الإحصائية باستخدام كل من Microsoft Office Excel و برنامج التحليل الإحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS v25

4-2-2-1-1 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يمثل الجدول 12 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وفقا للردود التي تم استلامها في الاستبيان.

الجدول 12 : توزيع أفراد عينة الدراسة (الأساتذة) وفقا للبيانات الشخصية

المتغيرات		التكرار	النسبة	مجموع التكرارات	مجموع النسب
الجنس	ذكر	12	%50	24	%100
	أنثى	12	%50		
السن	أقل من 30 سنة	01	%4.2	24	%100
	من 30 إلى 40 سنة	15	%62.5		
	من 40 إلى 50 سنة	06	%25.5		
	أكثر من 50 سنة	02	%8.3		
الشهادة المتحصل عليها	ماجيستر	09	%37.5	24	%100
	دكتوراه	10	%41.7		
	أستاذية	05	%20.8		
التخصص	ترجمة	19	%79.2	24	%100
	لغة إنجليزية	02	%8.3		
	تخصص آخر	3	%12.5		
الخبرة في التدريس	أقل من 05 سنوات	09	%37.5	24	%100
	من 05 إلى 15 سنة	09	%37.5		

	من 15 إلى 25 سنة	05	%20.8		
	أكثر من 25 سنة	01	%4.2		
الجامعة	قاصدي مرباح-ورقلة-	04	%16.7	24	%100
	باجي مختار-عنابة-	03	%12.5		
	معهد الترجمة- الجزائر العاصمة-	07	%29.2		
	أحمد بن بلة-وهران-	02	%8.3		
	حمة لخضر –الوادي-	01	%4.2		
	الحاج لخضر –باتنة-	02	%8.3		
	محمد خيضر –بسكرة-	01	%4.2		
	أكلي محند أولحاج –البويرة-	01	%4.2		
	08 ماي 1945 –قالمة-	01	%4.2		
	الإخوة منتوري –قسنطينة-	01	%4.2		
	الصديق بن يحي -جيجل	01	%4.2		

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSSv25

بعد الاطلاع على ردود المستجوبين، نلاحظ تنوع عينة الدراسة سواء من حيث الجنس أو السن كما يظهر في الجدول أعلاه. نلاحظ أيضا أن أفراد العينة يختلفون من حيث الشهادة المتحصل عليها، فأكبر نسبة من الأجوبة كانت للمتحصلين على شهادة الدكتوراه (41.7%) تليها شهادة الماجيستير وأخيرا الأساتذة من مصاف الأستاذية بنسبة (20.8%). وقد تفاوت أفراد العينة من حيث الخبرة في التدريس والتي تراوحت في معظمها ما بين (أقل من 05 سنوات) و(من 05 إلى 10 سنوات). أما فيما يتعلق بالتخصص، فنلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجوبين متخصصون في الترجمة (79.2%) أي 19 فردا في مقابل 05 أفراد خارج تخصص الترجمة، حيث نجد تخصص اللغة الإنجليزية (02) والتخصصات الأخرى (03)، وعليه فاحتواء العينة على نسبة أكبر من المتخصصين في الترجمة يزيد من دقة الإجابات حول موضوع الدراسة. نلاحظ أخيرا أن أكبر نسبة من المستجوبين هم أساتذة من معهد الترجمة بالعاصمة، تليها جامعة قاصدي مرباح بورقلة، في حين تتوزع النسبة المتبقية بشكل متفاوت على عدة جامعات من الوطن مما يزيد من شمولية الدراسة كما يساعد على إعطاء صورة أوضح للموضوع.

4-2-2-1-2 نقد أداة الدراسة

لأجل الوقوف على ثبات وصدق استبيان الدراسة، وتحديدا المحور الثالث الذي يتضمن عبارات تتراوح الإجابات فيها وفق مقياس "ليكرت" الثلاثي ما بين 1 غير موافق 2 محايد 3 موافق، حيث يشترط تطبيق هذا الاختبار على الأجزاء المتجانسة من الاستبيان أي العبارات من 1 إلى 35 في المحور الثالث، وقد تم إجراء هذا الاختبار على عينة استطلاعية، وجاءت النتيجة موضحة في الجدول الموالي :

الجدول13 : قياس ثبات وصدق الاستبيان باستخدام معامل ألفاكرونباخ

حجم العينة	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ	نسبة معامل الفاكرونباخ
24	35	0.831	%83.1

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

يوضح الجدول أعلاه أن معامل الثبات ألفاكرونباخ بلغ **0.831** أي ما يمثل نسبة **83.1%**، وهي نسبة تفوق النسبة المرجعية **60**%، وهذا يعني أن قيمة ثبات الاستبيان مقبولة مما يدل على أنه قابل للتوزيع والدراسة.

4-2-2-2 دراسة الإجابات

بعد الحصول على ردود أفراد العينة على أسئلة الاستبيان، قمنا بتقسيم تحليل الردود والإجابات على جزئيين أساسيين: تحليل إجابات المحور الثاني ثم تحليل إجابات المحور الثالث بأبعاده الأربعة، يليهما في الأخير تحليل البعد الخامس والذي يتضمن تقديم مقترحات حل تدعيم تدريس الترجمة الاقتصادية والذي سنحاول تحليله مع نتائج الدراسة.

4-2-2-2-1 آراء الأساتذة حول واقع التدريس

تضمن هذ المحور (10) أسئلة، حيث تتمثل إجابات أفراد العينة على 05 أسئلة منها بنعم أو لا، أما بقية الأسئلة فتضمنت اختيار إجابة واحدة من مجموعة الخيارات المقترحة، وكانت آراء الأساتذة كما هو موضح في الجدولين 14 و15.

من خلال استعراض إجابات الأساتذة على عبارات وأسئلة المحور الثاني من الاستبيان، يمكننا الوقوف على النقاط التالية : قدرت نسبة الموافقة على السؤال الأول بـ 75% من إجمالي أفراد العينة، أي أن 18 أستاذ يرون أن هناك مقياس مستقلا يتضمن تدريس الترجمة المتخصصة ضمن برامج التدريس الحالية، وهذه النتيجة تتوافق في الواقع مع ردود الطلبة حول عبارة مماثلة. إلا أن نسبة 25% المتبقية ممن يرون أنه لا يتم تدريس هذا التخصص في مقياس مستقل تطرح تساؤلا مهما حول كيفية تدريس الترجمة المتخصصة في بعض من جامعات الوطن، خاصة وأن نسبة معتبرة أيضا تماثلها من إجابات الطلبة (19.5%) يرون نفس الشيء أو على الأقل يلتزمون الحياد.

نلاحظ أن تدريس هذا المقياس وفقا لمن أجاب بـ "نعم" على السؤال الأول، يتم بشكل كبير على مستوى الماستر (83.3%) في تخصصات غالبا ما تكون ترجمة عربي فرنسي عربي أو انجليزي عربي انجليزي. كانت آراء الأساتذة بخصوص تدريس الترجمة المتخصصة ضمن مقياس مستقل أو كجزء من الترجمة العامة متفاوتة على نحو بسيط (12/10) على التوالي.

تباينت الآراء أيضا في الهدف الذي يراه الأستاذ من درس الترجمة المتخصصة بين نسبة (41.7%) الذي اختاروا تكوين مترجم موسوعي، وبين نسبة (58.3%) الذي يرون أن الهدف منه هو تكوين مترجم متخصص، ونلاحظ أن هذه النسب شبيهة بنتائج السؤال السابق.

جاءت معظم الإجابات على العبارة رقم (05) بالموافقة، فحوالي (79.2%) من المستجوبين يرون أنه يتم تدريس الترجمة الاقتصادية كجزء من درس الترجمة المتخصصة وهي نتيجة متوافقة مع ردود الطلبة الذين ترى نسبة (75%) منهم الأمر ذاته.

يرى (91.7%) من المستجوبين أن الحيز المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية غير كاف لتكوين مترجم اقتصادي كفء مقابل (67.4%) من الطلبة الذي يرون الأمر نفسه في عبارة مشابهة، كما ونلاحظ أن نسبة (91.7%) أيضا، أي جميع من أجاب بالنفي في السؤال رقم (06) يعتقدون أنه يجب تخصيص حيز أكبر للتكوين في مجال الترجمة الاقتصادية، كما أن (22) فرد من هذه الفئة يرون أن السبب الأهم وراء هذا هو "المستجدات والتطورات الوطنية والدولية الراهنة"، و(09) منهم يرون أن السبب هو "حاجة ومتطلبات سوق العمل"، كما يرى (05) منهم أن السبب هو "نقص الاهتمام بالتكوين في هذا المجال مقارنة بمجالات أخرى من الترجمة المتخصصة". أما فيما يخص ما يعتبره الأساتذة الهدف الرئيسي لتدريس الترجمة الاقتصادية وإضافتها ضمن برامج التدريس المعتمدة، فـ (58.3%) يرون أنه "اكتساب مهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية"، يليها "التحكم في المفاهيم الاقتصادية الأساسية" (29.2%)، وفي الأخير "فهم المصطلحات الاقتصادية وبناء رصيد مصطلحي معتبر في المجال" (12.5%). وقد اقترح بعض الأساتذة أهدافا إضافية لهذا التكوين منها : تقديم ترجمة نوعية ذات جودة عالمية تضمن نجاح التعاملات الاقتصادية والرقي بها؛ تكوين مترجمين متخصصين في هذا المجال أو لأجل التعريف بمهنة المترجم في المجال الاقتصادي، واكتساب مهارات ذهنية ومعرفية في مجال التحليل والتركيب المتخصص في النصوص الاقتصادية بصفتها أقل تعقيدا من غيرها من النصوص وحيازتها على معجم متداول في الحياة العامة في بعض مستوياتها؛ إتاحة الفرصة للالتحاق بالدراسات العليا خاصة في المعاهد والمدارس التي تتيح دراسة تخصص الترجمة الاقتصادية على غرار معهد الترجمة بوهران.

يرى (20) أستاذ أي ما نسبته (83.3%) أن الطريقة المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية غير فعالة لتكوين مترجم اقتصادي كفء، ومن بين التفسيرات التي تم تقديمها لهذا : عدم تخصص الأستاذ في حد ذاته، وضعف التدريب في تدريس الترجمة الاقتصادية بالنظر إلى الحجم المنجز في تعليميتها في العالم؛ افتقار التركيز على التربصات والورشات المدعمة للفهم؛ الاكتفاء بحصص قليلة للترجمة المتخصصة، وهذا الحجم الساعي يكون موزعا بين عدة أنواع من النصوص.

الجدول 14 : قياس اتجاه آراء الأساتذة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية (إجابات نعم/لا)

الفقرات		نعم	لا	الاتجاه العام
يتضمن برنامج تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية على مقياس يتضمن تدريس الترجمة المتخصصة.	التكرار	18	06	نعم
	النسبة	%75	%25	
يتم تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برنامج تدريس الترجمة المتخصصة.	التكرار	19	05	نعم
	النسبة	%79.2	%20.8	
هل ترون أن الحيز المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برنامج تدريس الترجمة، كاف لتكوين مترجم متخصص؟	التكرار	02	22	لا
	النسبة	%8.3	%91.7	
هل ترون أنه يجب تخصيص حيز أكبر للتكوين في مجال الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة ؟	التكرار	22	02	نعم
	النسبة	%91.7	%8.3	
هل ترون أن الطريقة المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية فعالة وكافية لتكوين مترجم اقتصادي كفء ؟	التكرار	04	20	لا
	النسبة	%16.7	%83.3	

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

الجدول 15 : قياس اتجاه آراء الأساتذة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية (الاختيار بين البدائل)

العبارة		التكرار	النسبة	مجموع التكرارات	مجموع النسب
لأي مستوى يتم تدريس هذا البرنامج – إن وجد – ؟	الليسانس	04	%16.7	24	%100
	الماستر	20	%83.3		
	الدكتوراه	00	%00		
يتم تدريس الترجمة المتخصصة ضمن :	مقياس مستقل للترجمة المتخصصة	10	%41.7	24	%100
	جزء من مقياس الترجمة العامة	12	%50.0		
	ضمن مقياس آخر	02	%8.3		
ماهو –حسب رأيكم– الهدف الذي يسعى برنامج تدريس الترجمة المتخصصة إلى تحقيقه ؟	تكوين مترجم موسوعي	10	%41.7	24	%100
	تكوين مترجم متخصص	14	%58.3		
فهل تعتقدون أن السبب الأهم وراء تدريس الترجمة الاقتصادية يعود إلى	المستجدات والتطورات الوطنية والدولية الراهنة	10	%41.7	24	%100
	حاجة ومتطلبات سوق العمل	09	%37.5		
	نقص الاهتمام بالتكوين في هذا المجال	05	%20.8		
	نقص المراجع والمؤلفات العلمية في هذا المجال	00	%00		
الأهداف الرئيسية لتدريس الترجمة الاقتصادية في برامج تدريس الترجمة	التحكم في المفاهيم الاقتصادية	07	%29.2	24	%100
	فهم المصطلحات الاقتصادية	03	%12.5		
	اكتساب مهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية	14	%58.3		
	اكتساب مهارة استعمال أدوات البحث	00	%00		

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

4-2-2-2-2 آراء الأساتذة حول منهجية التدريس

تضمن هذ المحور 35 عبارة، حيث تراوحت إجابات أفراد العينة ما بين غير موافق، محايد وموافق، وقد تم تقسيم هذا المحور إلى 04 أبعاد كما توضحه الجداول التالية والتي تظهر آراء الأساتذة حول عبارات الاستبيان.

4-2-2-2-2-1 آراء الأساتذة حول برامج التدريس

تضمن هذا البعد أربع (04) عبارات، يتمثل الهدف من بناءها في الحصول على نظرة أكثر عمقا على البرنامج الذي يتم اتباعه في تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية، وجاءت نتائج الأستاذة المستجوبين موضحة في الجدول أدناه. نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام لعبارات البعد الأول كان نحو الحياد بمتوسط حسابي قدر بـ (2.0417) وانحراف معياري قدر بـ (0.5451)، وباستعراض الردود على العبارات الأربعة، نلاحظ اتجاه معظم الإجابات على العبارة الأولى نحو الرفض بما نسبته (66.7%) وبمتوسط حسابي قدر بـ (1.5)، إذ يرى (16) أستاذا أن برنامج تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية لا يتضمن برنامجا واضحا ومحددا لتدريس الترجمة المتخصصة. نلاحظ أيضا تباينا كبيرا في إجابات أفراد العينة على كل من العبارتين رقم (02) و(03) وهذا ما ظهر في القيمة المرتفعة للانحراف المعياري لكل منهما (0.928)، حيث جاءت الردود على العبارة رقم (02) بالحياد بمتوسط حسابي قدر بـ (2.0833) حول ما إذا كان تدريس الترجمة الاقتصادية شبيها لتدريس جميع الأنواع الأخرى للترجمة المتخصصة. وكان الاتجاه أيضا نحو الحياد في العبارة (03) بمتوسط حسابي قدر بـ (1.9167) حول ما إذا كان الأستاذ يتبع منهجية واضحة المعالم منذ البداية في تقديمه لدرس الترجمة الاقتصادية. أما اتجاه العبارة الأخيرة، فكان نحو الموافقة بمتوسط قدر بـ (2.6667) حيث وافق (19) أستاذ في العينة على أن الأستاذ يجتهد في بناء محتوى الدرس بدءا من اختيار النصوص والتمارين ووصولا إلى اختيار طريقة التقييم المعتمدة.

الجدول رقم 16 : قياس اتجاه آراء الأساتذة حول برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يشمل البرنامج المعتمد في تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية على برنامج واضح، محدد المعالم لتدريس الترجمة المتخصصة	التكرار	16	04	04	1.5000	0.78019	لا أوافق
	النسبة	%66.7	%16.7	%16.7			
يعتبر برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية مماثلا لتدريس جميع الأنواع الأخرى من الترجمة متخصصة	التكرار	09	04	11	2.0833	0.92861	محايد
	النسبة	%37.5	%16.7	%45.8			
	التكرار	11	04	09	1.9167	0.92861	محايد

يتبع الأستاذ في درس الترجمة الاقتصادية منهجية واضحة المعالم، كما أن الأهداف المرجوة واضحة منذ البداية	النسبة	%45.8	%16.7	%37.5			
يجتهد الأستاذ في بناء محتوى درس الترجمة الاقتصادية بدءا من اختيار النصوص والتمارين إلى طريقة التقييم المعتمدة	التكرار	03	02	19	2.6667	0.70196	أوافق
	النسبة	%12.5	%08.3	%79.2			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق ببرنامج تدريس الترجمة الاقتصادية					2.0417	0.5451	محايد

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

الجدول 17 : قياس اتجاه آراء الأساتذة حول منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تعتبر الطريقة الأساسية المعتمدة في تدريس الترجمة الاقتصادية هي تقديم نصوص جاهزة وترجمتها جماعيا في القسم بعد تحليلها وفهمها	التكرار	05	02	17	2.5	0.8341	موافق
	النسبة	%20.8	%8.3	%70.8			
يقدم النص للطاب مسبقا حتى تتاح له فرصة إجراء البحث التوثيقي والمصطلحي، ثم يتم تحليل النص وترجمته في الحصة الموالية	التكرار	06	03	15	2.3750	0.8754	موافق
	النسبة	%25	%12.5	%62.5			
تحدد أهداف هذا الدرس منذ البداية، ويتم بناء عليها اختيار النصوص والتمارين المقدمة للطلبة	التكرار	05	05	14	2.3750	0.8242	موافق
	النسبة	%20.8	%20.8	%58.3			
تركز منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية على تحصيل الطالب لأكبر قدر ممكن من المصطلحات الاقتصادية الجديدة	التكرار	03	05	16	2.5417	0.7211	موافق
	النسبة	%12.5	%20.8	%66.7			
يفهم الطالب المنهجية المتبعة في بناء درس الترجمة الاقتصادية بدءا بفهمه لنظريات الترجمة وصولا إلى التطبيق	التكرار	02	05	17	2.6250	0.6469	موافق
	النسبة	%08.3	%20.8	%70.8			
يخصص جزء من الدرس لتعليم الطاب كيفية البحث التوثيقي والمصطلحي	التكرار	08	04	12	2.1667	0.9168	محايد

	النسبة	%33.3	%16.7	%50.0			
يعتمد الأستاذ قائمة محددة من المراجع الاقتصادية الأساسية، والمعاجم المتخصصة والتي يطلب من الطالب الحصول عليها والاعتماد عليها طيلة فترة دراسة المقياس	التكرار	08	07	09	2.0417	0.8587	محايد
	النسبة	%33.3	%29.2	%37.5			
يتم توجيه الطلبة في بداية الدرس للاطلاع على مرجع أساسي في التخصص خارج المحاضرة لمساعدتهم على استيعاب المفاهيم الاقتصادية بشكل أفضل	التكرار	08	07	09	2.0417	0.8587	محايد
	النسبة	%33.3	%29.2	%37.5			
يدعم درس الترجمة الاقتصادية بتوجيه الطلبة للاطلاع على دراسات إضافية في مجال التخصص ومجال المصطلحية، والاطلاع على المعاجم المتخصصة	التكرار	05	05	14	2.3750	0.82423	موافق
	النسبة	%20.8	%20.8	%58.3			
يدعم درس الترجمة بتمارين في الترجمة بالإضافة إلى استعمال الوسائط السمعية والبصرية	التكرار	07	06	11	2.1667	0.8681	محايد
	النسبة	%29.2	%25.0	%45.8			
يزاوج درس الترجمة الاقتصادية بين الأساس النظري الذي يحتاجه طالب الترجمة، وبين الجانب التطبيقي أي ممارسة الترجمة	التكرار	05	02	17	2.5	0.8341	موافق
	النسبة	%20.8	%08.3	%70.8			
يتم التركيز على الاستراتيجيات المستعملة للتعامل مع الصعوبات المتعلقة سواء بالمصطلح الاقتصادي أو بالخصائص والتراكيب اللغوية للنص الاقتصادي	التكرار	02	05	17	2.6250	0.6469	موافق
	النسبة	%08.3	%20.8	%70.8			
يخصص جزء من الدرس للتركيز على تنمية المهارات اللغوية والأسلوبية للطالب	التكرار	05	07	12	2.2917	0.8065	محايد
	النسبة	%20.8	%29.2	%50.0			
يتنوع درس الترجمة الاقتصادية ويحاول تغطية المجالات الاقتصادية الفرعية كالمالية والمحاسبة والتجارة والتسويق..الخ	التكرار	04	05	15	2.4583	0.77903	موافق
	النسبة	%16.7	%20.8	%62.5			
يسعى الأستاذ للتنويع في النصوص بين نصوص عامة إضافة إلى قوائم مالية وعقود اقتصادية وغيرها	التكرار	05	04	15	2.4167	0.8297	موافق
	النسبة	%20.8	%16.7	%62.5			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق بمنهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية					2.3667	0.3990	موافق

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الاتجاه العام لعبارات البعد الثاني كان نحو الموافقة بمتوسط حسابي قدر بـ (2.3667)، حيث وباستعراض العبارات (15) نلاحظ أن ردود أفراد العينة كانت بالموافقة على (10) عبارات حيث تم تسجيل أكبر قيمة للمتوسط الحسابي لكل من العبارتين (05) و(12)، إذ يرى غالبية أفراد العينة أن الطريقة المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية هي تقديم نصوص جاهزة وترجمتها جماعيا في القسم بعد تحليلها وفهمها (66.7%)، وهذا يتوافق مع إجابات الطلبة التي كانت الموافقة فيها بنسبة (78.3%) على عبارة مماثلة؛ يقدم النص مسبقا للطالب حتى تتاح له فرصة إجراء البحث الوثائقي والاصطلاحي، ليتم في الحصة الموالية تحليل النص وترجمته (62.5%)، وقد كانت إجابات الطلبة على عبارة مشابهة أيضا بالموافقة بنسبة مرتفعة بلغت (83.7%)؛ تكون أهداف الدرس محددة منذ البداية ويتم بناء عليها اختيار النصوص والتمارين (58.3%)، وهي متوافقة مع ما يراه الطلبة في هذا الخصوص والذي بلغت موافقتهم على عبارة شبيهة (67.6%)؛ تركز منهجية التدريس المتبعة على تحصيل الطالب لأكبر قدر ممكن من المصطلحات الاقتصادية الجديدة، كما يدعم درس الترجمة الاقتصادية بتوجيه الطالب للاطلاع على دراسات إضافية في التخصص؛ يزاوج درس الترجمة الاقتصادية بين الأساس النظري والممارسة بنسبة (70.8%) وقد وافق الطلبة على عبارة مشابهة بنسبة (58%)؛ يتنوع درس الترجمة الاقتصادية ويغطي كافة المجالات الفرعية، حيث بلغت موافقة الأساتذة على هذه العبارة (62.5%)، كما وافق الطلبة عليها أيضا بنسبة (72.8%)؛ يسعى الأستاذ للتنويع في النصوص، وقد تمت الموافقة عليها بنسبة (62.5%) في مقابل نسبة (66.3%) موافقة للطلبة على نفس العبارة.

نلاحظ في المقابل اتجاه إجابات أفراد العينة نحو الحياد بالنسبة للخمس (05) عبارات المتبقية وتحديدا فيما يتعلق باعتماد الأستاذ على قائمة محددة من المراجع الاقتصادية الأساسية والتي يوجه إليها الطالب منذ بداية المقياس، على الرغم من موافقة الطلبة بنسبة (73.9%) على عبارة مشابهة. إضافة إلى الحياد فيما يتعلق بتخصيص جزء من الدرس لتعليم الطلبة كيفية البحث الوثائقي والاصطلاحي وفيما يخص توجيه الطلبة منذ بداية الدرس للاطلاع على مرجع أساسي في التخصص خارج المحاضرة وأخيرا فيما يخص تدعيم الدرس باستعمال الوسائط السمعية والبصرية. وقد تباينت ردود أفراد العينة على هذه العبارات الخمسة ما يظهر في القيم المرتفعة للانحراف المعياري والتي كانت أعلاها في العبارة رقم (06) بقيمة (0.9168).

4-2-2-2-2-2 آراء الأساتذة حول تقويم الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول أدناه والذي يوضح ردود أفراد العينة على العبارات الستة (06) المشكلة للبعد الثالث، أن الاتجاه العام للآراء كان نحو الموافقة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (2.4028)، وباستعراض العبارات، نلاحظ اتجاه الآراء نحو الموافقة في أربع (04) عبارات في مقابل الحياد في العبارتين المتبقيتين.

فيما يخص العبارات التي تمت الموافقة عليها، نلاحظ أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي تم تسجيلها في كل من العبارتين رقم (03) و(04) والتي قدرت بـ (2.4583)، حيث وافق غالبية الأساتذة على ما يلي : منهجية التقييم الأساسية في درس الترجمة الاقتصادية هي تقييم الترجمة التي أنجزها الطالب بنسبة (66.7%)؛ يشمل تقييم الطالب تقييم الجهد المبذول في تحليل النص والترجمة الجماعية والبحث التوثيقي بنسبة (66.7%)؛ تشمل منهجية التقييم تقييم الرصيد المصطلحي المكتسب بنسبة (62.5%)؛ يتم اللجوء إلى استخدام تمارين الترجمة لتقييم الرصيد المصطلحي للطالب بنسبة (62.5%)؛

الجدول 18 : قياس اتجاه آراء الأساتذة حول آلية تقويم الطلبة في درس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تعتبر منهجية التقييم الأساسية في درس الترجمة الاقتصادية هي تقييم الترجمة التي أنجزها الطالب للنص المقدم	التكرار	03	05	16	2.5417	0.7211	موافق
	النسبة	%12.5	%20.8	%66.7			
يشمل تقييم الطالب تقييم الجهد المبذول في تحليل النص، والترجمة لجماعية لجمله وتراكيبه، إضافة إلى قيامه بالبحث الوثائقي	التكرار	04	04	16	2.5	0.7802	موافق
	النسبة	%16.7	%16.7	%66.7			
تشمل منهجية التقييم على تقييم الرصيد المصطلحي –الاقتصادي–الذي تشكل لدى الطالب	التكرار	04	05	15	2.4583	0.7790	موافق
	النسبة	%16.7	%20.8	%62.5			
يتم اللجوء إلى استخدام تمارين الترجمة لتقييم الرصيد المصطلحي المكتسب لدى الطالب	التكرار	04	05	15	2.4583	0.7790	موافق
	النسبة	%16.7	%20.8	%62.5			
يتم تقييم الكفاءة اللغوية للطالب وقدرته على التعامل مع الجوانب الأسلوبية والشكلية للنص	التكرار	06	08	10	2.1667	0.8165	محايد
	النسبة	%25.0	%33.3	%41.7			
يعتبر تقييم الترجمة النهائية التي أنجزها الطالب معيارا دقيقا لتقييم كفاءة الطالب في الترجمة الاقتصادية	التكرار	06	05	13	2.2917	0.8587	محايد
	النسبة	%25.0	%20.8	%54.2			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق بآلية تقييم الطلبة في درس الترجمة الاقتصادية					2.4028	0.4197	موافق

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

أما فيما يخص العبارتين الأخيرتين، فقد اتجهت آراء أفراد العينة حولهما نحو الحياد، خاصة فيما يتعلق بالقيام بتقييم الكفاءة اللغوية للطالب وقدرته على التعامل مع الجوانب الأسلوبية للنص، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للإجابات (2.1667)، وعرفت الإجابات تباينا في الآراء وهو ما ظهر في القيمة المرتفعة للانحراف المعياري التي بلغت (0.8165). بالإضافة إلى الحياد فيما يتعلق باعتبار تقييم الترجمة النهائية التي أنجزها الطالب معيارا دقيقا للحكم على كفاءته، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (2.2917) وعرفت الآراء أيضا تباينا واسعا ظهر في قيمة الانحراف المعياري التي قدرت بـ (0.8587)، وهذا الحياد يقترب نوعا ما من إجابات الطلبة على عبارة مماثلة أين اعتبروا هذه الطريقة في التقييم غير دقيقة للحكم على كفاءة الطالب أين بلغت نسبة رفضهم لها (58.7%).

4-2-2-2-2-3 آراء الأساتذة حول تقويم التدريس

نلاحظ أن الاتجاه العام لإجابات الأفراد على عبارات هذا البعد كان نحو الحياد، وهذا ما يظهر من خلال قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي والتي بلغت (1.9125) وانحراف معياري قدر بـ (0.4317)، وبالفعل فعند استعراض عبارات هذا البعد، نلاحظ أن آراء الأفراد حولها اختلفت ما بين الرفض (العبارات الثلاث الأولى) والموافقة في عبارتين إضافة إلى الحياد في ثلاث عبارات أخرى.

نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت أقل قيمة لها في العبارة الثانية وقدرت بـ (1.33)، فأفراد العينة لا يوافقون على كون : منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية المعتمدة في الجامعة كافية وفعالة لإعداد مترجم اقتصادي كفء؛ الحجم الزمني والكمي المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية كاف لاكتساب مهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية؛ تدريس الترجمة الاقتصادية يحظى باهتمام كاف ضمن برامج تدريس الترجمة عموما والترجمة المتخصصة بالأخص. وبمقارنة هذه النتائج مع آراء الطلبة، يتضح لنا توافق في الآراء من خلال ملاحظة موافقة الطلبة بحوالي (67.4%) على كون الحيز المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية غير كاف للإحاطة بمختلف المصطلحات والجوانب اللغوية للنص، والحياد حول ما إذا التكوين المقدم ضمن درس الترجمة الاقتصادية كافيا لاكتساب مهارة التعامل مع هذا النوع من الترجمة، حيث تباينت آراؤهم بهذا الخصوص وبلغ الانحراف المعياري (0.80454).

نلاحظ اتجاه آراء أفراد العينة نحو الحياد حول العبارة الرابعة مع نسبة رفض معتبرة قدرت بـ (58.3%) حول ما إذا كان درس الترجمة يغطي على نحو كاف كافة المجالات الاقتصادية الأساسية ويمكن الطالب من تحصيل رصيد مصطلحي معتبر، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.67) مع انحراف معياري كبير بلغ (0.8681)، وبمقارنة آراء الأساتذة بآراء الطلبة حول عبارة مشابهة، نلاحظ موافقة الطلبة بنسبة (60.9%) على أن الطالب يمتلك عند نهاية المقياس لرصيد كاف من المصطلحات الاقتصادية.

الجدول 19 : قياس اتجاه آراء الأساتذة حول تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الفقرات		لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تعتبر منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية المعتمدة في الجامعة الجزائرية كافية وفعالة لإعداد مترجم اقتصادي كفء	التكرار	17	04	03	1.4167	0.7173	لا أوافق
	النسبة	%70.8	%16.7	%12.5			
يعتبر الحجم الزمني والكمي المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية كافيا لاكتساب مهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية	التكرار	18	04	02	1.3333	0.6370	لا أوافق
	النسبة	%75.0	%16.7	%8.3			
يحظى تدريس الترجمة الاقتصادية باهتمام كاف في برامج تدريس الترجمة عموما والترجمة المتخصصة على نحو خاص	التكرار	17	03	04	1.4583	0.7790	لا أوافق
	النسبة	%70.8	%12.5	%16.7			
يغطي درس الترجمة الاقتصادية على نحو كاف المجالات الاقتصادية الأساسية، كما يمكن الطالب من تحصيل رصيد مصطلحي معتبر في المجال	التكرار	14	04	06	1.6667	0.8681	محايد
	النسبة	%58.3	%16.7	%25.0			
يتمتع الأستاذ بمستوى كاف من التكوين في التخصص يمكنه من مناقشة المفاهيم والمصطلحات ومساعدة الطالب على فهم النصوص المناقشة	التكرار	10	08	06	1.8333	0.8165	محايد
	النسبة	%41.7	%33.3	%25.0			
إن تمتع الأستاذ بخلفية معرفية في المجال الاقتصادي يزيد من قدرته وكفاءته في تدريس الترجمة الاقتصادية	التكرار	02	01	21	2.7917	0.5882	موافق
	النسبة	%08.3	%4.2	%87.5			
لابد أن يكون المترجم الاقتصادي شخصا ذو خلفية وتكوين مسبق في المجال الاقتصادي	التكرار	02	05	17	2.6250	0.6469	موافق
	النسبة	%08.3	%20.8	%70.8			
يمكن للطالب بعد دراسة هذا المقياس التعامل مع مختلف النصوص التي يواجهها في حياته المهنية	التكرار	11	07	06	1.7917	0.8329	محايد
	النسبة	%45.8	%29.2	%25.0			
يمتلك الطالب خلفية معرفية وتكوينا لغويا يسمح له بالتركيز أكثر على التكوين في مجال متخصص	التكرار	09	06	09	2.000	0.8847	محايد
	النسبة	%37.5	%25.0	%37.5			

يمكن لمنهجية التدريس المتبعة المساهمة في القضاء على الفوضى المصطلحية في المجال الاقتصادي وسد النقص في هذا المجال	التكرار	07	05	12	2.2083	0.8836	محايد
	النسبة	%29.2	%20.8	%50.0			
الاتجاه العام لعينة الدراسة المتعلق بتقييم تدريس الترجمة الاقتصادية					1.9125	0.4317	محايد

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

فيما يخص العبارة الخامسة، نلاحظ اتجاه آراء العينة نحو الحياد حول ما إذا كان الأستاذ يتمتع بمستوى كاف من التكوين في التخصص (الاقتصاد) يمكنه من مناقشة المفاهيم والمصطلحات ونقلها بسهولة للطالب، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.83) مع انحراف معياري بلغ (0.8165) وهو ما يعكس التباين والاختلاف الكبير بين أفراد العينة.

نلاحظ اتجاه الآراء حول كل من العبارتين السادسة والسابعة نحو الموافقة، حيث تم تسجيل أكبر قيمة للمتوسط الحسابي في العبارة السادسة والتي بلغت (2.7917)، وبلغت نسبة الموافقين من العينة ما قيمته (87.5%) على أن تمتع الأستاذ بخلفية معرفية في المجال الاقتصادي يزيد من قدرته على تدريس الترجمة الاقتصادية، كما بلغت نسبة الموافقة على العبارة السابعة (70.8%) أي على أن المترجم الاقتصادي يجب أن يكون ذو خلفية وتكوين في المجال الاقتصادي. وهذه الآراء تتوافق مع مقترحات الطلبة حول ضرورة الاستعانة بأساتذة الاقتصاد أو القيام بتربصات تتيح للطلبة الاحتكاك بذوي الاختصاص لاكتساب المعارف الكافية في التخصص.

فيما يتعلق بالعبارتين رقم (08) و(09)، نلاحظ اتجاه آراء أفراد العينة نحو الحياد، أي حول ما إذا كان الطالب قادرا بعد التخرج على التعامل مع مختلف النصوص الاقتصادية التي يواجهها بمتوسط بلغ (1.7917) وانحراف قدر بـ (0.8329)، وما إذا كان يمتلك بالفعل خلفية معرفية وتكوينا مسبقا يسمح له بالتركيز على التكوين المتخصص، بمتوسط حسابي بلغ (2) وانحراف هو الأكبر ضمن عبارات الاستبيان والذي قدر بـ (0.8836).

نلاحظ أيضا اتجاه آراء أفراد العينة نحو الحياد حول ما إذا كان بإمكان منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية المتبعة المساهمة في القضاء على الفوضى المصطلحية وسد النقص في المجال، حيث تباينت الآراء بهذا الخصوص وهو ما انعكس في القيمة المرتفعة للانحراف المعياري الذي بلغ (0.8836) مع متوسط حسابي قدر بـ (2.2083).

4-2-2-2-2-4 استنتاجات

من خلال تحليل ردود أفراد العينة على المحاور الثلاثة للاستبيان بالإضافة إلى الاطلاع على الملاحظات والمقترحات الي تضمنتها إجابات الأساتذة على السؤال الأخير المفتوح ضمن المحور الثالث، يمكن استخلاص النقاط الآتية : التأكيد على وجود مقياس مستقل لتدريس الترجمة المتخصصة عبر معظم جامعات الوطن، مع مراعاة وجود نسبة معتبرة ممن يؤكدون في المقابل على عدم تخصيص مقياس مستقل للترجمة المتخصصة، وأن تدريسها يتم ضمن أحد مقاييس الترجمة العامة وخاصة ضمن المقاييس التي تحمل تسمية "ترجمة عربي انجليزي عربي" أو "ترجمة عربي فرنسي عربي" وغيرها، أين يتم من خلالها التطرق لنصوص تنتمي لتخصصات مختلفة؛ اختلاف الأساتذة من حيث هدف تدريس الترجمة المتخصصة، حيث انقسمت الآراء مناصفة بين خيار تكوين مترجم متخصص أو مترجم موسوعي، وعند مقارنة هذه النتيجة بالنتيجة السابقة حول وجود مقياس مستقل للترجمة المتخصصة، يمكن تفسيرها بأن من يقوم بتدريس الترجمة المتخصصة ضمن مقياس مستقل مخصص لها، سيرى بأن الهدف منها هو تكوين مترجم متخصص، أما من يدرسها ضمن مقياس عام، فسيرى أن الهدف منها هو عدم التعمق والعمل على تكوين مترجم موسوعي يمتلك الحد اللازم من المعارف عن غالبية التخصصات؛ التأكيد على أن تدريس الترجمة الاقتصادية يتم من خلال مقياس الترجمة المتخصصة، فهي لا تحظى بمقياس مستقل لها ضمن معظم جامعات الوطن. وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج استبيان الطلبة، وعليه فتدريس الترجمة الاقتصادية لا يعدو أن يكون مجرد بضعة نصوص يتم تناولها إلى جانب نصوص تخصصات أخرى ضمن مقياس الترجمة المتخصصة.

وفقا لأغلبية الردود، لا يعتبر هذا الحيز كافيا على الإطلاق لتكوين مترجم اقتصادي كفء، ولذا يجب العمل على تخصيص حيز أكبر لها للعديد من الأسباب لعل أهمها وفقا للمستجوبين : المستجدات والتطورات الوطنية والدولية الراهنة؛ حاجة ومتطلبات سوق العمل؛ نقص الاهتمام والتكوين في هذا المجال.

الوقوف على عدم وجود منهجية واضحة المعالم يتبعها الأستاذ ويطلع عليها الطلبة منذ بداية الدرس، فالأستاذ يجتهد في بناء درسه بدءا من اختيار النصوص والتمارين وصولا إلى طريقة التقييم المعتمدة، وغالبا ما تتمثل المنهجية المتبناة في : -تقديم نصوص جاهزة والعمل جماعيا على تحليلها وترجمتها؛ -محاولة تقديم النص مسبقا للطالب لحثه على العمل عليه ومنحة فرصة البحث والتحليل؛ -تحديد أهداف الدرس منذ البداية واطلاع الطلبة عليها؛ -العمل على تحصيل الطالب لأكبر رصيد ممكن من المصطلحات الاقتصادية؛ -العمل قدر الإمكان على المزاوجة بين الجانب النظري والممارسة؛ مع السعي أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى في حدود الحيز الزمني المتاح على نحو : -محاولة تغطية كافة التخصصات الفرعية والتنويع في النصوص؛ -محاولة التركيز أكثر على تدريب الطلبة على كيفية القيام بالبحث الوثائقي والاصطلاحي مع ضبط قائمة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها منذ البداية، ومحاولة تدعيم الدرس بأية أدوات مساعدة كالوسائط السمعية والبصرية.

اعتبار غالبية الأساتذة أن منهجية التكوين المتبعة حاليا في تدريس الترجمة الاقتصادية "غير فعالة" وغير قادرة على تكوين مترجم اقتصادي كفء للعديد من الأسباب أهمها : الحيز الزمني والكمي المحدود، فتدريس الترجمة

الاقتصادية يحتل حجما ساعيا بسيطا ضمن البرنامج وعليه فهو لن يكون كافيا للإحاطة بمختلف المصطلحات وتغطية الجوانب اللغوية للنص الاقتصادي؛ نقص كفاءة المكون وعدم تخصصه في المجال الاقتصادي، واعتقاد الأساتذة بأن تمتع المدرس بخلفية معرفية في المجال الاقتصادي سيزيد من قدرته على تبسيط المفاهيم وإلمامه أكثر بالجوانب المختلفة التي يجب التركيز عليها في الدرس؛ الافتقار إل التربصات والورشات التدريبية والجانب التطبيقي عموما؛ عدم وجود برنامج أو منهجية واضحة ومعتمدة في برامج تدريس الترجمة المتخصصة.

أما فيما يتعلق بالاقتراحات التي يراها الأساتذة لأجل تدعيم وتحسين تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة، فهي تتمحور حول النقاط التالية : العمل على تكوين المكونين من خلال دعوة ذوي الاختصاص وإشراكهم في العملية من خلال عقد دورات تدريبية للأساتذة والطلبة على حد سواء، مع دعم التربصات الميدانية لدى المؤسسات الاقتصادية أو على مستوى مراكز ومكاتب الترجمة للعمل على هذا النوع من النصوص، خاصة مع اعتقاد الكثير من الأساتذة أن الممارسة والتطبيق وولوج الطالب إلى المجال المهني هي من تصقل مهاراته وتزيد من كفاءته في الترجمة المتخصصة عموما؛ تحفيز كليات الاقتصاد لأجل تدريس مقاييس الترجمة، مما يتيح من جهة فرصة لعمل خريجي الترجمة، كما يسمح الاحتكاك والعمل المشترك بين دارسي الترجمة والاقتصاد من جهة أخرى بالعمل على خلق قاعدة مصطلحية أكثر تنظيما وضبطا؛ إدراك حدود العلاقة بين كل من دور المترجم المتخصص والمصطلحي، وعدم حصر تدريس الترجمة الاقتصادية في حدود المصطلحية، لأن هذا يحمل المدرس في الوقت ذاته لعبء إيصال المكتسبات اللغوية والمعرفية للتخصص والعمل أيضا على مواجهة الفوضى المصطلحية وهو ما يتجاوز حدود دوره. وعليه لابد عليه من التفكير للخروج بحلول تبسيطية كونه ليس المسؤول عن أزمة المصطلح كما أن لها أهلها من مجامع لغوية وغيرها، وبالتالي من الضروري رسم الحدود الفاصلة في أذهان الطلبة بين عمل المترجم المتخصص والمصطلحي رغم تداخلها في عقول الكثير من دارسي الترجمة.

السعي إلى التوجه أكثر نحو التخصص، إذ عوضا عن محاولة خلق مترجم موسوعي خارق متمكن من كل المجالات وهو أمر صعب التحقيق، يمكن العمل على تكوين مترجمين متخصصين كل في مجاله وهذا ما يزيد من كفاءة كل منهم؛ مراجعة معايير انتقاء وقبول الطلبة لدراسة مجال الترجمة المتخصصة مع تفضيل الطلبة ذوي المعارف القبلية التي تمكنهم من التركيز أكثر على التخصص مباشرة؛ تخصيص فصل كامل على الأقل ضمن البرنامج الدراسي لدراسة تخصص معين يختاره الطالب بنفسه. العمل على تنظيم ملتقيات وطنية ودولية لمواكبة التطورات الحاصلة في المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية؛ محاولة مراجعة منهجية التدريس المعتمدة وتصميم برنامج تعليمي مبني على المقاربات الموجودة كمقاربة "دوليل" في تعليم الترجمة الاقتصادية، والاستفادة من الأبحاث في مجال تعليمية الترجمة المتخصصة عموما والترجمة الاقتصادية على نحو خاص.

4-2-3 من منظور المترجمين الميدانيين

بعد أن تناولت الدراسة في مبحثيها السابقين (الثاني والثالث) تحليل ردود أهم عنصرين في العملية التعليمية، وتحديدا آراء كل من الطلبة والأساتذة، تركز الدراسة الآن على تقييم مخرجات العملية التعليمية وذلك بالتركيز على

آراء ممارسي الترجمة في الميدان أو المترجم المهني الذي يضطر للتعامل في مهنته مع الترجمة الاقتصادية. لأجل هذا الغرض، تم إعداد استبيان يهدف من خلاله إلى معرفة كيفية تعامل المترجم المهني مع الترجمة الاقتصادية، وكيف يقيم قدراته ومكتسباته في هذا المجال، بالإضافة إلى معرفة أهم ما يواجهه من تحديات وصعوبات وكذا ما يمكن اقتراحه لأجل التحسين والتطوير في مجال تدريس الترجمة الاقتصادية بغية تكوين مترجم اقتصادي مهني كفء.

4-2-3-1 عينة الاختبار ومكوناتها

بغية الوقوف عل مخرجات عملية تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية، تم تصميم استبيان يشمل محورين أساسيين : المحور الأول : يتضمن المعلومات العامة لأفراد العينة وتحديدا معرفة الجنس، سنوات الخبرة في الميدان، اسم التخصص الأصلي الذي تم دراسته واسم الجامعة التي تخرج منها المترجم، وفي الأخير معرفة دائرة التخصص الإقليمي أو مكان ممارسة العمل؛ المحور الثاني : يهدف إلى الوقوف على واقع ممارسة الترجمة الاقتصادية في الحياة المهنية للمترجم، ويتضمن هذا الجزء 14 سؤالا، نحاول من خلال ردود المستجوبين عليها الوقوف أيضا على مخرجات العملية التعليمية. فعلى اعتبار جميع أفراد العينة هم متخرجون من جامعات جزائرية فهم إذن يشكلون مخرجات للنظام التعليمي ولبرامج الترجمة المعتمدة حاليا في تدريس الترجمة الاقتصادية. وقد جاءت أسئلة الاستبيان في شكل ثلاثة أنواع من الأسئلة : أسئلة تحتمل الإجابة بـ 'نعم' أو 'لا'، وأسئلة تتطلب اختيار أحد الخيارات المتاحة، وأخيرا سؤال مفتوح في آخر الاستبيان لفتح المجال أمام أفراد العينة لتقديم أي مقترحات إضافية. وقد تم توزيع الاستبيان بشكل إلكتروني فقط سعيا للوصول إلى أكبر عدد ممكن من ممارسي الترجمة، وقد بلغ عدد الاستمارات المعالجة 27 استمارة. تم صياغة أسئلة الاستبيان بالاعتماد على دراسة التحديات التي سبقت مناقشتها بخصوص واقع ممارسة الترجمة الاقتصادية والصعوبات التي يواجهها المترجم الاقتصادي بشكل دائم، كما هدفت إلى معرفة رأي المترجم الميداني أو المهني في التكوين الذي تلقاه في الترجمة الاقتصادية وهل يراه كافيا بعد عمله وممارسته للترجمة الاقتصادية في الميدان. نلاحظ أن أسئلة هذا الاستبيان لا تتبع أي مقياس معين، ولذا سنقوم بتحليل ومعالجة ردود المستجوبين بالتركيز على كل سؤال على حدا، مع استعمال كل من برنامجي Microsoft Office Excel و برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences SPSS v25 .

4-2-3-2 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

بعد الاطلاع على ردود المستجوبين، تم ترتيب هذه الأجوبة وتحديد الخصائص الإحصائية لأفراد العينة كما تظهر في الجدول الموالي :

الجدول 20 : توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للبيانات الشخصية

المتغيرات		التكرار	النسبة	مجموع التكرارات	مجموع النسب
الجنس	ذكر	14	%51.9	27	%100
	أنثى	13	%48.1		
	أقل من 10 سنوات	17	%63	27	%100

الخبرة في الميدان	أكثر من 10 سنوات	10	%37		
الجامعة التي تخرجتم منها	أحمد بن بلة–وهران–	01	%3.7	27	%100
	معهد الترجمة– الجزائر العاصمة–	11	%40.7		
	قاصدي مرباح–ورقلة–	08	%29.6		
	الحاج لخضر –باتنة–	01	%3.7		
	مصطفى سطمبولي–معسكر–	01	%3.7		
	الإخوة منتوري –قسنطينة–	03	%11.1		
	فرحات عباس –سطيف–	01	%3.7		
	باجي مختار–عنابة–	01	%3.7		
مقر العمل	ولاية ورقلة	08	%29.6	27	%100
	ولاية الجزائر العاصمة	07	%25.9		
	ولاية باتنة	02	%7.4		
	ولاية البليدة	01	%3.7		
	ولاية وهران	01	%3.7		
	ولاية سكيكدة	01	%3.7		
	ولاية سطيف	02	%7.4		
	ولاية عنابة	02	%7.4		
	ولاية معسكر	01	%3.7		
	ولاية قسنطينة	02	%7.4		

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

نلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه تنوع أفراد العينة سواء من حيث الجنس (مناصفة بين الذكور والإناث)، ومن حيث سنوات الخبرة في الميدان، كما نلاحظ أن عينة الدراسة تضم مترجمين تخرجوا من جامعات جزائرية موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، وقد كانت أكبر نسبة من الردود لمترجمين تخرجوا من معهد الترجمة بالجزائر العاصمة بنسبة (40.7%) تليها جامعة قاصدي مرباح بورقلة بنسبة (29.6%)، وتتوزع النسبة المتبقية على عدة جامعات مختلفة كما يظهر في الجدول أعلاه. كما نلاحظ أيضا تنوع أفراد العينة من حيث مقر مزاولة العمل، وكانت ولاية ورقلة (وتحديدا حاسي مسعود) ممثلة بأكبر نسبة من الإجابات والتي بلغت (29.6%) تليها الجزائر العاصمة بنسبة (25.9%)، ثم تتوزع النسبة المتبقية على بقية الولايات مما يظهر تنوعا في أفراد العينة خاصة مع سعي الدراسة للحصول على نظرة شاملة لممارسة الترجمة الاقتصادية على المستوى الوطني.

4-2-3-3 دراسة الإجابات

بعد الحصول على ردود أفراد العينة على الاستبيان، تم تلخيص هذه الأجوبة وعرضها من خلال الجدول التالي، والذي يعكس عدد ونسبة الإجابات أو الاختيارات لكل عبارة من عبارات الاستبيان الثلاثة عشر (13) فيما عدا السؤال الأخير المفتوح.

الجدول 21 : قياس اتجاه آراء المترجمين الميدانيين حول واقع ممارسة الترجمة الاقتصادية وتحدياتها

العبارة	الاختيارات	التكرار	النسبة	مجموع التكرارات	مجموع النسب
تتعاملون مع الترجمة الاقتصادية	يوميا	06	%22.2	27	%100
	أحيانا	18	%66.7		
	نادرا	03	%11.1		
تأخذ الترجمة الاقتصادية الأشكال التالية	عقود تجارية	07	%25.9	27	%100
	قوائم مالية	00	00		
	نصوص اقتصادية	03	%11.1		
	جميع الأشكال السابقة	17	%63.0		
تشكل الترجمة الاقتصادية باختلاف أشكالها تحديا للمترجم	نعم	27	%100	27	%100
	لا	00	00		
أهم التحديات التي تواجهونها عند التعامل مع هذا النوع من النصوص	المصطلحات الاقتصادية	03	%11.1	27	%100
	استيعاب المفاهيم الاقتصادية	08	%29.6		
	توفر المعاجم المتخصصة	00	00		
	جميع التحديات	16	%59.3		
هل ترون أن الترجمة الاقتصادية إلى اللغة العربية تفرض تحديا أكبر على المترجم؟	نعم	21	%77.8	27	%100
	لا	06	%22.2		
من أهم تحديات الترجمة الاقتصادية إلى اللغة العربية	التأخر في إنتاج المصطلحات	04	%14.8	27	%100
	غياب المصطلحات لغياب المفهوم الاقتصادي	01	%3.7		
	فوضى المصطلحات	10	%37.0		
	قصور المعاجم والمسارد	02	%7.4		
	جميع التحديات السابقة	10	%37.0		
في حال صادفتم مصطلحا جديدا، هل تلجؤون إلى	البحث الوثائقي والاصطلاحي	23	%85.2	27	%100
	الاتصال بالخبراء في المجال	04	%14.8		
	الترجمة الحرفية	00	00		
	الاجتهاد واقتراح مصطلح	00	00		
لتحديث معلوماتكم في المجال الاقتصادي، تعتمدون على	القيام بتربص أو تكوين	00	00	27	%100
	البحث الشخصي والاطلاع المستمر	17	%63.0		
	الاحتكاك بالمختصين وطلب المساعدة	08	%29.6		

	الاعتماد فقط على المعاجم المتخصصة	02	%7.4		
هل يجب على المترجم أن يتخصص في مجال تكوينه الأصلي	يعمل في مجال تخصصه الأصلي	07	%25.9	27	%100
	التخصص يمكن اكتسابه بالتكوين المستمر	20	%74.1		
هل يجب أن يكون تكوين المترجم	عام	13	%48.1	27	%100
	خاص	14	%51.9		
هل كفاءتكم في الترجمة الاقتصادية ناتجة عن	التكوين الأساسي في الجامعة	00	00	27	%100
	الممارسة بعد التخرج	17	%63.0		
	كليهما	10	%37.0		
هل من الضروري تدريس الترجمة الاقتصادية كتخصص مستقل في الجامعة	نعم	14	%51.9	27	%100
	لا	13	%48.1		
هل ترون أن الترجمة الاقتصادية مهملة مقارنة بغيرها من الترجمات المتخصصة	نعم	18	%66.7	27	%100
	لا	09	%33.3		

إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

من خلال تحليل ردود وإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان، تمت ملاحظة الاتجاهات الآتية : اتجاه أفراد العينة لتأكيد تعاملهم مع الترجمة الاقتصادية "أحيانا" بنسبة (66.7%) تليها نسبة (22.2%) لمن يتعامل معها بشكل يومي؛ وتأخذ الترجمة الاقتصادية التي يصادفونها أشكالا مختلفة (63%) من عقود تجارية إلى قوائم مالية إلى نصوص اقتصادية، الإضافة إلى التعامل معها من خلال الإيمايلات والمراسلات ومن خلال القيام أحيانا بترجمة المقالات العلمية وغيرها من الأشكال المختلفة؛ يرى جميع المستجوبين (100%) أن التعامل مع الترجمة الاقتصادية باختلاف أشكالها يشكل تحديا للمترجم، ولعل من أبرز التحديات التي تتم مواجهتها : استيعاب المفاهيم الاقتصادية لتحري الدقة في الترجمة (29.6%)؛ التعامل مع المصطلحات الاقتصادية والعمل على إيجاد مقابلات لها (11.1%)؛ ويرى (77.8%) من المستجوبين أن الترجمة الاقتصادية إلى اللغة الاقتصادية العربية بشكل خاص تفرض تحديا أكبر للمترجم للعديد من الأسباب كان أهمها وفقا لإجابات المترجمين فوضى المصطلحات وعدم توحيدها من قبل الهيئات المعنية (37%)، وهذا إلى جانب أسباب أخرى مثل : الفجوة الزمنية والتأخر في إنتاج المصطلحات (14.8%)؛ قصور المعاجم والمسارد المتخصصة وعدم تحديثها (7.4%)؛ عدم وجود المصطلحات لغياب المفهوم الاقتصادي في العالم العربي (3.7%)؛ بالإضافة إلى اقتراح أسباب أخرى على نحو عدم استيعاب المترجم لهذا المجال حيث يحتاج إلى دراسة التخصص.

فيما يتعلق بطريقة تعامل المترجم مع الترجمة الاقتصادية فظهرت من خلال إجابات الأفراد على العبارة (07) حيث يلجأ المترجم في حال صادف مصطلحا أو مفهوما غير واضح إلى : البحث الوثائقي والاصطلاحي بنسبة (85.2%)؛ الاتصال والاستعانة بالخبراء في المجال (14.8%)؛ كما نجد من المستجوبين من أكد على اللجوء

إلى جميع الاستراتيجيات السابقة؛ لتحديث معلوماتكم في المجال الاقتصادي، أجاب المترجمون أنهم يلجؤون أساسا إلى : البحث الشخصي والاطلاع المستمر (63%)؛ الاستعانة بالمختصين (29.6%)؛

يوافق معظم المترجمين ويتشاركون مع الأساتذة فكرة أن التخصص يمكن اكتسابه بالتكوين المستمر (74.1%)، وعليه فيس لزاما على المترجم أن يعمل بالضرورة في مجال تكوينه الأصلي، وهذا ما يتدعم بردود المستجوبين على العبارة رقم (11) أين اعتبر المترجمون أن كفاءتهم في الترجمة الاقتصادية ناتجة عن الممارسة بعد التخرج بشكل أساسي (63%)، كما أرجعها البعض لكل من التكوين في الجامعة بالإضافة إلى الممارسة بنسبة (37%)؛

جاءت ردود المستجوبين مناصفة على العبارة رقم (10) حول ما إذا كان يجب أن يكون تكوين المترجم عاما أو خاصا (48.1%/51.9%)، كما جاءت مناصفة حول ما إذا يجب أو من الضروري تدريس الترجمة الاقتصادية كتخصص مستقل في الجامعة بنسبة (51.9%) لـ "نعم" و (48.1%) لـ "لا"؛

اعتبر إجمالي المستجوبين (66.7%) أن الترجمة الاقتصادية تعتبر مهملة نوعا ما مقارنة بغيرها من الفروع الأخرى للترجمة المتخصصة.

4-3-2-4 استنتاجات

من خلال ردود المترجمين على أسئلة الاستبيان إضافة إلى الاطلاع على ما تم تقديمه من مقترحات حول تدعيم وتعزيز مكانة الترجمة الاقتصادية سواء على صعيد التكوين أو الممارسة، يمكن استخلاص النقاط التالية : تأكيد المترجمين على تعاملهم مع الترجمة الاقتصادية بأشكالها المختلفة في عملهم بشكل متكرر، وعليه فهذه النتيجة تؤكد بأن سوق العمل في الجزائر يطلب بالفعل تكوينا في الترجمة الاقتصادية، وهذا على الرغم من رأي بعض المترجمين ضمن العينة (إضافة إلى رأي الطلبة والأساتذة كما سبق) بأن ركود العجلة الاقتصادية في الجزائر هو السبب وراء ركود الاتجاه نحول تفعيل وتدعيم تدريس هذا التخصص، إلا أنه وبمقارنة ردودهم على عبارات الاستبيان، يتضح لنا أن هذا التفسير غير دقيق، فالحاجة للترجمة الاقتصادية أثناء الممارسة تأخذ العديد من الأشكال أهمهما ترجمة العقود التجارية والقوائم المالية للشركات والتي تظهر الحاجة لترجمتها باستمرار بغض النظر عن الواقع الاقتصادي. أما ركود عجلة الاقتصاد، فتظهر آثاره في ركود الإنتاج المصطلحي، أي غياب الحاجة إلى توليد مصطلحات جديدة لمواكبة المنتجات والمفاهيم المالية المستحدثة وخاصة في اللغة العربية، وهذا ما يتدعم بموافقة أفراد العينة على أن التعامل مع الترجمة الاقتصادية عموما يشكل تحديا كبيرا للمترجم، وأن الترجمة نحو اللغة العربية على نحو خاص تشكل تحديا أكبر؛ يميل غالبية المترجمين إلى اعتبار أن التكوين المتخصص يتم اكتسابه بالممارسة والتكوين المستمر حتى في غياب تكوين كاف على مستوى الجامعة، بل ويقع على المترجم نفسه الاجتهاد والبحث سواء لتطوير معارفه في التخصص أو لحل المشاكل الترجمية التي يواجهها، كما يطرحون فكرة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين سواء للتكوين أو للمساعدة وهذا من خلال اقتراح بعض الملاحظات (والتي تم اقتراحها سابقا أيضا من الطلبة والأساتذة) على نحو انتقاء أساتذة ذوي خبرة في المجال لتدريس الترجمة الاقتصادية وخاصة من يمارسها في الميدان، بالإضافة إلى العمل على إبرام اتفاقيات بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية لفائدة طلبة الترجمة أو المترجمين والعمل على تبادل المعارف

بين أقسام الترجمة وأقسام العلوم الاقتصادية، ومنهم من اتجه إلى اقتراح فكرة فتح المجال لطلبة الترجمة للتخصص والدراسة في مقاييس موضوعاتية في كليات الاقتصاد وبنفس الطريقة تتاح لطلبة هذه الكليات التكوين في مقياس أو اثنين من مقاييس الترجمة، أي إنشاء جسور بين مختلف الشعب والتخصصات؛ تمكين الطالب من اختيار التخصص الذي يميل إليه، وهذا من شأنه تكوين مترجم شغوف بالمجال الذي اختاره وبالتالي التحفيز للبقاء على اطلاع مستمر على كافة المستجدات والأخبار اليومية وهو ما من شأنه مساعدته على حل المشاكل التي يصادفها عند الترجمة. فالإشكال مع الترجمة الاقتصادية حسب آراء البعض من أفراد العينة هو صعوبة التعامل معها وتهرب المترجمين من هذا المجال الذي يعتبره بعضهم "صعبا" وأقل ربحية مقارنة بغيرها من الأنواع الأخرى للترجمة المتخصصة، ولعل هذا هو سبب إهمالها وفقا لردود الاستبيان؛

على الرغم من انقسام الآراء بخصوص ضرورة تدريس الترجمة الاقتصادية كتخصص مستقل في الجامعة، إلا أن أفراد العينة يرون أنه من الضروري ضبط التكوين في مجال الترجمة المتخصصة عموما من خلال : تمكين الطالب من التخصص في التكوين؛ تدريس كل مجال ترجمي كتخصص قائم بذاته؛ تكييف البرامج المدرسة مع المتطلبات الحقيقة لسوق العمل وزيادة الحجم الساعي المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية؛ توعية الطلبة بأهمية الترجمة الاقتصادية وذلك من خلال تنظيم ندوات وأيام دراسية توعوية؛ إدراج مقاييس في التخصص (الاقتصاد) سواء على مستوى الليسانس (مدخل إلى العلوم الاقتصادية)، والتعمق أكثر على مستوى الماستر (مقاييس الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي)؛ إطلاق مبادرات لترجمة المحتوى الاقتصادي من أجل تحديث المعاجم الاقتصادية وإيجاد مقابلات للمصطلحات وتوحيدها على الصعيد الوطني، إضافة إلى تنظيم منتديات وطنية ودولية تجمع المترجمين الرسميين وممارسي الترجمة للاحتكاك ببعضهم البعض وتقاسم التجارب والخبرات.

4-2-3-5 النتائج العامة للدراسة

بعد تحليل نتائج واقتراحات المشاركين في الدراسة باختلاف مراحلها، تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية : تدعيم تكوين أساتذة الترجمة في كافة التخصصات، وخاصة التكوين في المجال الاقتصادي من خلال الاستعانة بالباحثين والأساتذة المختصين من كليات الاقتصاد سواء لتقديم دروس في التخصص، أو للقيام بورشات تدريبية يتم من خلالها استعراض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية والعمل بشكل مشترك على تحليلها وفهمها، وهذا من أجل ضمان الحد المعرفي اللازم للطلبة في التخصص. كما يمكن أيضا الاستعانة بالمترجمين الميدانيين ممن لهم الخبرة في التعامل مع النصوص الاقتصادية سواء للتدريس أو التدريب؛ ضرورة التركيز عند إعداد برامج التدريس في الترجمة على المزاوجة بين التكوين النظري والممارسة أو التطبيق، فعلى الرغم من أن معظم الطلبة يعتقدون أن ما ينقصهم فعلا هو الممارسة، إلا أن تحليل الترجمات يظهر نقصا في التكوين النظري والتحكم في الجوانب اللغوية والأسلوبية، وهذا ما ظهر في عدم نجاح البعض في الترجمة حتى بمعرفته لكافة المصطلحات الموجودة في الجملة؛ العمل على تخصيص حيز أكبر لتدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية استجابة لحاجة ومتطلبات سوق العمل بالإضافة إلى المستجدات والتطورات الوطنية والدولية الراهنة التي

تفرض التمكن من هذا المجال في مقابل ما يلاحظ من نقص اهتمام وعدم التحكم في البيئة الحالية؛ فحتى وإن لم يتم تدريسها كتخصص مستقل (وهو ما لم يتم الإجماع عليه في الدراسة)، إلا أنه لا بد وأن تحظى بحيز أكبر خاصة وأنها من بين اللغات المتخصصة كثيرة الاستعمال في الحياة اليومية، حيث وعلى الرغم من تبسيط (vulgarisation) بعض جوانبها، إلا أن التعمق فيها يحتاج تخصصا وممارسة؛ العمل على ضبط الاستراتيجية الوطنية في تدريس الترجمة وتوجيهها أكثر نحو إعداد مترجم متخصص أكثر كفاءة، وهذا من خلال التركيز بشكل أكبر على التكوين في الترجمة المتخصصة، والترجمة الاقتصادية كأحد أهم فروعها، سواء من خلال فتح تخصصات على مستوى الماستر يوجه إليها الطلبة حسب اختيارهم ووفقا لمكتسباتهم القبلية التي تمكنهم من التركيز أكثر على التخصص المدروس بعد ضمان تمكن الطالب من الجوانب اللغوية، أو من خلال تكثيف الحجم الساعي المخصص لها ضمن البرنامج الدراسي؛ السعي إلى ضبط معالم منهجية التدريس المتبعة والتنويع فيها تفاديا للتركيز فقط على منهجية تحليل النصوص التي تعتبر نوعا ما "مملة" إن تم الاعتماد عليها لوحدها، واللجوء إلى وسائل إضافية على نحو برمجة ورشات تطبيقية وتربصات للطلبة في المؤسسات الاقتصادية أو لدى مكاتب الترجمة للسماح لهم بمعايشة التحديات التي يواجهها المترجم الاقتصادي كما تعزز تكوينهم التطبيقي، بالإضافة إلى تنظيم ندوات وأيام دراسية تجمع ممارسي الترجمة والمختصين في المجال الاقتصادي لمناقشة الإشكاليات المرتبطة بالمصطلحات الاقتصادية وتحديات الترجمة الاقتصادية نحو اللغة العربية ناهيك عن تبادل التجارب والخبرات؛ العمل على تدعيم التكوين في مجال الترجمة الاقتصادية خاصة لأجل العمل على الحد نوعا ما من فوضى المصطلحات، بالإضافة إلى تفعيل وبعث الحركية في سوق العمل في مجال الترجمة في الجزائر مع إعطاء أهمية للتخصصات التي تعتبر الأقل من حيث الربحية.

3-4 خلاصة الفصل

سعت هذه الدراسة للوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية. ولهذا الغرض تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية التي جاءت في شكل دراسة استقصائية للأطراف الأساسية المكونة للعملية التعليمية أي لتدريس الترجمة عبر عينة متنوعة من جامعات الوطن. وتضمن الفصل أربعة (04) مباحث أساسية ضم كل منها اختبارا معينا : حيث خصص المبحث الأول لتحليل ترجمة عينة من الطلبة لمجموعة متنوعة من النصوص الاقتصادية، وكان الهدف منها هو تقييم كفاءة الطالب وقدرته على التعامل مع هذا النوع من النصوص باعتباره المخرج (المنتج) الأساسي للعملية التعليمية. أما المبحث الثاني فقد ركز على معرفة آراء طلبة الترجمة بخصوص تدريس الترجمة الاقتصادية ومقترحاتهم في هذا الشأن. وتم التركيز في المبحث الثالث على معرفة آراء الأساتذة باعتبارهم النقطة المحورية في عملية التكوين، وخاصة التركيز على مقترحاتهم سواء فيما يتعلق بالبرامج أو بطريقة التعامل مع الطلبة. وتم تخصيص المبحث الأخير للوقوف على آراء ممارسي الترجمة أو المترجمين الميدانيين، وقد تم إضافة هذه العينة باعتبارهم أيضا من مخرجات البرامج التكوينية في الجامعة الجزائرية، وعليه فيمكن الاستفادة من مقترحاتهم خاصة من خلال نظرتهم الأكثر شمولية والتي تجمع ما بين التكوين في الجامعة والممارسة في الميدان.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل أهمها تمثل في ضرورة التركيز أكثر على تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة المعتمد حاليا، سواء من خلال إنشاء تخصصات مستقلة أو بتكثيف الحيز الزمني المخصص لها وهذا استجابة لمتطلبات سوق العمل وتماشيا مع التطورات العالمية التي تجعل من المجال الاقتصادي تخصصا حيويا سواء على الصعيد المهني أو الأكاديمي. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة ضبط البرامج التكوينية ومنهجية التدريس مع تنويعها والاستفادة من المقاربات التعليمية في هذا السياق، مع الحرص على تكوين المدرسيين وتدعيمهم بالحد الأدنى من المعارف في التخصص من خلال الاستعانة بالمتخصصين والخبراء في المجال.

خاتمة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية وفقا للبرامج المعتمدة حاليا، وهذا لأجل الوقوف على مدى فعالية هذه البرامج وتقييم مخرجات العملية التعليمية ثم تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تدعيم وتعزيز هذه العملية، وصولا إلى تكوين مترجم اقتصادي كفء قادر على التعامل في حياته المهنية مع مختلف الوضعيات الترجمية، بالإضافة إلى القدرة على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يمكن أن تعترضه.

لطالما احتاج الإنسان للقيام بالترجمة بفعل الحاجة المتأصلة لديه لفهم الآخرين وللتعايش معهم على الرغم من الفروق الثقافية واللغوية التي تفصل مختلف البيئات والمجتمعات. فكما تعتبر اللغة أداة للتواصل في المقام الأول، فالترجمة هي أداة مساعدة لتسهيل فهم اللغة لغير متحدثيها وعليه فهي تتشارك مع اللغة في وظيفتها التواصلية. ويبرز الدور التواصلي للترجمة بشكل أكبر لدى الحديث عن الترجمة المتخصصة، ويقصد بها الترجمة التي تتعامل مع مواد تقع في مجال تخصصي معين كما تهدف إلى نقل معلومات معينة من لغة إلى أخرى والتأكيد على إيصالها بطريقة سليمة وفعالة. نلاحظ إذن أن هذه الترجمة تشكل جسرا للتواصل وتبادل المعلومات داخل مجموعات معينة ومحدودة تتقاسم مع بعضها البعض الاهتمامات العلمية والمهنية وفقا لمنظومة إجراءات معينة أساسها المصطلحية ولغات الاختصاص.

إن ممارسة الترجمة المتخصصة تنطلق من فهم جيد للغات المتخصصة وسماتها التي تميزها عن اللغة العامة دون إهمال التقاطع الموجود بينهما على عدة أصعدة، فالخطاب المتخصص هو المادة الأساسية للترجمة المتخصصة وتزايد الحاجة للتعامل مع هذه المجموعة من اللغات بفعل عوامل عديدة أهمها ثورة التكنولوجيا والمعلومات وتسارع وتيرة ظهور الاختراعات والابتكارات الجديدة، هو ما دفع بزيادة الاهتمام بالترجمة المتخصصة والحاجة لتكوين وتدريب المترجمين المتخصصين في مختلف الحقول المعرفية للعمل على نقل هذه الابتكارات من مواطن ظهورها وتسهيل فهمها للمتحدثين بلغات أخرى.

تركز هذه الدراسة على مثال محدد للغات المتخصصة ألا وهو اللغة الاقتصادية التي تشهد بدورها زيادة كبيرة في الطلب عليها والحاجة لتعلمها سواء للتواصل في إطار المعاملات الاقتصادية أو بين الباحثين في الحقل الأكاديمي. وقد ساهمت ظاهرة العولمة وما نتج عنها من انصهار للحدود وتحرير للتبادلات التجارية بين الدول بالإضافة إلى تعاظم نشاط الشركات العابرة للقارات، في تزايد الطلب على تعلم وترجمة هذه اللغة. تعتبر اللغة الاقتصادية لغة حية وتقنية في آن واحد، فهي لغة في وسع فئة كبيرة من الناس فهمها لتداخل الكثير من موضوعاتها مع جوانب الحياة اليومية ولذا تم تبسيط جزء كبير من مواضيعها من خلال الكتابات الصحفية أو نصوص الخطاب العلمي المبسط لجعلها سهلة وفي متناول الجميع. وفي المقابل فهذا التبسيط لا يلغي الطبيعة

التقنية لهذه اللغة التي يتطلب فهمها والتحكم فيها تخصصا في المجال. وعليه فخصوصية الخطاب الاقتصادي قد تنبع من جمعه في آن واحد بين التبسيط والتعقيد، وهو ما ينعكس على ممارسة الترجمة الاقتصادية التي قد تبدو بسيطة في البداية لاستعمالها قاموسا لغويا قريبا من اللغة العامة، غير أن صعوبتها سرعان ما تتضح في المواضيع التي تتطلب خبرة وتحكما في كل من المفاهيم والمصطلحات.

تطرح ممارسة الترجمة الاقتصادية أيضا إشكالية كفاءة المترجم الاقتصادية وطبيعة تكوينه : هل يفضل أن يقوم بها المختص أي الاقتصادي مزدوج اللغة أم المترجم المتخصص، وما هي المعارف التي يحتاجها من يمارس هذا النوع من الترجمة ؟ إن التخصص في الترجمة الاقتصادية يفرض على ممارسها الإلمام والتمكن من كل من المعارف الموضوعاتية أي الاقتصادية واللغوية والترجمية على حد سواء، ولذا نجد أن كثيرا من الباحثين يرون أن الأنسب لممارستها هو المترجم المتخصص الذي يمتلك في الأساس تكوينا لغويا وترجميا، ويمكنه سد النقص في تكوينه في التخصص من خلال الكم الكبير من الأدوات والوسائل المساعدة التي أصبحت اليوم متاحة للمترجم بفضل الأنترنت وتدفق المعلومات، وهذا ما يسهل عليه عملية البحث الوثائقي والاصطلاحي التي تساعده على فهم الموضوع واختيار المصطلح الأنسب، مع إمكانية اللجوء إلى المختصين في المجال للحصول على معلومة أدق. وعليه فالتخصص في الترجمة الاقتصادية يمكن أن يتحقق من خلال التكوين الذاتي والممارسة في الميدان مع ضرورة البقاء على اطلاع دائم بالمستجدات الاقتصادية.

إن تزايد الاهتمام بالترجمة الاقتصادية وكفاءة المترجم الاقتصادي انعكس على البحث في تعليمية الترجمة والمناهج المعتمدة لتدريس الترجمة المتخصصة عموما والترجمة الاقتصادية كمثال في هذا الدراسة. وبالرغم من قلة الأبحاث في هذا المجال وعدم الاتفاق على برامج موحدة وواضحة الأهداف، فإن هذا لا يلغي جهود بعض الباحثين في تقديم رؤية محددة لطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية من شأنها توجيه المدرسين بدءا من إعداد الدرس واختيار النصوص والتمارين وصولا إلى اقتراح منهجية للتقييم.

تحاول هذه الدراسة الوقوف على مدى فعالية برامج تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية من خلال إجراء بحث استقصائي هدفه الوقوف على مختلف الأطراف المشاركة في العملية التعليمية عبر عدد معتبر من جامعات الوطن. وتهدف دراسة الحالة لمعرفة آراء كل من الطلبة والأساتذة وحتى المترجمين المهنيين حول مكانة تدريس الترجمة الاقتصادية والبرامج المعتمدة لتكوين المترجم الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة تقييم مخرجات العملية التعليمية وهذا بتقييم ترجمات عينة من الطلبة لمجموعة متنوعة من النصوص الاقتصادية المنتقاة.

انطلاقا من النتائج المستخلصة من التحليل النظري للموضوع، وبعد تحليل ترجمات الطلبة وآراء مختلف الأطراف المشكلة لدراسة الحالة على الأسئلة الموزعة، تم التوصل إلى النتائج التالية : يتم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية بشكل مجمل كجزء من مقياس الترجمة المتخصصة من خلال اتباع منهجية تحليل النصوص، أي برمجة نماذج عن نصوص اقتصادية وتقديمها للطلبة لأجل العمل على تحليلها وترجمتها وهذا إلى جانب نصوص تخصصات أخرى. إن تدريس الترجمة الاقتصادية إلى جانب تخصصات أخرى، يجعل الحيز الزمني المخصص لها غير كاف للإحاطة بمختلف جوانب التخصص والتعمق في مواضيعه، ويتم الاكتفاء عادة بمحاولة ترجمة نصوص قليلة التخصص والمرور عليها بشكل سريع، وهذا ما يجعل الحيز المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية غير كاف لتكوين مترجم اقتصادي كفء. توصلت الدراسة أيضا إلى الوقوف على غياب منهجية واضحة المعالم لتدريس الترجمة الاقتصادية، ويقع على الأستاذ الاجتهاد في بناء الدرس بدءا من اختيار النصوص وصولا إلى طريقة التقييم المعتمدة؛ بالإضافة إلى ارتباط منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية بتحصيل الطالب لأكبر رصيد ممكن من المصطلحات الاقتصادية مع عدم الاهتمام الكاف بالجوانب اللغوية والأسلوبية. خلصت الدراسة أيضا إلى أهمية تنويع محتوى درس الترجمة من خلال اللجوء إلى التمارين والقراءات واستعمال الوسائط السمعية والبصرية بالإضافة إلى العمل على برمجة أيام دراسية وتربصات مهنية، وعدم الاكتفاء بمنهجية تحليل النصوص كونها تشكل في كثير من الحالات مصدرا للملل خاصة عند عدم وضوح معايير اختيار النصوص أو الهدف من تحليلها؛ بالإضافة إلى ضرورة العمل على المزاوجة في بناء درس الترجمة الاقتصادية ما بين التكوين النظري والممارسة التي يعتقد كثير من الطلبة أنها ضرورية في تكوين المترجم ووحدها القادرة على إكسابه مهارة ممارسة الترجمة؛ والعمل على زيادة الحيز المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برامج التكوين المعتمدة وهذا للعديد من الأسباب لعل أهمها :المستجدات والتطورات الوطنية والدولية الراهنة وقضايا الساعة التي ترتبط جميعها بالواقع الاقتصادي، حاجة ومتطلبات سوق العمل والذي وإن كان يعتبر راكدا في رأي الكثيرين، إلا أن هناك حاجة مستمرة للترجمة الاقتصادية لعل من أبرز أمثلتها ترجمة القوائم المالية للشركات والعقود التجارية، نقص الاهتمام والتكوين في المجال سواء لعزوف الطلبة على دراسة هذا التخصص خوفا من تعقيد علم الاقتصاد وتداخل مفاهيمه أو لنقص كفاءة المكونين في المجال. من نتائج الدراسة أيضا الوقوف على ميل الطلبة للتركيز في الترجمة الاقتصادية على التعامل مع المصطلحات اعتقادا منهم أن الترجمة المتخصصة هي ترجمة للمصطلحات العلمية والتقنية، إلا أن تحليل الترجمات أظهر أن الجانب التراكيبي والأسلوبي يشكل تحديا كبيرا أيضا لا يمكن تجاهله؛ كما يشكل فهم ونقل معنى النص الاقتصادي من أهم التحديات التي واجهها الطلبة، فعلى الرغم من تمكنهم من نقل جميع المصطلحات الواردة في الجملة الأصلية، إلا أن تعقيد بنية النص الأصلي وعدم وضوح معانيه جعلهم عاجزين عن نقل معناه إلى اللغة المستهدفة. من أهم نتائج الدراسة أيضا ملاحظة عدم تحكم الطلبة ونقص في قدرتهم على القيام بالبحث الوثائقي والاصطلاحي. وأخيرا خلصت الدراسة إلى أن اعتبار منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية المعتمدة حاليا "غير فعالة" في تكوين مترجم اقتصادي كفء لجميع الأسباب السابقة يضاف إليها نقص كفاءة المكون وعدم تخصصه،

فامتلاك المدرس لخلفية معرفية في المجال الاقتصادي سيزيد حتما من قدرته على تبسيط ونقل المفاهيم، وهذا يمكن أن يتحقق سواء بالعمل على تكوين المدرسين أو بالاستعانة بالمختصين في المجال الاقتصادي من خلال تنظيم ندوات ودورات تكوينية لكل من الأساتذة والطلبة على حد سواء؛

بغية العمل على تعزيز وتدعيم عملية تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن البرامج المعتمدة حاليا في الجامعة الجزائرية يمكن اقتراح إعادة النظر في البرامج التكوينية وفي منهجية تدريس الترجمة المتخصصة عموما والترجمة الاقتصادية كأحد فروعها، ومحاولة الاستفادة من الأبحاث المنجزة في العالم حول تعليمية الترجمة وتجسيد المقاربات الموجودة في هذا السياق على نحو مقاربة "دوليل" في تدريس الترجمة الاقتصادية؛ العمل على ضبط الاستراتيجية الوطنية في تدريس الترجمة المتخصصة وتوجيهها أكثر نحو إعداد مترجم متخصص أكثر كفاءة بدلا من العمل على تكوين مترجم موسوعي وهو أمر لا يمكن القيام به على أكمل وجه، بالإضافة إلى تحديد آليات تحقيق هذا الهدف سواء بفتح فروع على مستوى الماستر لدراسة أحد فروع الترجمة المتخصصة كل على حدا والتركيز على هذا التخصص المختار، أو إتاحة دراسة التخصص على مستوى عروض التكوين في الدكتوراه، بمعنى إتاحة إمكانية التكوين في أحد فروع الترجمة المتخصصة سواء بدءا من الماستر أو الدكتوراه. يمكن أيضا اقتراح العمل على تكوين مترجم متخصص بدءا من طور الليسانس تمهيدا للتخصص في الماستر وهذا من خلال إدراج مقاييس في مجال التخصص المعرفي على نحو مقاييس في الاقتصاد كمقياس "مدخل للاقتصاد" "الاقتصاد الكلي والجزئي"؛ بالإضافة إلى الاهتمام بضرورة الانتقاء الجيد لطلبة الترجمة ممن تتوفر فيهما الكفاءات اللازمة والمعارف المسبقة الضرورية للتكوين في الترجمة. يمكن أيضا اقتراح تزويد أساتذة الترجمة بدليل منهجي يتضمن إرشادهم لكيفية بناء الدرس ومعايير اختيار النصوص مع ضرورة المزاوجة في درس الترجمة المتخصصة بين الجانب النظري والممارسة، وتنويع المحتوى من نصوص إلى تمارين واستخدام جميع الوسائط السمعية والبصرية للحرص على نقل مهارة الترجمة. زيادة على أن توضيح المنهجية المتبعة للطلبة منذ البداية من شأنها التركيز على العناصر الأساسية في التكوين؛ مع ضرورة الحرص على كفاءة المدرس في المجال المعرفي المدروس، فمدرس الترجمة الاقتصادية يجب أن يتمتع بتكوين مسبق في المجال سواء من خلال خبرته وممارسته في الميدان أو من خلال حصوله على التكوين اللازم. من توصيات الدراسة أيضا أهمية تدريب الطلبة على بالقيام بالبحث الوثائقي والاصطلاحي من خلال توجيههم إلى أهمية اختيار المراجع الأساسية وكيفية البحث فيها، وكيف يمكن لهاتين العمليتين مساعدة المترجم المتخصص على مواجهة أي مشكل في الترجمة؛ بالإضافة إلى الاستعانة بأهل الاختصاص في تدريس الترجمة الاقتصادية سواء من الباحثين الأكاديميين أو العاملين في القطاع الاقتصادي وإشراكهم في العملية التدريسية سواء من خلال تنظيم دورات تكوينية أو أيام دراسية يتم من خلالها مناقشة المفاهيم المتكررة والقضايا المصطلحية؛ وفي المقابل يمكن أيضا توجيه الطلبة للقيام بتربصات مهنية سواء لدى مكاتب الترجمة، أو في المؤسسات الاقتصادية للتعود على التعامل مع المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاحتكاك مع المختصين في المجال. توصي الدراسة كذلك بضرورة تشجيع

الطلبة على اقتحام مجال الترجمة الاقتصادية وتوضيح مكانتها وحاجة سوق العمل إليها؛ بالإضافة إلى العمل وتنسيق الجهود بين الباحثين الاقتصاديين وأساتذة الترجمة لأجل مناقشة القضايا المصطلحية وغيرها من الإشكالات المرتبطة بنقل المعارف الاقتصادية وترجمتها خاصة إلى اللغة العربية، سعيا للحد من فوضى المصطلحات التي يعرفها مجال الترجمة الاقتصادية؛

ملاحق

ملحق 1 : استبانة موجهة للطلبة

جامعة الجزائر 2
معهد الترجمة

استبانه

الطلبة الأعزاء : يشرفني أن أتقدم إليكم بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات إعداد أطروحة دكتوراه تحت عنوان: «**تقييم فاعلية تدريس الترجمة الاقتصادية في الجزائر على ضوء برامج تدريس الترجمة –دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية**"، وأعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. نشكركم شكرا جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة وبصراحة تامة.

ولكم مناكل الشكر والتقدير. **الباحثة : صفية صديقي**

الرجاء وضع علامة X في الخانة التي ترى أنها مناسبة.

المحور الأول : معلومات عامة

الجنس	ذكر	أنثى
التخصص في الليسانس	ترجمة	لغة إنجليزية
اسم التخصص		
المستوى		
الجامعة		
الكلية والقسم		

المحور الثاني : واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الرقم	الفقرات	أوافق	محايد	لا أوافق
	أولا : برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية			
01	يشمل برنامج تدريس الترجمة على مقياس خاص بالترجمة المتخصصة			
02	يشكل درس الترجمة الاقتصادية جزءا من مقياس الترجمة المتخصصة			
03	يحتوي مقياس الترجمة المتخصصة على نصوص اقتصادية			
04	يخصص حيز كاف لدرس الترجمة الاقتصادية يمكن الطالب من الإحاطة بالمواضيع المختلفة			
05	تكون أهداف درس الترجمة الاقتصادية واضحة منذ البداية			
06	يجب التركيز أكثر على تدريس الترجمة الاقتصادية استجابة لمتطلبات سوق العمل			

ثانيا : منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية				
07	تقوم منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية على تقديم نصوص جاهزة وترجمتها جماعيا بعد تحليلها وفهمها			
08	تتنوع النصوص الاقتصادية المقدمة وتغطي المجالات الفرعية المختلفة كالتسويق، المحاسبة، المالية...الخ			
09	تتنوع أشكال النصوص المقدمة من نصوص عادية إلى عقود تجارية إلى قوائم مالية ومحاسبية ....الخ			
10	يمنح الطالب الوقت الكافي للقيام بالبحث التوثيقي والمصطلحي قبل القيام بالترجمة			
11	إن تقديم النص مسبقا يتيح للطالب فرصة البحث في المراجع والمعاجم المتخصصة للوصول إلى ترجمة جيدة			
12	يتم توجيه الطالب نحو المراجع الأساسية المتخصصة عند بداية المقياس، للعودة إليها طيلة فترة الدراسة			
13	يمتلك الطالب المهارات اللازمة للقيام بالبحث التوثيقي والمصطلحي ولاستخدام أي مراجع إضافية للوصول إلى ترجمة جيدة			
14	يعتبر التعامل مع المصطلحات أصعب عنصر في الترجمة الاقتصادية			
15	يواجه الطالب صعوبات في ترجمة التراكيب النحوية والتعامل مع الخصائص اللغوية للنص الاقتصادي			
16	يفهم الطالب بوضوح الاستراتيجيات التي تم استعمالها عند ترجمة النص الاقتصادي			
17	يجمع درس الترجمة الاقتصادية بين الجانب النظري والجانب التطبيقي			
ثالثا : تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية				
18	تعتبر منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية عبر تقديم نصوص جاهزة طريقة مملة			
19	إن التركيز على ترجمة النصوص يهمل الجانب النظري لدرس الترجمة			
20	يعتبر الحيز المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية غير كاف للإحاطة بمختلف المصطلحات والجوانب اللغوية للنص الاقتصادي			
21	يعتبر تقييم الطالب عبر تقييم الترجمة التي قدمها غير دقيق للحكم على الكفاءة الترجمية للطالب			
22	يمتلك الطالب عند انتهاء المقياس لرصيد كاف من المصطلحات الاقتصادية			
23	يعتبر التكوين المقدم ضمن درس الترجمة الاقتصادية كافيا لاكتساب مهارة التعامل مع هذا النوع من الترجمة			
24	يستطيع الطالب ممارسة الترجمة الاقتصادية بعد التخرج بكل سهولة			
وأخيرا				
هل لديك أية إضافات أو مقترحات بخصوص كل من الترجمة الاقتصادية وتدعيم تدريسها في الجامعة الجزائرية				

ملحق 2 : استبانة موجهة للأساتذة

جامعة الجزائر 2

معهد الترجمة

تخصص : تعليمية الترجمة عربي–انجليزي–عربي

استبانه

الأساتذة الأفاضل : يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات إعداد أطروحة دكتوراه تحت عنوان: «**تقييم فاعلية تدريس الترجمة الاقتصادية في الجزائر على ضوء برامج تدريس الترجمة –دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية**"، وأعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. نشكركم شكرا جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة وبصراحة تامة.

ولكم مناكل الشكر والتقدير. **الباحثة : صفية صديقي**

الرجاء وضع علامة X في الخانة التي ترى أنها مناسبة.

المحور الأول : معلومات عامة

الجنس	ذكر	أنثى		
العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 40سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	50سنة وأكثر
الشهادة	ماجستير		دكتوراه	أستاذية
التخصص	ترجمة		لغة إنجليزية	تخصص آخر
الخبرة	أقل من05سنوات	من05 إلى أقل من15سنوات	من15إلى أقل من25سنة	أكثر من25سنة
الجامعة				
الكلية والقسم				

المحور الثاني : الوقوف على واقع تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

1– يتضمن برنامج تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية على مقياس يتضمن تدريس الترجمة المتخصصة.

☐ **نعم** **لا** ☐

2– لأي مستوى يتم تدريس هذا البرنامج – إن وجد –؟

☐ الليسانس

☐ الماستر

☐ الدكتوراه

يرجى التحديد الدقيق لاسم التخصص .....

3- يتم تدريس الترجمة المتخصصة ضمن :

☐ مقياس مستقل مخصص للترجمة المتخصصة

☐ كجزء من مقياس الترجمة العامة

☐ ضمن مقياس آخر، يرجى ذكر اسمه .....

4- ماهو –حسب رأيكم- الهدف الذي يسعى برنامج تدريس الترجمة المتخصصة إلى تحقيقه ؟

☐ تكوين مترجم موسوعي، أي : مترجم يملك معارف عامة في مجالات مختلفة

☐ تكوين مترجم متخصص، أي : مترجم يملك معارف معمقة في مجال متخصص

5- يتم تدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برنامج تدريس الترجمة المتخصصة.

نعم ☐ **لا** ☐

إذا كان الجواب بـ **'لا'** فيرجى ذكر اسم المقياس المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية : .....

6- هل ترون أن الحيز المخصص لتدريس الترجمة الاقتصادية ضمن برنامج تدريس الترجمة، كاف لتكوين مترجم متخصص؟

نعم ☐ **لا** ☐

7- هل ترون أنه يجب تخصيص حيز أكبر للتكوين في مجال الترجمة الاقتصادية ضمن برامج تدريس الترجمة ؟

نعم ☐ **لا** ☐

8- إذا كانت إجابتكم السابقة بالموافقة، فهل تعتقدون أن السبب الأهم وراء هذا يعود إلى :

☐ المستجدات والتطورات الوطنية والدولية الراهنة؛

☐ حاجة ومتطلبات سوق العمل؛

☐ نقص الاهتمام بالتكوين في هذا المجال مقارنة بمجالات الترجمة الأخرى كالترجمة القانونية والصحفية؛

☐ نقص المراجع والمؤلفات العلمية في هذا المجال إضافة إلى المعاناة من فوضى المصطلحات؛

- لسبب آخر يرجى ذكره

.....

.....

9- ماهي –حسب رأيكم- الأهداف الرئيسية لتدريس الترجمة الاقتصادية في برامج تدريس الترجمة ؟

☐ التحكم في المفاهيم الاقتصادية الأساسية؛

☐ فهم المصطلحات الاقتصادية وبناء رصيد مصطلحي معتبر في المجال؛

☐ اكتساب مهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية؛

☐ اكتساب مهارة استعمال أدوات البحث كالمعاجم المتخصصة، البحث التوثيقي....الخ

-إذا كانت لديكم أهداف أخرى، يرجى ذكرها

.....

.....

10- هل ترون أن الطريقة المتبعة في تدريس الترجمة الاقتصادية فعالة وكافية لتكوين مترجم اقتصادي كفء ؟

نعم ☐ **لا** ☐

لماذا ؟

.....

.....

....

المحور الثالث : الوقوف على برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

البعد الأول : برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
01	يشمل البرنامج المعتمد في تدريس الترجمة في الجامعة الجزائرية على برنامج واضح، محدد المعالم لتدريس الترجمة المتخصصة			
02	يعتبر برنامج تدريس الترجمة الاقتصادية مماثلا لتدريس جميع الأنواع الأخرى من الترجمة متخصصة			
03	يتبع الأستاذ في درس الترجمة الاقتصادية منهجية واضحة المعالم، كما أن الأهداف المرجوة واضحة منذ البداية			
04	يجتهد الأستاذ في بناء محتوى درس الترجمة الاقتصادية بدءا من اختيار النصوص والتمارين إلى طريقة التقييم المعتمدة			

البعد الثاني : منهجية وطريقة تدريس الترجمة الاقتصادية

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
05	تعتبر الطريقة الأساسية المعتمدة في تدريس الترجمة الاقتصادية هي تقديم نصوص جاهزة وترجمتها جماعيا في القسم بعد تحليلها وفهمها			
06	يقدم النص للطاب مسبقا حتى تتاح له فرصة إجراء البحث التوثيقي والمصطلحي، ثم يتم تحليل النص وترجمته في الحصة الموالية			
07	تحدد أهداف هذا الدرس منذ البداية، ويتم بناء عليها اختيار النصوص والتمارين المقدمة للطلبة			
08	تركز منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية على تحصيل الطالب لأكبر قدر ممكن من المصطلحات			

	الاقتصادية الجديدة			
09	يفهم الطالب المنهجية المتبعة في بناء درس الترجمة الاقتصادية بدءا بفهمه لنظريات الترجمة وصولا إلى التطبيق			
10	يخصص جزء من الدرس لتعليم الطلاب كيفية البحث التوثيقي والمصطلحي			
11	يعتمد الأستاذ قائمة محددة من المراجع الاقتصادية الأساسية، والمعاجم المتخصصة والتي يطلب من الطالب الحصول عليها والاعتماد عليها طيلة فترة دراسة المقياس			
12	يتم توجيه الطلبة في بداية الدرس للاطلاع على مرجع أساسي في التخصص خارج المحاضرة لمساعدتهم على استيعاب المفاهيم الاقتصادية بشكل أفضل			
13	يدعم درس الترجمة الاقتصادية بتوجيه الطلبة للاطلاع على دراسات إضافية في مجال التخصص ومجال المصطلحية، والاطلاع على المعاجم المتخصصة			
14	يدعم درس الترجمة بتمارين في الترجمة بالإضافة إلى استعمال الوسائط السمعية والبصرية			
15	يزاوج درس الترجمة الاقتصادية بين الأساس النظري الذي يحتاجه طالب الترجمة، وبين الجانب التطبيقي أي ممارسة الترجمة			
16	يتم التركيز على الاستراتيجيات المستعملة للتعامل مع الصعوبات المتعلقة سواء بالمصطلح الاقتصادي أو بالخصائص والتراكيب اللغوية للنص الاقتصادي			
17	يخصص جزء من الدرس للتركيز على تنمية المهارات اللغوية والأسلوبية للطالب			
18	يتنوع درس الترجمة الاقتصادية ويحاول تغطية المجالات الاقتصادية الفرعية كالمالية والمحاسبة والتجارة والتسويق..الخ			
19	يسعى الأستاذ للتنويع في النصوص بين نصوص عامة إضافة إلى قوائم مالية وعقود اقتصادية وغيرها			

البعد الثالث : آلية تقييم الطلبة في درس الترجمة الاقتصادية

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
20	تعتبر منهجية التقييم الأساسية في درس الترجمة الاقتصادية هي تقييم الترجمة التي أنجزها الطالب للنص المقدم			
21	يشمل تقييم الطالب تقييم الجهد المبذول في تحليل النص، والترجمة لجماعية لجمله وتراكيبه، إضافة إلى قيامه بالبحث الوثائقي			
22	تشمل منهجية التقييم على تقييم الرصيد المصطلحي –الاقتصادي–الذي تشكل لدى الطالب			
23	يتم اللجوء إلى استخدام تمارين الترجمة لتقييم الرصيد المصطلحي المكتسب لدى الطالب			
24	يتم تقييم الكفاءة اللغوية للطالب وقدرته على التعامل مع الجوانب الأسلوبية والشكلية للنص			
25	يعتبر تقييم الترجمة النهائية التي أنجزها الطالب معيارا دقيقا لتقييم كفاءة الطالب في الترجمة الاقتصادية			

البعد الرابع : تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
26	تعتبر منهجية تدريس الترجمة الاقتصادية المعتمدة في الجامعة الجزائرية كافية وفعالة لإعداد مترجم اقتصادي كفء			
27	يعتبر الحجم الزمني والكمي المخصص لدرس الترجمة الاقتصادية كافيا لاكتساب مهارة التعامل مع النصوص الاقتصادية			
28	يحظى تدريس الترجمة الاقتصادية باهتمام كاف في برامج تدريس الترجمة عموما والترجمة المتخصصة على نحو خاص			
29	يغطي درس الترجمة الاقتصادية على نحو كاف المجالات الاقتصادية الأساسية، كما يمكن الطالب من تحصيل رصيد مصطلحي معتبر في المجال			
30	يتمتع الأستاذ بمستوى كاف من التكوين في التخصص يمكنه من مناقشة المفاهيم والمصطلحات ومساعدة الطالب على فهم النصوص المناقشة			
31	إن تمتع الأستاذ بخلفية معرفية في المجال الاقتصادي يزيد من قدرته وكفاءته في تدريس الترجمة الاقتصادية			
32	لابد أن يكون المترجم الاقتصادي شخصا ذو خلفية وتكوين مسبق في المجال الاقتصادي			
33	يمكن للطالب بعد دراسة هذا المقياس التعامل مع مختلف النصوص التي يواجهها في حياته المهنية			
34	يمتلك الطالب خلفية معرفية وتكوينا لغويا يسمح له بالتركيز أكثر على التكوين في مجال متخصص			
35	يمكن لمنهجية التدريس المتبعة المساهمة في القضاء على الفوضى المصطلحية في المجال الاقتصادي وسد النقص في هذا المجال			

البعد الخامس : تقييم تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

الرجاء اقتراح أية إضافات لتحسين مناهج تدريس الترجمة الاقتصادية في الجامعة الجزائرية

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق 3 : استبانة موجهة للمترجمين الميدانيين

جامعة الجزائر 2

معهد الترجمة

تخصص : تعليمية الترجمة عربي–انجليزي–عربي

استبانه

الأساتذة، السادة المترجمين: يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات إعداد أطروحة دكتوراه تحت عنوان: «**تقييم فاعلية تدريس الترجمة الاقتصادية في الجزائر على ضوء برامج تدريس الترجمة –دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية**"، وأعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. نشكركم شكرا جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة وبصراحة تامة.

ولكم مناكل الشكر والتقدير. **الباحثة : صفية صديقي**

الرجاء وضع علامة X في الخانة التي ترى أنها مناسبة.

المحور الأول : معلومات عامة

الجنس	ذكر	أنثى
الخبرة في الميدان	أقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
اسم التخصص الأصلي		
الجامعة التي تخرجتم منها		
دائرة التخصص الإقليمي (مقر العمل)		

المحور الثاني : الوقوف على واقع ممارسة الترجمة الاقتصادية في الحياة المهنية للمترجم

1– تتعاملون مع الترجمة الاقتصادية خلال عملكم :

- ☐ يوميا
- ☐ أحيانا
- ☐ نادرا

2– تأخذ الترجمة الاقتصادية التي تصادفونها الأشكال التالية :

- ☐ عقود التجارية
- ☐ قوائم المالية

☐ نصوص الاقتصادية

☐ جميع الأشكال السابقة

تأخذ أشكالا أخرى مثل .....

3- تشكل الترجمة الاقتصادية باختلاف أنواعها تحديا للمترجم

☐ نعم

☐ لا

4- ماهي أهم التحديات أو العقبات التي تواجهونها عند التعامل مع هذا النوع من النصوص ؟

☐ المصطلحات الاقتصادية والعمل على إيجاد مقابلات لها

☐ استيعاب المفاهيم الاقتصادية لتحري الدقة في الترجمة

☐ توفر المعاجم المتخصصة الحديثة

☐ جميع هذه التحديات

يمكنكم إضافة تحديات أخرى .....

5- هل ترون أن ترجمة النصوص الاقتصادية إلى اللغة العربية بشكل خاص، تفرض تحديا أكبر على المترجم مقارنة بالترجمة نحو لغات أخرى ؟

☐ نعم

☐ لا

6- ما هي أهم تحديات الترجمة الاقتصادية إلى اللغة العربية في رأيكم ؟

☐ الفجوة الزمنية والتأخر في إنتاج المصطلحات الاقتصادية باللغة العربية

☐ عدم وجود المصطلحات لغياب المفهوم الاقتصادي في العالم العربي

☐ فوضى المصطلحات وعدم توحيدها من قبل الهيئات المعنية

☐ قصور المعاجم والمسارد المتخصصة وعدم تحديثها

يمكنكم إضافة تحديات أخرى .....

7- في حال صادفتم مصطلحا أو مفهوما غير واضح، هل تلجؤون إلى :

☐ البحث الوثائقي والاصطلاحي

☐ الاتصال بخبراء في المجال الاقتصادي طلبا للاستشارة

☐ الاكتفاء بالترجمة الحرفية

☐ الاجتهاد واقتراح مصطلح بأنفسكم

اللجوء إلى حلول أخرى يرجي ذكرها .....

8- لتحديث معلوماتكم في المجال الاقتصادي (المصطلحات والمفاهيم الجديدة) تتبعون الاستراتيجية التالية :

☐ القيام كل فترة بتربص أو تكوين قصير المدى

☐ البحث الشخصي والاطلاع المستمر

☐ الاحتكاك بالمختصين وطلب المساعدة والاستشارة

☐ الاعتماد بشكل كلي على المعاجم المتخصصة وبنوك المعطيات

اللجوء إلى استراتيجيات أخرى يرجي ذكرها .....

9- هل ترون أنه يجب على المترجم أن يتخصص في مجال تكوينه الأصلي ؟

☐ يعمل في مجال تخصصه الأصلي

☐ التخصص يمكن اكتسابه بالتكوين المستمر

10- هل ترون أن تكوين المترجم يجب أن يكون :

☐ عام

☐ خاص

11- هل ترون أن كفاءتكم في الترجمة الاقتصادية ناتجة أكثر عن :

☐ التكوين الأساسي في الجامعة

☐ الممارسة بعد التخرج

☐ كليهما

12- هل ترون أنه من الضروري تدريس الترجمة الاقتصادية كتخصص مستقل في الجامعة ؟

☐ نعم

☐ لا

13- هل ترون أن الترجمة الاقتصادية مهملة مقارنة بالترجمة الطبية أو القانونية أو غيرها من الترجمات المتخصصة ؟

☐ نعم

☐ لا

14- هل لديكم أية اقتراحات لتعزيز مكانة الترجمة الاقتصادية سواء على صعيد التكوين أو الممارسة

.....

.....

.....

مصادر ومراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. (1940). الحيوان (الطبعة الأولى، المجلد الجزء الرابع). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

أحمد الفاسي. (بلا تاريخ). الديداكتيك مفاهيم ومقاربات. تطوان: جامعة عبد المالك السعدي- المدرسة العليا للأساتذة.

إدوين غينتسلر. (2007). في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة. (ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

إلهام بزاوشة. (2014). دراسة استراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الانجليزية إلى العربية. رسالة بحث لنيل شهادة دكتوراه علوم في الترجمة. جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة.

إنعام بيوض. (2003). الترجمة الأدبية مشاكل وحلول. بيروت: دار الفارابي.

جمال قوي. (2015). الترجمة وصناعة المعرفة العربية "فحص الإمكانية والآلية". ترجمان، 24(2)، 33-57.

حسن غزالة. (2007). قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية، قاموس شامل إنجليزي-عربي، لمعاني الألفاظ وتواردها ودقة استعمالها. بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

حفيظة بلقاسمي. (2009). إشكالية الترجمة التقنية أدلة الاستعمال -دراسة تطبيقية-. بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة. جامعة السانيا، وهران.

رجاء وحيد دويدري. (2010). المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر. دمشق: دار الفكر.

سعيدة كحيل. (2009). تعليمية الترجمة دراسة تحليلية تطبيقية. الأردن: عالم الكتاب الحديث.

سعيدة كحيل. (2011). تعلمية الترجمة المصطلحية. الممارسات اللغوية، 84-107.

سوزان باسنت. (2012). دراسات الترجمة. (ترجمة فؤاد عبد المطلب) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

الشريف بوشحدان. (2017). لغات التخصص وإشكالات المصطلح العلمي العربي. التواصل في اللغات والأدب(العدد 49)، 138-153.

عاشور فني. (2016). المصطلح الاقتصادي في المباحث المعرفية الجديدة حالة اقتصاديات الإعلام والمعرفة. معبر، 1-06.

عز الدين محمد نجيب. (2005). أسس الترجمة من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس. القاهرة: ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع.

عز حسن عبد الفتاح. (2017). مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS. خوارزم العلمية.

علي القاسمي. (2019). علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

فرج محمد صوان. (2019). الترجمة المتخصصة. دار الروافد الثقافية.

كريستين دوريو. (2007). أسس تدريس الترجمة التقنية (الطبعة الأولى). (ترجمة هدى مقنص) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

مارك شتلويرث، و مويرا كووى. (2008). معجم دراسات الترجمة. (ترجمة جمال الجزيرى) المركز القومي للترجمة.

محمد أحمد طجو. (2009). تطبيقات علمية في الترجمة المختصة. النشر العلمي والمطابع.

محمد الديداوي. (2007). مفاهيم الترجمة، المنظور التعريبي لنقل المعرفة. المركز الثقافي العربي.

محمد أمطوش. (2015). رؤية جديدة في تعليم الترجمة. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

محمد رضا بوخالفة. (2016). تعليمية الترجمة في طور الماستر في الوضع الراهن بالجزائر –دراسة ترجمية استكشافية مقارنة–. رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الترجمة. جامعة الجزائر 2– معهد الترجمة.

هشام بن مختاري. (2017). واقع المصطلحات الاقتصادية في ظل الاقتراض اللغوي دراسة تحليلية للاقتراض اللغوي للمصطلح الاقتصادي. الصوتيات، 109-118.

وليد محمد السراقبي. (2017). الترجمة المشوهة وفوضى المصطلح اللساني (المجلد قضايا لغوية العدد (3)). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

ياسمين قلو. (2013). تقييم الترجمة من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تجريبية لترجمات طلبة التدرج في قسم الترجمة في جامعة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة عربية–انجليزية. جامعة الجزائر 2 قسم الترجمة.

ياسمين قلو. (2015). تدريس الترجمة بالأهداف أسس تربوية وتطبيقات ترجمية. دفاتر الترجمة، 03(06)، 69-86.

ثانيا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

Armasar, I.-P. (2014). Aspects of Specialized Translation in the Field of Economics. Bulletin of the Transilvania, 7(56)(2).

Baker, M. (1992). In other words, a course book on translation. London: Routledge.

Baker, M. (1998). Routledge Encyclopedia of Translation Studies. London: Routledge.

Beauchesne, M. (2008). Essai de Caractérisation des Langues de Spécialité. Circuit, 07-08.

Beuchat, A. (2012, October). La traduction économique Théorie et Pratique, Master of Arts. Wien University.

Bnini, C. (2016). Didactics of Translation Text in Context. Newcastle: Cambridge Scolars Publishing.

Boers, F., & Demecheleer, M. (1995). Travellers, patients and warriors in English, Dutch and French economic discourse. Revue Belge de philologie et d'histoire, 73(3), 637-691.

Byrne, J. (2012). scientific and technical translation explained. Routledge.

Cabré, M. (1999). Terminology Theory, Methods and Applications. John Benjamins Publishing Company.

Cintas, J. (2008). The Didactics of Audiovisual Translation. Amesterdam/Philadelphia: Benjamins Translation Library.

Delisle , J. (1988). L'initiation A La Traduction Economique. Meta, 33(2), 204-215.

Dubois, J. (2001). Dictionnaire de Linguistique. Larousse, Paris.

Galisson , R., & Coste, D. (1976). Dictionnaire de Didactique des Langues . Hachette, Paris.

Gouadec, D. (2007). Translation as a profession. John Benjamins Publishing Company.

Hatim , B., & Munday, J. (2004). Translation An advanced resource book. London and New York: Routledge.

Hoffmann, L. (1979). Towards a Theory of LSP. Elements of a methodology of LSP Analysis. Fachsprache, 12-17.

Houbert, F. (2001). Problématique de la traduction économique et financière. Translation Journal.

HU, C., & Xu, Y. (2017, February 20). War Metaphors in the Chinese Economc Media Discourse. Higher Education Studies, 7(1), 94-106.

Joelle, R. (1996). Encyclopedie de la traduction. Alger: Office des Publications Universitaires .

Jonkers, D. (2015). La traduction économique et financière, piège ou Eldorado? Retrieved October 10, 2020 from : https://tradeuras.ch/la-traduction-economique-et-financiere-piege-ou-eldorado/.

Klamer, A., & Leonard, T. (1995). So what's an economic metaphor. Retrieved July 09, 2020 from: https://doi.org/10.1017/CBO9780511572128.002.

Kocourek, R. (1991). La Langue Française de la Technique et de la Science: Vers une Linguistique de la Langue Savante. Brandstetter, Wiesbanden.

Ladmiral, J.-r. (1979). Traduire: théorème pour la traduction. Paris: Edition Payot.

Langer, T. (2015). Metaphors in Economics: Conceptual Mapping Possibilities in the Lecutre of Economics. Procedia Economics and Finance, 308-317.

Lavoie, J. (2003). Faut-il être juriste ou traducteur pour traduire le droit ? Traduction et enseignement, 393-401.

Lerat, P. (1995). Les Langues Spécialisée. Presse Universitaire de France.

Letafati, R., & Zarei, H. (2016). Langue et Traduction Spécialisée. Recherche en Langue et Littérature Française, 85-100.

Lonsdale, A. (1996). Teaching Translation From Spanish to English Words beyond Words. Ottawa, Canada: University of Ottawa Press.

McCloskey, N. (1998). The Rhetoric of Economics. Madison : University of Wisconnsin Press.

Muller, B. (1985). le français d'aujourdhui .(Traduction révisée et augmentée de Muller 1975) . Klincksieck, Paris.

Munday, J. (2001). Translation Studies. New York: Routledge.

Newmark, P. (1998). A Textbook of Translation. Prentice Hall.

Podhonnik, E. (2015). Crossing Borders: In Research and Business Communication. International Journal of Industrial and Systems Engineering, 1078-1083.

Poirier, E., & Daniel , G.-H. (2018). Business and Institutional Translation New Insights and Reflections. Cambridge Scholars Publishing.

Postolea, S. (2016). Translating in a specialized context: challenges and risks. Bulletin of the Polytechnic Institute of Iasi, 51-66.

Rey, A. (1977). Le Lexique; Images et Modèles, du Dictionnaire à la Lexicoogie. Armand Colin, Paris.

Rizgalla, M. (2015, 12 12). Approche Contrastive de la Traduction Economique Spécialisée : Le cas du Dictionnaire de Sciences Economique. thèse de Doctorat. Université de Lorraine.

Robinson, D. (2004). Becoming A Translator An Introduction to the Theory and Practice of Translation (éd. Second Edition). London and NewYork: Routledge Taylor & Francis Group.

Rondeau, G. (1984). Introduction à la Terminologie (éd. 2 éd). Québec: Gaetan Morin.

Sager, J. (1980). English Special Language, Principles and Practices in Science and Technology. John Benjamins Publishing Company.

Tsagari, D., & Floros, G. (2013). Translation in Language Teaching And Assessment. Cambridge Scholars Publishing.

Vicente Garcia, C. (2009). La didactique du concept de langue spécialisée: vers une approche traductologique de la question. Mutatis Mutandis, Vol 2(No 1), 38-49.

Vinay, J.-P., & Darbelnet, J. (1977). Stylistique Comparée du Français et de l'Anglais. Paris: Les Editions Didier.

Wright, S., & Wright, L. (1993). Sientific and Technical translation. Amesterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

This study, which is entitled ‘The Evaluation of Economic Translation Didactics in the Light of Translation Teaching Programs in Algeria’, aims to investigate the reality of economic translation teaching in a sample of Algerian universities. The thesis focuses mainly on the following research question: ‘what is the methodology adopted in Algerian universities to teach economic translation? Is it efficient to produce a competent economic translator?

In order to answer the research question, this thesis is divided into four main chapters: the first one focuses on presenting the characteristics of special languages or languages for specific purposes, along with specialized translation. This chapter is entitled ‘Special languages and specialized translation’, and it is built upon three sections: special languages, specialized translation and finally scientific terminology.

The second chapter is dedicated to present economic discourse characteristics and their impacts on economic translation. It is entitled ‘economic discourse and economic translation’. This chapter contains three sections: it begins by discussing the main features of the language of economics, and then it discusses the challenges of economic translation and the competence of economic translator, to finish by presenting some theoretical models that can help the translator while dealing with scientific and technical translation.

The third chapter is entitled ‘didactics of economic translation’. Its main focus is discussing the concept of translation didactics. Therefore, it is divided into two sections: the first one highlights the concept of translation didactics versus other similar concepts such as translation pedagogy and pedagogic translation. The second one aims to present some theoretical models employed to teach specialized translation and in particular economic translation.

The final chapter contains the case study and it is entitled ‘investigating the reality of economic translation teaching in Algerian university and evaluating its outcomes’. This empirical study is built upon two testing methodologies: the first one is the evaluation of translation performed by a sample of translation students to a selection of economic texts. The second one uses three forms of questionnaires addressed to both translation students and teachers in a sample of Algerian universities. It is also addressed to professional translators in the field.

The findings of this study indicate the absence of a unified and clear methodology adopted in the Algerian university to teach specialized translation in general. It indicates also a lack of interest in teaching economic translation due to different reasons despite the increasing interest worldwide in learning the language of economics and teaching economic translation as well.